TOP SECRET

مُلخص علاقات الحكومة البريطانية بقبائل وشيوخ عربستان

الملازم آرنولد تالبوت ويلسون
القائم بأعمال القنصل في عربستان



ترجمة: توفيق فلاحية

كلكتا
مشرف المطبعة الحكومية في الهند،
١٩١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية

مُلخص علاقات الحكومة البريطانية بقبائل وشيوخ عربستان

الملازم آرنولد تالبوت ويلسون، الجيش الهندي (I.A.)
القائم بأعمال القنصل في عربستان

ترجمة: توفيق فلاحية



كلكتا
مشرف المطبعة الحكومية في الهند
١٩١٢

سرشناسه: ویلسون، آرنولد تالبوت (Wilson, Arnold Talbot, Sir)، ۱۸۸۴ - ۱۹۴۰م.
عنوان و نام پدیدآور: ملخص علاقات الحکومة البریطانیة بقبایل و شیوخ عربستان/ بقلم آرنولد تالبوت ویلسون؛ ترجمه توفیق فلاحیة.

مشخصات نشر: تهران: سپیدبرگ، ۲۰۲۱م.= ۱۴۰۰ش.
مشخصات ظاهری: ۲۱۶ص.: جدول.
شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۶۷۹۳۸۱-۸
وضعیت فهرست نویسی:فیپا
یادداشت: عربی.
عنوان اصلی: A Précis of the Relations of the British Government with the Tribes and Shaikhs of Arabistan
موضوع: عربستان -- انگلستان.
Arabistan -- Great Britain
موضوع: قبایل و نظام قبیله‌ای .. عربستان.
Tribes -- Arabistan
موضوع: انگلستان -- عربستان.
Great Britain -- Arabistan
شناسه افزوده: فلاحیة، توفیق، ۱۳۵۶ -، مترجم.
رده بندی کنگره: ۲۴۴SD/۵۳
رده بندی دیویی: ۹۵۳/۸۰۵
شماره کتابشناسی ملی: ۷۳۲۲۵۵۳
اطلاعات رکورد کتابشناسی: فیپا.

عنوان: ملخص علاقات الحکومة البریطانیة بقبایل و شیوخ عربستان

نویسنده: آرنولد تالبوت ویلسون

مترجم: توفیق فلاحیة

ناشر: انتشارات سپیدبرگ

صفحه‌آرا و طراح جلد: احمد جعفری ماجد

نوبت چاپ: اول، زمستان ۱٤۰۰

شمارگان: ۱۰۰۰ نسخه

چاپ و صحافی: ۱۲۸

شابک: ۹۷۸-٦۰۰-٦۷۹۳۸۱-۸

قیمت: ۵۰/۰۰۰ تومان

كلمة شكر

أي انجاز يتحقق على أرض الواقع قد يُسَجَّل بإسم شخص محدد، كما هو الحال بالنسبة لهذه الترجمة، الواقع أن هناك عدة اشخاص لهم الفضل في إنجاز هذا العمل، ولولا مساعي البعض من هؤلاء؛ لتعثر المشروع برمته - أو على أقل تقدير- لما تحقق بالمستوى المطلوب.

لذا لابد ان أشكر زميلي المتألق والخبير باللغة الانجليزية **السيد سليمان اشكوريان** الذي وقف إلى جانبي بكل حرص واهتمام طوال التدقيق المتكرر للعديد من أجزاء هذا الكتاب بغية التَيَقن من المعاني الصحيحة للعديد من العبارات المستعصية.

كما اشكر **الاستاذ الجامعي مصطفى دورقي** الذي بخبرته وكفاءته العلمية والأدبية وسعة فكره ساعد في إزالة الغموض الذي يكتنف العديد من العبارات والصياغات المعقدة في نص هذا الكتاب.

رغم الجهود التي بُذلت والمساعي الرامية لتقديم ترجمة تأريخية لطالما كنت أطمح أن تكون هي الأدق والأفضل من نوعها على صعيد الوثائق التاريخية، إلا انني حول جودة الترجمة، أكرر وصف آرنولد تالبوت ويلسون لكتابه في الملاحظة التمهيدية حين قال: «لا أزعم أن يكون هذا الكتاب قد بلغ مستوى الكمال.»

لابد أن أعبر عن إمتناني لـ «مكتبة قطر الوطنية»، إذ لولا أرشيفها الرقمي

لما تسنّى لي قراءة هذا الملف وترجمته.

كما أُعبر عن خالص إمتناني إلى زوجتي

كفاح

فهي الحجر الأساس لهذا المجهود.

إيضاحات حول الترجمة

أن ما جاء بين الحاصرتين {...} والتي تكررت مرارا في نص الكتاب هو تعليق المترجم حول بعض المفردات والمفاهيم كي تكون أكثر وضوحا للقراء.

هناك مسميات تأريخية وتوصيفات لشخصيات قبلية قد تكون مثيرة للجدل لدى بعض القراء الا أنني من باب الأمانة في الترجمة دققت فيها مرارا وتكرارا وتشاورت مع عدد من أخصائي اللغة لانتقاء المفردات والعبارات العربية الأكثر تطابقا مع النص الانجليزي.

طبع هذا الكتاب بدعمٍ من الأخوين

عبدالوهاب زيدان (أبو يونس) و عباس سياحي

لهما جزيل الشكر.

المحتويات

ملاحظة تمهيدية للملازم ويلسون

لا أزعم أن يكون هذا الكتاب قد بلغ مستوى الكمال. تم إعداد الجزء التاريخي منه بهدف إيجاز التاريخ السابق لعربستان قدر المستطاع لما له من صلة غير مباشرة بموقفنا في الوقت الحاضر. كُتِب الجزء السياسي منه بغرض تسجيل وشرح ثمة تفاصيل حول أبرز العوامل التي تُشكِّل مُجمل تعهداتنا ومسؤولياتنا في عربستان والالتزامات التي تفرضها علينا تلك التعهدات بصورة مباشرة أو غير مباشرة. بما أن الحكومة البريطانية تعهدت بحماية الشيخ من أي اعتداء ضد سيادته وحقوقه المُعترف بها وممتلكاته في بلاد فارس، لذا كان من الضروري البت في هذه المسائل بشيء من التفصيل؛ رغم ذلك، الا ان الدراسة مازالت غير مكتملة.

المسائل التالية خصوصا تتطلب دراسة دقيقة:

إيرادات عربستان؛ الضرائب، طرق تحصيل الإيرادات، كيفية تحويل الإيرادات إلى طهران، حيازة الأراضي.

حجم وقيمة ممتلكات الشيخ داخل تركية، طبيعة الحقوق الخاصة به وبأُسرته في أراضي عربستان.

ينبغي ان يضم المُلَخص السردي المسائل التالية:

العلاقات بين الشيخ والخوانين البختياريين، وبين الشيخ ورؤساء القبائل الأخرى في بلاد فارس.

الملاحة في نهر كارون

طريق أهواز- أصفهان

طريق لورستان

شؤون شركة النفط الأنجلو- فارسية المحدودة

تلغرافات عربستان

السيادة على شط العرب والمطالبات التركية لإنشاء حجر صحي في الفاو

وضع البحرينيين في عربستان وطبيعة التعامل معهم.

كل هذه القضايا تخص عربستان، وفي حال عدم إيجاز الحقائق المرتبطة بها بشكل صحيح فإنها ستتعرض أخيرا إلى الضياع أو على أي حال يستحيل التوصل اليها دون جهد عظيم.

كان يُعتقد أنه لا ضرورة أن تضاف إلى هذا الكتاب وثائق كانت قد طُبعت في معاهدات أيتشيسون، إلخ. الطبعة الـ ٤ لسنة ١٩٠٩، أو «معاهدات بلاد فارس» لـ «هرتسلت سنة ١٨٩١،» الا أن جميع الوثائق الأخرى أُدرجت بشكل كامل.

الملازم آرنولد تالبوت ويلسون، (الجيش الهندي)

قائم بأعمال القنصل في عربستان

بوشهر؛

الـ ٦ من مارس ١٩١١

قناصل ونواب قناصل عربستان، المحمرة

الاسم	بدءا من	لغاية	المسمى الوظيفي
السيد دبليو مك دول D.T.E.I.	أكتوبر ١٨٩٠	الأول من مايو ١٨٩٦	نائب قنصل في المحمرة
السيد إس باتشر D.T.E.I.	الاول من مايو ١٨٩٦	٢٣ مارس ١٨٩٧	قائم بأعمال القنصل في المحمرة
السيد دبليو مك دول	٢٣ مارس ١٨٩٧	الأول من يوليو ١٩٠٣	نائب قنصل في المحمرة
الرائد إي بي بورتون، الجيش الهندي، سلاح الفرسان، فرقة١٧	الأول من يوليو ١٩٠٣	٢٦ فبراير ١٩٠٤	قائم بأعمال القنصل في المحمرة
السيد دبليو مك دول	٢٦ فبراير ١٩٠٤	٢٤ يوليو ١٩٠٩	قنصل في عربستان يقيم في المحمرة
الملازم آرنولد تالبوت ويلسون، سلاح الرواد السيخ الـ ٣٢ للجيش الهندي	٢٤ يوليو ١٩٠٩	١٤ يناير ١٩١١	قائم بأعمال القنصل في المحمرة
القبطان إل. بي. إتش. هاوورث، الجيش الهندي	١٤ يناير ١٩١١	......	قنصل في عربستان ويقيم في المحمرة، وبحكم منصبه يتعاون مع R.P. في W.P.

نواب قناصل في عربستان مقيمين في الأهواز

الملازم دي. إل. آر. لوريمر، الجيش الهندي	يناير ١٩٠٤	٧ يونيو ١٩٠٥	......
الرائد دبليو. آر. مورتون، مهندس تنفيذي	٧ يونيو ١٩٠٥	٦ يناير ١٩٠٦	قائم بأعمال القنصل
القبطان دي. إل. آر. لوريمر، الجيش الهندي	٦ يناير ١٩٠٦	الأول من يناير ١٩٠٩	حينما كان في مدينة الأهواز بدءا من الأول من مايو ١٩٠٨ شَغَلَ منصب قنصل محلي
الملازم جِيْ. جي. إل. رانكينغ، الجيش الهندي	الأول من يناير ١٩٠٩	مايو ١٩١١	""""""""
القبطان إي. جي. إتش. غري، الجيش الهندي	مايو ١٩١١	....	""""""""

وكلاء قناصل لروسيا في الأهواز

السيد بي. تير مولن	ديسمبر ١٩٠٢	يناير ١٩٠٥	.....
فيسنت	يناير ١٩٠٥	يونيو ١٩٠٥	(تير مولن في إجازة)
السيد بي. تير مولن	يونيو ١٩٠٥	٢٣ مارس ١٩٠٩	......
السيد في. غراتيا	٢٣ مارس ١٩٠٩	٢١ أبريل ١٩١٠	.....
السيد بي. تير مولن	٢١ أبريل ١٩١٠	.....	القائم بأعمال القنصل

قناصل لهولندا في عربستان ولورستان وكوردستان

السيد في. غراتيا	الأول من مايو ١٩٠٨	٢١ أبريل ١٩١٠	......
السيد بي. تر مولن	٢١ أبريل ١٩١٠	......	قائم بأعمال قنصل (وأيضا وكيل القنصل الروسي)

فهرس الملاحق

مُلخص علاقات الحكومة البريطانية بقبائل وشيوخ عربستان

الفصل الأول
مصالح بريطانيا في عربستان، ١٦٣٥-١٨٠٠

ان التجارة المباشرة لبريطانيا مع البصرة بدأت سنة ١٦٣٥، واستمرت شركة الهند الشرقية بهذه التجارة بوتيرة متقطعة أحيانا حتى اندماجها في حكومة الهند. ولكن يبدو أنه لم تَتَكوَّن أي علاقات مباشرة مع عرب الدورق والقبان إلا أن بلغت نزعة القرصنة لدى قبيلة كعب بقيادة شيخ سلمان مستوى من الخطورة بحيث باتت تهدد التجارة البريطانية. بدعم من الأتراك وعبر تعاون فاتر من قبل كريم خان، أقدم الوكلاء في البصرة على عمليات بحرية ضد شيخ سلمان سنة ١٧٦٥؛ ولكن دون جدوى. حيث جرى الإستيلاء على إثنين من مراكبهم وأُخذ كلاهما إلى «خور الدورق» (خور البزية) (سالدانها، ص ١٩٣). خلال هذه الحقبة، وسطاء شركة الهند الشرقية في البصرة كانوا يعتبرون الكعبيين على أنهم من رعايا الحكومة التركية، لذا توجهوا للسلطات التركية كي تدعمهم في الحصول على تعويضات إزاء الأضرار التي لحقت بهم. نظرا إلى أن كعب هم رعايا أتراك فقد عبّر {البريطانيون} عن عدم قدرتهم على الدخول معهم في مفاوضات مباشرة؛ بذلت السلطات المحلية قصارى جهدها لدعم الوسطاء ولكن لم تتحقق سوى نتائج ضئيلة. شيخ سلمان كان متشوقا أن يتم التعامل معه على أنه حاكما مستقلا؛ لذا اشترط إطلاق سراح الضباط والرجال ممن أُلقي القبض عليهم على متن المركبين الاثنين اللذين أُشير اليهما أعلاه («سالي» و«فورت ويليام») بالحصول على ورقة من وكيل البصرة يُقر فيها «أن معاهدة السلام بين الشركة الموقرة وبينه هو شخصيا تستمر وفقا للقاعدة القديمة، وقد تمت الموافقة على ذلك؛ إذ إتضح أنه لن يتحقق إطلاق سراح السادة في إطار أي شروط أخرى.» **** ما ان أبلغنا الحكومة (التركية) بكل هذه المستجدات، وافقت على أن نرسل هكذا رسالة، الا أنهم رغبوا في أن نعتبر نحن الورقة المذكورة على أنها مجرد إجراء يهدف إلى إخراج رجالنا من قبضتة، واوضحوا أنهم لايثقون في إمكانية التزامه بوعوده، وأنه كما في السابق؛ سرعان ما سيتعامل مع

المعاهدة على أنها لاقيمة لها.

أسطولهم {الأسطول البريطاني} فور وصوله سيمضي قُدُما مع الأسطول التركي لتنفيذ العمليات ضد قبيلة كعب، إذ أن تدميرهم {تدمير كعب} كان ذا أهمية بالغة لتجارة البصرة، وهؤلاء {كعب} لايتأثرون دون دعم بريطاني {للاسطول التركي}. (سالدنها، ص ١٩٤)

في يناير ١٧٦٦، مجلس بومباي لشركة الهند الشرقية قرر شن حملة ضد كعب وأُرسلت ستة مراكب لهذا الغرض. تلقى وكيل البصرة تعليمات يطلب بموجبها من زعيم قبيلة كعب أن يدفع غرامة وتعويضات، وفي المقابل؛ الشركة سوف لن تتدخل مجددا في نزاعاته شريطة ألا يتدخل هو في تجارتهم. توقعوا أن يقبل زعيم كعب بالمعاهدة بكل رحابة صدر؛ لأنها كانت ستحرم الأتراك دعم سفن الشركة في عملياتهم ضده. الا أن هذا الأمر لايصارحونهم به وفي حال رفض الكعبيين الاستجابة، عندئذ سفن الشركة ستنضم الى الأتراك {ضد كعب}. (سالدانها، ص ١٩٥)

في يوليو ١٧٦٦ وردت تقارير تفيد أن كعب تقوم بعمليات نهب للقرى الواقعة في أعالي وأسفل البصرة، وكانت هناك مخاوف من إمكانية تعرض المدينة إلى هجوم.

في أبريل أو مايو سنة ١٧٦٦، القبطان «نسبيت» وهو ضابط يعمل في خدمة الشركة، بعث بالملازم «دوتون» للقيام بمهمة استطلاع مسلح في «نهر الدورق». هو شخصيا سعى لإجراء مفاوضات مع زعيم قبيلة كعب فوجده غدارا ولايمكن الوثوق به. عند إرساله تقرير القبطان «نِسبيت» في الـ ٢٩ من مايو، أعرب المقيم في البصرة عن أمله في أنه ربما يكون مؤثرا في تحقيق تسوية بين الأتراك وقبيلة كعب، وإلا فإن بقائه في البصرة لن يكون مُجدياً له. في هذه الفترة بدى الأتراك مُتشوقين لإخضاع قبيلة كعب لكنهم كانوا يفتقرون إلى السفن والمال، لكنَّ الشركة رفضت دعم الأتراك إلا إذا دفعوا تكاليف أسطول الشركة، وهذا ما لن يقوم به الأتراك، ولكن لم يكن ممكننا سحب الأسطول الانجليزي، إذ لو أنه غادر البصرة فإن جميع سكان المدينة سيفرون إلى بغداد والمنطقة ستتحول إلى خراب.

خلال صيف ١٧٦٦، نُفِّذَ هجوم فاشل على حصن لقبيلة كعب ويُدعى منصور (يقع على خور البزية وفقا للخرائط القديمة) وقُتل كل من الملازم «نِسبيت» وجندي أوروبي من سلاح المدفعية.

«القبطان «نِسبيت» والقبطان «بريوِر» أرسلا قوارب مسلحة في مهمة

استطلاعية للأنهر حيث اكتشفوا أن عددا كبيرا من المراكب الصغيرة ترسوا في خور صغير بالقرب من حصنٍ حديث البناء يُدعى منصور[1]، وكان من المقرر ليس تدمير الحصن فحسب بل الاستيلاء عليه أيضا؛ إذ جرى تدمير الحصن إلا أنهم أخفقوا في الاستيلاء {عليه} لنقص في كل من مياه الشرب والرجال لسحب المدافع، عندما بدؤوا بالانسحاب كان ذلك نحو منتصف الليل وكانوا يبعدون سبعة أميال عن موقع إرسائهم، الخسارة العظمى كانت موت الملازم «نِسبيت» ورجل أوروبي من سلاح المدفعية، وأربعة آخرين جُرحوا فقط.» (سالدنها، ص ٢٠١)

عندئذ الأتراك قدموا لأسطول الشركة معونة مالية شهرية قدرها١,٠٠٠ تومان في الشهر، مقابل الدعم الذي يقدمه لهم لإخضاع قبيلة كعب.

خلال شهر يوليو سنة ١٧٦٦، محمود كيا وهو جنرال تركي وصل من بغداد على رأس ١,٥٠٠ رجل وواصل طريقه نحو القبان مع جزء من أسطول الشركة.

«فور ظهورهم، السكان الچعوب غادروا الحصنَ بأكبر سرعة ممكنة، وإثر ذلك جميع الفرسان البارزين لزعيم قبيلة الچعوب اصطحبوا عوائلهم وفرّوا نحو كل من «محمود كيا» وسفننا. من خلال أولئك السكان علمنا أن هناك عدم موالاة هائلة تسود جنوده ما يؤدي بهم جميعا للتخلي عنه، لكنه يُبقي قياداتهم دوما أمام ناظره ومع أدنى سوء ظن فإنه يرتكب أكثر الجرائم الوحشية بشاعة، بإختصار؛ هم يقولون إنه بالنسبة للأتراك، فَهُم لايريدون شيئا عدى ان يزحفوا في بلاده وذلك حينما أملوا في أن جميع شعبه قد يتخلى عنه على الفور؛ لذا فإن وكيل الشركة مؤخرا شرح هذا الأمر بشدة إلى الأتراك.»

---

١ ولاية بهذا الإسم (منصورة) تقع على بُعد نحو ٨ أميال شمال شرق البزية على ضفاف نهر الجراحي (أنظر إلى ميل واحد = إنش واحد على الخارطة) ولكن الاسم ذاته {ولاية بهذه التسمية} جاء في الطبعة الأولى لـ «India of Survey» (اللكولونيل سينت جونز) في خارطة بلاد فارس، حيث تقع ١٦ ميلا = إنش واحد، قبالة جزيرة قبر النوخذة {أم إقبير} وذلك على اليابسة بالقرب من صخور تُعرف الآن بـ «أم الدواب».

في هذه الفترة دُعي كريم خان إلى عدم تقديم الحماية إلى قبيلة كعب؛ هو لم يقدم أية إجابة واتضح أنه عمليا آوى لآجئين {من قبيلة كعب}. (سالدنها، ص ٢٠٥)

بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٧٦٦، كل من وكيل (**agent**) البصرة والمجلس الاستشاري كتبا للمجلس الاستشاري في بومباي أنهما إتخذا القرار بشأن عدد من مراكب السكّونة {مراكب شراعية ذات صاريّين أو أكثر}.

«كونها مناسبة جدا لأنهر كعب حيث سيتم فرض حصار عليهم باستخدام بقية الأسطول ريثما يتسنى لنا الاطلاع على القرار النهائي للأتراك بشأن كريم خان، لأنهم وإن نقلوا معسكرهم من الجراحي إلى الحفار (المحمرة) بناء على الفرمان الذي أُرسل اليهم مؤخرا من قبل الخان، ولكن في الوقت ذاته هناك سببا يدعو إلى الاعتقاد أنهم لابد وأن يستأنفوا الحرب ضد كعب، وبالتالي هم طلبوا منا إبقاء الأسطول في موقعه الحالي ومواصلة الحصار البحري إلى أقصى حد ممكن.»

في الـ ٢٣ من أغسطس، شيخ غانم نجل شيخ سلمان حدد موعدا لمقابلة القبطان «أندره نِسبيت» عند خور البزية. تحقق هذا اللقاء لكن غانم تصرف بجسارة وإتضح أنه على وشك أن يغدر به، إلا أن القبطان نِسبيت منعه من القيام بذلك بهجوم استباقي.

تعرض غانم إلى جروح خطيرة، وعددا من الشيوخ وأشخاص آخرين سقطوا بين قتيل وجريح. الشركة خسرت فقط أوروبيا واحدا وجنديا هنديا وجُرح ٥ أروبيين و٣ هنود. هذا الحدث وقع نحو الـ ٥ عصرا.

«قبيل الساعة العاشرة، جاء المد وسعى هو (نِسبيت) أن يصعد على متن كل من «فورت ويليام» و»سالي» ولكن في هذه الأثناء دوّى صوت إطلاق نار من طبانجه وأضرم العدو النار بكلتيهما، الا أن القبطان نِسبيت وفريقه مكثوا هناك حتى خمدت النيران على سطح المياه.»

تعرض القبطان نِسبيت إلى التوبيخ لأنه خلافا للأوامر اندفع في مفاوضات مع الشيخ غانم ولكن نظرا للشجاعة التي أُبديت خلال هذا الحدث فقد تم توزيع الغنائم التي حصلوا عليها بين أفراد طاقمه.

في الـ ٣٠ من أغسطس، أفاد المجلس الاستشاري في تقريره أن القبطان نِسبيت غادر المعسكر التركي - كان يستقر آنذاك في القبان - وبقيادته القوادس {سفن شراعية كبيرة ذات مجاذيف} التركية الخاصة بالجيش؛ تم إرسال رسائل عبر البر لـ «محمود كيا»، يطلبون منه أن يتجه نحو الحصن السفلي حيث أرست السفن في وقت سابق، ويخبرونه أن القبطان «برِيور» والحشد الذي معه أيضا نزلوا من السفن وساروا باتجاه أعلى النهر ومعهم ذخائر مدفعية إلخ، وترافقهم مجموعة من البحارة. ولكن قبل وصول مزيد من التعزيزات نفذوا هجوما مشؤوما على تحصينات كعب (من المفترض في القبان) إذ قُتل خلاله القبطان «بريور» والملازم «كاس» والملازم «دالي» والرقيب «غرانت» و١٨ رجلا وأُصيب ٣٢ فرداً بجروح خطيرة وأُخِذَ منهم مدفعا و١٣ صندوق ذخيرة. في هذا الاشتباك لم يقدم الأتراك الدعم المناسب لقوات الشركة التي تحملت وطأة القتال. أحرق الكعبيون العديد من القوادس {سفن شراعية ذات مجاذيف} التركية وقتلوا عددا من رجالها. كل من كعب والأتراك تعاملوا مع الأسرى بوحشية، في هذه الواقعة أَسَرَ الكعبيون جنديا هنديا وأعادوه في اليوم التالي بعد أن بتروا كل من يده اليمنى وأنفه وأُذُنيه. إثر ذلك طُلِب من «محمود كيا» أن يحظى الأسرى بمزيد من الرأفة مستقبلا.

الملازم «دي» وهو مسئول يعمل في خدمة الشركة، سعى لحث العثمانيين للمصادقة على خطة لتسلق التحصينات، الا أن الاقتراح لم يُسفر عن شيء.

في الـ ٧ من سبتمبر وردت أنباء تفيد أن «كريم خان زند» كان قد أرسل رسالة إلى القائد التركي في القبان محمد آغا تقضي أن يغادر بلاده كل من الأتراك والانجليز على حد سواء، وبعدم تنفيذ مزيد من الهجمات على كعب؛ لأنهم رعاياه وهم في حمايته. محمود آغا خشيةً من أن يتسبب باندلاع حرب بين تركية وبلاد فارس قرر الاستجابة إلى طلبات كريم خان، عندئذ وكيل الشركة أبلغ الأتراك أنهم {الأتراك} ليسوا معنيين برعايا بلاد فارس وأنه سوف لن يعود إليهم بشأن التعويضات.

السيد «سكيب» ذهب عبر {نهر} الحفار كي يلتقي بـ «محمود كيا» في القبان وناقش القضية معه. أوضح «محمود كيا» أن كريم خان كان قد أصر على انسحاب الأتراك، كما أنه عَيَّنَ شيخ سلمان حاكما للدورق، لكنه أعلن أنه رغم ذلك فهو {كريم خان} سيُرغم الأخير {شيخ سلمان} على دفع التعويضات كاملة.

أفادت التقارير الواردة من بوشهر أن كعب بالفعل طلبت رسميا من كريم خان كي تحظى بحمايته، كما أنها كانت قد أرسلت له هدايا لحثه على اتخاذ الإجراء المذكور. ردا على ذلك؛ وسطاء (factors) البصرة طلبوا من

اصدقائهم في بوشهر، إذا اقتضت الضرورة أن يشرحوا إلى كريم خان أنهم خلال الحرب ضد كعب كانوا مجرد قوات مساندة للأتراك، ظنا منهم أن هؤلاء هم رعايا لدى الأتراك.

في يناير ١٧٦٧، المجلس الاستشاري في بومباي، يكتب إلى «بيتر رنتش المحترم» وهو الوكيل لكافة شؤون الأمة البريطانية في خليج فارس، وإلى المجلس الإستشاري في البصرة، ينصح بالتواصل المباشر مع الكعبيين إن أمكن، وإذا استحال ذلك؛ أن يجري الاتصال بهم من خلال كريم خان.

إتضح فيما بعد أن هذه كانت نصيحة جيدة؛ الا أن الوسطاء في البصرة كانوا شديدي الإتكال على الأتراك بحيث لايمكنهم أن يُخلصوا أنفسهم من الاعتماد على شبح الحماية التركية، وَرَدّاً على المجلس الاستشاري في بومباي هم بَيّنوا هذه الحقيقة، وقرروا الاستمرار مع الأتراك والالتزام بالحياد إلى أقصى حد ممكن.

في أبريل ١٧٦٧، المجلس الاستشاري في البصرة كتب لمحكمة المُديرين (Court of Directors) سَردا تأريخيا لقبيلة كعب تضمّن كل ما يعرفه عنها.

زعيم الجعوب هو أصلا من رعايا الأتراك، ولسنوات كثيرة إمتلك إقليما كبيرا داخل مناطق سيادتهم المتآخمة على الحدود مع الامبراطورية الفارسية واضطر لعدة سنوات أن يضخ سنويا مبلغا كبيرا في الخزانة الباشوية. بعد موت نادر شاه[١] ببضعة سنوات وخلال الاضطرابات التي تلت ذلك، إمتلك أيضا إقليما يقع ضمن النفوذ الفارسى، وبذلك اصبح من رعايا كلتا القوتين.

امتلك منطقة القبان ونواحيها وهي تقع ضمن سيادة الأتراك[٢]، بينما الدورق يقع ضمن السيادة الفارسية، عبر امتلاكه لهكذا مناطق واسعة في ظل عدم دفعه للضرائب المعمول بها لأي من القوتين؛ وذلك بسبب التراجع العام للأتراك في هذه الأجزاء والاضطرابات التي سادت الامبراطورية الفارسية آنذاك، فقد اصبح إلى حد ما مستقلا عن كلتيهما وسرعان ما تمتع بالثراء لاستيلائه على كامل الإيرادات.

١ التاريخ المحلي يفيد أن الشيح سلمان انتقل إلى الدورق سنة ١٧٤٧، وهي سنة إغتيال نادر شاه.
٢ راجع مذكرات السير إتش راولينسون حول قضية الحدود التركية الفارسية لسنة ١٨٤٤، الفقرة الـ ٤ (الملحق الـ ١٥ لهذا المجلد)، إذ تتضمن موجزا من «جهان نما» يشير فيه إلى القبان.

بالرغم من ذلك جعل في الحسبان أن كلتا الدولتين في وقت ما ستطلبان منه دفع الضرائب المتأخرة عليه، لذا رأى أن تشكيل قوة بحرية من شأنه أن يحقق له أقصى حدود الأمان، بناء على ذلك شيئا فشيئا زاد من قوته حتى بلغت مستواها الحالي.

طالبه العثمانيون والفرس بشكل متواصل لتسديد الضرائب المتأخرة وهو أيضا لطالما تملص من الدفع لهما.

في ١٧٦٧، توجه سليمان باشا نحو القبان ليقاتله الا أن زعيم الچعوب فر من هناك إلى حصنه في الدورق، وكان الحصن يقع في موضع يتطلب الهجوم عليه وقتا كثيرا وجهدا عظيما. بعمله هذا؛ حقق أهدافه، وعَبْر تقديم الهدايا في بغداد اشترى السلام مع الأتراك وذلك في الوقت الذي كان حصنه على وشك أن يسقط بيد «علي آغا» وهو جنرال الجيش التركي آنذاك.

السفينة البريطانية «سوالو» قدمت الإسناد إلى «علي باشا» في هذا الحدث.

في ١٧٦٣ تعرضت كعب إلى هجوم جديد نفذه علي باشا[1] بمساندة سفينتين بريطانيتين. حدثت عدة اشتباكات مع سفن جالبوت {مراكب حربية ذات صاريّين} تابعة لزعيم الچعوب، الا أنه مع عودة الأمن إلى نصابه عادت السفينتين إلى البصرة.

في ١٧٦٥، شن كريم خان هجوما على كعب التي {حينها} فرت إلى البحر، عندئذ حطم كريم خان الحصن في الدورق. طلب كريم خان الاسناد البحري من الأتراك إلا أنه سَئِم كثيرا اهمال الأتراك وتقاعسهم الهائل عن القيام بأي إجراء؛ الأمر الذي أدى به إلى العودة ولم يطرح مبادرة أخرى للقيام بعمليات مشتركة ضد كعب. (ربما هذا هو «حصار محمد كيخا» و«مستر زبيد الفرنجي» نقلا عن «التاريخ العربي»)

١ التاريخ المحلي سجل هجوما فاشلا بقيادة علي أغا سنة ١٧٦١ شهر ربيع الثاني (١٧٦٣ بعد الميلاد).

خلال هذه الفترة، السفن البريطانية بين الحين والآخر كانت تتم إعارتها للأتراك. ان المجلس الاستشاري في البصرة خلال سنة ١٧٦٧ كتب إلى مجلس الإدارة (Directors) في لندن كما يلي:

بعد إذنكم نؤكد لحضراتكم أننا نرى أنفسنا مضطرون أن نطلب من «كريم خان» ليحقق الأمن في هذا الخليج؛ من المؤكد أن لديه القدرة على تحقيق ذلك. يخشى الأتراك من العمل على إخضاع زعيم الچعوب دون موافقة الخان، وهذه الموافقة لم تصدر حتى الآن.

يبدوا أنه لو حصل الأتراك على موافقة كريم خان لبذلوا قصارى جهدهم لإخضاع قبيلة كعب.

استقرت ثلاث سفن حربية بريطانية بالقرب من الحفار لفرض الحصار على ذلك النهر، بينما باقي المراكب الصغيرة {البريطانية} تُبحر بين البصرة والسد[1] لحماية تجارة التصدير والاستيراد الخاصة بالبصرة.

في أبريل ١٧٦٧، السيد «سكيب» تلقّى تعليمات للتفاوض مع كريم خان. أراد مجلس الإدارة (board) من كريم خان الإعداد لتحقيق سلام دائم وثابت بين كعب والأتراك إضافة إلى الحصول على تعويضات للبريطانيين لما لحق بهم من خسائر (Rs١٠٠,٠٠٠ - روبية) إضافة إلى إرغام كعب على التخلي عن القبان للأتراك وأن يسكنوا جميعا في الدورق، أو أن يبقى هو محايدا ويسمح للأتراك بالسعي لاسترجاع مناطقهم بأنفسهم، ودوَّنَ {مجلس الإدارة}: «أن كرامتنا ومصالحنا يمنعاننا من اتخاذ موقف محايد تجاه الأتراك وزعيم الچعوب.»

في أكتوبر ١٧٦٧، وردت أنباء تفيد أن كريم خان سحب حمايته من كعب ومَنَحَ البريطانيين حرية الهجوم عليهم (ولكن دون دعم من الأتراك).

على أي حال تهديدات كريم خان أخافت الأتراك ما أدى بوكيل البصرة أن يكتب أنه من الأفضل عدم قيامهم بأي شيء.

نحن سنقوم بكل ما في وسعنا لاستعادة منطقة القبان لهم، أو على أقل تقدير نؤثر على الخان لصالحهم حتى نجعله يتخذ موقفا محايدا ولابد أنهم سيُفاجَؤون وسيشعرون بالرضى في الحصول على تعويض مُرض لهم من زعيم الچعوب.

---

١ المترجم: bar هي قناة ضيقة تقع وسط مياه شط العرب حيث لايمكن لسفينتين اثنتين في ذلك الجزء من النهر أن تجتازا بعضهما البعض.

هم بؤساء كالعادة، ولكن على أي حال فإن السياسة السليمة ستقرر ملامح الصداقة معهم وبما أننا في الوقت الراهن على وفاق معهم لذا نحن سوف نسعى للمُضي قُدُما.

في هذه الفترة كانت سفينة حربية واحدة تستقر بشكل متواصل لفرض الحصار على {نهر} الحفار.

حينئذ عقد السيد «سكيب» اتفاقا تَضَمّن عدة أمور مع وكيل الرعايا «كريم خان» الذي يستقر في شيراز ومن بين هذه الأمور أن يكون {كريم خان} مستقبلا هو المسئول عن كعب وعن الخسائر التي تسبب بها هؤلاء {الكعبيين} طوال السنوات الماضية.

في مارس ١٧٦٨، كتبت محكمة المديرين في لندن (London Court of Directors) إلى البصرة مُبدية ثمة ملاحظات {في رسالة} حول أحداث الماضي وقدمت تعليماتها حول السياسة المستقبلية {التي لابد من اتخاذها} في الخليج. هم قالوا ان الافتقار إلى الخبرة أدى إلى حدوث فشل في كافة الاتجاهات.

الخطأ الاول حدث سنة ١٧٦٦ وذلك عندما انضمّت قواتهم إلى الأتراك لتنفيذ هجوم بري ضد كعب.

ان قواتنا ** نزلت في منطقة رطبة للغاية بحيث واجه الرجال صعوبة هائلة في السير {لأنهم} كانوا يبعدون بمسافة كبيرة جدا عن الموقع المستهدف وبالتالي من الصعب جدا نقل المدفعية.**

الخطوة التالية كانت الهجوم على الحصن قبل انضمام الأتراك {لهم}، لأنه بالتأكيد {الأتراك} نظرا لأعدادهم كان لابد أن يبدؤوا هم الهجوم وأن يتلقوا المساندة من رجالنا؛ لو كان قد تم ذلك {لو تم ذلك على هذا النحو} لما واجهنا هذا الموقف؛ حيث هُزمنا بمنتهى الخزي وفقدنا الكثير من أفرادنا.

ومضت الرسالة بالقول: أننا وثقنا بـ « كريم خان» لكنهُ خَدَعنا. ان الالتزامات المالية التي نقدمها له هائلة، بينما لاقيمة للوعود التي قطعها لنا.

تراخيص المرور كانت تُصدر من قبل المقيم في بوشهر إزاء مبلغ قدره ١٠٠ روبية Rs للمراكب العربية لحمايتها من التسليب، وهذه سياسة خاطئة؛ لأنها تزيد من التزاماتنا إلى حد خطير.

بما أن الأتراك يفتقرون إلى الانتظام في حملاتهم؛ لذا فإن سياستنا المتمثلة بإعارة السفن والرجال إليهم أضرّت بسفننا وتجارتنا، «والاسوأ من هذا كله أنها مَسَّت شرف وسمعة الأمة.» ان الوسطاء (factors) في البصرة تلقّوا أوامر تقضي بعدم إقامة أي تحالف مع العرب ماعدى عقد الصداقة معهم {أي أن لايتجاوز الأمر عقد الصداقة معهم} وعدم الانضمام إلى الحملات التي سيقع فيها العمل الصعب برمته على عاتقنا.

«دوما تذكروا، أن الوعود الشفهية وحتى المكتوبة لكل من الفرس أو العرب ستفقد قيمتها في حال لم تعد تتوافق مع مصالحهم.»

في أكتوبر ١٧٦٦ أفادت تقارير الوسطاء في البصرة أن كعب تُشيِّد حصونا على كِلا طرفي النهر والأتراك عاجزين تماما عن ايقافها.

في أبريل ١٧٦٨ كريم خان «بالقوة أفقد الكعبيين مجدهم.» (التاريخ العربي)

في أبريل ١٧٦٩ بَدى أن كعب باتت تحت سلطة كريم خان إلى درجة لتطيع أوامره في إرسال أسطول من الدورق إلى كناوه ولو دون حماس.

في هذه السنة (١٧٦٩) زعيم چعب الجديد ظهر في المشهد[١]، لا شك انه خليفة الشيخ سلمان.

يقال إنه سَئِمَ تماما من علاقاته بالفرس، ويقال إنه خلال الثلاث سنوات التي أصبح فيها من رعايا بلاد فارس في الدورق فقد انتزع منه كريم خان أموالا تفوق باثني عشر ضِعفا ما دفعه للأتراك عندما كان من رعاياهم.

يتضح من خلال ذلك أنه بِدءا من هذه الحقبة، في ظل غياب {دور} الأتراك، كان قد فَرَض الفرس سيادتهم بشكل كامل على كعب.

في هذه الفترة كانت كعب متحالفة مع الأتراك ضد عرب المنتفق حتى أن سفنها الحربية الخمسة ترسوا بالقرب من منطقة «مناوي» لحماية البصرة من التعرض إلى هجوم.

---

١ التاريخ المحلي يسجل وفاة الشيخ سلمان بأنها حدثت في سنة ١١٨٣ هجرية (١٧٦٨)؛ خَلَفَه ابنه غانم الذي بعد سنة من ذلك توفي وحل محله داوود ابن سلمان الذي تعرض إلى القتل بعد ستة أشهر ليخلفه بركات ابن عثمان.

أفادت التقارير ذات مرة، أن العديد من القوادس {سفن شراعية مجذافية} التركية ترافقها ٩ سفن جالبوت {سفن حربية صغيرة ذات أشرعة} تابعة لزعيم الچعوب وصلت تلك الليلة من الحفار مُتجهة إلى أعلى النهر نحو قبيلة عربية متحالفة مع المنتفق تدعى عرب الخلط Kholt Arabs والتي تقع على الطرف الفارسي للنهر حيث تستقر بين هذا {النهر} والقرنة.

تُعد هذه أول مرة يُذكر فيها الشاطئ الشمالي لشط العرب على أنه شاطئ فارسي ويمكن الاستناد الى ذلك دعما لمطالبة بلاد فارس بكامل الشاطئ الشمالي للنهر وصولا إلى القرنة.

في نوفمبر ١٧٦٩، أرسل المجلس الاستشاري لـ «بومباي» (Bombay Board) رسالة إلى لندن يشرح فيها مزايا التجارة مع تستر واصفا فيها طريق تستر- الحويزة - البصرة بأنه غير آمن.

اضافوا بالقول ان القوة المتنامية للكعبيين العرب وعرب المنتفق وعرب بني لام باتت تشكل تهديدا متزايدا للسلام في البصرة.

في نوفمبر ١٧٧١، كتب وسطاء (factors) البصرة:

«مطالبات جرت في هذا البلد، من شأنها أن تؤدي إلى إذلال الفئة التي تقدمت بها في حال لم تحظى بدعم قوة محترمة. الزعيم الحالي للچعوب هو بنفس الجشع الذي كان لدى سلفه.»

هو مؤخرا كان قد اقتلع عَيْنَي بصبوص busboos وهو الإبن الوحيد المتبقي لشيخ سلمان[١]. في هذه السنة يبدوا أن كريم خان شَرَعَ بأعمال القرصنة لحسابه الخاص.

بدءا من هذه الفترة فصاعدا، السجلات التي كان قد توصل اليها الكاتب نادرا ما لها صلة بتصرفات كعب وعلاقاتها بالحكومتين البريطانية والفارسية. في ديسمبر ١٧٧٣ عندما آمر كريم خان كعب بإيفاد سفنها لمساندته، على اثر ذلك أسرع زعيم تلك القبيلة بإدخال المياه داخل السفن عَبْر إحداث ثقوب في هياكلها وأظهارها على هذا النحو إلى مبعوث كريم خان. طيل هذه السنة (١٧٧٣) اجتاح الطاعون البصرة بشدة بالغة حتى قُدِّرَ إجمالي عدد الضحايا في المنطقة العربية الخاضعة لحكم الأتراك بمليوني شخص. إختفى الطاعون مع حلول شهر يناير ١٧٧٤.

---

١ للإطلاع على قائمة بأسماء شيوخ كعب راجع ملحق الفصل الثاني.

في هذا الشهر تلقت كعب أمرا من كريم خان لمساندة مخططاته ضد الأتراك؛ هذا ما رفضوا القيام به، ووعدوا الأتراك بالبقاء محايدين، بعد مرور وقت قصير على اطلاقهم هذا الوعد، الأسطول التركي الذي كان يرسوا آنذاك في الحفار تعرض إلى هجوم من قبل أسطول الكعبيين، الا أن الهجوم أُعيق فقط بسبب تواجد سفن الانجليز الحربية.

في فبراير ١٧٧٥ قامت كعب بعمليات نهب في البصرةَ انتقاما لإعدام شخص عربي على يد السلطات التركية في البصرة.

في أبريل ١٧٧٦ تم تسليم البصرة إلى الفرس، وفي الشهر التالي يكتب المجلس الاستشاري في البصرة (Basrah Council) أنه:

لو لم نكن مُطلعين على الشخصية الفارسية؛ كنا سنُشكل الرؤية الأكثر ايجابية حول تطلعاتنا المستقبلية تحت ظل الحكم الفارسي.

في مطلع ١٧٧٩ انسحب الفرس من البصرة التي أعاد الأتراك احتلالها (كريم خان مات في هذه السنة).

في مايو عام ١٧٩٨ السيد «مانيستي» المقيم البريطاني في البصرة بعث بتقرير للحاكم العام للهند يُخبره فيه أنه يألَف شيوخ الصحراء وسائر الشيوخ العرب وأن النفوذ البريطاني توسع جيدا في ولايته.

عند هذه النقطة تنتهي مختارات بومباي، بِدءاً من هذه الحقبة حتى سنة ١٨٩٠، حيث أُنشئت نيابة القنصلية في المحمرة، التقارير الوحيدة المتوفرة حول شؤون كعب وعربستان بشكل عام هي تلك المتعلقة بالمقيمية في بوشهر. تقارير قنصلية البصرة ضئيلة جدا وتُلقي بالقليل من الضوء على شؤون عربستان، رغم أنه حتى سنة ١٨٩٠ هذه الشؤون يتعامل معها هناك ممثل صاحبة الجلالة وكان يخضع لأوامر المقيم السياسي في منطقة الخليج الفارسي.

الفصل الثاني

قبيلة كعب، شيخ المحمرة والفلاحية؛ السياسة القَبَلية، العلاقات مع الحكومة الفارسية؛ التاريخ الداخلي والسياسي للمحافظة منذ فترات مبكرة حتى موت الحاج جابر وجدول أنساب شيوخ المحمرة ١٥٢٧ -١٨٨١.

ان البصرة[١] أخذها الجنود الأتراك من عرب «إمغامس المنتفق» سنة ١٥٢٧م (٩٣٥هـ.ق) في عهد السلطان سليمان ابن سليم. ان سلطان محمد ابن مراد والذي بدأ حكمه نحو سنة ١٥٩١، حَكَمَ لتسع سنوات. خلال فترة توليه الحكم، افراسياب حكم البصرة وطرد علي باشا التركي. هو أخضع منطقة القبان[٢] التي آنذاك كان يحكمها تُركي يُدعى بختاش آغا، الذي كان يُعد مصدر ازعاج لجيرانه. كما تغلب على كل من حاكم الدورق وسيد مبارك خان أمير الحويزة[٣]. حاصر حاكم الدورق وقطع له عهدا غير مشروط بالأمان مقابل إستسلامه، كما أنه أخضع كافة جزر النهر السفلي وأرغم أمير الحويزة على إعادة المنطقة التي كان قد استولى عليها والواقعة عند الشاطئ الأيسر للفرات إلى حكم البصرة، هو {بختاش آغا} رفض الدَفْع المستقبلي للرسوم التي كان يتم ارسالها سابقا من تلك المنطقة إلى الفرس. تُوُفي نحو سنة ١٦٠١ (١٠١٢ هـ. ق) وخَلَفَهُ ابنه علي باشا الذي شَجّع الفن ووسَّع ممتلاكته.

شاه عباس هاجم البصرة وأرسل جيشا بقيادة امام قلي خان حاكم فارسستان (الذي أيضا تغلب على كعب) الا أن البصرة قاومت الحصار. مع بلوغ نبأ موت شاه عباس في ١٦٢٥م (١٠٣٦هـ) انسحب الجيش على عُجالة تاركا وراءه الكثير من المدافع والمقتنيات.

في الأول من شوال ١٠٤٩ (١٦٣٨) في معاهدة أُبرمت بين تركية وبلاد فارس لترسيم الحدود تم الاعتراف باستقلال كعب. (راجع «Persian Treaties» لـ «هرتسلت» سنة ١٨٩١، ذيل صفحة رقم ١٣٩).

توفي علي باشا نحو سنة ١٦٤٦ وخَلَفَه حسين باشا[٤] الذي بقسوته وظلمه أثار كراهية رعيته. عَمَّيه، أبناء افراسياب يُدعون بـ «أحمد آغا» و«فتحي بيك»، ثارا ضده وذلك بإذن من الباب العالي؛ هاجماه بجيش يقوده مرتضى باشا حاكم بغداد حيث أخذ البصرة وقتل أحمد آغا وفتحي بيك؛ الأمر الذي أغضب السكان إلى مستوى بحيث طردوا مرتضى باشا وأرسلوا في طلب حسين الذي كان حينها يعيش في بهبهان. أصبح حسين مستبدا وبات

---

١ موجز من كتاب فتح الله ابن علوان الكعبي أعده «ميغنان».

٢ لمزيد من التفاصيل راجع مذكرة تفاهم راولينسون بشأن الحدود التركية - الفارسية لسنة ١٨٤٤.

٣ الحويزة في هذه الفترة كانت عاصمة محافظة خوزستان التابعة إلى فارس.

٤ لعل هذا الرجل هو الذي أطلق اسم «حسين باشا» - وفقا للتقليد المحلي - على اسلاف قبيلة المحيسن (راجع «Gazetteer of Persia» الصفحة ١٢٥٣ لكاتبه جون غوردون لوريمر، الحائز على وسام الامبراطورية الهندية من درجة رفيق .C.I.E).

أكثر ظلما من أي وقت مضى، لكنه إهتم بالأدب ودفع رشاوي هائلة إلى السلطان. سنة ١٦٥٢ استولى على الاحساء وقتل الكثير من سكانها. اشتكى محمد باشا ابن علي باشا لدى الباب العالي، أُرسل جيش كبير بقيادة إبراهيم باشا إلى البصرة، منذ ذلك الحين أصبح الأتراك ذات قوة في هذه المنطقة. في ١٦٥٧ وصلوا البصرة واستولوا عليها. هرب حسين إلى الدورق ومنها إلى شيراز، حيث أخفق في الحصول على دعم من سليمان، واصل ترحاله حتى الهند مع ابنه علي بيك، حيث صار في خدمة راجا {حاكم} مدينة أوجاين حتى قاتل ومات في خدمته. جيء بزوجاته إلى هناك من الدورق ويقال ان سلالته مازالت تعيش في اوجاين.

حتى سنة ١٦٩٠ لم تتوفر تفاصيل أخرى حول كعب، وكم المعلومات الذي بحوزتنا {حول تأريخ كعب} منذ سنة ١٦٩٠ فصاعدا هو حصيلة تاريخ محلي قام بترجمته السيد «مك دول» والذي تم تلخيصه في نهاية هذا الفصل. المزيد من التفاصل جرى الحصول عليها من كتابات «ميغنان» و«ستوكولر» و«لوفتوس» و«هانت» و«آينسوورث» و«لايارد»[١].

هذه الكتابات تُظهر كعب على أنها قبيلة عربية قوية لاتنحاز للحكم الفارسي أو التركي وتقاتل الفرس والأتراك متى ما سنحت الفرصة. قيل أنهم في بادئ الأمر هاجروا من الساحل العربي للخليج الفارسي[٢] كي يسكنوا واسط عند «شط الحي» حيث أصبحوا رعاة جواميس. ومن هناك طردهم المنتفق ليستقروا في دلتا كارون؛ وإثر هذا الحدث نشأت العداءات القديمة.

[٣]وَسَّعوا أحيائهم السكنية بدءا من هناك حتى أعلى نهر الجراحي؛ وهو «هدايفون» الأثري، وأقاموا خيامهم حول تل اصطناعي يضم بقايا مدينة أثرية، وعليه شُيِّدت المدينة الحديثة وهي الفلاحية.

قبيلة الأفشاريين المجاورة احتجت على هذا التعدي الذي طال حدودها، الا أن كعب بررت ذلك بالقول ان مراعي الجراحي هي أفضل من تلك المتوفرة في

---

١ أُجْهِضَتْ الجهود الرامية للحصول على نسخة من كتاب «تاريخ البصرة» «Basrah Modern of History» الذي كتبه نحو سنة ١٦٦٧ «فتح الله ابن علوان الكعبي» وهو الشخص الوحيد من تلك القبيلة الذي تميز بإتقانه الفنون الأدبية. راجع «in Travels Chaldea» لـ «ميغنان» لسنة ١٨٢٧م، ص ٢٣٩ وص٢٦٩ وما بعدها.

٢ السيد جون غوردون لوريمر في كتابه «Gulf Persian the of Gazetteer» (المجلد الثاني) يذكر أن الموطن الأصلي لقبيلة كعب كان في أرض نجد وجزء من القبيلة مازال يتواجد في موقع (غيرمعروف) يدعى «بيشه ورنيه»، كما أن أغلب الكعبيين أخيرا استقروا في شمال افريقيا، إلا أن النصّار، الأسلاف الاسطوريين لكعب عربستان الجنوبية، فقد شقوا طريقهم من نجد إلى الدورق التي سكنوها في نهاية المطاف.

٣ الاقتباس التالي هو من كتاب أيسنورث بعنوان «الحملة البريطانية لاكتشاف دجلة والفرات» (The of narrative personal expedition Euphrates) لسنة ١٨٨٨، المجلد الثاني، ص ٢٩٧.

«القبان» والتي لم تنموا. بعد ذلك، سرعان ما حفرت كعب خندقا في محيط التل؛ ما أدى مجددا إلى احتجاج الأفشاريين. ردت كعب بالقول إن الخندق حُفر للحفاظ على جواميسها لأنها كانت تنجرف في المياه كل ليلة تقريبا. في السنة التالية برز جدار طيني ضخم من الخندق، عندئذ إتضح للأفشاريين أن كعب تتحداهم، لذا دعوا قبيلة مجاورة لتقدم لهم الدعم لطرد الدخلاء.

من جانبها طلبت كعب من والي الحويزة ليدعمها للحفاظ على الموقع الذي حصلت عليه في الجراحي.

«هم قالوا: نحن عرب وبالتالي فإن السيد هو أخ لنا. من الأفضل أن نكون رعاياه هو بدلا من الأفشاريين.»

استجاب الوالي وسار نحو الأفشاريين الذين طُردوا جميعا من دورقستان ما أدى بهم إلى أللجؤوا إلى {منطقة} ليراوي حيث بنوا فيها قلعة، ووفقا لما ذكره «لايارد»؛ مازالت تحمل اسمهم.[1]

العرب الكعبيين، الذين مطالباتهم بالمنطقة التي يرعون فيها جواميسهم إلى حد كبير مماثلة لمطالبات أية قبيلة استقرت في بابل أو كلدة، الا انه لم يُسمح لهم أن ينعموا طويلا بالسلام لضم هذه المنطقة إلى أراضيهم. مع تولي شاه عباس السلطة، إمام قلي خان حاكم فارسستان ترأس حملة ضدهم ولم يُرغمهم على إعادة جزء من الأراضي المُنتزعة إلى الأفشاريين فحسب، بل أرغمهم على دفع ضريبة محددة إلى شاه بلاد فارس أيضا وبذلك؛ جعلهم من رعايا الحكم الفارسي.[2] لابد أن ذلك حدث نحو سنة ١٦٢٠(مات شاه عباس سنة ١٦٢٥ الموافق ١٠٣٦ هجرية). على أي حال عبر استغلالهم للفوضى التي أعقبت موت نادر شاه (١٧٤٠) جدد العرب الكعبيين امتلاكهم لكامل دورقستان وقاموا بترحيل كل من العرب وشتى القبائل التركمانية التي ترعى قطعانها هناك، وجعل الكعبيين من

١ نهر أفشار {المترجم: محليا يقال له نهر أوشار} يقع بالقرب من البزية وحتى الآن يحمل هذه التسمية التي بلا شك بقيت في الأذهان تذكارا من هذه القبيلة. ان ليراوي هي جزء من إقليم البختياريين وهي منطقة منخفضة تقع شرق بتوند.

٢ التاريخ المحلي (في المقابل) يسجل أنه سنة ١٧٣٤ أو نحو ذلك صدّت كعب هجوما شنه ٣٠,٠٠٠ فارسي وكردي بقيادة محمد حسين القاجاري.

أنفسهم أسياداً لكامل المنطقة التي تقع بين الفرات وكارون ونهر هنديجان.

ان عمليات القرصنة التي قاموا بها بتوجيه من شيخ سلمان تم شرحها بالتفصيل في الفصل الأول ولاحاجة أن اتطرق اليها هنا. فقد قام الشيخ بتوسيع سيادته حتى كردلان الواقعة على الفرات وكلتا ضفتي شط العرب. استولى على هنديجان ودمر المصنع الهولندي في {جزيرة} خَرْجْ ولأكثر من مرة هاجمه كلا الجيشين الفارسي والتركي؛ ولكن دون جدوى.

في ١٧٦٣ قام كريم خان بتدمير سد يقع على نهر كارون في المارد، وبذلك حَرَفَ مياه كارون عن (كما يبدو أنهم منذ سنوات كثيرة كانوا يميلون للقيام بذلك) المجرى القديم للقبان والتي يقال انها مستوطنة شيدها ورثة حسين المهدي قبيل قيام السلالة الصفوية بفترة وجيزة. إثر ذلك، منذ ذلك الحين قَبِل سلمان بالسيادة الفارسية - وفقا لما ذكره أينسورث - حيث إزاء الدعم الذي قدمه للفرس في حصار البصرة فقد منحه كريم خان مدينة هنديجان وتوابعها بشكل دائم مقابل ١,٠٠٠ تومان سنويا يدفعها للحكومة الفارسية. بما أن هجوم كريم خان تم سنة ١٧٦٣، فان الهجومين على البصرة (في كليهما كعب دعمت بلاد فارس) وقعا في ١٧٤٢ و١٧٧٥ وبما أن شيخ سلمان مات سنة ١٧٦٧ أي قبل وقوع الهجوم الثاني، لذا فإن ما دَوَّنه «أينسورث» هو عُرضة للشك. مع موت كريم خان سنة ١٧٧٩ جددت كعب تأكيدها على استقلالها وخاضت حروبا متتالية ضد المنتفق والأتراك. في ١٨٢٧ عقد شيخ غيث اتفاق سلام مع باشا بغداد وذلك بعد أن أرسل للباشا مبعوثين.

مع تولي محمد شاه الحكم؛ الحكومة الفارسية اتخذت مرة أخرى خطوات لتثبيت موقعها في عربستان والتي يبدو أنه آنذاك عُرفت بـخوزستان. الأتراك أيضا جددوا هجماتهم وفي ٣٧- ١٨٣٦ بقيادة علي رضا باشا استولوا بالفعل على المحمرة والتي خلال فترة الحكم المستنير للشيخ ثامر كانت قد تحولت إلى ميناء حر؛ ما الحق الضرر بعائدات البصرة. ثامر اضطر إلى الهروب، لكنه عاد بعد حدوث فراغ سلطوي قصير الأمد. في ١٨٤٠ «منوتشهر خان معتمد الدولة» أرغم ثامر على دفع الخراج، هذا الشخص أكثر من أي شخص آخر مَعني بالفراغ السكاني الذي تمر به عربستان حتى يومنا هذا. بشأنه ربما يصدق القول؛ «**desertam fecit pacem appellavit**». أرميني المولد، كان قاس وجشع، بلغ عنفه وغدره حدا أدى إلى اشمئزاز كل الأشخاص الذين واجهوه. هو أكثر من أي فارسي آخر تسبب بالريبة التي مازال العرب يُظهرونها بشكل ملحوظ في تعاملهم مع الحكومة الفارسية. تعامله العنيف مع «محمد تقي خان» أدى بالأخير أن يلجأ إلى الشيخ ثامر الذي بإيوائه له جلب مخاطر وخسارة عظيمة

لنفسه. تفاصيل ذلك جاءت في الصفحة ٧٣ من المجلد الثاني لكتاب «Early Adventures» لـ «لايارد». تم خداع وحث محمد تقي خان كي يُسلم نفسه بينما اضطر الشيخ ثامر للهروب إلى الأراضي التركية وذلك بعد شوط من القتال تلقى خلاله الفرس الدعم من والي الحويزة ومن عرب بني لام حيث أن كلاهما يُكِنّان العداء لكعب.

في هذه الفترة كان الشيخ ثامر يحكم سبعة قبائل، وهي عبارة عن؛ آل بوناصر، الدريس، النصار، المحيسن، الباوية، بني تميم، الحيادر، وخراجهم السنوي للحكومة الفارسية كان ٣,٤٠٠ تومان ويساوي ١,٧٠٠ جنيه إسترليني وكان في حاشيته الكثير من الفرس لرعاية مصالح الحكومة المركزية.

خَلَفَهُ في الحكم، فارس الذي كما كان الحال بالنسبة إلى ثامر، فقد مر بالكثير من تقلبات الحظ على يد الفرس الذين نصبوه زعيما لكعب. نائبه في المحمرة كان جابر[1]، الذي عاش في منطقة «الدعيجي» ويُعد شيخا بالوراثة لقبيلة المحيسن. خلال فترة حكمه (١٨٤٠-١٨٥٨) هو، جاءت لجنة ترسيم الحدود إلى المحمرة. طالب الأتراك بالمحمرة، رغم أن معاهدة أرضروم لسنة ١٨٤٨ تنص على أنها ضمن أراضي بلاد فارس. إستند الأتراك في موقفهم إلى زعمهم أن المدينة وحدها فقط تتبع بلاد فارس وماعدى ذلك فإن أي جزء خارج نطاق المدينة يعود للأتراك. لاضرورة للدخول في تفاصيل هذا النزاع هنا، إذ تم سرد التفاصيل بشكل كامل في الفصل الذي يتناول الحدود الفارسية - التركية.

اعلان الحرب بين بلاد فارس وبريطانيا العظمى سنة ١٨٥٦ - والتي بلغت ذروتها في كل من القتال الذي وقع في برازجان والاستيلاء على المحمرة والذي اعقبه الهجوم على الأهواز - نتج عن كل من السلوك المُهين الذي اتخذه الشاه تجاه {الوزير البريطاني المُفوض} وزير صاحبة الجلالة في طهران والهجمات التي شنتها الحكومة الفارسية على هرات. ان الجهود الرامية لتحقيق تسوية سلمية للقضية الخلافية باءت بالفشل والحرب أُعلنت في بيان أصدره القائد العام في المجلس الاستشاري (Governor-general in Council) في الأول من نوفمبر سنة ١٨٥٦.[2]

اللواء «السير جيمز أوترام» K.C.B. {حائز على وسام القائد الفارس الشَرَفي} عُيّنَ قائدا للقوات التي

---

١ أبيه كان قد رشّح الإبن الآخر ليخلفه، إلا أن جابر اعتمادا على تفوقه من حيث الكفاءات التي يتمتع بها فقد حظي بقبول الرأي العام وترأس القبيلة مع موت أبيه.

٢ شرح شامل وشفاف لكل من الأسباب التي أدت إلى إعلان الحرب، وللحرب ذاتها، كتاب القبطان «هانت» بعنوان «Persian Campaign» سنة ١٨٥٦. مجريات التاريخ الرسمي وردت في كتاب «Persia to Expeditions British».، B.I. لسنة ١٨٨٤.

وصلت بوشهر في الـ ٣٠ من يناير سنة ١٨٥٧ ووقعت اشتباكات في برازجان في الـ ٥ من فبراير - حيث تم الاستيلاء على المعسكر الفارسي الذي يستقر بالقرب من القرية - ووقعت في قرية «خوش آب» في ليلة الـ ٧ من الشهر. في المرة التالية هاجم الفرس طابور الجنود أثناء سيرهم ليلا إلا أنه تم صدهم بسهولة. تجدد القتال في صباح اليوم التالي وكانت النتائج كارثية للفرس، فقد تركوا ورائهم أكثر من ٧٠٠ قتيل على أرض المعركة، من جانبنا نحن، قُتِل فقط ضابط واحد و١٨ جنديا.

مرة أخرى ركب الجنود حتى وصلوا على متن الأسطول في الـ ٨ من مارس إلى فوهة شط العرب. قرية المعامر (قصبة النصار)[١] شَغَلَها العدو ولكن أي من الطرفين لم يتخذ إجراء عدائيا. في الـ ٢٣ من مارس سار الأسطول بإتجاه أعلى النهر إلى موضع يقع ٣ أميال أسفل فوهة نهر كارون.[٢] عندئذ نُقل الجنود والمدافع والخيول من السفن إلى زوارق بخارية وسفن ذات غاطس أقل، هذا والعدو لم يقم بأي محاولة للاشتباك.

مع حلول الظلام في الـ ٢٥ من الشهر عددا من المهندسين البحريين قاموا بمهمة استطلاعية بزورق صغير خفيف {مشحوف canoe} لحصون العدو التي اقتربوا منها لنحو ٣٠٠ ياردة ونصبوا مدفع هاون في قارب نجاة خلف جزيرة مستنقعية منخفضة تتمدد وسط مجرى مائي قُبالة المحمرة ومنذ ذلك الحين فصاعدا إثر هذا الحدث أطلق العرب على هذه الجزيرة تسمية أم الرصاص. مع بزوغ فجر الـ ٢٦ من مارس، مدافع هاون تستقر على هيكل عائم فتحت نيرانها مُخلّفة الموت. مع أول طلقة، السفن الـ ٧ التي يتكون منها الأسطول – ومن بينها مركبين اثنين من نوع السَلُّوب {مركب وحيد الصاري} – رفعت مراسيها متجهة إلى أعلى النهر وأمطرت مدفعي العدو {القوات التابعة لبلاد فارس} بالقذائف حيث كان يستقر كل مدفع على طرف من طرفي فوهة نهر كارون، تفيد السجلات أن القصف المدفعي أطاح بالكثير من أشجار النخيل. حتى أن النخيل القديمة في أراضي الجابرية والتي غالبا ما يمكن مشاهدتها في البساتين، مازال في الكثير منها فجوات تسببت بها القذائف المستديرة. ان السفن إجتازت المدافع بمسافة مئة ياردة دون أن تتعرض إلى أي إصابة وسفن النقل التي يحتشد على متنها الرجال، هي أيضا مضت سليمة. أطلق الفرس النار من مَدافعهم لنحو ٣ ساعات، الا أن حدة نيرانهم خَفّت بعد ذلك. عندئذ تم إنزال الجنود تماما وراء المدفعية الغربية (في موقع أعلى من الجمارك، في حوض الملائكة) ولم تواجه سوى مقاومة خفيفة. فر الجيش الفارسي مُسرعا تاركا ورائه الخيام منتصبة والسلاح والذخيرة والعتاد والطعام بشكل مبعثر. قُتل

١ المترجم: هنا الكاتب لابد وانه يقصد قرية المعمرة التي هي ضمن قصبة النصار.
٢ الموقع يدعى حرثة البوناجي في التاريخ المحلي.

ما لايقل عن ٣٠٠ رجل من الجانب الفارسي وذلك دون إحتساب من قَتَلَهُمْ العرب الذين سلخوا جميع الفرس الذين صادفوهم. نَهْبُ المعسكر الفارسي مازال يعتبر من المواضيع الساخنة التي يتداولها ذوي اللحى البيضاء في المحمرة.

ان الجنرال الفارسي احتشام الدولة كان الحاكم العام لعربستان، وهو عم الملك، بدى أن جنوده كانوا جميعا فرس، والعرب كالعادة مستعدون للإنحياز إلى الفاتحين.

في الـ ٢٩ من مارس مركبين بخاريين اثنين كل واحد منهما يقطر سفينة، غادروا المحمرة متجهين إلى الأهواز، بلغوا منطقة «السبعة» بعد ظهر اليوم التالي والاسماعيلي في مساء اليوم الآخر والمساء التالي وصلوا منطقة العميرة وفي الأول من أبريل وصلوا مدينة الأهواز. العدو الذي وُجد يؤدي واجبه على الشاطئ الأيمن للنهر الذي كان هدف الحملة هو الاستيلاء عليه، كان عبارة عن قوة صغيرة مُكونة من ٥٠٠ رجل وهم متواجدون في المدينة لحراسة المحال التجارية.

أُنزل الجنود وجرى الاستيلاء على المدينة دون حدوث مقاومة، الشيخ قام بتسليم نفسه، الحامية العسكرية الفارسية لاذت بالفرار كما فعلت ايضا القوات الرئيسية. في الـ ٦ من أبريل رجعت الحملة إلى المحمرة.

كان قد عُقد السلام في باريس مع بلاد فارس سَلَفا في الـ ٤ من مارس. في الـ ١٥ من مايو الحملة غادرت المحمرة باتجاه الهند، إذ تم تسليم المدينة في اليوم السابق إلى قبيلة شيخ جابر العربية (المحيسن).

ربما يسود الاعتقاد أن الجُبن الذي ظهر على الأمير «إحتشام الدولة» أثَّر في العرب {الموقف الذي يتخذه العرب تجاه الحكومة الفارسية} بعد أن سنحت لهم بالفعل هكذا فرصة رائعة لقياس الكفاءة الحقيقية للجيش الفارسي في الأغراض العسكرية. الا أن الأمر لم يكن كذلك. الأمير أرسل في طلب الشيخ فارس وقد لبى {الشيخ} فارس هذا الاستدعاء بخنوع، قُيِّد {فارس} بالسلاسل وأُرسل إلى طهران حيث بقي {هناك} لبضع سنوات. وبدلا منه تم تنصيب الحاج جابر زعيما للفلاحية والمحمرة، ما أدى به لمغادرة منطقة «الدعيجي» للعيش في المحمرة (وذلك في كوت فارس أو كوت الشيخ الواقع على الضفة الأخرى)، بعد ذلك بفترة قصيرة بعث بابنه «محمد» كي يمارس مهامه كنائب حاكم في الفلاحية، خطوة لم تواجه إستياءا كبيرا. لكن جابر على نهج فارس مازال يخضع تماما للفرس رغم أنه اتضحت عدم كفائتهم على هكذا نحو. ما إن أرسل في طلبه الأمير، حتى سار إلى بروجرد في رحلة طويلة محفوفة بالمخاطر. أثناء غيابه شنت كعب هجوما على ابنه الذي كان قادرا على الصمود فقط

بدعم من جنود فرس من الأهواز ويدفع مبالغ طائلة لتلقي الدعم منهم. لذلك تم السماح للحاج جابر بالعودة ووصوله في الوقت المناسب أعاد الكفة لصالحه؛ فقد تم الاستيلاء على الفلاحية ومكانة شيوخ كعب أُضعِفت بشكل دائم.

استبدال الحكام حَرَمَ جابر من أن يقطف ثمار مبادرته وعزمه في الوقت الراهن. تم استدعاء الأمير «احتشام الدولة» وحل محله «ضياء الملك» الذي أعاد «فارس» من طهران، لأن «لطف الله» ابن عم الأخير {فارس} حرَّض القبائل ضد جابر فنشبت معركة كبرى بين المحيسن وكعب في المنيخ في أعالي المحمرة على بُعد ميلين اثنين {من المحمرة} وذلك في تقاطع كارون وبهمنشير. غُلبت المحيسن وفرَّ جابر إلى منطقة «الدعيجي» - وكانت آنذاك كما هو الحال الآن تابعة للأتراك - وتشتَّت قبيلة الدريس التي كانت قد دعمت المحيسن.

عقب ذلك جاء شيخ فارس إلى المحمرة مدعوما بالجنود الفرس وثلاثة مدافع، مكث بضعة ايام وعَيَّنَ أخيه هاشم حاكما للمحمرة.

وصل «ضياء الملك» إلى المحمرة في ١٨٦٠ وبدى أنه كان مصمما على كسر شوكة الحاج جابر غدرا. في بادئ الأمر عامله جيدا، وعَيَّنَ محمد بن جابر حاكما للمحمرة ووعد الحاج جابر بحكومة الفلاحية، وقال لمحمد أن يكتب إلى والده ويطلب منه أن يأتي إلى «موران» {منطقة تقع على ضفاف نهر كارون} كي يلتقي بـ «ضياء الملك» الذي كان بصدد الهجوم على الفلاحية، الحاج جابر ركب وإتجه مُسرعا نحو «موران» حيث جرى هناك استقباله بحفاوة. في الليلة التالية قائد الجيش الذي كان قد اشتكى عليه جابر والذي على أثر الشكوى كان قد عوقب وجُرِّد من رتبته العسكرية على يد «ضياء الملك»[1]؛ أُرسل لتنفيذ أوامر الحاكم بحق الشخص {الحاج جابر} الذي اتهمه سابقا. أُلقي القبض على الشيخ جابر وجرجروه إلى خيمته واحتجزوه فيها وبعد ذلك بفترة قصيرة أُرسل إلى تستر. تم اعتقال ابنه وتسليمه إلى الشيخ فارس.

في ١٨٦٢ أُستُدعي «ضياء الملك» وحَلّ مَحَلّه «فرهاد ميرزا» الذي نال جابر حظوة عنده بحيث أُطلق سراحه فجأة وأُرسل إلى المحمرة برتبة حاكم ومعه عساكر فرس ومدافع. مع وصوله تعرض «سلطان ابن ثامر» و«هاشم ابن غيث» من قبيلة كعب إلى القتل في ظروف غامضة.

في ١٨٦٢ لُقِبَ الحاج جابر بـ «نصرة الملك»، وسَكَنَ المحمرة ومنذ ذلك الحين أصبح حاكما بلامنازع لتلك الولاية. في ١٨٦٨ فقد الشيخ فارس بَصَرَه وخَلَفَه ابنه محمد.

١ الحاكم خلع عنه حذائه مُبقيا إياه تحت الشمس (التاريخ المحلي).

استبدال «فرهاد ميرزا» بـ «حمزة ميرزا» (حشمت الدولة) في ١٨٦٩ كان فرصة لإحداث مزيد من التغييرات في حكومة الفلاحية، الا أن جابر تُرِكَ بسلام. هذه التغييرات أدت إلى إضعاف أُسرة شيوخ كعب، حيث أُبيد العديد منهم في معارك طاحنة؛ الأمر الذي مَكّن «حمزة ميرزا» في ١٨٨٠ من تعيين جابر حاكما لكل من الفلاحية، الجراحي وده مله الخ. هذه هي المرة الأولى التي تُقدم فيها الحكومة الفارسية على هكذا تنصيب. على أي حال بالكاد تحقق هذا التغيير، حتى أدى استبدال الحكام إلى إعادة «احتشام السلطنة» إلى منصب حاكم عربستان بأمر من «ظل السلطان»، كحاكم الرمزي. سبقه في هذا المنصب «جعفر قلي خان»[١] بصفته وكيلا لـ «ظل السلطان» حيث إستبدل الحاج جابر في الفلاحية بـ «جعفر بن محمد بن فارس». وبعد مرور بضعة أشهر، أُستُدْعي جعفر قلي خان ليحل محله «احتشام السلطنة» الذي التزاما بسياسته القديمة ألغى التنصيب الذي قام به سلفه واستبدل جعفر بعمه «رحمة ابن عيسى ابن غيث» في الفلاحية. من المؤكد أنه اتخذ مزيدا من الخطوات لإضعاف الحاج جابر، الا أن الأخير {الحاج جابر} مات بعد بضعة اشعر.

نشب نزاع مفاجيء حول من سيَخلِفُهُ. على أي حال الحكومة الفارسية لم تسعى لإسقاط العرف السائد للمنطقة. تدوين محلي يعود إلى تلك الحقبة يفيد أنه «نشب نزاع بين نَجْلَي الحاج جابر وهما محمد ومزعل {لاستلام زمام الأمور} بشأن كل من المحمرة والمحيسن والممتلكات. المحيسن والدريس وأولئك الذين يسكنون شط العرب وقفوا إلى جانب مزعل نظرا إلى أن أبيه قام بتعيينه وريثا له. الأنباء بلغت ظل السلطان الذي بعث إلى مزعل خلعة {رداء شرف} لأنه في زمن حياة الحاج جابر كانت ورقة الحكم {الوصية} بإسم مزعل، ولم يأتي فيها إسم محمد.»

هذا الموجز يوضح بشفافية، النظام المُتبع في تنصيب شيخ المحمرة - خيار الأب يتم تأكيده من خلال الرأي العام أو عبْر تقييم الكفاءة ويصبح قانونيا مع مصادقة الحكومة الفارسية. تجدر الاشارة أن محمدا رغم أنه الأخ الأكبر ومقاتل جيد ولكن يبدو أنه قَبِلَ بقرار «ظل السلطان» لحسم القضية.

---

١ ليس واضحا من كان هذا الرجل، ربما هو أب حسين قلي خان ايلخاني أو نجل محمد تقي خان جهار لنك.

ملحق للفصل الثاني

زعماء قبيلة كعب حتى حقبة تبعيتهم لقبيلة المحيسن بقيادة الشيخ مزعل

تاريخ التنصيب	الاسم	توفي أو قتل أو تنحى	ملاحظات
	ناصر بن محمد	؟	اول زعيم اطلعنا عليه
١٦٩٠	علي بن ناصر بن محمد	قُتِل	تفشي الطاعون في البصرة والقبان مُخلفا الكثير من الموتى
	سرحان	قُتِل	....
١٧٢٢	رحمه	قُتِل	....
١٧٣٤	فرج الله	قُتِل	حارب الفرس وكانوا تحت قيادة محمد حسين القاجاري فرج الله ساند نمش باشا متسلم البصرة ضد محمد المانع شيخ المنتفق الذي تعرض إلى القتل
١٧٣٤	طهماز بن خنفر	قُتِل	....
١٧٣٧	بندر بن طهماز بن خنفر	قُتِل	تزعم القبيلة لشهرين فقتله سلمان
١٧٣٧	سلمان وعثمان	وفاة طبيعية	حصار البصرة على يد الفرس بقيادة قوجه خان بإسناد من قبيلة كعب، سلمان استولى على كردلان
١٧٦٣	سلمان....	وفاة طبيعية	مات عثمان ١٧٦٣ - كريم خان هاجم كعب، مُغرقا البلاد فقد حطم السد في منطقة المارد ١٧٦٥-حصار محمد كيخا ومستر ز بيد الفرنجي
١٧٦٧	غانم بن سلمان	قُتِل	١٧٦٨- هُزمت كعب على يد كريم خان، تعرضت كعب إلى هجوم من قبل عرب عمان لكنهم هُزموا. سلسلة حديدية نُصبت على جانبي شط العرب في الخست ١٧٦٩-١٧٧٣، تفشي الطاعون
١٧٦٨	داود بن سلمان		....
١٧٦٩	بركات بن عثمان	قُتِل	١٧٧٥، حصار ثان تعرضت له البصرة على يد الفرس بقيادة صادق خان، تم الاستيلاء عليها بمساعدة كعب ١٧٧٩، توفي كريم خان توسعت سيادة كعب حتى شملت كل من هنديان، رامز وكردلان وكلتا ضفتي شط العرب
١٧٨٢	غضبان	قُتِل	المنتفق هاجمت كعب بمساعدة الأتراك بقيادة سليمان الا أنها هُزمت القتال مع عرب عدن والخليج القتال مع أهالي رامز وهنديان سيادة مُطلقة
١٧٩٣	مبارك بن بركات	تنحى	....
١٧٩٤	فارس بن داود	تنحى	....
١٧٩٥	علوان بن محمد اشناوه بن فرج الله	تنحى	....

تاريخ التنصيب	الاسم	توفي أو قتل أو تنحى	ملاحظات
١٨٠١	محمد بن بركات بن عثمان بن سلطان	وفاة طبيعية	ميرزا بهبهان شن حربا وهُزِمَ في هنديجان
١٨١١	غيث بن غضبان	قُتِل	عبدالله بن محمد حَلَّ محل غيث لسبعة أشهر إذ أن كعب اختلفت مع الأخير {غيث} امير كرمان حاصر الدورق ولكن دون جدوى فارس بن غيث أُعطي كرهينة التحالف مع المنتفق ايفاد جيش بقيادة اخوة الشيخ، فُرِض حصار دون استيلاء الأتراك يجددون الهجوم، هذه المرة تلقوا الدعم من قبائل الكويت لكنهم هُزموا، كما هُزم مجيل والكويتيين كل على حدى السلام تحقق في ١٨٢٧
١٨٢٧	مبادر	وفاة	١٨٣٠، تفشي الطاعون في البصرة
١٨٣٨	عبدالله بن محمد		عشائر الزبير ونجد استولوا على البصرة عزيز آغا متسلم البصرة «أرسل إلى الحاج يوسف الذي بدوره أوفد عددا من الكعبيين مع بعض الرُسل وهؤلاء توجهوا إلى القصر واخرجوه بطمأنينة إلى المحمرة».(١) الكعبيين لقاء دعم مالي ساندوا الأتراك لاستعادة المدينة. عبدالله ابن محمد حَكَمَ له أشهر فقط
١٨٣١	ثامر بن غضبان	تنحى	الأتراك بقيادة علي باشا استولوا على المحمرة سنة ١٨٣٧ لبضعة أشهر فقط
١٨٣٧	عبدالرضا بن محمد ومُسَلَّم بن محمد	تنحى	....
١٨٣٧	ثامر بن غضبان	تنحى	ثامر آوى محمد تقي خان البختياري وعلى أثر ذلك تعرض إلى هجوم من جانب معتمد الدولة بالنيابة عن محمد شاه ما اضطره إلى الهروب إلى الأراضي التركية
١٨٤٠	فارس بن غيث	تنحى	....
١٨٤٧	حكيم (هاشم؟)	تنحى	....
١٨٤٨ ١٨٦٨	فارس بن غيث (الا أن جابر حاكم المحمرة قضى فترات متقطعة في السجن من سنة ١٨٥٧ فصاعدا)		١٨٥٧، بريطانيا شنت هجوما واستولت على المحمرة أُرسل فارس إلى طهران. الحاج جابر تَسَلَّم الفلاحية إضافة إلى المحمرة كما أنه في هذه الفترة جاء من «الدعيجي» ليسكن المحمرة. هذه كانت بداية حكمه مستقلا عن قبيلة كعب

للإطلاع على الأحداث اللآحقة انظر إلى عنوان الفصل الثاني.

(١). راجع الصفحة ٦٧ فصاعدا من الجزء الأول لكتاب «Pilgrimage» {الحج} لـ «ستوكويلر»، حيث يظهر أن ثامر كان نائبا لـ «مبادر» في المحمرة وعاش قبالة المدينة عندما فر المتسلم.

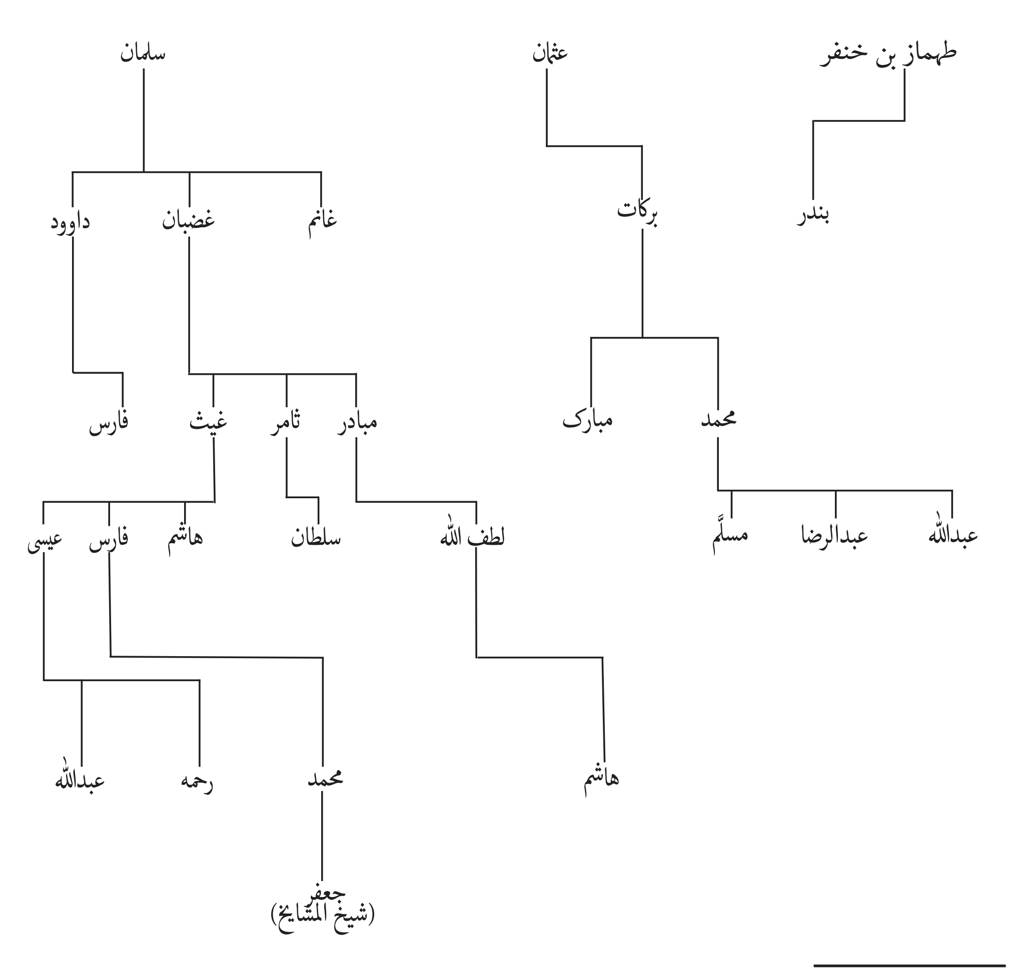
مبادر خان عاش في الفلاحية وشاهده «ستوكويلر».

ملحق للفصل الثاني

سلالة الأسرة الحاكمة من شيوخ كعب الذين يُعرفون بـ «آل بوناصر» والآن هي تبع إلى المحيسن.

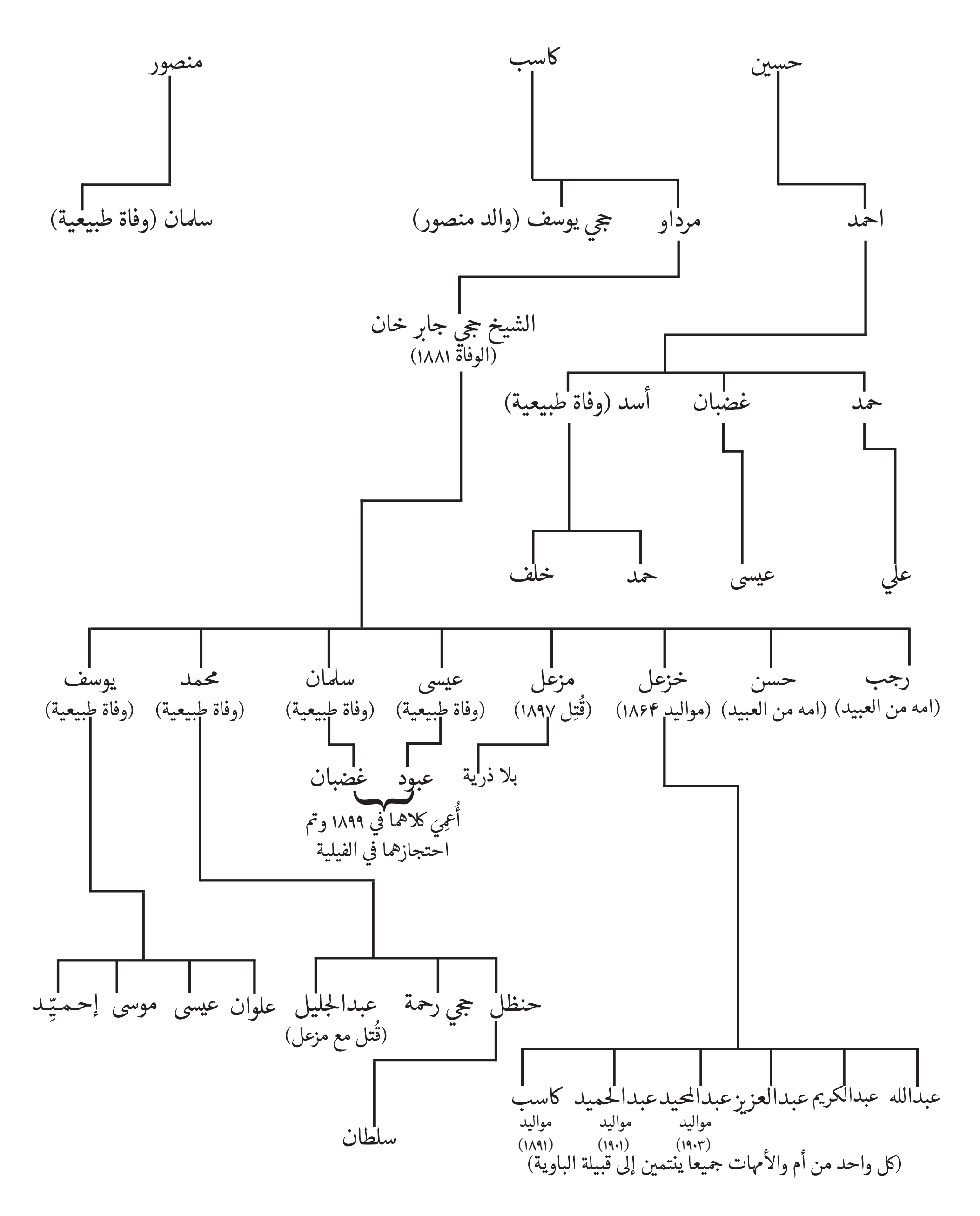
قدماء سلالة كعب: اسماعيل - قيدار- حمل - نبت - سلامان- الهميسع - اليسع - أدد - أد -عدنان - معد - نزار - مضر- قيس عيلان - خصفة - عكرمة - منصور - هوزان - قالب - بكر - معاوية - صعصعة - عامر - ربيعة - كعب

ملاحظة[1]: Raha بن كعب، كان له ابنان، دريس ونصار، وهما جدي اثنين من القبائل الرئيسية في جنوب عربستان.



١ ملاحظة: إن كعب تُعرف أيضا بـ«عامر» وهو هُتافُهم الحربي {استخدم ويلسون كلمة «Awamir عوامر» ولكن الأصح هو «عامر» وهو الشعار الذي يُطلق في الدبكات ويقال له محليا: نخوتهم}.

سلالة شيوخ قبيلة المحيسن التي كانت في الأصل تتبع كعب، باتت هي المسيطرة في الوقت الحاضر.



ملاحظة – قبيلة المحيسن تُعرف أيضا بـ «آل بوكاسب».

الهتاف الحربي {الشعار الذي يطلق في الدبكات ويقال له محليا: نخوتهم} لعشيرة جچي فيصل هو «orn».

الفصل الثالث
حكم الشيخ مزعل، ١٨٨٢ -١٨٩٧

بعد وفاة الحاج جابر، إثر صراع طويل مع المرض، خَلَفَه ابنه الثاني الشيخ مزعل، ولكن ليس دون صعوبة بالغة. رغم أن الحاج جابر كان قد رشح مزعل ليخلفه، الا أن ابنه الأكبر محمد، كان الأكثر شعبية، والاعتقاد السائد هو أنه الأكثر كفاءة، ومحمد، حَكَمَ لبعض الوقت حتى وصول فرمان الحكومة الفارسية حيث كان لصالح مزعل. بالطبع هو بذل جهدا كبيرا لمصالحة أخيه الاصغر الذي رغم كل شيء تَفَهَّمَ الأمر تماما.

لبضعة سنوات قبل توليه الحكم كان قد أقام مزعل علاقات وثيقة مع القنصل البريطاني ومساعد الوكيل السياسي في البصرة، وفيما مضى لفترة من الفترات إلى حد ما كان يرافقه بشكل متواصل، لذا المعارضة الشديدة التي أعد لها فيما بعد ضد المشروع التجاري البريطاني كانت غير متوقعة.

حتى افتتاح نهر كارون سنة ١٨٨٩ لم يتضح هذا العداء بشكل ملحوظ، الا أن قيام السادة اخوان لينتش بتأسيس وكالات في الأهواز وتستر ومنافسة {سفينة} «مال امير» مع سفينته البخارية في كارون أثارت مخاوفه. فهو لم يكن يخشى العداء البريطاني بقدر ما كان يخشى الأطماع الفارسية. زاد من مخاوفه موقف نائب القنصل البريطاني الذي تم تعيينه في ١٨٩١ والذي اضطر أن يناشد كل من الحاكم الفارسي والكارغزار ليضغطا على الشيخ مزعل لصالح التجارة البريطانية في كارون. على صعيد قمع القرصنة؛ هو لم يكن أقل فاعلية من سلفه ويبدو أنه بذل قصارى جهده للتعاون مع الأتراك، و{بذلك} تحققت النتائج الاعتيادية. هو عمل على حفظ النظام بين القبائل ولم يبدي أية رغبة في أن يكون محسوبا على الأتراك وإن كان هناك ثمة شك في أن الحاج جابر كان قد سجل اسم مزعل في سجلات النفوس التركية على أنه من رعايا الحكومة التركية كي يتسنى له امتلاك أراض داخل الحدود التركية دون أية عراقيل. في بادئ الأمر لم يكن بلا شعبية لدى قبائله، الا أن جشعه أدى إلى سقوطه. فور أن شَعَرَ أن سلطته قد استتبت؛ زاد من الضرائب وفرض لنفسه حقا حتى شيخ جابر لم يدعيه لنفسه اطلاقا، فقد جعل أراضي المحمرة وتوابعها ممتلكات شخصية لنفسه.

كان يتمتع بالسلطة الكافية لتحقيق هذه الغاية من خلال منح بساتين النخيل لأعلى مُزايد دون الاكتراث لأمر السكان الذين توارثوها. الا أن هذه السياسة لها تبعاتها؛ بدءا من سنة ١٨٩٥ تقلصت شعبيته بشكل كبير، حتى أن أكثر قادة القبائل وقعوا وثائق يتعهدون بموجبها بدعم أخيه الأصغر سنا الا وهو «خزعل» الذي رفعه

دَوَران عجلة الحظ إلى الأعلى.

خزعل الذي لم يخفي قناعته المتمثلة في أن خَلاصِهِ السياسي يكمن في دعمه لبريطانيا وعدم معارضتها، كان قد أبلغ نائب قنصل صاحبة الجلالة بذلك، مؤكدا له في حال أصبح هو الشيخ فإنه سيكون صديقا لبريطانيا رغم أن متطلبات السياسة تمنعه من إظهار مشاعره؛ هذا هو النهج الذي وضعه شيخ خزعل لنفسه في ١٨٩٥ واتبعه بإصرار.

في ١٨٩٧ - كما سيتم سَرده في الفصل التالي – أُغتيل الشيخ مزعل؛ هو تجنب الانجليز والأتراك والفرس على حد سواء، واتخذ العزلة ولم يحاول أن يتقرب حتى إلى القبائل التي تشكل مصدر قوته. لذا إزالته كان أمرا لامفر منه، حتى أن التأجيل في ذلك كل تلك الفترة يُعد أمرا مثيرا للإستغراب.

الفصل الرابع
حكم الشيخ خزعل، ١٨٩٧-١٩١٠

وقع حادث إغتيال مزعل في الثاني من يونيو١٨٩٧ وذلك أثناء نزوله من مركبه في الفيلية؛ وفي الوقت ذاته، تعرض ابن أخيه «عبد الجليل» أيضا إلى إطلاق نار. نفذ عملية الاغتيال ثلاثة زنوج، إلا أن قوة كبيرة مُكوَّنة من زنوج وعرب بقيادة سلمان ابن منصور - ابن عم الشيخ - كانت متأهبة بالقرب من موقع الحدث لتقديم الدعم إذا اقتضت الضرورة. هذه العملية حظيت بتأييد خزعل، هذا إذا لم تحدث بتحريض منه وهو الإبن الأصغر للحاج جابر والأخ الشقيق لمزعل. بشكل عام، الحاج محمد رئيس التجار أيضا يُفترض أن يكون على علمٍ بهذه العملية. مزعل كان ذا شعبية في مراحل مبكرة من حياته المِهَنية لكن حرصه وجشعه امتزجا ليُفْقِداه شعبيته أكثر فأكثر حتى أن كل الفئات رحبت بموته. هو لم يخلف وريثا.

شيخ خزعل على الفور أخذ زمام الأمور؛ لم تحدث أي اضطرابات ولكن رغم ذلك حمل السكان المحليين السلاح لعدة أيام خشية من أن تتكرر الاضطرابات التي أعقبت موت الحاج جابر سنة ١٨٨١.

ان السياسة القوية التي اتبعها شيوخ المحيسن تجاه الولايات المجاورة والتي كان قد بدأ بها الحاج جابر لم تَضعُف ابدا إثر مجيء قائد جديد. اشتدت هذه السياسة إلى حد ما، وسرعان ما إتضحت ميوله لتوسيع نفوذه إلى ماوراء الحدود الموروثة.[١] إخضاع قبيلة كعب الذي يعتبر من الأهداف الرئيسية المتبعة في حكم مزعل، سرعان ما تحقق أخيرا، والشيخ منذ البداية أحكم سيطرته على المحمرة حتى أن ترشيح حاكم للفلاحية كان عمليا بيده هو. الحكومة الفارسية لم تكن على عجلة من أمرها للاعتراف بخزعل على أنه خَلَفا لمزعل، وحتى أبريل ١٨٩٨ لم تمرر له لقب معز السلطنة[٢] الذي كان قد حظي به أخوه مزعل. الشيخ، سرعان ما اكتشف أن العداء التقليدي من جانب حاكم عربستان لحاكم المحمرة لم يتضائل اطلاقا. في هذه الفترة قلق {الشيخ} كثيرا من إمكانية قيام «سردار أكرم» حاكم عربستان بتعيين ابن أخيه عبود نِدّا له. ومن المستبعد أن تكون لديه هو هكذا مطالبة من تلقاء نفسه، لكنه قد يُستغل من قبل الفرس لتحقيق مآربهم، كما حدث في عهد الشيخ مزعل عندما نَصّبوا اخوه محمدا

---

١ «الحدود الموروثة» يعبِّر عنها العرب بالقول ان عرب الباوية عندما كانوا أقوياء فإن الحاج جابر توقف في السلمانة؛ وعندما كانت كعب قوية، هو خشي من التوجه نحو المنيخ - إشارة مُبطنة إلى المعركة التي وقعت في المنيخ حيث هُزم المحيسن.

٢ في أغسطس ١٩٠٢ لُقب بـ«سردار أرفع» ولقب «نصرة الملك» مُنح إلى چاسب وهو ابنه البكر. لَقَبَيْ «امير تومان» و»امير نويان» مُنِحا له بالتوالي في ١٩٠٨.

حاكما نائبا لمزعل، ما أدى بالأخير إلى دفع مبالغ طائلة لإلغاء هذه الأوامر. كما هو الحال دوما بالنسبة إلى كعب فهي كانت مستعدة لدعم أي مُدع حُكْم تتوفر له فرصة فوز؛ قد يتمكنون بقيادته من كسر شوكة أسرة آل بوكاسب.

كان «سردار أكرم» مُصرا على فرض عبدالله على كعب بصفة حاكم للفلاحية رغما عن أنفهم وخلافا لرأي الشيخ خزعل. الأخير {خزعل} كان قد دفع هبة (pishkash) قدرها ١٥,٠٠٠ تومان إلى «سردار أكرم» كشرط ليدعمه «السردار» في الحصول على فرمان يعلنه خَلَفا إلى مزعل. في هذه الأثناء بعث «سردار أكرم» ببرقية إلى طهران يقول فيها أنه قابل العرب في الناصري (حيث كان هناك عبود) وفي حال عدم إمتثال الشيخ لطلباته (بشأن حكومة الفلاحية) يمكنه أن يتصرف مع الشيخ كما كان قد فعل أبوه (أب السردار أكرم) مع شيخ ناصر {حاكم بوشهر} في بوشهر سنة ١٨٤٥ وذلك حينما طرده واستبدله بحاكم فارسي.

بدوره بعث الشيخ ببرقية إلى نظام السلطنة – لأنه هو الذي رشّح سردار أكرم - معترضا فيها على مكائد الأخير {السردار أكرم}؛ «نظام» بعث ببرقية إلى «سردار أكرم» يطلب منه الكف عن التدخل في شؤون الولايات العربية و{بدلا من ذلك عليه} أن يكرس طاقاته لتهدئة الأوضاع في تستر ودسبول وهما المدينتين اللتين اضطربت اوضاعهما آنذاك كما هو الحال بالنسبة لهما الآن. بالرغم من ذلك، الحاكم {حاكم عربستان} إلى حد ما بدافع الحقد ونوعا ما بدافع الجشع، دَعى البختياريين كي يدعموه لفرض عبدالله على كعب. الشيخ خزعل بعث ببرقية إلى طهران للحاج رئيس التجار - والذي كان قد ذهب إلى هناك بصفته مبعوثا من جانبه لاتخاذ الترتيبات للاعتراف بمشيخته – كي يخبره أنه تخلى عن كامل مسؤوليته تجاه الولايات الأخرى؛ بما فيها الفلاحية، مضيفا أنه في حال أصر «سردار أكرم» على موقفه الحالي فإنه سيترك كعب وشأنها ليتدبر أمرها الـ «سردار أكرم». الصدر الأعظم بعث بتلغراف إلى «سردار أكرم» يطلب منه عدم تغيير حاكمي الفلاحية والجراحي، ولكن في اليوم ذاته الذي تسلم هو هذه الأوامر؛ فإن السردار من باب التحدي قام بتنصيب كل من عبدالله حاكما للفلاحية و «مير ميراي» لولاية الجراحي.[١] كِلا الرجلين إتجها إلى رامز مع ناصر خان البختياري الذي كان من المقرر أن يقدم

---

١ أرسل البرقية التالية إلى الصدر الأعظم: «إذا كان بقائي يعتمد على إرضاء خزعل فلا ضرورة لأي تأجيل وأرجو إصدار الأوامر اللازمة لاستبدالي بحاكم آخر. مصلحة الدولة وقبولي لخزعل يعتمدان على أن يدفع خزعل باقي ضرائب الفلاحية وأن يُعين عبدالله حاكما هناك. هو يصر على جعفر. في حال تحقق مايطمح اليه هو، فإن عربستان سيتم التخلي عنها وفي غضون سنتين اثنتين سترى أن هذه المحافظة كما حدث مع البحرين ستنفصل عن بلاد فارس وستخضع لحكومة منفصلة. أنا لم ارتكب أي خطأ، ولم اتصرف دون تَدَبُّر. أنا لن أبيع كرامتي مقابل أموال تأتي من خلال إدارة عربستان. إذا كنت تظن أن باعتمادك على خزعل فإنك تحافظ على ممتلكاتك، فبذلك كأنك تكتب على الماء، تصرف كما يحلو لك.»

الدعم لهما. ان مرشحي الشيخ لإدارة هاتين الولايتين بالتوالي هما الشيخ جابر و«مير فضيل»، عندئذ قام كلاهما بضم قواتهما إلى إئتلاف خزعل. في هذه الأثناء سردار أكرم جدد محاولاته الرامية لحث الخوانين البختياريين كي يضمنوا عائدات الفلاحية وتنصيب عبدالله فيها، لكنهم امتنعوا عن القيام بذلك الا إذا أوكلت إليهم منطقة الجراحي أيضا، لكنهم رغم ذلك لن يتمكنوا من تحمل المسئولية.

من جانب آخر تلقى الشيخ وعود دعم من «مهر علي خان سكوند» الذي كتب ليخبره أنه عَلِمَ أنه تم تعيين «جلال الدولة» حاكما لعربستان وقد يتم تجاهل التصرفات الغريبة لـ «سردار أكرم».

السردار أكرم مرة أخرى أرسل تلغرافا إلى طهران، موضحا بإسهاب فحوى برقيته السابقة قائلا انه «في حال استمر الشيخ بنهجه فإن عربستان خلال بضع سنوات ستكون بيد الانجليز». واضاف «أن الأتراك كانوا قد زجوا برجالهم في العمارة والكويت وحدثت فقط خسائر قليلة في الأرواح، لماذا لاتتصرف الحكومة الفارسية بنفس الشكل في المحمرة؟» وشكى من «أن جميع المسئولين المحليين يألفون الشيخ». حيث أنه في هذه الفترة حظي بشعبية واسعة لدى جميع الفئات التي رحبت بنظامه المعتدل بعد أن عانت من النهج الاستبدادي لمزعل.

تلك كانت فترة حرجة للشيخ، وعلى الأرجح قوته كانت أقل أهمية فهو في الغالب مَدين للظروف المؤاتية التي جعلت الحكومة الفارسية تتجنب دعم سردار أكرم في تنفيذه لمخططاته، حيث أن نظام السلطنة (وهو ولي أمر «سردار أكرم») يمتلك ولاية الجراحي بالشراكة مع «مشير الدولة» الذي كان آنذاك صاحب سلطة في طهران. أُدرجت في ذيل الصفحة برقية من سردار أكرم تحمل إشارة مبطنة إلى هذا الأمر. ان الشيخ {خزعل} - باعتباره خَلَفا إلى مزعل فهو يزرع الجراحي والأراضي الواقعة غرب نهر كارون والتي امتلكها «نظام» – في حال رفضه مسؤولية تلك الولايات عندئذ ستنعدم كل الفرص لتحصيل الإيجار. هذا التَخَوّف على الأرجح أثَّر في كل من «نظام» و«مشير الدولة» أكثر من كل المفاهيم الخاصة بالسياسة السليمة وبذلك «سردار أكرم» لم يحصل على أي دعم من سَيّدِهِ {نظام السلطنة}. في منتصف أبريل ١٨٩٨ الأطراف المتنازعة خاضت اشتباكا وقُتل خلال ذلك ابن «مير فضيل»، نظام السلطنة عند سماعه باندلاع أعمال عدائية بعث بتلغراف إلى سردار أكرم يقول له فيه، بما أنه لم يمتثل لأوامره فإنه سيُترك في حال سبيله كي يبذل قصارى جهده كي يخلص نفسه من مشاكله.

وأخيرا «سردار أكرم» سحب قواته وفي مطلع سنة ١٨٩٩ أُستبدل بالأمير «عين الدولة». أعمال الشغب التي قام بالتدبير لها بالتعاون مع قبيلة الباوية التي تقطن الجزء المركزي من سهل عربستان بين الجراحي وكارون تم

اخمادها بحملة عسكرية نفذها الشيخ ضدهم في خريف ١٨٩٨ حيث أدت إلى انصياعهم دون صعوبات كثيرة. الـ «سير هنري مورتيمر دوراند» زار الأهواز في هذه السنة قادما عبر أصفهان وعاد إلى طهران عبر بروجرد. هو لم يقابل الشيخ لكنه أرسل له الوسام الملكي الفكتوري (Royal Victoria Medal) والذي قَبِلَه الشيخ بعد أن استأذن طهران.[١]

سنة ١٩٠٠ بدأت المفاوضات بين الشيخ والحكومة الفارسية كي تتسلم الحكومة إدارة الجمارك. جرى بحث هذا الأمر بالتفصيل في الفصل الـ ٤ ولاضرورة لسرد مزيد من التفاصيل هنا. صافي الإيرادات السنوية لجمارك عربستان في هذه الفترة قُدرت بـ ٣,٠٠٠ جنيه إسترليني في السنة.

تعتبر سنة ١٩٠٠ أنها سنة خالية من الأحداث الهامة، «عين الدولة» توجه إلى طهران في نهاية ذلك العام، كي يتم تعيينه حاكما للعاصمة {طهران}. حل محله الأمير «سالار الدولة» بصفة حاكم عام إلى كل من عربستان ولُرستان وفي فترة حكمه فإن قوى الفوضى تصول وتجول في تستر ودسبول. هو لم يحضر في عربستان خلال سنة ١٩٠١ وهي السنة التي شهدت شُح المحاصيل الزراعية. [الاعتقاد السائد جدا لدى العرب هو أنه منذ افتتاح نهر كارون للتجارة الدولية فقد تكررت هكذا سنوات بشكل متزايد، على الأرجح التدمير الشامل الذي طال الادغال التي كانت تنتشر في السابق على ضفاف الأنهر كان قد أدى إلى جفاف متزايد في المحافظة، هذا لو حقا أمرا كهذا كان يجري.]

ان الترتيبات ذاتها لإدارة عربستان أُجريت بشكل جيد طيل سنتي ١٩٠٢ و١٩٠٣، والمحافظة بقيت في وضع مضطرب. في سبتمبر ١٩٠٢ سفينة شوشان تعرضت إلى هجوم في {بندر} شليلي ولحقت بها بعض الأضرار. بارجة تابعة إلى «معين» تعرضت إلى النهب في منطقة ويس. في لورستان أيضا عمَّت الفوضى وكتيبة «فرحان» تعرضت إلى هجوم بينما كانت تسير عائدة من خرم آباد إلى دسبول؛ بعد شيء من المقاومة يقال انه خلالها خسر العناصر النظاميين ٨٠ رجلا بينما استسلم الباقون. اللور اخذوا البنادق والذخيرة والمقتنيات الأخرى كما أنهم نهبوا القافلة التي كانت تسير مع الجنود والتي يقال ان قيمتها تقدر بـ ٤٠,٠٠٠ تومان.

الفوضى العارمة التي حدثت في كل الاتجاهات حفّزت قبيلة «بني طرف» كي تتسبب باضطرابات، ما اضطر الشيخ لإعداد حملة ضدهم؛ على أي حال هم استسلموا قبل أن تبدأ العمليات {القتالية}.

---

١ بناء على توصية وزير حكومة صاحب الجلالة؛ لم تجري الأمور كذلك عندما تم تقديم وسام القائد الفارس (K.C.I.E.) إلى الشيخ سنة ١٩١٠ {بمامعناه أن الشيخ لم يستأذن طهران}.

سنة ١٩٠٤ لم تكن أقل اضطرابا من السنة التي سبقتها. في شهر أكتوبر بالقرب من «خرم آباد»، واجه الرائد دوغلاس والملازم لوريمر هجوما خلاله أُصيب كلاهما بجروح بالغة، الحكومة الفارسية لم تتخذ أي إجراء حقيقي لمعاقبة القبيلة المذنبة حتى شهر يوليو من سنة ١٩٠٥ حيث أُلقي القبض على عدد من اللور بتهمة الضلوع في الهجوم.

سفينة شوشان تعرضت إلى هجمات متكررة حتى اضطروا إلى تأجيل عملية إبحارها عدة مرات.

خلال فترة قصيرة قبيل عودة عظيم السلطنة كحاكم، أُوكلت مهمة حفظ الأمن والنظام في النهر إلى شيخ خزعل، سار العمل بأفضل شكل ممكن، ولكن سرعان ماسُحبت منه صلاحية إتخاذ الإجراءات؛ وعادت الأوضاع إلى سابق عهدها من حيث انعدام الأمن.

لعدة مرات تفشى وباء الكوليرا في الأهواز وتستر ودسبول والمحمرة بدءا من شهر يونيو حتى أكتوبر لهذا العام.

١٩٠٥ أيضا كانت سنة مضطربة، بعض القبائل الصغيرة التي تعيش ضمن سيادة الشيخ جراء حرب قبلية انغمست بنعيم نادر كان منسيا طوال السنوات الأخيرة.

البرواية والمراونه خاضتا صراعا مع بني تميم الا أنهما هُزمتا. الشرفة وبني ساله أيضا تقاتلتا معا وبني ساله أحرزت النصر.

في فترة مبكرة من السنة، «سالار معظم» (لاحقا لُقِّبَ بـ «نظام السلطنة») أُوفد لمحاسبة قبيلة بني طرف العربية، وعَبَرَ منطقة دريكوند وانحدر باتجاه مدينة دسبول بقوة يقال ان قوامها تجاوز الـ ٢,٠٠٠ رجل، زعماء دريكوند كوفئوا كما يجب لضمان المرور الآمن والمطلوب. والشيخ {خزعل} الذي كانت قد خوَّلته الحكومة الفارسية مسئولية القبيلة {بني طرف} إنضم إلى «سالار معظم» لإعداد هجوم على الحويزة. الشيخ {خزعل} شارك بـ ١,٣٠٠ رجل. بدأت الحملة العسكرية في الـ ١٩ من أكتوبر الا أنه لم يُسفر عنها أي اشتباك يستحق الذكر، وكالعادة اعتبرت السلطات ذلك أمرا مقبولا أن يداهنهم الزعماء {شيوخ بني طرف} بإستسلام شفهي. من بين العديد من قادة القبيلة {بني طرف}، جحي سبهان[١] هو الذي رفض الخضوع لسيادة شيخ خزعل العُليا وقد تم إقتياده إلى المنفى.

١ خلال سنتي ١٩٠٩ و١٩١٠ بقي رهينة في الفلاحية.

ان «علي ابن إمنيشد» و»زاير علي» اوكلت اليهما مهمة إدارة شؤون القبيلة.[1] وأُعطي شرهان كرهينة إلى الشيخ {خزعل}. وأُعلن أن بني طرف سددوا ٤٠,٠٠٠ تومان من أصل ٨٠,٠٠٠ تومان ضرائب مستحقة الدفع، بينما ضَمِن غضبان شيخ بني لام سداد باقي الضرائب، رغم أنه بات واضحا أنه إذا اقتضت الضرورة، ليست هناك أية وسيلة يمكن من خلالها إرغام غضبان كي يفي بتعهده.

في مارس ١٩٠٦ ظهر جچي سبهان مجددا من عزلته القسرية وبطريقة غادرة إنْقَضَّ على حفنة من الجنود الفرس كانت قد أُبقيت في الحويزة، قُتل ثلاثة منهم وجُرح ثمانية آخرين. حنظل - ابن أخ خزعل {حنظل بن محمد بن جابر} ونائب حاكم ناصري – أُوكلت إليه قيادة مجموعة من الباوية والتي كان قد ارسلها «سردار ارفع». وقعت مناوشات، وفي مطلع شهر أبريل نفذ عملية قتالية محدودة (بلغ اجمالي عدد الضحايا خلالها نحو الـ ٢٠ شخصا) أدت إلى هزيمة سبهان وفراره.

أيضا خلال هذه السنة، نشب نزاع طويل الأمد بلغ مستوى الأزمة بين الشيخ والبختياريين حول أرض «إرغيوة» الواقعة على طريق أهواز – أصفهان وعلى الحدود الفاصلة بين إقليم البختياريين والأراضي العربية. كانت إرغيوة في الأصل تُعتبر مُلكا للشيخ الا أن نائبه مله ثاني والذي كان يُعد مسئولا عنها يبدو أنه غفل عنها. استخدم البختياريين هذه الناحية لِرَعي الماشية، ثم شيئا فشيئا ظهرت مستوطنة صغيرة. لاجئون من إقليم الشيخ رأوا أنها ملاذا مناسبا لهم، والمطالبات بتسليمهم قوبلت بالرفض المستمر من قبل الخوانين. في أبريل ١٩٠٥ الحاج رئيس كاد أن ينجح في الحصول على موافقة صمصام السلطنة وحزبه على تأجير الأرض إلى الشيخ ولكن وافته المنية في آخر لحظة. في يوليو برزت القضية مرة أخرى وذلك مع فرار شيخ متمرد وأعوانه إلى إرغيوة. هذا الشيخ الذي يُدعى «ماصخ» {Masikh} ادعى انه تعرض إلى الظلم على يد زاير فرحان حاكم ويس، وزاير فرحان كان أيضا المسؤول عن اغلب حالات الفرار السابقة. وأخيرا صدر الإذن من طهران بشأن إعادة لاجئي إرغيوة بالقوة، وفي شهر نوفمبر زاير فرحان حاكم ويس و«ضرغام الممالك» وهو قائد عساكر «سالار معظم» غادرا معا لتنفيذ هذه الأوامر. عندئذ بدلا من حث العرب اللاجئين على العودة، فإن هذا الثنائي المبجل اقنعا نفسيهما أن يسمحا لأتباعهما بالإساءة إلى نساء هؤلاء. يُذكر أنه في بعض الحالات هم بتروا أثداء نساء عربيات.

الشيخ {خزعل} استشاط غضبا وبالتالي جرى اعتقال فرحان وأُخِذَ إلى الفلاحية.

---

١ بعد الحملة على بني طرف سنة ١٩٠٨ تم نفي هذين الرجلين.

وأخيرا القضية جرت تسويتها بتخلي الشيخ عن الأرض المتنازع عليها ومن المؤمل أنه بذلك تكون القضية قد سُوِّيت أخيرا.

المحاصيل الزراعية في كل من سنتي ١٩٠٥ و١٩٠٦ كانت شحيحة.

علاقات سالار معظم - الذي مُنح لقب سردار مُكرّم خلال سنة ١٩٠٥[١] - مع شيخ المحمرة بشكل عام كانت ودية، وفي جميع الفترات لم ينشب بينهما اطلاقا أي تضارب مهم في الآراء حول المصالح النفطية. مع وصوله إلى عربستان برفقة قوة صغيرة (الفضل يعود إلى الدعم المتواصل الذي قدمه الشيخ) سرعان ما كَوَّنَ لنفسه قوة وسلطة لم يُعرف لها مثيل لدى أي من حكام الإقليم منذ سليمان خان.

في تستر بدأ مسيرته بإبادة «كاظم خان كلانتر» وهو الرجل الذي تسبب بالكثير من الاضطرابات وكان شوكة في خاصرة الحاكم الراحل عظيم السلطنة. أُبرح ضربا حتى الموت وصودرت ممتلكاته.

البيت الديني للشيخ محمد علي في تستر أيضا أثار كراهيته ومع موت الرجل العجوز نفسه اضطر أبناءه لمغادرة المدينة. في ربيع ١٩٠٦ تم التوصل إلى مصالحة. البيت المنافس وهو بيت سيد عبدالصمد تلقى على يديه معاملة جيدة.

النقيب لوريمر - بما أنه كان قنصلا في الأهواز فقد توفرت له فُرص جيدة لتقييم شخصية «سردار مُكرّم» واصفا إياه أنه رجل القوة والكفاءة، إلا أن جشعه يفوق قسوته وهو أناني تماما. يبدو أنه يعجز عن إظهار أي مشاعر نبيلة وعبثا السعي وراء أي أثر للشفقة أو الرحمة في تصرفاته. ولكن من باب الصدفة فقط اكتشف أنه لدعم خططه من الأفضل أن يستخدم صلاحياته الهائلة لتحقيق الأمن والسلام في البلاد[٢]؛ الأمر الذي أدى به أن يُرغم فرحان الاسد {زعيم} قبيلة كعب الدبيس[٣] وحيدر {زعيم} قبيلة آل كثير وعدد آخر من الزعماء على إظهار الطاعة له.

يبدو أن «سردار مُكرّم» لم يكن منحازا إلى المصالح البريطانية، رغم ذلك هم {البريطانيين} انتفعوا بصورة غير مباشرة من إعادة النظام {على يده}. رغم ذلك هو دائما يخفي عدائه الفعلي بكم هائل من الرياء.

---

١ حصل على لقب نظام السلطنة سنة ١٩٠٨ وذلك فور موت أخيه الذي كان يحمل هذا اللقب.

٢ لاحقا سلوك «رضا قلي خان» {سردار مُكرّم} سنة ١٩١١ في «اقليم فارس» أكد تماما هذا التقييم لشخصيته.

٣ {المترجم: أكد لي بالقول كل من الكاتب رستم خُنيفر – من مدينة السوس – والباحث حسين فرج الله چعب – من مدينة تستر – أن فرحان الأسد لم يكن زعيما لكعب الدبيس لأن شيخ فرحان الأسد وشيخ حيدر كلاهما من آل كثير، وفرحان هو شيخ بيت سعد بينما حيدر هو شيخ بيت چريم، علما أن آل كثير في هذه المنطقة يتكونون من بيت سعد وبيت چريم وبيت ناصر.}

في أبريل ١٩٠٧ صار حاكما لكل من لورستان وعربستان وغادر في الشهر التالي. علاقاته بقيت ودية مع الشيخ للنهاية حتى أن الشيخ تلقى تشجيعا بقبول مسئولية عربستان الشمالية أثناء غياب صديقه. مغادرة «سردار مُكرّم» رحب بها سكان تستر ودسبول بفرحة عارمة، والفضل يعود إلى الشيخ وأتباعه لتعاونهم معه، لم يتقبل سكان المدينتين اطلاقا أن يكون {الشيخ وأتباعه} قادة لهم، لذا قام الشيخ بتعيين «خدا كرم خان چهارلنگ» و«سيف النظام» معاونين له بالتوالي في مدينتي تستر ودسبول. هذه الترتيبات على أي حال لم تحرز نجاحا مُلفتا. لم يسعى الشيخ لفرض سيادته بالقوة وبرر ذلك استنادا إلى أنه في حال تعامل مع التُستريين كما يستحقون فإنه بذلك لن يكسب شيئا كما أن السلطات في طهران بالتأكيد ستوبخه.

بقيت مسئولية عربستان الشمالية في عهدة شيخ خزعل افتراضيا {غيابيا} أكثر من كونها عبر اجراءات محددة وواضحة وذلك حتى نوفمبر سنة ١٩٠٨ حيث وصل من طهران حجي سيف الدولة أخو عين الدولة وهو جَد زوجة[١] شيخ خزعل. بشكل عام بقيت عربستان هادئة، رغم أن العداء المستمر بين حيدر شيخ عرب آل كثير {شيخ بيت چريم من قبيلة آل كثير} وفرحان الأسد شيخ بيت سعد {من قبيلة آل كثير} بلغ مستوى القتال، حيث تفوق خلاله الطرف الأول بدعم من {قبيلة} سَكْوَنْدْ {الفارسية} كما أنه من المرجح أن يكون قد تلقى دعم أو على الأقل تأييد الشيخ خزعل الذي كان قد منعه في السابق من اللجوء إلى السلاح انتقاما للاعتداءات وأعمال السطو التي كان يتعرض لها أتباعه بشكل متواصل على يد عصابات «فرحان». الزعيم الذي يُدعى فرحان كان يُعد تهديدا دائما للسلام في عربستان ومن المؤسف حقا أن كل من حاكم تستر الذي يَتَّبِعه هو {فرحان} بشكل رمزي وشيخ المحمرة الذي عمليا له سلطة عليه، يبدو أن كلاهما لم يكونا مناسبين لاتخاذ إجراءات حاسمة ليضعا حدا لممارساته الشريرة. هو تسبب تقريبا بمقتل كافة الرجال البارزين لقبيلة العنافجة التي كانت في السابق تتمتع بالقوة وهي بالفعل لم تحظى بحماية مؤثرة من قبل الشيخ خزعل، هناك ثمة شك أنهم أُبيدوا بالفعل.

أُرغم فرحان على الفرار طالبا اللجوء في كتوند {شمال تستر}. ومن ثمَّ أقنعوه بالقدوم ومقابلة شيخ خزعل وخُصصت له أرض بالقرب من منطقة «ويس»، الا أنه مرة أخرى هرب إلى كُتوند، وفيما بعد استقر مجددا في «ده نو». أُرغم من جديد على الفرار فإنضم إلى بني طرف محرضا إياهم على التمرد ضد شيخ المحمرة. وأخيرا مع انهيار تمرد بني طرف أتى مجددا إلى شيخ خزعل، الذي برأفة من المؤكد بلغت مستوى الضعف؛ سمح له {الشيخ}

---

١ جميل السلطنة؛ ماتت في مطلع سنة ١٩٠٩.

أن يقيم في مسكنه في كوت نهر هاشم مع سيد نعمه.[1] على أي حال هو عاد إلى قبيلته في ١٩٠٩ وأمضى سنة ١٩١٠ يتواطئ مع البختاريين ضد الشيخ {خزعل} وانغمس في أعمال عدائية لامبرر لها ضد كل من العنافجة وسيد نعمة. ان تمرده مع بني طرف والذي ذُكر أعلاه، بدأ في يونيو حيث اضطر الشيخ أن يرسل قوة صغيرة كي تتعامل مع ممثله المحلي أسد خان. هذا الشخص فر إلى قبيلة بني طرف وأُجهضت الحملة بشكل أو بآخر. كالعادة، الشيخ سعى لتجنب الأعمال العدائية محاولا تسوية القضية بطريقة سلمية عبر استخدام الفنون الدبلوماسية. بطبيعته {الشيخ} هو رجل سلام ويرجح استنفاذ كافة وسائل الإقناع قبل اللجوء إلى السلاح. من جانب آخر، على أي حال كانت التطورات شديدة جدا عليه، الفوضى التي تسببت بها بني طرف سرعان ما اتسعت، وججي سبهان السيء السمعة {المترجم: استخدام ويلسون لوصف «السيء السمعة» **Notorious** بحق ججي سبهان ربما نجم عن حجم العصيان والتمرد الذي كان يبدر من هذا الرجل.} عاد إلى الحويزة كي يترأس قوى العصيان. بعد عدة محاولات فاشلة لتحقيق تسوية سلمية، اضطر الشيخ إلى حشد قوات يترواح عددها من الـ ١٥,٠٠٠ حتى الـ ٢٠,٠٠٠ رجلا، وجزءا من هذه القوات زحف نحو بني طرف وذلك في منتصف نوفمبر سنة ١٩٠٨. بعد بضع مناوشات حدث انشقاق في صفوف العدو {بني طرف}، الأمر الذي يتم التعويل عليه دون ترديد في أي ظرف طارئ في هذا البلد؛ ما يجعل تحقيق التسوية أمرا سهلا. نُفي كل من «علي ابن امنيشد» و «زاير علي» وتم استبدالهما بـ«صالح امطيلج» و«عاصي»، بينما ججي سبهان أُخذ إلى الفيلية كرهينة حيث بقي هناك طيل سنة ١٩١٠.

كالعادة غضبان شيخ بني لام قدم الدعم للشيخ {خزعل} دون أن تكون له أية مشاركة فاعلة في هذا الشأن. شيخ مبارك حاكم الكويت ساند الشيخ بإعارته عددا من البنادق وكمية كبيرة من الذخيرة.

لابد من الاشارة إلى اجتماع شيخ المحمرة في أبريل ١٩٠٨ مع عدد خاص من خوانين البختياريين الا وهم؛ حاج خسرو خان، غلام حسين خان وناصر خان. نتج عن هذا الاجتماع اتفاق وقعه «نجف قلي صمصام السلطنة»، كما وقعه الخوانين الذين ذُكروا أعلاه و{وقعه} الشيخ ونجله شيخ چاسب خان نصرة الملك، حيث اتفق الطرفان على البقاء أصدقاء ومنع نشوب النزاعات وتقديم الدعم لبعضهم البعض في كافة الشؤون. أُدرج نص المعاهدة في الملحق رقم ١٣ لهذا الكتاب ولو أنها بقيت حبرا على ورق. تكمن قيمتها الوحيدة في طرحها لنقاط الخلاف المحتملة بين الشيخ والخوانين والوسائل الكفيلة بمنع حدوث هكذا أوجه خلاف.

١ هذه المهزلة تكررت سنة ١٩١١.

سنة ١٩٠٩ مقارنة بالسنوات الأخرى كانت سنة هادئة. الحاج سيف الدولة غادر الإقليم في مايو ١٩٠٩ دون أن يتحمل عناء الانتظار للحصول على إذن من الحكومة. هو عاش مع الشيخ طوال فترة اقامته في عربستان، لم يسبق له أن يذهب إلى تستر أو دسبول ولو لمرة واحدة، وربما ذلك لأن كلتا المدينتين كانتا هادئتين إلى حد ما، رغم أن الطريق بينهما كان غير آمن في معظم فترات السنة.

آغا رحيم هو وجيه بختياري غير بارز وطوال السنة أحيانا كان يتم تعيينه حاكما على دسبول وكان يبذل قصارى جهده لتحريض العرب والحويزة وعربستان الشمالية ضد الشيخ، الا أن جهوده لم تُكلل بالنجاح.

في يونيو ١٩٠٩ رأى الشيخ خزعل من الضروري أن يستبدل ابن أخيه حنظل بإبنه البكر چاسب نصرة الملك في منصب نائب حاكم الناصري. حنظل أُتُهم بالتواطوء لاغتيال الشيخ، الا أن هناك الكثير من الشكوك حول صحة الاتهام، إذ أن هذا {الاتهام} ربما كان أقل تاثيرا في الشيخ من رغبته بتنصيب ابنه للناصري.

الحاج فخر الملك بعد أن وصل إلى تستر في أكتوبر سنة ١٩٠٩ كحاكم لعربستان، في بادئ الأمر اتخذ إلى حد ما موقفا عدائيا تجاه الشيخ الا أن هذا العداء تبدد بعد أن تعرف عليه شخصيا حتى أنه طوال سنة ١٩١٠ لم يحدث خلافا حادا في الآراء بينهما؛ فيما يتعلق بعربستان الجنوبية فإنها كانت سنة سلام. رغم أن تستر ودسبول كانتا حسب وضعهما المعهود يمران بفوضى مزمنة، الأمر الذي اضطر الشيخ أن يقوم بتحشيد جيشا في الأهواز في شهر يوليو بغرض إعادة النظام في تستر، مع وصول الجيش إلى «بندقير» تم تقديم الاقتراحات المعتادة للتوصل إلى تسوية وقبل بها الشيخ إذ قام بسحب الجيش على الفور، حضور قوة في الأهواز مدججة بالسلاح عزز الفكرة التي تجول في خاطر «صولة الدولة» {الايلخان القشقايي} في أن الشيخ مستعدا لدعمه في { إزالة} المشاكل التي يعاني منها مع البختياريين والحكومة المركزية إذا تطلب الأمر. ردا على طلباته للحصول على الدعم، قال له الشيخ أن الجيش في وضع الاستعداد التام لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية؛ تعبير مُشَفَّر، يشوبه غموض متعمد، الا أنه مجدياً في الوقت الحاضر حيث أنه يُمَكِّنْ الشيخ من المماطلة.

في شهر يونيو شن فرحان الأسد هجوما على عرب الشيخ الذين شيدوا سدا محكما على نهر شاوور. دُمِّر السد بمنتهى الاستهتار، وقُتل العديد من الرجال. عندئذ الجيش الذي اعتزم تهدئة الأوضاع في تستر عمل على إخضاع فرحان الأسد في الوقت الراهن، والشيخ كالعادة سمح أن يداهنه فرحان بوعود فحواها أنه سوف يُحسن التصرف مستقبلا. كما كان متوقعا، فرحان عاد إلى قبيلته ليستأنف تآمره مع عبد الرحيم الذي نيابة عن سردار ظفر

وعده بتقديم الدعم له في التمرد على الشيخ. في شهر أكتوبر تأزمت الأوضاع، كل من فرحان وأيضا «بني طرف» بتحريض من عبد الرحيم امتنعا عن دفع الإيرادات وسداد التعويضات عن كل من الأضرار التي تسبب بها «فرحان» لقبائل الشيخ والخسائر التي أحدثها في شاوور.

الشيخ مرة أخرى حَشَدَ جيشا في الناصري ولم يكن أمامه خيارا سوى السير نحو فرحان، بعد أن كان قد أكد الأخير {فرحان} رفضه المثول في الناصري. قوات الشيخ غادرت الناصري في الـ ٢١ من نوفمبر وبالكاد وصلت حدود أراضي فرحان حتى انضم معظم رجال قبيلته إلى قوات الشيخ. هو نفسه لجأ إلى حصنه في «ده نو» مع قلة من أتباعه إضافة إلى ٤٥ فارسا بختياريا كان قد بعث بهم آغا رحيم لإسناده. كان سيتم إرسال عدد كبير {من الفرسان البختياريين} لو لم يهدد موالو أسرة الايلخان الراحل (حسين قلي خان) لو لم يهددوا آغا رحيم أنه في حال عدم الكف عن مساندة فرحان فإنهم من تلقاء أنفسهم سينضمون إلى جيش الشيخ كي يحاربوا إلى جانبه. حتى أنهم حشدوا قواتهم تأهبا لاثبات صدق نواياهم وبذلك حالوا دون أن يتخذ الصِدام بين البختياريين والشيخ شكلا حادا.

هنا لاضرورة للبت في موقف سردار أسعد حول هذه الاضطرابات حيث أكد لوزير صاحب الجلالة {الوزير المفوَّض} على أن سيادة الشيخ لا تمتد إلى {منطقة} فرحان وأنه لم يكن مُخولا أن يلزمه بدفع العوائد. يكفي أن أُشير إلى أن هكذا تأكيدات تهدف إلى تبرير الموقف الذي اتخذه «آغا رحيم» ولاصحة لها اطلاقا.

الفصل الخامس
الشيخ خزعل ودائرة الجمارك الفارسية

تقرير الملابسات المرتبطة بدائرة الجمارك البلجيكية في عربستان يُبيّن كل من امتيازات ومسئوليات شيخ المحمرة في هذا الشأن وموقف وتعهدات حكومة صاحب الجلالة تجاه الشيخ بهذا الخصوص والمشاكل التي أُثيرت بين الشيخ والجمارك حتى يومنا هذا.

في الـ ٢١ من مارس سنة ١٩٠٠، أصبحت الجمارك الواقعة على الخليج تُدار مباشرة من قبل الحكومة الفارسية، وتأسست دوائر جمارك في بوشهر وبندرعباس ولنجه (lingah). في بادئ الأمر كانت هناك نية لفرض رسوم استيراد موحدة بنسبة ٥ بالمئة وأن يكون التقدير حسب القيمة، وذلك بدلا من {إعتماد} التعريفات المحددة القديمة التي كان يتم فرضها على كافة البضائع التي يستوردها التجار المحليون. هذه المبادرة أثارت حالة من الفزع العارم وواجهت معارضة شديدة. لذا قررت الحكومة الفارسية طرح تعريفة جديدة على مقياس متغير وأكثر قبولا لدى التجار المحليين مقارنة بتعريفة الـ ٥ بالمئة المُقترحة. هذه التعريفة أيضا واجهت معارضة، الا أن الحكومة الفارسية بقيت مصممة وبدءا من الاسبوع الأول لشهر أغسطس بدأ تطبيق هذه التعريفة الجديدة. بعد مرور ٨ أشهر نجحت دائرة الجمارك في أن تُدخل تعريفة الـ ٥ بالمئة حيز التنفيذ بشأن كافة البضائع المحلية وبضائع التجار الأجانب ومنذ ذلك الحين فصاعدا سداد الرسوم صار يجري بنفس الطريقة.

فيما يتعلق بالتجار الأجانب فإن إنشاء دائرة الجمارك البلجيكية كان مُجدياً والعديد من الإصلاحات الضرورية تم تطبيقها في إطار النظام الجديد.

على أي حال سادت أوضاع معينة في عربستان لم يكن لها نظير أو على أقل تقدير لم تكن سائدة بهذا المستوى في أي جزء آخر من الخليج.

حتى سنة ١٩٠٣[١] خضعت دوائر الجمارك في عربستان لإدارة الشيخ {خزعل} وهو الذي استلم إدارتها من الحكومة لقاء مبلغ سنوي أُتخذ القرار بشأنه في النوروز. جرى إعفاء شيخ المحمرة وقادته إضافة إلى عدد كبير جدا من المسئولين من دفع الرسوم الجمركية.

١ في يوليو ١٨٩٧ كانت هناك محاولة لإنشاء إدارة جمارك فارسية في المحمرة، لكنها أُجهضت إثر معارضة شيخ خزعل.

المواد الرئيسية التي يتم استيرادها إلى قبائل الشيخ، مثل؛ الشاي، القهوة والاسلحة والعتاد؛ هي لاتخضع للرسوم الجمركية كما تُعفى أيضا المنتجات المُصدرة مثل التمور والفواكه المُجففة والصوف إلخ. في ظل هذه الإعفاءات، فإنه بشكل عام الرسوم المطروحة؛ هي الرسوم ذاتها الدارجة في سائر موانئ الخليج.

على أي حال إقامة دائرة جمارك على الطريقة الأوروبية لفرض رسوم عالية على مواد ضرورية مثل السكر والشاي والقهوة ومنع استيراد الاسلحة لم يكن مجرد اصلاح إداري، بل كان ثورة أدت إلى ارتفاع مفاجئ وحاد في أسعار ضروريات الحياة[1] وبطريقة مماثلة تسببت بضغوط مالية للجميع، والعوائد التي يتم الحصول عليها من هذه الرسوم لم تكن تُنفق على الصعيد المحلي وانما كانت تُحَوَّل إلى طهران لسداد ديون الدولة وبذلك فإن عربستان بشكل عام حالها حال سائر نواحي بلاد فارس لم تكسب منها شيئا.

في الأجزاء النائية من الإقليم مثل الحويزة والفلاحية لم يتم انتزاع رسوم جمركية تستحق الذكر وأي جهد في هذا الشأن كانت القبائل العربية في تلك النواحي تعارضه بشدة وتواجهه بعنف بالغ. ثمان سنوات من العمل الجمركي لم تخفف هذه المشاعر ودائرة الجمارك في الفلاحية مازالت تعمل بمنتهى الحذر ولا تجمع الا القليل من الإيرادات، بينما في الحويزة حتى لم يتم انشاء دائرة جمارك اصلا.[2]

في إطار معارضته الشديدة للجمارك، كان الشيخ خزعل فقط يعكس موقف رجال قبائله، رغم أنه هو بالتأكيد صار عُرضة لأضرار مالية إثر هذا التغيير. لذا يبدو أن اعتراضه الرئيسي هو لأن إنشاء مكتب جمارك في المحمرة كان بداية لاتساع نفوذ الحكومة المركزية في مناطقه وأنه سيعقب ذلك إجراءات أخرى من هذا القبيل؛ الأمر الذي شيئا فشيئا يقلص؛ وبالتالي سيقضي على سلطته وامتيازاته.

لذا تقرر أن تسير الأمور على النحو التالي؛ لإرضائه ولضمان إمتثاله لنظام الجمارك الجديد، إتضح للحكومة الفارسية أنه من الضروري إصدار ثلاثة فرمانات تتضمن اعترافا بحقوق مِلكية له هو ولقبائله في الولايات التي تخضع لسيادته - هي حقوق ملكية، فعليا لم يسبق أن يكون قد حظي بها حتى نظام السلطنة - وبموجب هذه الفرمانات يُعفى هو وقبائله من أي ارتفاع للضرائب مستقبلا.

طُبعت ترجمة هذه الفرمانات في ملاحق هذا الكتاب.

---

١ التعريفة الجديدة لم يبدأ سريانها حتى سنة ١٩٠٣، إلا أن البدء بها كان مُتوقعا.

٢ في عامي ١٩١٠ و١٩١١ بحثت دائرة الجمارك الاقتراحات التي قُدِّمت لإنشاء مركز جمركي هنا؛ رغم أنه رسميا نُفي أن تكون أية خطوة من هذا القبيل قيد البحث.

في الـ ٢٠ من يناير سنة ١٩٠٠ الـ «سير هنري مورتيمر دوراند» وزير صاحب الجلالة في طهران كتب إلى «الكولونيل ميد» حول موضوع الجمارك المَلكية الفارسية المُفترض إنشائها في المحمرة بالشكل التالي:

بلغني أن البلجيكيين والصدر الأعظم مصممون على تولي شؤون جمارك المحمرة ولكن عبر تسوية مُرضية مع الشيخ إن أمكن، أنا نصحتهم بعدم السعي لإرغامه.

في مذكرة أُرفقت مع الرسالة ذاتها هو كتب ما يلي:

بشأن انسحاب دائرة الجمارك من المحمرة سأقوم بكل ما في وسعي لمساعدته. هو ربما يعتمد في كل الفترات على نوايانا الحسنة الصادقة كما يعتمد على دعمنا له متى ما تسنى لنا ذلك، دون أن نُضمر نية سيئة للحكومة الفارسية.

بعد ذلك في سنة ١٩٠٠، اقتراح إنشاء دائرة جمارك فارسية في عربستان بإدارة البلجيكيين طُرح بشكل مؤثر وأصدقاء فرس للشيخ في طهران تداولوا الموضوع معه نيابة عن الحكومة.

قال الشيخ لقنصل صاحب الجلالة أنه في حال سمح بحدوث هكذا شيء فان قبائله ستثور ضده وستقوم بعزله، هذا إذا لم يقتلوه، لأنه بذلك يكون قد خان ثقتهم. وأقل ما يمكنه فعله، هو أن يستقيل وأن يرجع إلى ممتلكاته داخل الحدود التركية. وأن أقصى ما يمكنه القيام به هو أن يتمرد. هو خشي من أن يقلص الفرس تدريجيا سلطته وأن يقوموا بسحب الولايات منه واحدة تلو الأخرى، مُستذكرا قصة الخليفة الأمين ابن هارون الرشيد عندما زحف اخوه باتجاهه. حيث قال: «يكفيني ما تبقى»، فلم تتبقى له سوى بغداد، عندئذ قال: «بغداد وحدها تكفي»، فإذا بأخيه يستولي على بغداد ويقتله.

هو قال ان الفرس لم يتمكنوا قط من أن يتولوا شؤون العرب إلا من خلال العرب معتبرا مكانته هو بالنسبة للفرس مماثلة لمكانة خديوي مصر إزاء تركية.

في الـ ١١ من مارس سنة ١٩٠٠، خلال لقاء له مع الكولونيل «ميد» المقيم السياسي آنذاك في بوشهر، قال المقيم للشيخ أن الحكومة الفارسية تتطلع لتأسيس دائرة جمارك في المحمرة وعلى غرار سائر الدول يحق لهم تحصيل الرسوم من موانئهم. أن الاستقرار المالي لبلاد فارس يعتمد على مشروع الجمارك المفترض إنشائه، وهذا ما لايمكننا

نحن الاعتراض عليه، وأنه يأمل في امكانية تحقق ثمة تسوية.

قال الشيخ أن ذلك أمرا مستحيلا، لأن قادته لم يسبق لهم أن يكونوا قد دفعوا رسوما على الاطلاق، والتمور كانت دوما معفية من الرسوم، كما أن ولايتي الفلاحية والجراحي لم تتقبلا حتى الآن اطلاقا موضوع إنشاء دائرة جمارك. إضافة إلى ذلك فإن قبائله منذ القِدَم تعمل على تحصيل رسوم «الراهداري» {أمن الطرق} وهذا الامتياز نوعا ما يُمنح لما يتضمنه من رِفعة أكثر من كونه مكسبا ماليا. هو حتى الآن لم يُعلق بصورة رسمية على الموضوع.

«الكولونيل ميد» رد بالقول انه لايسعنا أن ننصحه بقبول أو رفض الاقتراحات: وكل ما تسنى لنا فعله هو أن نعرب عن أملنا في امكانية أن تتحقق تسوية في هذا الشأن.

سنة ١٩٠١ الشيخ خزعل مازال إلى حد كبير جدا يتخذ الموقف ذاته حول هذا الموضوع معتبرا اقامة دائرة الجمارك بأنها خطوة تمهيدية من جانب الحكومة الفارسية، وذلك بتحريض من روسيا لتقليص سلطته إثر توجهاته المؤيدة للانجليز وهو الأمر الذي غالبا ما اشتكى منه بالتوالي (Karguzars) الكارغوزارية {ممثلو الوزارة الخارجية الفارسية}. قال ان البواخر التي سبق أن استخدمها أخوه مزعل للتصدي إلى شركة لينتش، سَيَّرها هو لتنظيم دوريات حراسة في شط العرب وأنه قام بحماية مصالحنا بكل الطرق الممكنة.

في مراحل مبكرة من المفاوضات لإنشاء جمارك في المحمرة، وزير صاحب الجلالة إقترح على وزارة الخارجية أننا يجب أن نضمن دفع الحكومة الفارسية المبلغ المتفق عليه إلى الشيخ كتعويض مقابل خروج إدارة الجمارك من يده.

طُلب من الشيخ أن يقدم مقترحات واضحة.

إتضح من برقية أرسلها وزير صاحب الجلالة إلى المقيم أنه في حال رفض الشيخ التوصل إلى إتفاق فإنه سيتم فرض طوق جمركي على محيط المحمرة، حيث تموضعت سفينة برس بوليس عند فوهة شط العرب لمنع كافة السفن من دخول المحمرة الا بعد إصدار ايصالات رسوم تُدفع في بوشهر على البضائع التي تستوردها المحمرة. استحالة تنفيذ هكذا خطة هي أمر واضح.

استمرت المحادثات البناءة لإنشاء دائرة جمارك فارسية في المحمرة خلال فصلي الشتاء والربيع لِسَنَتَيْ ١٩٠١ و١٩٠٢، وفي نهاية المطاف وافقت الحكومة الفارسية على إصدار فرمان ملكي للاعتراف بحقوق العرب في الأرض

التي زرعوها «حتى الآن». اعترض الشيخ بشدة على هذا التخصيص، وبالتالي حُذفت هذه العبارة.

الحاج رئيس الذي كان قد أُرسل بصفته مبعوثا من قبل الشيخ إلى طهران، وصل إلى هناك في مطلع شهر أبريل، وتشاور مع وزير صاحب الجلالة مرارا خلال مسار المفاوضات وحصل على المشورة حول نقاط كثيرة؛ بناء على اقتراح الوزير، هو جعل الفرمان بإسم الشيخ وعرب الشيخ.[1] إن الحاج رئيس في نهاية المحادثات عَبَّرَ عن عظيم امتنانه للمؤازرة والدعم الذي تلقاه من مفوضية صاحب الجلالة.

جرى الإتفاق على أن التمور وكافة الفواكه؛ بنوعيها الطازجة والمجففة، لابد أن تكون معفية من الرسوم، وتَقَرَّرَ أن يُستقطع من الضرائب (maliyat) راتبا ويُدفع إلى الشيخ.

إضافة إلى الرسائل والفرمانات التي صَدُرت أخيرا، هناك رسالة ثانية من المقرر أن يرسلها الشاه إلى الشيخ يمنع بموجبها نقل ملكية الأراضي في جنوب فارس إلى الغير، وتفيد {الرسالة} أنه في حال قام {الشاه} بالعدول عن رأيه وقرر بيع ولايات الفلاحية وده مله وهنديجان، فإن الشيخ سيكون له حق الأولوية في الشراء.

المفاوضات حول الجمارك، والتي امتدت لنحو ثلاث سنوات، انتهت في مايو ١٩٠٢ وهي بشكل كبير كانت نتاج البراعة والمهارات الدبلوماسية التي يتمتع بها الحاج رئيس الذي كان قد بعث به الشيخ إلى طهران بصفته مندوبا له لبحث القضية.

الحكومة الفارسية قبلت بكافة طلبات الشيخ لكنها أصرت على تعيين مديرا بلجيكيا للجمارك. رفضوا أن يعلنوا أن تكون المحمرة بالكامل مُلكا للعرب لكنهم كانوا مستعدين للاعتراف بحقهم {حق العرب} في امتلاك كل من بساتين النخيل وكافة الأراضي الزراعية.

الشيخ أُوصِيَ بقبول هذه التسوية وعمل بموجب التوصية.[2] ان التسوية المتعلقة بالجمارك تتضمن وثيقتين (الملحق رقم ١٠ و١١ لهذا الكتاب)، تفاصيلها الرئيسية هي كما يلي:

---

١ فيما يتعلق بهذه النقطة، أوضح الشيخ حينها أن إدراج هذه العبارة «وعربه» عمليا يخلق فارقا قليلا، حيث أن كافة عقود الملكية للأراضي التي يمتلكها العرب صَدُرت إليهم من قبل اجدادهم، وهي تخولهم لزراعة الأراضي البائرة ويعطون الشيخ جزءا من محاصيل التمور. الا أن معظم البساتين انتقلت اليه وتُزرع من قِبل الفلاحين الذين يحصلون فقط على نصف المحصول أو اقل من ذلك.

٢ يبدوا أن هذا من بين الأسباب، التي أدت بـ «موسيو باسيك» القنصل العام الروسي في بوشهر أن يقلّد الشيخ في وقت مبكر من سنة ١٩٠٣ وسام القديس ستانيسلاوس من الدرجة الأولى.

أن يكون الشيخ مديرا عاما لجمارك عربستان وأن ينفذ أوامر وزارة الجمارك. يتم ايفاد شخص بلجيكي ومعاونا لتطبيق النظام الجديد؛ الشخص البلجيكي يُعَيَّن بمنصب رئيس إدارة لكنه يستجيب لإرشادات وأوامر الشيخ ويوافق عليها في كافة الأوقات الضرورية في حال إجراءات الجمارك باتت تستفز العرب والسكان المحليين. وأن يقدم صاحب السمو {الشيخ} كامل الدعم لجميع مسئولي الجمارك وأن يدعمهم لتحصيل ٥٪ ضرائب الاستيراد (التعريفة الجديدة لم تُطرح حتى الـ ١٤ من فبراير سنة ١٩٠٣).

أن تُستثنى التمور والفواكه الأخرى بنوعيها الطازجة والمجففة التي تُنتج في المحمرة وأن تُعفى من رسوم الجمارك بشكل كامل ودائم. تخضع الحبوب المُصدرة للتعريفة الضريبية على غرار الموانئ الأخرى. يتسلم الشيخ راتبا سنويا قدره ١٢,٠٠٠ تومان لقاء خدماته.

أن تُمنح أراضي كارون والمحمرة وجزيرة عبادان إلى الشيخ. كما تُمنح له أيضا كل من ده مله وهنديجان.[١] إضافة إلى ذلك أُستُثْنِيَ الشيخ من أي التزام بدفع الرسوم الجمركية لقاء الضروريات المنزلية والمأكولات ما عدا الشاي والكحول.[٢] ولاحقا توسَّع هذا الإمتياز ليشمل كافة السلع ذات الاستخدام الشخصي والتي لايعتبر استيرادها محظورا (راجع الملحق رقم ٣ لهذا الفصل).

تولى إدارة جمارك المحمرة «موسيو وافيلائرت» في الـ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٠٢، وتأسست دوائر جمارك في كل من الناصري ودسبول وتستر.

ان فرض التعريفة الجديدة في الـ ١٤ من فبراير ١٩٠٣ أثار استياءا عارما في كل أنحاء الخليج، الا أنه لم تحدث أي اضطرابات في عربستان.

في الـ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٠٣، الـ «سير آرثور هاردينغ» - كان في طريق العودة إلى طهران بعد جولة له في الخليج مع اللورد كورزون – بناء على تعليمات تلغرافية تلقاها من الوزارة الخارجية، كتب الرسالة التالية إلى الشيخ تناول فيها موضوع المحاولات التي قامت بها الحكومة الفارسية لنقض الشروط التي بموجبها كان قد سمح الشيخ بإنشاء دائرة جمارك في المحمرة.

١ صَدُرت فرمانات منفصلة في هذا الشأن لتلبية مطلب الشيخ (راجع الملحق رقم ٧ و٨ و٩).
٢ راجع الملحق رقم ١، رسالة من ميرزا يانس إلى الشيخ مؤرخة ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٢٣ الموافق يونيو ١٩٠٣.

سُمُوِّك

تَسَلَّمْتْ تلغرافا جاء ردا على التلغراف الذي ارسلته من المحمرة إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية التابع لصاحب الجلالة بعد أول لقاء لي بسُمُوِّك. أن «اللورد لنسدوون» – بناء على رؤيته للأمر من خلال الشرح الذي قدمته أنا حول خطاب سُمُوِّك لي - يقول انه لو حقا سعت الحكومة الفارسية لإلغاء التسوية التي عَقَدَتها معكم السنة الماضية، فأنا مُخَوَّل بالقول انه من وجهة نظره، لديكم التبرير للتصدي لهكذا محاولة. هو أبلغني أن أُذكركم بالرسالة التي بعث بها اليكم السنة الماضية وأن أُضيف بالقول انه يمكنكم أن تطمئنّوا أن الحكومة البريطانية تقدم لكم الدعم طالما أنتم من جانبكم تراعون شروط التسوية التي عقدت بين الحكومة الفارسية وبينكم أنتم. ومَنَحَنِي الصلاحية أن أُبين لتلك الحكومة ضرورة احترامها لشروط التسوية من جانبها. لكنني لا أرتئي القيام بذلك الا إذا سمعت المزيد منكم حيث أنني اعتقد أنه لتعزيز العلاقات الحسنة بين مسئولي الحكومة الفارسية وبينكم من الأفضل عدم تدخلنا حتى تُستنفذ كافة الوسائل لتعديل الأمور بينهم وبينكم.

بالمناسبة سأكون مُمتنا لو أرسلتم لي إلى طهران نسخة من خطاب «موسيو ناؤوس» والذي يعدكم فيه بعدم فرض رسوم جمركية على استيرادكم للسلع الشخصية، وأي معلومات أخرى في هذا الشأن.

في الـ ٢٧ من يناير سنة ١٩٠٤ سُلِّمت هذه الرسالة إلى الشيخ وردّا عليها تم تقديم ردا شفويا بواسطة الحاج رئيس، وهذا الرد الشفوي أرسله إلى بوشهر في الـ ٢٥ من فبراير ١٩٠٤ الرائد «إِي بي بورتون» الذي آنذاك كان قائما بأعمال نائب قنصل في المحمرة.

في ١٩٠٤ توفرت للشيخ كل الأسس القانونية لتقديم شكوى ضد الإجراء الذي إتخذته دائرة الجمارك في تجاهلها لسلطته ولأنها هي بنفسها تولَّت مسؤولية حفظ الأمن في النهر دون أن يتم إبلاغه بذلك. حيث أُرسلت

فرقاطة مظفري S.S. Mozaffari من بوشهر دون أن يتم إبلاغه وقامت هذه الفرقاطة بضبط القوارب المحلية بشتى الذرائع.

عندما فر أمين صندوق جمارك المحمرة سراً حاملا معه السيولة النقدية إلى كراتشي، الشيخ بناء على طلب الجمارك أصدر مذكرة لإثنين من حُرّاسه لاعتقاله وجلبه إلى المحمرة.

رغم أن الجريمة حدثت داخل حدود سيادة الشيخ الا أن استرداد السجين واحتجازه في دائرة الجمارك ونقله لاحقا إلى بوشهر على يد «موسيو وافيلائرت»، جعل الأمر يبدو وكأن الجمارك رغبت بتجاهل مكانته؛ ليس فقط باعتباره مديرا عاما للجمارك وانما بصفته حاكما أيضا.

في أكتوبر ١٩٠٤، أعلن موظف الجمارك المحلية[١] أن لديه تعليمات تقضي بتحصيل رسوم مكتبية من شحنات التمور، هذا ما رفض الشيخ السماح به. مطالبة مماثلة رفعتها دائرة الجمارك بشأن «الملاحة الساحلية» {النقل بين الموانئ الداخلية} الا أنه صدر القرار في هذا الشأن لصالح الشيخ.

في سنة ١٩٠٦ مع وصول موسيو ليلوكس، اندلعت المشاكل من جديد بين الشيخ ودائرة الجمارك، والتي بشكل رئيسي نجمت عن سخط الشيخ من موقف موسيو ليلوكس الذي تجاهل باستمرار الفرمانات والحقوق والامتيازات الخاصة بالشيخ في مجال الجمارك.

ردا على اعتراضات قنصل صاحب الجلالة من تزايد وتيرة التهريب، في سبتمبر ١٩٠٨ أوضح الشيخ مشتكيا أنه لا يُعد مسئولا عما يجرى في الجمارك طالما المدراء البلجيكيين نقضا للفرمان الخاص به يتجاهلون تنفيذ تعليماته في تعيين صغار المسؤولين. هو قال ان هذا التَوَجُّه أصبح ملحوظا منذ سنة ١٩٠٦ وخصوصا خلال فترة تَولّي موسيو ليلوكس الإدارة. أضاف قنصل صاحب الجلالة أنه في ظل الرسوم المرتفعة الحالية لم يكن مُمكنا القضاء على التهريب، والحل الوحيد للحد من ذلك يَكمن في ضمان تعاون الشيخ.

الخيار البديل هو التخلص من إشراف الشيخ بشكل تام وعدم الاعتراف به كمدير، هذه سياسة بكل تأكيد تؤدي إلى تهريب متزايد، الا إذا أُعيد النظر في جدول الرسوم.

في وقت مبكر من سنة ١٩٠٩ الاضطرابات التي تسبب بها الوطنيين في طهران والتي أدت إلى عزل محمد

---

١ راجع الملحق رقم ٢.

علي شاه، اشتدت وتيرتها بحيث استولى الوطنيون في الـ ٢٢ من مارس على دائرة جمارك بوشهر. في ديسمبر ١٩٠٩ كان قد أوضح الشيخ للرائد كوكس أنه يشعر بالقلق من أن تؤثر الحركة الثورية التي شهدتها بلاد فارس على مكانته. وشرح بالقول ان الجزء الأكبر من بلاد فارس خرج عن السيطرة تماما، ودفع الإيرادات كان قد توقف في كل أنحاء البلد {بلاد فارس} وأنه لو أراد أن يأخذ فقط مصالحه الشخصية بعين الاعتبار فهو في موقف قوي يتيح له ذلك، بحيث يمكنه أن يرفض دفع الإيرادات وأن يطرد الجمارك البلجيكية. هو التمس للحصول على مشورتنا ودعمنا في هذه الآونة.

طمأنه الرائد كوكس مجددا، مُشجعا إياه على عدم تغيير نهجه الدستوري الذي استمر به حتى الآن والذي يُعتبر الأكثر دقة في إتاحة المجال للحكومة البريطانية في دعمها لمَصالحه.

بشأن علاقاته مع الحراك الشعبي، جدد الشيخ تذمره من البلجيكيين لتجاهلهم الفرمان الخاص به وقال ان كلا الطرفين أصرا عليه كي يعلن عن موقفه. الحزب الشعبي يحثه على وقف الجمارك وإرسال مساعدات إلى تبريز بينما بالتزامن مع ذلك وصلته طلبات الدعم من الشاه عبر نظام السلطنة. هو كان عُرضة لخطر السقوط بين كرسيين وطلب نصيحتنا بشأن الطريق الذي من الأفضل له أن يسلكه. بالرغم من أنه حينها تم تجاهله ولكن أُوصِيَ {أوصاه البريطانيون} أن يماطل حتى تمر الأزمة.

على أي حال، بعد ذلك في الـ ٨ من مارس[1] بناء على سياستنا التي تقضي بعدم التدخل في النزاعات الداخلية؛ تلقى الرائد كوكس تعليمات تقضي بعدم الاستجابة لطلب الشيخ للحصول على ارشادات حول المناشدات التي كان قد وجهها له كل من الدستوريين من جانب والشاه من جانب آخر.

عندئذ الدستوريون واصلوا ممارسة ضغوط هائلة جدا على الشيخ ومما زاد من صعوبة موقفه هو أنه لم يكن ممكننا إرسال أية برقيات شخصية إلى الشاه أو إلى رئيس الوزراء متجاوزا رقابة الوطنيين في أصفهان.

الرائد كوكس الذي كان قد وصل إلى المحمرة، بعث في الـ ٢٦ من مارس بتقرير قال فيه أن الشيخ

---

١ تلغراف، المفوضية إلى المقيم، رقم ٣٣، مؤرخ في ٨ مارس ١٩٠٩: «طلب الحصول على المشورة من الأفضل أن يتم يتجاهله». في حال تكرر ذلك، لابد من عدم التجاوب مع هكذا طلب، تقديم النصيحة له حول هكذا قضايا لايتطابق مع سياستنا المتمثلة بعدم التدخل في المشاكل الحالية بين الشاه وشعبه.» - باركلي. {السير جورج باركلي الوزير البريطاني في بلاد فارس}

أخبره أن الأوضاع في المحمرة قد ازدادت تأزما مع وصول أنباء النجاحات الأخيرة التي حققها الوطنيون في بندرعباس وبوشهر ونتيجة لذلك توقع هو أن الرسوم غير العادلة لهاتين المدينتين ستجلب الآن انتباههم نحو موانئه النائية مثل ديلم وهنديجان وغيرها. وأنه لايستطيع أكثر من ذلك أن يستمر برفضه الإذعان {لكلا الطرفين الشاه والوطنيين} الا إذا ضمنت له الحكومة البريطانية أنها ستقدم له دعما فاعلا في صد الوطنيين كما تلتزم بتعويضه إزاء تبعات هكذا خطوة وأضاف أنه يجب أن يتخذ ثمة نهجا يحفظ ماء وجهه لدى كلا الطرفين. الرائد كوكس رد قائلا انه ليست لديه الصلاحية لتقديم أي ضمان بشأن الموقف الذي يرغب بإتخاذه.

الشيخ مضى موضحا أنه مع استمرار إرسال وصولات الجمارك إلى طهران عندئذ لايمكنه أن يتجنب سخط الوطنيين؛ وبما أنه يقع على رأس جمارك المحمرة لذا ستقع على عاتقه مسئولية الوصولات وفي حال عجز البريطانيون عن التدخل ورفضوا تقديم ارشادات واضحة له فانه سيضطر للعمل وفقا لقناعاته الشخصية وسيطلب من المدير البلجيكي أن يُبقي الوصولات في مبنى دائرة الجمارك حتى تتضح الأوضاع إلى حد ما.

قبل وصول هذه التصريحات إلى وزارة الخارجية، تلقى السير «جورج باركلي» تعليمات تقضي بضرورة إقناع الشيخ؛ كي لا يحذو حذو الوطنيين الفرس في بوشهر وبندر عباس، وعدم تجميد الجمارك. أثناء إرسال هذه الأوامر إلى الرائد كوكس أبلغه السير جورج باركلي أن الإجراء الذي اقترحه الشيخ بشأن الجمارك بدى أنه لاعيب فيه. بالتالي الرائد كوكس وَجَّه الرسالة التالية إلى الشيخ في الـ ٦ من أبريل: -

*****بلغني أن سُمُوِّك آمرتم بعدم إرسال الإيرادات المكتسبة من وصولات جمارك المحمرة إلى طهران حتى إشعار آخر والاحتفاظ بها في المحمرة. عند سماعي هذه الأنباء، رأيت أنه من الحكمة أن أُخبر سُمُوِّك بمنتهى الشفافية، أن إيرادات جمارك موانئ الخليج بما في ذلك المحمرة هي مرهونة لدى الحكومة البريطانية كضمان إزاء القروض التي قدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة الفارسية. هذا أمر معروف ولاخلاف عليه. وأنا على ثقة باني سأحصل من سُمُوِّك في موعد مبكر على تطمين بشأن وصولات الجمارك و{أن ينص التطمين على} أن مطالبات ومصالح حكومة صاحب الجلالة سوف تحظى بالحماية التامة من قِبل سُمُوِّك.**

في مارس ١٩٠٩ عندما سمع الرائد كوكس أن «موسيو زواين» من المقرر أن يحل محل موسيو ليلاكس كمدير إقليمي للجمارك في المحمرة، عندئذ الرائد طلب من وزير حكومة صاحب الجلالة {باركلي- الوزير المفوَّض} أن ينذر موسيو زواين كي ينتهج سياسة أكثر تصالحية {تجاه الشيخ خزعل} مقارنة بـ «موسيو ليلاكس».[1]

السير جورج باركلي ردا على ذلك وعد بتقديم هذه التوصية إلى المدير لكنه قال انه علم أن موقف الشيخ تجاه التهريب هو السبب الحقيقي لإزعاج «موسيو ليلاكس». طلب {باركلي} من السيد «مك دول» {القنصل البريطاني في المحمرة} أن يوضِّح له تحديدا ما أُبلغ به، وهو أن الشيخ يمكنه أن يتقدم بأية شكوى ضد الجمارك.

ردا على هذا التلغراف، الكولونيل كوكس وعد أن يتحدث إلى الشيخ حول موضوع التهريب، موضحا أنه فيما يتعلق بازدياد التهريب فقد زعم الشيخ خزعل في ١٩٠٨ أن اللوم يقع على عاتق موسيو ليلاكس لأنه لايمكنهم أن يتوقعوا منه هو الحد من التهريب في الوقت الذي يقوم البلجيكيون بتوظيف الطاقم {طاقم الجمارك} دون التشاور معه؛ الأمر الذي يُعتبر نقضا لنص الفرمان الخاص به.

في الـ ١٦ من يوليو ١٩٠٩، في اشارة إلى الانقلاب الذي شهدته طهران والذي أدى إلى خلع محمد علي شاه على يد الجنود الوطنيين، فقد أرسل الرائد كوكس برقية أخرى إلى الشيخ حول الموضوع فحواها كالتالي:

يشرفني أن الفت انتباهك إلى رسالتي لشهر أبريل المنصرم حول ضرورة أن تُحْكِم إدارة إيرادات الجمارك بصورة تامة. فقد اضطربت الأوضاع في بلاد فارس مرة أخرى. ان مسؤولي الحكومة البريطانية كما هو الحال بالنسبة لسُمُوِّك، يأملون في أن ترسو أخيرا دعائم النظام الدستوري، ولكن في الوقت الراهن لابد لي أن أُذكرك أن جمارك إقليمك تأتي ضمن الجمارك التي أُدرجت في إطار ضمان قُدِّمَ إزاء القرض الذي منحته الحكومة البريطانية إلى الحكومة الفارسية، وفي حال إيرادات جماركك أُنفقت بطريقة من الممكن اَن تضر بمطالباتنا فإن سُمُوِّك سوف تتحمل المسئولية تجاه الحكومة المذكورة أعلاه {الحكومة الفارسية}.

---

١ في مارس ١٩١١ بعث الشيخ برقية إلى طهران يقول فيها أنه في حال -وفقا لما بلغه - عودة «إم زواين» إلى المحمرة فهو سوف لن يعترف به كمدير، وبالفعل مع عودته تصرف الشيخ بهذه الطريقة، وتدبر أمر نقله إلى منصب آخر.

في سبتمبر ١٩٠٩، خلافات الشيخ مع الجمارك برزت من جديد، وفي ١٩١٠ من حينٍ إلى آخر حدثت خلافات حول قضايا ادارية بسيطة.

في أكتوبر ١٩١٠ أستبدال الشيخ عبد الحسين - وهو من رعايا بلاد فارس ويحمل جنسية الهند البريطانية - بشخص فارسي من جمارك المحمرة، أعقبه اعتراض من جانب الشيخ كونه لم يتم التشاور معه وأنه لم يُمنح فرصة للنظر في الأمر، ولكن في هذه القضية كما في الحالات الأخرى، الشيخ رغم اعتراضاته الحادة لاستياءه من الإجراء الذي اتخذته دائرة الجمارك، لكنه لم يرغب في أن يُصر على اعتراضاته أو أن يواصل احتجاجاته حتى تتحقق نتائج منطقية. مسئولو الجمارك المتعاقبون لم يكن متاحا لهم استغلال الموقف المتراخي الذي يتخذه الشيخ إلا أنهم وحدوا موقفهم بشكل متواصل حتى تدَبَّروا تدريجيا أمر إبطال مفعول الأجزاء الأكثر أهمية من فرمانه {الفرمان الذي صَدُرَ بحقه}.

ملحق رقم ١

نسخة من رسالة بعث بها ميرزا يانس، مدير الجمارك، المحمرة، إلى السردار أرفع، مؤرخة ٢٧ ربيع الأول ١٣٢٣ (الموافق يونيو ١٩٠٥) {التاريخ الميلادي في النسخة الإنجليزية هو ١٩٠٣ وهو ليس دقيقا}

من المؤسف جدا انني لم أتمكن من مقابلتك، أتطلع مجيئك قريبا. بشأن الرسالة التي تلقيتها هذا الاسبوع من وزارة الجمارك، والتي منحتني الرضى العظيم، إذ إني حصلت على ما كنت أطمح اليه.

فحوى الرسالة هو كما يلي:

بناء على الأمر الذي أصدره صاحب الجلالة الهمايونية؛ لايُعفى أحد من دفع الرسوم الجمركية، بما في ذلك الأمراء وكبار مسئولي الدولة وحتى الوالي أحد أو رئيس الوزراء، فهؤلاء جميعا ليسوا معفيين من الرسوم الجمركية وحالهم كحال أي شخص آخر مُلزمون بدفع الرسوم، ولكن نظرا للدعم الهائل الذي قدمه سردار أرفع إلى دائرة الجمارك، فقد جعلناه مديرا عاما لجمارك عربستان، ويمكن إعفاءه من دفع الرسوم الجمركية، وذلك يشمل الأغراض المنزلية والمواد الغذائية، ماعدا الشاي والكحول؛ وذلك لأنهما ليسا ذات استهلاك عام، لذا سوف لن يتم اصدار أية أوامر رسمية في هذا الشأن، الا أن البضائع كالعادة فور وصولها يجب أن يتم التَحَقُّقْ منها في جميع الأحوال.

ملحق رقم ٢

ترجمة الرسالة المرقمة ١٨٨٣، مؤرخة ٢٢ من برج العقرب، سنة الحوت لوئي ئيل (١٩٠٣) كتبها ميرزا يانس، مدير الجمارك، إلى سردار ارفع، المحمرة.

وصلت قبل يومين برقية مُوقعة من «إم لاورس» نيابة عن وزارة الجمارك، لذا أنا أرفقت ترجمتها وأرجو منك أن تتكرم بأن ترسل لي ردا قبل مغادرة البريد، كي يتسنى لي إرسال برقية ردٍ إلى طهران.

الترجمة

ميرزا يانس، المحمرة

قل للحاكم انه في حال عدم سداده الرسوم المكتبية والمستحقات الأخرى المفروضة على تموره وكافة صادراته ووارداته فإن الحكومة ستتخذ إجراءات صارمة جدا ضده.

ميرزا يانس

ملاحظة: -(١) كُتب ردا مفاده أن الشيخ رفض تماما موضوع الدفع وتمسك بالفرمان الخاص به. نُسَخْ من هذا الرد أُرسلت إلى كل من أتابك وعين الدولة وعقب ذلك بوقت قصير كتب مدير جمارك المحمرة ليقول إن الاعتراض المُشار اليه قد أُلغي.

(٢) الرسالة أعلاه عَرَضَها الحاج رئيس، على الملازم ويلسون في ديسمبر١٩١٠.

ملحق رقم٣

ترجمة الرسالة المرقمة ٦٤٨٧ - ٨٣٠، المؤرخة في ٢٩ من شهر رمضان ١٣٢٠، الموجهة من وزارة الجمارك، طهران، إلى السردار أرفع.

تحية طيبة وبعد،

سُررت كثيرا بالترتيبات التي اتخذتها لإنشاء دائرة (الجمارك) في المحمرة والعناية الخاصة التي أوليتها في هذا الشأن.

يتضح ما كتبه «إم دامبراين» أن سُمُوّك قمت بما هو ضروري لدعم الجمارك، ومن المؤمَّل أنه من خلال الدعم الذي تُقدمه فإن جمارك المحمرة شيئا فشيئا ستصبح ذات كفاءة، ولهذا اتقدم اليك بخالص الشكر.

بشأن ما كتبه «إم دامبراين»، أن سُمُوّك طلبت أن البضائع التي تُستورد بإسمك لابد أن تُعفى من الجمارك، لابد من القول ان هكذا امتياز من الصعب منحه حيث أنه حتى البضائع التي يستوردها هو تخضع إلى الرسوم الجمركية. رغم ذلك، نظرا للدعم الذي قدمته لتنظيم الجمارك، وما نُكِنُّ لك من مشاعر وُدْ، فقد أجاز «إم وافليرت» لـ «مدير» أن يجعل السلع (التي استيرادها ليس محظورا) التي تُستورد بإسمك ولاستخدامك الشخصي معفية من الرسوم.

ملاحظة: النسخة الأصلية للرسالة أعلاه عرضها الحاج رئيس على الملازم ويلسون في ديسمبر ١٩١٠.

الفصل السادس
حكم الشيخ خزعل - العلاقات السياسية مع الحكومة البريطانية

الشيخ مزعل خان، نجل ججي جابر خان أُغتيل في الـ ٣ من يوليو ١٨٩٧ أثناء نزوله من مركبه قبالة قصره في الفيلية.

نفذ عملية الاغتيال ثلاثة زنوج ويبدو أنه حرضهم على إرتكاب هذا الفعل سلمان ابن منصور زعيم قبيلة المحيسن ابن عم مزعل. الشيخ خزعل حتى إذا لم يكن بالفعل قد حرض على عملية الاغتيال فمن المفترض أن يكون على علمٍ بها.

في بادئ الأمر كانت هناك ريبة من أن الموت المفاجئ للشيخ مزعل قد يتسبب باضطرابات، ولكن لم يحدث أي شيء غير مُؤات، رغم ذلك سكان المحمرة حملوا السلاح لبضعة أيام. الطرق كانت غير آمنة طوال السنة، الا أن ذلك نجم عن سوء الحصاد؛ وهو ما أدى بـالسادة هوتز والاخوان لينتش إلى تقديم شكاوى من أعمال السرقة التي تحدث طوال السنة.

الشيخ خزعل؛ الأخ الشقيق للشيخ مزعل فجأة تولى قيادة كل من المحمرة والقبائل، وذلك بعد إجراء انتخابات قَبَـلِـيَّـة أقرّتها لاحقا الحكومة الفارسية.

الشيخ خزعل قبل أن يَخلِف أخيه بسنتين اثنتين كان قد أعلن سرا عن نيته بدعم مشروع بريطانية في المناطق الخاضعة لسيادته في حال توليه المشيخة. رغم ذلك، حرصت بريطانية على عدم تأييد طموحاته بأي شكل من الاشكال حتى تبوءه بالفعل منصب الشيخ.

فور أن نال المشيخة قال لنائب قنصل صاحب الجلالة بـ «أنه كان قد وعد بدعم التجارة البريطانية في حال حظي بموقع يتيح له القيام بذلك، وأنه الآن جاهز للعمل بتلك الوعود. هو أرادنا أن نعلم أنه صديق لنا في السِرّ، إذ ليس من الحكمة الإشهار بذلك. هو أراد أن يخدم الحكومة البريطانية، وفي حال عدم القبول به كخادم، فإنه سيستمر بتقديم الخدمات آملا أن يقطف ثمار ذلك يوما ما.» مع نقل وجهة النظر هذه، عَبَّرَ السيد «مكدول» عن اعتقاده أن المعارضة الخفية لتجارة كارون والتي تميز بها حُكم الشيخ مزعل تنتهي الآن، آمِلا أن تعترف الحكومة الفارسية بالشيخ بصورة رسمية، إذ لو تقرر تسليم قيادة المحمرة لمرشح من المعارضة فإن ذلك من شأنه أن يُعيد الإقليم إلى الفوضى. بعد ذلك كما كان قد صرح سابقا، قال الشيخ لقنصل جلالة الملك: أنه متشوق

لدعم التجارة وأن يكون خادما للحكومة البريطانية. سُؤِل عن غايته، فأوضح أنه من الممكن أن تقوم الحكومة الفارسية بخلعه، عندئذ ربما سيحتاج اللجوء إلى بومباي لسنة واحدة أو اثنين. أشار بوضوح إلى التفكك المحتمل لبلاد فارس مضيفا بالقول ان الحكومة تزداد ضعفا يوميا، وأن مساعدتنا له يوما ما ستكون ذات قيمة عالية.

الشيخ لم يُفَوِّت أي لحظة في ايفاد سكرتيره حجي محمد علي رئيس التجار إلى طهران ليُؤَمِّن الاعتراف به من قِبَل الحكومة الفارسية. وزير صاحب الجلالة هناك، عندما بلغه ذلك، طلب من السيد «مك دول» أن ينصح الشيخ ليقول إلى الحجي رئيس كي يمر بالمفوضية بعد وصوله إلى طهران بأسرع مايمكن، وستقوم المفوضية بكل ما في وسعها لحماية مصالح الشيخ، وهو {الشيخ} بدوره يجب أن يقوم بكل ما هو ممكن لدعم المصالح التجارية البريطانية في إقليمه الآن ومستقبلا. رد الشيخ بالقول انه لايثق بالحجي رئيس بما فيه الكفاية ليكتب اليه بهذا المعنى، لكنه سيخبره {بالأمر} فور وصوله إلى طهران. وصل حجي رئيس في الـ ٢١ من ديسمبر ١٨٩٧، ورحب به السردار أعظم. الحكومة الفارسية على الفور أقرّت بالشيخ على أنه حاكما للمحمرة ومررت له لقب معز السلطنة الذي كان يحمله أخوه.

منذ البداية أظهر نهجه الودي تجاه المصالح البريطانية وسحب السفينة البخارية التي كان قد سَيَّرها سَلَفِهِ لصد {سفينة} «مال أمير» في كارون. قَلَقِهِ من كل من تهديدات الحكومة الفارسية بانتهاك سيادته ومن طموحات تركية محتملة للعثور على متنفس من خلال غزو عربستان؛ أدى به في مطلع سنة ١٨٩٩ للسعي لتحقيق تفاهم سري لحمايته من قبل الحكومة البريطانية. هو قال انه في تلك المرحلة لم يرغب بالضغط للحصول على تطمينات مكتوبة. كل ما طمح اليه كان تطمينا شفويا يفيد بأننا قبلنا به على أنه خادم لنا، وأننا نقدم له الدعم عبر الوسائل التي تراها المُفَوضية مناسبة. قال بأنه لا يطلب عقد تحالف ضد الفرس الذين كان يخدمهم وسيواصل خدمته لهم بإخلاص، رغم أنهم ربما لا يقدِّرون أعماله. هو قال ان المفوضية على سبيل المثال لو كانت تعتبره خادما لها، لعارضت الاقتراح الذي يقضي بسحب الجمارك من سلطته، فهي خطوة لم يقبل هو بها. شيخ مزعل الراحل الذي لم يتدخل الفرس في شؤونه اطلاقا، عارض دائما المصالح البريطانية، لذا من واجبنا تقديم الدعم له {لخزعل} طالما يدعم تجارتنا، ونحن لايجب أن نسمح للفرس أن يقلصوا سلطته.

اقتراحاته أُرسلت إلى حكومة الهند، الا أنه آنذاك إقامة علاقات سياسية أوثق مع الشيخ لم يكن أمرا مرغوبا. الكولونيل «مييد» المقيم السياسي في الخليج الفارسي في الـ ٢٠ من مايو ١٨٩٩ كتب إلى قنصل صاحب

الجلالة، في المحمرة، معتبرا أنه من غير الممكن لنا عقد اتفاق رسمي مع الشيخ، وذلك لأنه من رعايا بلاد فارس، رغم أنه بالتأكيد يتوجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا من أجله.

في سنة ١٩٠٠ أُعلن أن الحكومة الفارسية تنوي اخضاع جمارك عربستان إلى ادارتها المباشرة، وكانت هناك اشاعات في الوقت ذاته فحواها أن هناك محاولة تجري في الوقت ذاته لتجريد الشيخ من صلاحياته التنفيذية الواسعة وكامل سيادته القبلية. في الوقت نفسه تقريبا، أُثير شك حول ما إذا تسمح الحكومة الفارسية بضم جمارك عربستان إلى تلك التي تقع في «خليج فارس و{إقليم} فارس» {Gulf of Fars and Fars} التي بموجب اتفاق أُبرم مع الحكومة البريطانية سنة ١٨٩٧ تُعَد مُصانة من أي تحويل للملكية إلى أي قوة أجنبية كضمان مقابل قرض ما. بالتالي، الخطر يكمن في رهن جمارك المحمرة لدى روسيا وهذا ما لايمكن لحكومة صاحب الجلالة أن تبقى على الحياد بشأنه، وعلى الفور جرى اتخاذ خطوات للوقاية من ذلك، وذلك عبر اتخاذ موقف أقل تحفظا تجاه الشيخ ومن خلال الحصول على تطمين من وزراء الشاه للتأكد من أنه بناء على الاتفاق المُبرم سنة ١٨٩٧ فان كافة الجمارك الواقعة في جنوب بلاد فارس بما في ذلك تلك التي تقع في عربستان لايمكن التصرف بها. هذه القضية الأخيرة لم تجري تسويتها بشكل مُرْض حتى سنة ١٩٠٤، حيث قبلت الحكومة الفارسية بتمرير بيان شفاف للرؤية البريطانية دون أن يكون هناك اعتراض {اعتراض على تمرير البيان}، وبذلك يمكن القول إنها حظيت بالموافقة، وهي موافقة تم تاكيدها في ١٩٠٤ عبر صياغة نُظُم وإجراءات جمركية وافقت عليها روسيا. المشكلة المحلية والتي تتعلق بموقف الشيخ تجاه الحكومة الفارسية وبشكل خاص تجاه دائرة الجمارك الملكية، تطورت بشكل أسرع وجرى بحثها بشكل منفصل تحت عنوان «الشيخ والجمارك» (في الفصل الـ ٥).

الـ «سير هنري مورتيمر دوراند» كتب بشكل نصف رسمي للكولونيل «مييد» حول موضوع التطمينات كما يلي:

أنا فكرت كثيرا حول شيخ المحمرة وطلبه للحصول على تطمينات. أنا أرسلت اليك نسخة من المذكرة التي أخذتها من الأهواز. أعتقد أنه عليك أن تقول للشيخ أنه في حال قدمت له أنا التطمينات التي يريدها؛ بذلك اكون قد ألزمت حكومتي مسبقا باحتلال البلاد {بلاد فارس}. أنا على ثقة من أن حكومتي

لاترغب بذلك إذ ليست لدينا أية مخاوف من تفكك بلاد فارس ولانرغب بالاستيلاء على أي إقليم من بلاد فارس. وفي الوقت ذاته فإن صد أي تدخل للقوى الأجنبية في الخليج الفارسي هو كان دوما السياسة التي نتخذها وأنا افترض أنه في حال اضطرب الوضع الحالي فهذه السياسة ستبقى سارية المفعول طالما الظروف تسمح بذلك. لاتكتب هذا، دع «مك دوآل» يقول ذلك. أنا أخشى أن البلجيكيين والصدر الأعظم مصممون على الاستيلاء على جمارك المحمرة ولكن {أأمل أن يتم ذلك} عبر تسوية ودية مع الشيخ إن أمكن. كنت قد نصحتهم بعدم السعي لإرغامه.

فيما يلي نص المذكرة التي أُرفقت مع الرسالة أعلاه:

نحن بالطبع لايمكننا أن نُبقي الشيخ ضد الحكومة الفارسية، كما لايمكننا أن نقول انه في حال تفككت الحكومة الفارسية فإننا سوف نضمن استقلاله. أنا اتصور أن حكومتي لاتأمل بهكذا احتمال، ولكن يمكننا أن نقول له بأننا نعتبره الشخص الأكثر تأثيرا في هذا الجزء من العالم، وأننا ننوي دعمه لأقصى حد ممكن، اعتقادا منا أن مصلحة البلد تقتضي أن يكون هو قويا. متى ما اراد نصيحتنا فإنه سيحصل عليها. في المقابل نحن نتوقع منه أن يكون عونا لنا في مجال التجارة وما شابه ذلك. فيما يتعلق بسحب الجمارك من المحمرة فأنا سوف أقوم بكل ما في وسعي لمساعدته. هو يمكنه أن يُعول على نوايانا القلبية الصادقة في جميع الفترات، وعلى دعمنا له متى ما تَمكنّا حيث أننا سنقوم بذلك دون أن نُضمر نوايا سيئة تجاه الحكومة الفارسية.

الـ «سير هنري مورتيمر دوراند» لم يلتق بالشيخ الا أنه عاد من الناصري إلى طهران عن طريق دسبول ولورستان. على أي حال هو أرسل له وسام الملكة فيكتوريا (Royal Victorial Medal) الذي قَبِلَ به الشيخ بعد

أن استأذن الحكومة المركزية للقيام بذلك.[1]

في شهر أغسطس سنة ١٩٠١ تسلَّم الشيخ برقية من الحاكم العام للورستان وعربستان في بروجرد يأمره فيها بنقل إدراة الجمارك الملكية إلى المسئولين الملكيين، لكن الشيخ شكى من تفشي القحط وأن مشاعر الناس باتت مضطربة، وبذلك نجح في الحصول على مهلة؛ اسميا لخمسة أشهر. التأجيل كشف عن القوات التي تصطف مع كل طرف. قيل ان خوانين دشتستان بالقرب من بوشهر طَمئنوا الشيخ أنهم سيدعمونه في حال تصدى لدائرة الجمارك بالقوة، والخوانين البختياريين - الذين كان يُعتقد أن الحكومة الفارسية تستطيع أن تُعول عليهم في حال أصبح من الضروري إرغام شيخ خزعل - بلغ بهم الأمر أن يعلنوا أنهم لن ينخرطوا في أية سياسة من هذا القبيل، وحتى أقروا أنهم يُكِنُّون مودتهم الفائقة إلى الشيخ المُهدَد. من جانب آخر، الروس، حيث كانوا قد بدؤوا يتحمسون لشؤون المحمرة، حثوا الحكومة الفارسية لتحقيق التكافوء التجاري عبر إجراء الترتيبات الجمركية في المحمرة تماشيا مع تلك المُتبعة فعليا في أماكن أخرى. شيخ خزعل بعد ثمة تشاور، توجه لإجراء المفاوضات بناء على نصيحة الـ «سير إي هاردينغ» حيث كانت الأزمة في أولى مراحلها. قام {الشيخ} بايفاد حجي رئيس إلى طهران، والفضل إلى حد كبير يعود إلى البراعة والمهارة الدبلوماسية لهذه الشخصية الذكية حيث نجح في إجراء تسوية حافظت على مَصالِحِهِ {مصالح الشيخ} إلى حد كبير جدا. طبيعة هذه التسوية والوسائل التي أُتُخذت في تحقيقها جاءت في الفصل الخامس.

بموجب التسوية، مُنح الشيخ ثلاثة فرمانات، من خلالها تم الاعتراف بالشيخ وقبائله على أنه الطرف المالك لـ (١) المحمرة، جزيرة عبادان، الأراضي الواقعة على ضفاف نهر بهمنشير ونهر كارون (وهي الأراضي التي تبدأ من ضفاف نهر كارون وصولا إلى الاسماعيلي)، (٢) الفلاحية، (٣) هنديجان و ده مله، وأراضي شرق نهر كارون (الا أنه تم استثناء منطقة الجراحي).

نُسَخ من هذه الفرمانات جاءت في الملحق رقم ٧ و ٨ و ٩ لهذا الكتاب.

الحكومة الفارسية على الفور باشرت بالانتفاع من هذا الاتفاق وفي الـ ٢٣ من سبتمبر ١٩٠٢ خضعت دائرة الجمارك للإدارة الملكية؛ ولهذا الحدث تبعات من شأنها أن تضر التجارة البريطانية مؤقتا. ربما بدى الأمر وكأن

---

١ تم ذلك بناء على نصيحة {الوزير المختار} وزير صاحب الجلالة، إذ أن الشيخ لم يطلب الإذن عندما تسلَّم وسام فارس قائد الإمبراطورية الهندية (K.C.I.E.) سنة ١٩١٠. {K.C.I.E. أبرز أوسمة الامبراطورية البريطانية الهندية أسسته الملكة فكتوريا في ١٨٧٧ وهذه الرتبة تُدعى الفارس القائد}

الحكومة الفارسية غفلت عن الاثبات الذي هو بحوزة الحكومة البريطانية وبالتالي نَفَتْ وجود «اتفاق» مُبرم بينها هي وشيخ المحمرة الذي يعتبر من رعاياها.

قبل ختام المفاوضات بين الشيخ والشاه، ولفترة من الزمن، كان الوضع مُقْلِقا بالنسبة للوزير البريطاني {المُفوَّض} في طهران. زيارة الأمير «دابيجا» - القنصل الروسي في أصفهان - إلى المحمرة، عَرَّضت الشيخ إلى ترهيب روسي مباشر، ويُعتقد أنه بعد ذلك، مداهنات وتهديدات روسية مورست بشكل متعاقب على مبعوثه في العاصمة بغرض إسدال حماية روسية خفية على المحمرة. سبق وأن بدى الشيخ خزعل مترددا، لذا خشي الـ «سير إي هاردينغ» أنه مالم يتم اتخاذ إجراء أكبر لبناء الثقة لديه {لدى الشيخ} تجاه الحكومة البريطانية، فانه سرعان ما سيكون النفوذ الروسي في المحمرة فاعلا وأكثر تفوقا. نائب الملك في الهند اللورد كورزون دعم وجهة نظر الوزير {البريطاني المُفوَّض ١٩٠٥ - ١٩٠٠} وهي أن تقديم تطمين صريح بات أمرا ضروريا، وأخيرا في ديسمبر ١٩٠٢ اللورد «لنسدوون» فوّض الـ «سير إي هاردينغ» كي يرسل للشيخ تطمينا مفاده أن الحكومة البريطانية تقوم بحماية المحمرةَ ضد هجوم بحري قد تشنه دولة أجنبية ما، مهما كانت الذرائع التي قد تُتَّخذ لهكذا هجوم، وطالما الشيخ بقي مُخلصا للشاه وعمل حسب نصيحتنا، علينا نحن أن نواصل مساعينا الودية وتقديم الدعم له. نص الرسالة التي تضمنت هذا التطمين أُدرج في إطار الملحق رقم ٦ لهذا الكتاب وهو مازال ساري المفعول، ولم يُستبدل لاحقا بتطمينات أخرى. هذه الرسالة والتطمينات الشخصية للحاج رئيس الذي عاد إلى المحمرة في يناير ١٩٠٣ اقنعت شيخ خزعل بأن مصالحه ليست عُرضة لخطر داهم. ان قضية جمارك المحمرة لم تتسبب بأزمة حادة حتى اندلاع الاضطرابات الدستورية في ١٩٠٩. رسالة التطمين التي بعث بها الـ «سير إي هاردينغ» عُرضت على الحاج رئيس قبل إرسالها وهو {الحاج رئيس} سعى لحث الوزير {البريطاني المُفوَّض} لوضع عبارة «حماية شيخ المحمرة ضد هجوم أجنبي» بدلا من عبارة «حماية المحمرة ضد هجوم أجنبي». الـ «سير إي هاردينغ» في معرض رده أوضح أن الوعد الذي هم قطعوه، هو لحاكم المحمرة في صفته الرسمية وأنه ليس مخولا لتقديم ضمان على الصعيد الشخصي. لأنه من الممكن، على سبيل المثال، أن يُخلَع {الشيخ} من قبل عَرَبِهِ.

التاريخ المُدَوَّن للسنوات القليلة التالية، لا يتطرق مباشرة إلى موضوع التطمينات، وللاطلاع على تفاصيل هذه الفترة يمكن مراجعة المجلد الأول من كتاب «Gazetteer of Persia» للسيد «جون غوردون لوريمر». ان الفصل الـ ٥ يتطرق إلى التطمينات الإضافية التي قُدمت إلى الشيخ في ديسمبر ١٩٠٣، وذلك إثر محاولات الحكومة

الفارسية الرامية لإلغاء شروط الاتفاق الذي بموجبه كانت قد أُنشئت دائرة الجمارك في المحمرة.

المصالح البريطانية تنامت أهميتها تدريجيا وبما أن المحمرة أصبحت ميناءا يتبع مركز بلاد فارس بات تأثيرها واضحا، والفضل في ذلك يعود إلى طريق أهواز - أصفهان.

مشاريع الري في منطقة كارون التي اقترحها المهندس الهولندي السيد «فان روجن» فيما مضى بدى أنها قد تؤدي إلى ثمة نتائج محددة، ولكن أخيرا لم تُتَّخذ أية إجراءات لتنفيذ هذه المشاريع. الفصل الـ ١٠ يتضمن شرحا تفصيليا لشتى المشاريع، كما يتضمن موقف كل من الشيخ والحكومة البريطانية تجاه هذه المشاريع.

في مارس ١٩٠٤، القنصل العام الروسي «إم باسيك» توجه من بوشهر إلى المحمرة في زيارة قَلّد خلالها الشيخ وساما روسيا من الدرجة الأولى للقديس ستانيسلاف. ان الفرمان الذي أُرفق مع هذا الوسام يُصرح أن كل من السياسة المستنيرة للشيخ وحنكته في السماح بإنشاء الجمارك الملكية، أدت إلى هذه المُنحه.

لم يتحقق ذلك إلا في خريف ١٩٠٧ حيث أعرب الشيخ وكذلك الخوانين البختياريين عن رغبتهم بشكل رسمي إلى وزير صاحب الجلالة من خلال المقيم السياسي في الخليج الفارسي لعقد علاقات أوثق مع حكومة صاحب الجلالة. بعد إمعان دقيق، تقرر أنه ليس ملائما منح الخوانيين البختياريين أية تطمينات تتجاوز التعبير العام عن التعاطف، ورؤوا أنه لابد من تفويض قنصل صاحب الجلالة في الأهواز لإرفاق هذا التعاطف بتحذير إلى الخوانين؛ فحواه أن حكومة صاحب الجلالة ستنصرف من هذا التعاطف في حال عدم اتخاذهم مواقف أكثر استجابة لمصالح البريطانيين. على أي حال فيما يتعلق بشيخ المحمرة، فان التطمينات العامة التي أُعطيت له في ١٩٠٣ بواسطة الـ «سير إي هاردينغ» {الوزير المفوَّض ١٩٠٥ - ١٩٠٠} تكررت وتوسعت بحيث شملت ورثته أيضا، وفيما بعد أُشير إلى أن حكومة صاحب الجلالة وافقت على احترام استقلال ووحدة أراضي بلاد فارس، والتي تتضمن ابقاء الوضع على ما هو عليه في هذا البلد {بلاد فارس}، وشمل ذلك استمرارية وضعه الحالي فيما يتعلق بحُكمه الذاتي؛ وبذلك فإن العدوان الخارجي ضده يُعتبر انتهاكا لوحدة بلاد فارس وهو ما أَقَرَّته المعاهدة الأنجلو - روسية.

هذه التطمينات أُرسلت إلى الشيخ من قبل المقيم السياسي في الخليج الفارسي وذلك في رسالة مؤرخة في الأول من ديسمبر ١٩٠٨ وهي كما يلي:

تلقيت تعليمات تقضي أنه نيابة عن حكومة صاحب الجلالة أُكرر التطمينات التي قُدِّمت إلى سُمُوِّك في رسالة وزير صاحب الجلالة الـ «سير إي هاردينغ» المؤرخة ٧ ديسمبر ١٩٠٢، والتي هي بحوزتك، كما أكرر البنود التي ذكرتها لك خلال مقابلتنا (في الـ ٧ من يناير)؛ وعليه أضيف أن حكومة صاحب الجلالة ملتزمة باحترام استقلال بلاد فارس، وأن أوضِّح أن ذلك الالتزام يتضمن إبقاء الوضع الحالي لهذه البلاد على ما هو عليه، كما يتضمن استمرارية الحكم الذاتي الذي تتمتع به سُمُوِّك في الوقت الراهن. وعلى ضوء ما تَقَدَّمْ فإن أي عدوان خارجي ضد سُمُوِّك سيعتبر اعتداءا على وحدة بلاد فارس وهو ما أقرته بنود المعاهدة الأنجلو - روسية. **

توسيع التطمينات كي تشمل من يَخلِفونه كان مُرضيا جدا للشيخ، لكنه لم يكن راضيا تماما {قبل ذلك}، ورغب بأية وسيلة من خلالها هو شخصيا وممتلكاته وقبائله أن يكونوا في كل الأحوال نوعا ما تحت الحماية البريطانية. عبَّر عن رغبته في العثور على طُرُق من خلالها يتم استثمار رأس مال بريطاني على أراضيه، وذلك لزيادة مصالحنا في إقليمه. هو اشتكى بشدة من التكاليف التي وقعت على عاتقه لحفظ النظام في مناطقه، وقال إنه قام بذلك فقط على أمل أن ينال دعمنا.

بعد اثني عشرة شهرا عندما زار المقيمُ السياسي الشيخَ مجددا، حينئذ كان الوضع قد تغير بشكل كبير. أولا، أُكتُشِف النفط في حقل نفط البختياريين بكميات تدر الأرباح وتغطي نفقات الانتاج، وكانت قد تكونت شركة للعمل على ذلك ولمد خط انابيب عبر مناطق الشيخ حتى موقع يقع على شط العرب حيث تقرر بناء مصفاة، ثانيا، الحركة الثورية كانت يوميا تكتسب القوة في بلاد فارس؛ ماتسبب بقلق شديد لدى الشيخ من إمكانية تأثيرها على مكانته. هو التمس جديا لمنحه مزيد من التطمينات، وفي ظل ضخامة المصالح البريطانية التي حينها اصبحت تتنامى بسرعة في عربستان، فإن حكومة صاحب الجلالة كانت مستعدة كي تنظر بشكل ايجابي أكثر من ذي قبل إلى طلباته، التي يمكن تلخيصها بالشكل التالي:

(١) تحقيق الطمأنينة لديه من أن الحكومة البريطانية لن تسمح لأي نظام فارسي، دكتاتوريا كان أو دستوريا، أن يُخل بالوضع الراهن فيما يتعلق به هو شخصيا وبمن يَخْلِفونه.

(٢) أنه طالما هو يلتزم بتعهداته تجاهنا، فإن الحكومة البريطانية لن تُخل بذلك {لن تُخل بالوضع القائم}.

(٣) أن تتصدى حكومة صاحب الجلالة لأي قوة تسعى للقيام بهكذا اجراء. {لأي قوة تسعى للإخلال بالوضع القائم}

عندما أدرك الشيخ أنه لم يَكن مُمكنا الحصول على ضمان لسلالته، التمس جديا لتوسيع التطمينات التي مُنحت له فعليا كي تشمل على أي حال أول جيل يرثه مباشرة شرط أن يكسبوا رضانا {رضى البريطانيين}. قال إنه على أتم الاستعداد كي يرضينا في حال وافقنا على حكم الشيوخ.

قبل أن يتم إرسال هذه الطلبات إلى حكومة صاحب الجلالة، كان الـ «سير إي غراي» بالفعل قد أعد كل من التعليمات التي أُعطيت إلى الرائد كوكس بواسطة الـ «سير جورج باركلي» حول الحركة الثورية، والتطمينات التي طالب بها الشيخ. أضاف الـ «سير إي غراي»: «أن كل من بريطانيا العظمى وروسيا وعدتا باحترام وحدة أراضي بلاد فارس، ونحن لن نسمح بإمكانية منعها من أن تكون دولة ذات سيادة أو أن تتعرض إلى الاحتلال من قبل القوى الأجنبية؛ تطميناتنا هي الأكثر إلزاما {لنا} من أي وقت مضى تجاه أي احتمال يخطر على بال الشيخ. هو لايجب أن ينسى أنه من خلال اقامة علاقات مع حزب سياسي فإنه يجازف بموقعه القوي الذي لايعيقه أي شيء.»

التعليمات التي أُشير اليها أعلاه والتي قدمها الـ «سير جورج باركلي» إلى الرائد كوكس هي كما يلي:

أن يتجنب تقديم النصيحة للشيخ أثناء مطالباته {مطالبات الشيخ} للحصول على المشورة في الشأن الدستوري. وفي حال رأى ذلك ملائما؛ أن يُبلّغ الشيخ أنه فيما يتعلق بالحدود التركية - الفارسية التي تجتاز ولاية المحمرة فإن حكومة صاحب الجلالة ليست مستعدة للاعتراف بأي حدود أخرى ما عدى تلك التي رسمها المفوَضَيْنْ الوسيطَينْ في ١٨٥٠. أي توغل للجنود العثمانيين في محيط المحمرة قد يؤدي إلى اضطراب الوضع الراهن هناك، وقد يؤدي ذلك إلى تدخل فاعل من جانب حكومة صاحب الجلالة.[1]

---

١ وصفا تفصيليا لقضية الحدود التركية – الفارسية في عربستان جاء في الفصل الـ ١٣ بالإضافة إلى موجز للمراسلات الخاصة بالموقع الذي بشأنه أُطلق هذا التصريح.

في الـ ٥ من أبريل، في إشارة إلى التطمينات التي من المقرر أن تُعطى للشيخ فقد أوضح الرائد كوكس إلى وزير صاحب الجلالة أن التطمينات التي تُعطى للشيخ قد تكون مُرضية له طالما هي معنية بتَفَكك بلاد فارس أو تدخل القوى الأجنبية، الا أنه {الشيخ} سيطلب ثمة اجابة محددة حول ما إذا كانت التضمينات التي قُدمت له بالفعل تنص على حماية حقوقه في ظل اقامة نظام دستوري محتمل، فضلا عن موضوع توسيع الضمان الحالي بحيث يشمل الجيل الذي يأتي بعده مباشرة.

من باب الرد، تم تكليف الرائد كوكس لإعلام الشيخ أنه بغض النظر عن أي تغيير من الممكن أن يطرأ على نظام الحكم في بلاد فارس فإن حكومة صاحب الجلالة مستعدة لمنحه الدعم ذاته ضد انتهاك حقوقه بموجب الوعد الذي قدموه له سنة ١٩٠٢. وأن يتم تذكيره بأن تطمينات حكومة صاحب الجلالة كانت قد توسعت بالفعل لتشمل الذين يَخلِفونه ومن المفترض أن يكون هؤلاء سلالته وفي الواقع التطمينات فعليا تَصدق عليهم. على أي حال، في حال ذلك لم يرضي الشيخ، فإنه لامانع من توسيع التضمين الذي أُعطي بالفعل كي يشمل «ورثته ومن يَخلِفونه». المقيم السياسي في الخليج الفارسي أرسل هذه التطمينات، وإضافة إلى ذلك طلب الشيخ:

(١) أن عبارة «الورثة ومن يخلفونه» تُستبدل بـ «ورثته الذكور الذين يخلفونه» وهو

(٢) عبّر أيضا عن الأمل في أن تزيل حكومة صاحب الجلالة ثمة غموض أخير بقي في باله حول نواياهم المستقبلية وذلك أن تضيف كلمات «حتى فترة ١٠٠» أو «١٥٠ سنة» إذا أمكن بعد عبارة «الورثة الذكور.»

ان المقيم السياسي وعد أن يذكر هذه النقاط إلى وزير جلالة الملك، الذي هو يأمل أن يلتقيه قريبا. إضافة إلى ذلك، الشيخ طالَب بـ:

(٣) تطمين لحماية ممتلكاته الخاصة في بلاد فارس،

(٤) تطمين لحمايته من أي مضايقة تقوم بها قوى أجنبية، ومن أي انتهاك من قبل هكذا قوى لسيادته وحقوقه المعترف بها،

(٥) وتَعَهُد فحواه أنه في حال الظروف أجبرت حكومة صاحب الجلالة لاستلام إدارة الجمارك في جنوب بلاد فارس بما في ذلك تلك التي تقع في المحمرة والأهواز، عندئذ سيُترك له {للشيخ} التحكم الفوري بتلك الموانئ كما هو الوضع حاليا،

(٦) تَعَهُّد ينص على أنه في حال التطورات أجبرت حكومة صاحب الجلالة للتدخل في جنوب بلاد فارس فإنه يتم إبقائه هو ورجال قبائله في مراكزهم الحالية، وفي حال استحال تحقيق ذلك، فإنه سيحتفظ بإيراداته الشخصية وأن يُمنح اللجوء في الهند أو في مكان آخر،

(٧) أن يحصل على نسخة من التطمينات على ورقة (form) بحيث يتسنى له أن يعرضها على رجال قبائله لرفع مستوى دعمهم له، وزيادة قناعتهم بالسياسة الودية التي تنتهجها حكومة صاحب الجلالة.

في هذه الآونة، ذهب الرائد كوكس إلى بريطانيا لقضاء اجازته. من لندن غادر متوجها إلى طهران للتباحث مع وزير صاحب الجلالة {الوزير المُفوض}، وفي كل من لندن وطهران، بالتفصيل جرى بحث موضوع التطمينات التي يريدها الشيخ. بعد إجراء مزيد من الدراسات المطولة حول هذه القضية في طهران من جانب - وذلك خلال زيارة الرائد كوكس إلى هناك {طهران} - ومن جانب آخر بين وزارة الخارجية البريطانية ومكتب الهند، تمت أخيرا الموافقة على التطمينات بصيغتها المُعَدلة وأُرسل النص إلى الكولونيل «كوكس» في أغسطس ١٩١٠. على أي حال تلقى تعليمات تقضي بعدم إرسالها إلى الشيخ حتى تتحقق حكومة صاحب الجلالة من ملابسات دعوى رفعها والي البصرة ضد الشيخ فيما يتعلق بمزاعمه {الوالي} ضد الأخير{الشيخ} والتي بلغت ذروتها مع قيام سفينة حربية عثمانية تدعى «مرماريس» بقصف وحرق قرية زين. هذه القضية تم التطرق اليها تحت عنوان «الشيخ والأتراك» (الفصل الـ ٩) ولا ضرورة لطرح مزيد من التفاصيل هنا.

ان حكومة صاحب الجلالة بعد أن انتهت من البت في أوراق هذه الدعوى واقتنعت أن الشيخ كان قد تصرف بشكل صحيح بشأن هذه القضية وأن الادعاءات العامة ضده لا اساس لها من الصحة، عندئذ أجازت (حكومة صاحب الجلالة) للمقدم كوكس إرسال التطمينات بصيغتها المُعَدَّلَة إلى الشيخ. رُفِضَ طلب الأخير{خزعل} الداعي بتحديد فترة زمنية حيث أن شمول التطمينات للورثة الذكور يُطبَّق فقط طالما يلتزم هؤلاء بتعهداتهم تجاه كل من حكومة صاحب الجلالة والحكومة الفارسية وطالما يبقون موضع قبول رجال قبائلهم.

تم تقديم التطمينات المتعلقة بحماية ممتلكاته الخاصة في بلاد فارس وحمايته من مضايقات أو انتهاك لحقوقه من قِبَل قوة أجنبية ما، مع التحفظ على أن الحكومة البريطانية لايمكنها أن تُلزم نفسها بتدخل قسري في ظروف محددة من الممكن أن تطرأ، الا أنه في هكذا مواقف سيحظى الشيخ بأقوى دعم دبلوماسي ممكن. تم رفض التعهد

الخاص بالجمارك، إذ أُبلغ الشيخ أن الاحتمال الذي يفكر به هو، لايمكن لحكومة صاحب الجلالة أن تتوقع حدوثه (راجع رسالة الرائد كوكس إلى الشيخ والمؤرخة في الـ ١ من ديسمبر سنة ١٩٠٨).

تمت تلبية طلب الشيخ للحصول على نسخة من التطمينات كي يعرضها على مجلس الشيوخ {الخاص بخزعل}.

كما تم الاتفاق على أنه يجب أن يُطلب من صاحب الجلالة الملك منح الشيخ وسام «الفارس القائد» الفخري K.C.I.E وهو تكريم يُضفي السرور عليه وفي الوقت ذاته يوفر حجة {للبريطانيين} للتدخل نيابة عنه إذا لزم الامر.

في الـ ١٥ من أكتوبر الكولونيل كوكس قَلَّد الشيخ وسام الفارس القائد «K.C.I.E» في البلاط العام (Durbar) في الفيلية ومباشرة بعد ذلك أرسل له سرا نص التطمينات بالصياغة التي أخيرا صادقت عليها حكومة صاحب الجلالة وهي بالشكل التالي:

تم تفويضي لأُبلِّغ سُمُوِّك أنه مهما كانت التطورات التي قد تطرأ على شكل حكومة بلاد فارس أو أن يكون نظام الحكم ملكيا أو وطنيا، فإن حكومة صاحب الجلالة ستكون مستعدة كي تقدم لكم الدعم اللآزم للتوصل إلى حل مُرض في حال حدوث أي انتهاك من جانب الحكومة الفارسية لسيادتك وحقوقك المعترف بها ولممتلكات في بلاد فارس.[١] وعلى نحو مماثل سيقومون بحمايتك بكل ما يملكون من قوة ضد هجوم غير مُبَرر[٢] تشنه قوة أجنبية ما، وضد أي انتهاك تقوم به هكذا قوة ضد سيادتك المذكورة وحقوقك المعترف بها أو ضد ممتلكاتك في بلاد فارس.[٣] هذه التطمينات تُعطى لك أنت وهي

١ في الـ ٢٤ من أبريل ١٩١٠، بموجب تعليمات من وزير صاحب الجلالة، فان قنصل صاحب الجلالة في عربستان أبلغ الشيخ شفويا أن تطميناتنا التي تخص هجوما عدوانيا من جانب الحكومة الفارسية فهي تخص أيضا سردار أسعد طالما هو وزيرا للداخلية {أي ان التطمينات تحمي الشيخ من مواقف معادية من جانب سردار أسعد ايضا}.

٢ ولكن راجع التطمينات التي مُنحت بواسطة الـ «سير إي هاردينغ» في ١٩٠٣ والتي خلالها أُعطيت التطمينات لصد هجوم بحري من قبل قوة أجنبية ما، بغض النظر عن الذرائع التي قد تُتخذ في شن هكذا هجوم عسكري. هذه التطمينات مازالت سارية المفعول (راجع الفصل الـ ٤).

٣ خلال تقديم هذه التطمينات أضاف الكولونيل كوكس توضيحا شفويا مفاده أن حكومة صاحب الجلالة كونها صادقة تماما في نواياها تجاه الشيخ لذا هي بادرت بتقديم هذه التطمينات، ولكن رغم ذلك قد تطرأ ظروف خلالها يستحيل التدخل باستخدام القوة نيابة عنه. في هكذا ظرف هو بالطبع سيحصل على دعم دبلوماسي قوي. هذا التحفظ على

تشمل ورثتك الذكور طالما انت وهم لاتخفقون في التزامكم بتعهداتكم تجاه الحكومة المركزية ويجب عليكم أن تحظوا باستمرار بقبول رجال قبائلكم[١] وأن يتم ارشادكم من خلال نصائح حكومة صاحب الجلالة واتخاذكم نهجا مُرْض لها.

قبل تقليد الشيخ وسام الفارس القائد .**K.C.I.E**، وَجَّهَ المقيم السياسي الملاحظات التالية له باللغة الانجليزية وبعد ذلك قُرئت له الترجمة من قبل سكرتير المقيم:

سُمُوِّك،

مضى حتى الآن أكثر من سنة على شرف زيارتي لك عند الشاطئ، والسبب يعود أولا لغيابي في أوروبا وثانيا إثر صعوبات الحجر الصحي منذ عودتي.

هذا مدعاة أسف لي أنا، الا أنني سعيد جدا لأني تمكنت من زيارة سُمُوِّك في قصرك في الفيلية، وبهجة القدوم تزداد في نفسي بشدة لتفاؤلي بالطبيعة المباركة لمهمتي الميدانية الحالية.

أُمرت من قبل حكومة صاحب الجلالة لأُعلن لسُمُوِّك أن سيدي المبجل، الملك جورج الخامس – أتمنى أن تدوم مملكته - من دواعي سروره أن يقدم لك شارة الشرف الرفيع وهو وسام فارس قائد الامبراطورية الهندية «knight commandership of Indian empire» وأنا نيابة عنه أُقدم لك الشارة المذكور.

ان إظهار حسن النية والاحترام هذا من جانب حكومة صاحب الجلالة إلى سُمُوِّك يدل على تقديرهم لجهودك المتواصلة الرامية لحفظ النظام والأمن على صعيد التبادل التجاري في الولايات التي تخضع لسيادتك وبذلك يمكن دعم مسيرة التطور الحضاري

أي حال لايُربك الشيخ اطلاقا. هو {الشيخ} رد بالقول انه يتفهم تماما هذا التوضيح وأضاف أنه يكفيه أن يَطْمئن أننا ننوي حقا أن نبذل قصارى جهدنا لحمايته في حال حدث ظرف طارئ. (تم تدوين فحوى المحادثة لهذا النقاش الذي جرى بصورة خطية)

١ عبارة «أن تكون موضع قبول رجال قبائلك» حُذفت في النسخة الثانية للتطمينات التي سَلَّمها المقيم السياسي إلى الشيخ مُرفقا إياها برسالة شبه رسمية.

والتجاري. للأسف كما نعلم جميعا، فإن الكثير من المناطق في بلاد فارس منذ فترة طويلة حتى الآن وهي مضطربة والطرق التجارية متقطعة. لذلك أكثر ما نهنئك عليه هو أن هذه المنطقة لم تقع في مأزق مشابه. بهذه المقدمة القصيرة أمضي لأقدم لسُمُوِّك الوسام المذكور وبذلك أريدك أن تزداد تفاؤلا إذ أنك تحظى بحماية طويلة الأمد لتقدم الخدمات الوطنية المُخْلِصة إلى حكومتك، وكي تستمر كما في السابق بتطوير العلاقات الودية الطويلة الأمد بين شيوخ المحمرة والحكومة البريطانية والتى عُقدت منذ عهد الشيخ الحاج جابر خان حتى الآن.

بعد تقليده الوسام، قدم الـ «سير الشيخ خزعل خان» الرد التالي للمقيم، والحاج رئيس نيابة عن الشيخ قرأ النص ناطقا:

سُمُوِّك،

أشعر بعظيم الامتنان والفخر للطف الذي أظهره صاحب الجلالة الملك جورج الخامس، أتمنى دوام مُلكه.

نحن جميعا نَعي جيدا مستوى العلاقات الودية والصداقة المخلصة القائمة بين الحكومة البريطانية وحكومتي، انه لفخر عظيم أن أزين صدري بهذا الوسام المبجل وأنا أدعو الرب أن تحظى الصداقة المخلصة بين كلا الحكومتين بالثبات والديمومة وربما هي إرادة القدير إذ قضت أن أؤدي الخدمة وأن أكون مُخلصا لحكومتي لأنني بذلك ومن خلال الحفاظ على الأمن والنظام داخل الحدود والمناطق الخاضعة لسيادتي يمكنني ضمان سلامة كل من الطرق التجارية والتجارة الداخلية والخارجية وبذلك أكسب تاييدا متزايدا من جانب الحكومة البريطانية.

انا أشعر بالامتنان، ومدين بالشكر لحضورك هنا اليوم وأرجو منك أن ترفع أسمى آيات الشكر للحكومة البريطانية لما منحتني إياه من تَمَيُّز هائل الآن.

بعد ذلك تم تسليم نُسَخ من كلا هذين الخطابين إلى الكارغزار[1] {ممثل الوزارة الخارجية الفارسية} كي لاتكون

---

١ وكيل الوزارة الخارجية الفارسية.

له ذريعة لتشويه الحقائق بشأن ما جرى.

ان الشيخ لاحقا أكد إمتنانه المُدرج أعلاه في البرقية التالية التي أُرسلت للمقيم بتاريخ الـ ١٦ من أكتوبر ١٩١٠:

تحية طيبة وبعد

رغم أنني في خطابي أمام اجتماع أمس عَبَّرت عن امتناني، الا أنني أرى الآن أنه من الضروري أن أُوجه شكري على نحو أكمل لقيامك مرارا باظهار حسن النية والنُصح المؤثر الذي استفدت منه طوال السنوات الثلاث الماضية والذي قدمتموه {لي} سعادتكم والسلطات العليا في الحكومة البريطانية. الإشارات التي كان يُظهرها كلا الطرفين على حد سواء خلال الصراع الدائر بين مقاتلي كل من السلطة الاستبدادية و{الحزب} الدستوري، وفيما يتعلق بالأعمال العدوانية التي قام بها والي البصرة في كوت الزين (والتي فيما يتعلق بها ثبت أن الحق معي) اضافة إلى زيادة عدد طلقات المدفعية تحية لي تَمَيُّزا لشخصي أنا[1] ومن خلال منحي هذا التكريم الحالي المتمثل في شارة فخمة وبشتى السبل الأخرى التي تُعد مصدر تشجيع لي؛ أنا اشعر بعظيم الامتنان والفخر لهذه الألطاف التي قدمتموها لي ومن البديهي أن موقفي مستقبلا سيكون هو الأقوى لهم {الأقوى لخدمة مصالح البريطانيين}، وبذلك فإن المحمرة وتوابعها ستزداد ازدهارا وستتوفر الحماية للتبادل التجاري الخارجي وللمشاريع التجارية.

ألتمس أن تتكرم بنقل أقوالي إلى السلطات العليا في الحكومة البريطانية.

دمت سالما، إلخ.

لاحقا تلقى الشيخ برقية تهنئة من نائب الملك من خلال كل من المقيم السياسي وقنصل صاحب الجلالة

---

١ في ١٩٠٩، التحية للشيخ زادت من الـ ٥ طلقات مدفعية لتبلغ ١٢ طلقة، وذلك عندما يقوم شيخ المحمرة بزيارة سفينة حربية (war of man)، وصدرت أوامر بتخصيص تحية ذات خمس طلقات مدفعية لإبنه أثناء زيارته لسفينة حربية (war of man) نيابة عن والده. تخصيص مماثل حظي به الشيخ مبارك. يتضح من الرسالة المرقمة ٢٩٠ مؤرخة ١٠ أكتوبر ١٨٧٩ والمرسلة من قبل (Robertson .C.J.P) «بي جي سي روبرتسون» المحترم {يشغل كلا منصبي} مساعد الوكيل السياسي والقنصل في البصرة، إلى المقدم «روس» (colonel- lieutenant Ross .C.E ,B.C.) أنه رغم تخصيص تحية ذات ٥ طلقات مدفعية إلى الحاج جابر خان الا أنه حظي دائما بتسع طلقات لأنه في تقديم التحية أُخذت بعين الاعتبار كل من مكانته وحيازته لرتبة أمير تومان.

وَرَدَّ بِصِيَغ مناسبة. كما تلقى ايضا رسالة تلغرافية مشابهة من وزير صاحب الجلالة {الوزير المفوَّض}.

الأنباء المتعلقة بتكريم شيخ المحمرة بوسام بريطاني استقطبت قدرا كبيرا من الإهتمام في كل من بلاد فارس وبلاد العرب التركية، وفي هذا الشأن أصبحت كل من الحكومة البريطانية والشيخ خزعل لفترة من الزمن عُرضة لكثير من الانتقادات الحاقدة والسخيفة في الصحافة المحلية في بغداد والبصرة وطهران.

في الـ ٨ من ديسمبر، الوزير الفارسي للشؤون الخارجية سأل وزير صاحب الجلالة {الوزير المفوَّض} ما إذا كانت هناك أية صحة للمعلومات التي تلقاها والتي تفيد بأن شيخ خزعل هو تحت حماية حكومة صاحب الجلالة. ردا على ذلك قال وزير صاحب الجلالة أن الشيخ ليس شخصا ذا حماية بريطانية الا اننا تربطنا به علاقات خاصة وفي حال حدوث أي انتهاك لحقوقه فإنه سيحظى بدعمنا.

الفصل السابع
أعمال القرصنة التي يمارسها عرب شط العرب داخل وفي فوهة شط العرب، من ١٨٩١ حتى ١٩٠٠

المخاطر التي هددت كل من المراكب الشراعية الهندية البريطانية والقطع البحرية لإمارات الخليج الفارسي مثل البحرين والكويت والساحل المتصالح، كانت عبارة عن عمليات قرصنة يمارسها العرب الذين يقطنون كلتا ضفتي شط العرب؛ وهي كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت بالحكومة البريطانية إلى إقامة علاقات ودية مع شيخ المحمرة. إذ أن سلطته على جميع عرب الساحل الفارسي وعلى نسبة كبيرة من سكان الطرف التركي، مَكَّنته من حماية الحركة الملاحية بصورة أكثر فاعلية مقارنة بالسلطات التركية ويبدو أن الشيوخ المتعاقبين للمحمرة وهم؛ الحاج جابر، مزعل وخزعل، جميعا بدرجة أو بأُخرى بذلوا جهودا متواصلة في هذا الشأن. إطلاق المدفع لطلقة تحية واحدة قبالة الفيلية والتي تُطلقها كافة البواخر التابعة لشركة الهند البريطانية للملاحة البخارية يعود تاريخها إلى إمتنان الشركة من الحاج جابر خان، الذي ساعد في إستعادة الأموال التي سرقها قراصنة من سفينة إس إس كشمير S.S. Kashmere، سنة ١٨٧٢ وذلك عندما كانت راسية في البصرة، وهذه {طلقة التحية} تُعد تذكارا من الأيام التي خلالها أعمال القرصنة في النهر طالت حتى السفن الضخمة.

ان التقارير الادارية السنوية للمقيمية في بوشهر بدءا من سنة ١٨٧٤ فصاعدا تتحدث بإختصار عن أعمال القرصنة في النهر، ويتضح من خلالها أن الصعوبات التي في الوقت الحاضر تحول دون إجراء مراقبة مؤثرة لشط العرب تختلف قليلا عن تلك التي كان يواجهها الحاج جابر. ان العرب القاطنين على الطرف التركي للنهر لايخضعون لأي رقابة مُجدية، لذا في الكثير من العمليات هم ينتمون إلى قبائل {تسكن على} الطرف الفارسي، {عمليات قرصنة ينفذها عرب من الساحل التركي لكنهم غالبا ما ينتمون الى قبائل تتبع شيخ المحمرة}، ان انزعاج الأتراك من التأثير الخارجي {الذي يمارسه شيوخ المحمرة} إلى يومنا هذا جعل من المطالبة بتسليم حتى المجرمين المشهورين أيضا أمرا غير مجدٍ. فضلا عن ذلك فان كل من السلطات التركية والفارسية تسعى بشكل ثنائي لإلقاء اللوم بشأن أعمال القرصنة على سكان الضفة المقابلة بينما سكان كلا الضفتين العرب تربطهم علاقات دم كثيرة وبلا شك أنهم اشتركوا معا في الكثير من أعمال القرصنة.

أشارت التقارير إلى عمليتي قرصنة سنة ١٨٨٩ وكافة الجهود الرامية لتعقب الجناة باءت بالفشل. من ١٨٩٠ حتى ١٨٩٤ لم تذكر التقارير السنوية حدوث أية عملية قرصنة.

في ١٨٩٥ وقعت عدة أعمال قرصنة في فوهة شط العرب وداخل شط العرب وأيضا بالقرب من فوهة نهر بهمنشير. سفن فارسية وعربية إضافة إلى سفن الهند البريطانية وقعت ضحية أعمال القرصنة وبعض الهجمات كانت هي الأكثر وحشية ودموية حتى أنه في إحدى الحالات تم العثور على مركب مهجور على متنه جثة واحدة فقط. واحدة من أكثر العمليات عنفا هي تلك التي تعرضت لها «هاريباسا» وهي سفينة شراعية هندية بريطانية من «كاثياوار» (Kathiawar) حيث قتل خلالها أربعة رجال وجرح ثلاثة وسُلب قدر كبير من المال. في أي من هذه العمليات لم تكن هناك أية تسوية أو تعويضات. اندلاع أعمال القرصنة هذه حثَّت القنصليتين البريطانيتين في البصرة والمحمرة للعمل بشدة، وفي ١٨٩٦ السلطات الفارسية والتركية اتفقتا على اتخاذ إجراءات رادعة من خلال تحديد نقاط حراسة على امتداد النهر بحيث يتوجب على السفن أن تُلقي مراسيها ليلا لتحظى بالحماية، إضافة إلى تسيير دوريات ليلية في النهر باستخدام قوارب مسلحة. تموضعت السفينة الحربية «إتش إم إس لابوينغ» (H.M.S. Lapwing) في شط العرب طوال الخريف. نتيجة لهذه الإجراءات لم تحدث أعمال قرصنة تلك السنة في النهر، إلا أنه رغم ذلك حدثت عملية قرصنة جريئة بالقرب من السد[1] (bar) تعرضت لها سفينة بوم كويتية، قُتل خلالها النوخذة وجُرح تجار اثنين ونُهبت بضائع ونقود بقيمة ٣,٠٠٠ روبية.

في ١٨٩٧، تعرضت المراكب الكويتية إلى ثلاث عمليات قرصنة في فوهة شط العرب، في احداها تم نهب ٥,٥٠٠ روبية وقُتل رجل واحد.

في سبتمبر لهذا العام عندما جاءت سفينة «لورنس» (R.I.M.S. Lawrence) إلى شط العرب وردت معلومات حول حدوث عملية قرصنة في أعالي البحار. أُلقي القبض على القراصنة وتم تسليمهم إلى سلطات الحكومة الفارسية لأنهم جميعا كانوا من رعاياها. واجه القراصنة عقوبة السجن لـ ٦ أشهر وبيعت مراكبهم وأغراضهم لتعويض الأشخاص الذين كانوا قد تعرضوا إلى اصابات على يدهم.

---

١ {المترجم: السد bar هي قناة ضيقة وسط مياه شط العرب وعمق المياه في الـ bar لايتسع إلا لسفينة واحدة ولايمكن لسفينتين اثنتين أن تجتازا بعضهما البعض في هذا الجزء من شط العرب الذي يمتد لنحو ١٥ ميلا بحريا}

في ديسمبر ١٨٩٧، مركب شراعي قادم من كاتش (Kach) تعرض إلى هجوم وتسليب بين المحمرة والفاو، كما قُتل اثنين من أفراد طاقمه.

في ١٨٩٨، لم تحدث أية عملية قرصنة، والفضل يعود إلى تموضع مركب حربي في شط العرب وإلى دوريات تقوم بها فِرَق خاصة عملت على تنظيمها السلطات التركية والفارسية.

في ١٨٩٩، بالرغم من وقوع أربع عمليات قرصنة في الخليج الا أنه لم تحدث أية واحدة في شط العرب، والفضل يعود للجهود التي بذلها شيخ خزعل ولتواجد مركب حربي في النهر.

في سنة ١٩٠٠، للأسباب ذاتها لم ترد تقارير من شط العرب حول حدوث أي عملية قرصنة.

في يناير ١٩٠١، تعرض مركب بحريني إلى هجوم بالقرب من {قرية} المعامر الواقعة على الطرف التركي {من شط العرب}. لم يجري تَعَقُّب القراصنة. وقعت أربع عمليات قرصنة في السد (bar) في شط العرب خلال موسم التمور لهذا العام. الصعوبة البالغة تكمن في مراقبة السد (bar) والذي يمتد لنحو ١٥ ميلا بحريا {الميل البحري: ١٨٥٢ متر} إلى ما بعد الفاو، ولم تتقبل مسؤوليته حتى الآن أي من الحكومتين الفارسية والتركية، الأمر الذي يجعله ساحة صيد مُفرحة للقراصنة الذين حتى في النهر ذاته ماعادوا يجرؤون على ممارسة أعمالهم الشريرة بنفس المستوى الذي كانوا يقومون به في سابق عهدهم.

في الـ ٨ من أبريل ١٩٠٢، مركب بحريني فارغ من الحمولة قادم من البحرين إلى البصرة، تعرض إلى هجوم بالقرب من عوامة الإرشاد الثانية في شط العرب على يد عصابة تتكون من ١٦ عربيا نهبوا نقودا وأموالا بقيمة ٤٠٠ روبية، رُفعت القضية لدى السلطات التركية التي اعتقلت عددا من المشتبه بهم، الا أن قائد المركب لم يستطع التعرف عليهم.

في الـ ٢٧ من مايو تعرض مركب كويتي إلى هجوم بعيداً عن جزيرة بوبيان بالقرب من مدخل شط العرب على يد قراصنة يُعتقد أنهم كانوا يعملون لدى يوسف ابن ابراهيم في الدوره (أعلى من الفاو). بعض القراصنة كانوا من سكان الدوره والفداغية. الكثير من الأموال النقدية والعينية نُهبت، كما قُتل أحد أفراد الطاقم. في اليوم

التالي مركب كويتي آخر تعرض إلى هجوم في خور(creek) هنديجان، وجرى نهب مبلغ قدره ٤,٠٠٠ قِران فضلا عن أموال أخرى. قُدِّمت شكاوى لدى كل من السلطات التركية والفارسية ولكن دون جدوى. الشيخ مبارك زار شيخ المحمرة لبحث عمليات القرصنة هذه ولم تُعرف نتائج هذه الزيارة.

في وقت مبكر من شهر سبتمبر ١٩٠٢، يوسف ابن ابراهيم في الدوره أعدَّ العدة لشن هجوم على الكويت للتخلص من مبارك. تلقى قائد السفينة «لابوينغ» (H. M. S. Lapwing) أنباء الحملة ما أدى به للبحث عن مركب الداو {الداو هو مركب شراعي} المخصص لهذا الغرض. في الـ ٥ من سبتمبر تم رصد مركبي داو اثنين في خور عبد الله تُقِلان نحو ١٠٠ رجل مسلح وثَبُت أنهما المركبين المشتبه بهما. الرائد البحري «آرمسترونغ» قام بمطاردتهما مستخدما أربعة من قوارب السفينة. اتضح للعرب أنهم لن يتمكنوا من الفرار ما أدى بهم إلى توجيه مركبيهما الشراعيين بحيث يجنُحا إلى ساحل الطرف الفارسي لمدخل شط العرب. قوارب سفينة «لابوينغ» أقدمت على مطاردة ساخنة حتى لحقت بهم وحدث اشتباك بين القوارب والعرب الذين كانوا قد وصلوا إلى الساحل، وبعد قتال عنيف قُتل خلاله أحد مُرتدي السُتَر الزرقاء وجرح اثنين آخرين، لاذ العرب بالفرار ويُعتقد أنه قتل منهم ٦ اشخاص وجُرح العديد منهم.

تم ضبط مركبي الداو {الشراعيين} وفيما بعد جرى تدميرهما. العديد من الرجال الذين فروا من مركبي الداو الشراعيين أُعتقلوا لاحقا بينما كانوا يسعون لعبور النهر {شط العرب} لبلوغ الجانب التركي وأُحتجزوا من قبل شيخ المحمرة. إثر الاحتجاجات التي وُجّهت للسلطات التركية فقد أُبلغ «يوسف ابن ابراهيم» كي يغادر الدوره وكذلك فعل.[١]

ليلة الـ ٢٦ من نوفمبر، بغلة {سفينة شراعية} مسقطية يمتلكها اثنين من الرعايا البريطانيين تعرضت إلى عملية قرصنة في النهر {شط العرب} بينما كانت راسية على جانب من {قرية} المعامر الواقعة على الطرف التركي. قُتل أحد أفراد الطاقم وجُرح النوخذة {ربان السفينة} ونُهِبت نقود بقيمة ٤٠٠ دولار وأموال أخرى.

في فبراير ١٩٠٣ مركب كويتي آخر تعرض إلى هجوم في خورموسى. قُتل مسافر واحد وأربعة من أفراد الطاقم

١ بشكل عام يُعتقد أنه كان يتلقى الدعم سرا من قبل الأتراك؛ خاب ظنه بهم فإنضم إلى ابن رشيد وتوفي في حائل نحو سنة ١٩٠٥.

ونُهبت كمية كبيرة من النقود والأموال.

شيخ مبارك حَمَّلَ دوما «يوسف إبن ابراهيم» مسؤولية عمليات القرصنة التي تحدث، ولكن ماعدى الحدث الذي مرت به «لابوينغ» lapwing {سفينة حربية} فإنه لم يرد أي دليل قاطع ضد الرجل.

أفادت التقارير عن وقوع عمليتي قرصنة اثنتين في الأسبوع الثالث من شهر أغسطس في سد(bar) شط العرب[1]. إحدى المراكب التي تعرضت إلى عملية قرصنة تنتمي إلى الكويت ورُفِعَت شكاوى نيابة عن شيخ مبارك إلى السلطات المحلية.

في فبراير ١٩٠٤ سفينة شراعية تنتمي إلى كراتشي تعرضت إلى هجوم وأُغرقت بعد أن ابتعدت مسافة ٢٠ ميلا بحريا عن العوامة الارشادية الخارجية لشط العرب، قُتل إثنين من أفراد الطاقم ونهبت ٤٠٠ حلانة تَمر بالإضافة إلى معدات السفينة. يُعتقد أن القراصنة تبعوا السفينة منذ أن كانت أسفل النهر وبعد أن غادرت وأصبحت خارج نطاق الرؤية من اليابسة أقدموا على مهاجمتها. حكومة الهند عرضت مكافأة قدرها ١,٠٠٠ روبية لقاء معلومات تؤدي إلى الكشف عن المجرمين وإدانتهم؛ ولكن دون جدوى.

حدثت أربع عمليات قرصنة محدودة في شط العرب أو بالقرب من فوهة شط العرب؛ عمليتين إثنتين تعرضت لهما مراكب بحرينية وعمليتين إثنتين وقعت لمراكب كويتية.

طيل سنة ١٩٠٦، لم يتم تسجيل أي عملية قرصنة، ولكن قَتْل السيد «غلانوايل» وهو موظف لدى السادة الاخوان لينتش في المَعْقَل بالقرب من مدينة البصرة أدى إلى اضطراب كبير وأُبقي مركب حربي في شط العرب طوال فصل الخريف.

في نوفمبر ١٩٠٦ عائلة من عَرَبٍ يُعرفون بـ «أبناء الحميدي» اشتهرت بالإجرام، تسكن ساحل دشتي بالقرب من ميناء دير، قاموا بنهب سفينة {داو} فارسية في البحر بين جزيرة قيس (Kais Island) وقرية الطاحونة بالقرب من البر الرئيسي {للطاحونة}. قَتلوا كل من كان على متنها ماعدى صبي واحد القوا به من على متن

١ {«قراءة في السجل الملاحي لشط العرب من ١٥٧٩ إلى ٢٠١٢» بقلم كاظم فنجان الحمامي: حاليا مجرى السد مُقَسّم إلى مقطعين؛ المقطع الأول هو السد الخارجي وهو بطول ٨٫٨ ميل بحري والمقطع الثاني يدعى السد الداخلي ويبلغ طوله ٦٫٦ ميل بحري}

السفينة ظنا منهم أنه ميتا، واستولوا على الحمولة التي تبلغ قيمتها ٦,٠٠٠ روبية وقاموا بإغراق سفينة الداو. تمكن الصبي المُصاب من بلوغ الساحل، وهو بين الحياة والموت، وأخيرا قام بنجدته بعض سكان قرية الطاحونه، حيث وجدوه ممددا على الساحل بعد أن كانوا يتجولون من قرية صغيرة لأخرى. فور أن تعافى بمافيه الكفاية لتقديم الإفادة، قام بشرح ماحصل. اتضح أن مركب الداو {الشراعي} لهؤلاء الذين يُدْعَون بـ «أبناء الحميدي» كان مجاورا لسفينة الداو المنكوبة في حوض السفن لعدة أيام في ميناء لنجة (Lingah)، ومما لا شك فيه أن القراصنة كانوا لبضعة أيام يشاهدون كل ماكان يُنقل إلى داخل السفينة. عندما أبحرت سفينة شيو (Shivuh)، سرعان ما تبعها مركب القراصنة وفي الليلة ذاتها نفذوا عملية القرصنة.

في يناير سنة ١٩٠٧ سفينة بوم كويتية كانت متجهة من البصرة إلى الكويت وهي تُقل مجموعة رجال ونساء أثرياء، لم تصل إلى وجهتها. بعد فترة قصيرة بآنت سفينة الـ «بوم» وقد جنحت إلى شاطئ جزيرة العماير على الساحل العربي حيث استولى عليها السكان. أفادت التقارير الواردة أن السفينة تخلو من أي مؤشر يدل على تعرضها لطقس سيء ورغم أن معداتها سليمة إلا أنه عُثر على جثة أو بالأحرى على هيكل عظمي مربوط بحبل المرساة. طوابق السفينة ملطخة ببقع تشير إلى وقوع نزاع دموي. بعد نقلها إلى البحرين على يد الذين استملكوها، لبيعها، تعرف عليها بعض الزوار الكويتيين. من خلال تحركات القراصنة خلال هذه الفترة استنتجوا أن هؤلاء هم من إرتكب هذا العمل الشنيع أيضا، وشيخ مبارك ثار بشدة عندما بلغته هذه الأنباء. في هذا الشأن رفع المقيم شكوى لدى «دريا بيگي» {ربان سفينة برس بوليس وقائد البحرية الفارسية} وبما أن الشكوى لم تحقق نتيجة، فقد راسل وزير صاحب الجلالة مُبلغا إياه بما جرى.

خلال الفترة ذاتها طُلب من الضابط البحري الأول كي يبحر بسفينة سفينكس«**H.M.S. Sphinx**» إلى ميناء «دَيِّر» لإجراء تحريات لتحديد المكان الذي تقيم فيه العصابة، إلا أن أيٍ من المحاولات لم تجدي نفعا. أثناء ذلك، شيخ الكويت أبلغ المقيم مؤكداً أنه في حال السلطات البريطانية غير مستعدة للعمل على إجتثاث هذه العائلة السيئة السمعة فهي لابد أن تسمح له بإيفاد سفينة داو {مركب شراعي} مسلحة لهذا الغرض، وبشكل عام هذه السفينة ستعمل على تأمين الحماية للقطع البحرية الكويتية في البحر عند رأس الخليج. لأسباب عديدة رأت الحكومة أن هذا الاقتراح يجب أن يُرفض إذ أنهم رأوا حينها أنه يتحتم عليهم القيام بمزيد من الإجراءات للتعامل مع العصابة، كما رأوا لابد من إعلام الحكومة الفارسية أنه نظرا إلى فشلها في الاستجابة لمطالبنا المعقولة،

فإن حكومة صاحب الجلالة ستعطي تعليمات لسفنها للقيام بما هو ضروري. هذه البرقية لم تأتي بأية نتيجة، لذا في نهاية شهر نوفمبر أُرسلت من بومباي سفينة (H.M.S. Highflyer) «هاي فلاير» الحربية بقيادة القبطان «سي إتش هيكلي» (C.H. Hickley) للعمل على إعتقال القراصنة في عُرض البحر. بهدف التعاون مع السلطات البحرية توجَّهَ المقيم بسفينة «سفينكس» «H.M.S. Sphinx» للإنضمام إلى القبطان «هيكلي» قائد سفينة «هاي فلاير» في جزيرة هنجام، وردت معلومات موثقة من خلال وكيل المقيمية في لنجة (Lingah)، الأخير {وكيل المقيمية} تم إيفاده بمركب محلي إلى دَيّرٍ لتلقي معلومات جديدة حول محل اقامة القراصنة وللحصول على تعاون أشخاص يمكنهم التعرف عليهم {على القراصنة} إذا شاهدوهم. اتضح من خلال التحريات التي قام بها الوكيل – والتي أُجريت بِحِرَفية تامة –أن القراصنة مؤخرا انتقلوا مع عوائلهم إلى منطقة بندر ريق (Rig) شمال بوشهر، والخان في تلك المنطقة - كشرط لمكوثهم – أخذ منهم عهدا أن يكونوا أشخاصا مسالمين في المجتمع. موافقته هذه وفرت الحماية للمجرمين في گناوه حيث اصبحت ملاذا لإقامتهم وهي {گناوه} قرية صغيرة تقع على بعد ١٠ أميال شمال بندر ريق حيث رآهم أحد مخبرينا آخر مرة قبل بضعة ايام. كل من سفينة «هاي فلاير» (H.M.S. Highflyer) وسفينة «سفينكس» (H.M.S. Sphinx) بناء على هذه المعلومات توجهتا نحو بندر ريق (Rig). أثناء إبحارهما إلى هناك، القبطان «هيكلي» والقائد «ليتشفيلد» (Litchfield) والمقيم بحثا أفضل خطة عمل يمكن تطبيقها. نظرا إلى أن مياه الساحل هناك ضحلة للغاية، اتضح أن السبيل الوحيد لإلقاء القبض على القراصنة هو أن يتعاون معهم خان بندر ريق (Rig) وأفضل طريقة لحمله على ذلك هى من خلال تهديده بالقصف الفوري لحصنه الا إذا أسرع بتسليم القراصنة أو أن يقدم الدعم لنا في القبض عليهم.

بما أن بندر ريق (Rig) يقع على خط التلغراف، لذا كان من المتوقع أنه مع تقديم أي طلب فإن الخان سيسعى لكسب الوقت بهدف إرسال برقية كي يتلقى التعليمات في هذا الشأن من بوشهر، الا أن التهديدات الحاسمة التي وجهها القادة البحريون له حققت النتائج اللازمة فقد تملكت الخان الرهبة حتى أنه قام بالتنسيق مع القبطان «هيكلي» موضحا له أنه هو شخصيا على الفور سيركب متجها نحو گناوه وسيسعى للقبض على الاخوة وفي حال أنجز هو هذه المهمة فإنه سيرفع علما على جدار القرية وذلك سيكون إشارة منه إلى كل من «إتش إم إس هاي فلاير» و«سفاينكس» كي ترسوان في گناوه لإنزال فوج لاستلام السجناء. تم تفهيم الخان جيدا أنه بتعاونه سيكسب رضى السلطات البريطانية وفي حال بدرت منه أية خدعة فإنه سينال جزاءه على الفور، لحسن الحظ

هو أبلى بلاءا حسنا ونجحت الخطة على نحو جدير بالاعجاب. أثناء مروره {مرور الخان} على امتداد الساحل وصولا إلى گناوه كانت السفن القريبة تتفرج عليه بفضول بالغ وبعد فترة محددة ظهرت رآية حمراء من أعلى حصن گناوه. بعد ساعة أو نحو ذلك نزلت فرقة مسلحة من السفينتين تضم قادتهم والمقيم، واتضح أن الخان نجح في القبض على اثنين من الاخوة؛ عبد الله واعذيبي الذي ينتحل اسم «ابراهيم». الأخ الثالث وهو عبدالرضا لسوء الحظ لم يكن في داره عند وصول الخان ورجاله، وبعد أن سمع باعتقال اثنين من اخوانه، توارى عن الانظار في البر وما ان حل الظلام حتى تسنى له الابتعاد تماما.

أمّا مركب الداو {مركب شراعي} الخاص بهم والذي كان يرسو في الخور وكان مُعداً للابحار، فقد ضُبط وأُخذَ إلى بوشهر مع القراصنة أنفسهم.

الرجال هم قيد الاعتقال وما تبقى هو اتخاذ القرار حول ماذا يجب أن يفعلوا بهم. ان المقيم كان يُصر بشدة على أنه في حال تسليمهم إلى السلطات في بوشهر للمحاكمة فإن في ذلك مجازفة كبيرة جدا لأنه من الممكن أن يتم السماح لهم بالفرار، أو أن يحدث فشلا في تطبيق العدالة في المحاكم الفارسية الفاسدة وبما أن أبناء الحميدي في الأصل هم من عرب المحيسن ومن رعايا شيخ المحمرة وهو شخصيا يحتجز أحد أفراد هذه الأسرة في السجن منذ بضعة سنوات وكان قد نُفي البقية من منطقته لممارستهم القرصنة في شط العرب، لذا استأذنوه لتسليمه الرعايا المعتقلين كي يتصرف معهم. تمت الموافقة على ذلک وبالتنسيق مع الحكومة الفارسية نُقل القراصنة إلى المحمرة على متن السفينة الحربية «إتش إم إس سفينكس». أثناء إبحارها نحو وُجهتها، سفينة صاحب الجلالة والتي كان يسافر على متنها المقيم، مَرَّت بالكويت وهناك قابلوا شيخ مبارك، وقد تعرف عليهم هو ورعاياه جيدا لأن هؤلاء عاشوا لفترة من الزمن في الكويت وتم طردهم بسبب صيتهم السيئ. بما أن شيخ المحمرة كان مُلِّما تماما بسيرتهم الإجرامية شعر أنه لايمكن إعدامهم علنا خوفا من إثارة عداء قبيلة المحيسن، الا أنه عَبَّر عن نيته بسجنهم مدى الحياة. وهكذا أُغلقت القضية. عصابة القراصنة هذه كانت على مستوى من الشهرة في كل الخليج حتى ان القاء القبض عليهم نوعا ما ترك أثرا ايجابيا على الرأي العام، وهذا الحدث أصبح العنوان الرئيسي لحوار رواد المقاهي في موانئ الخليج لفترة من الزمن.

طيل سنة ١٩٠٩ حدثت عمليتي قرصنة اثنتين في السد (bar) {داخل شط العرب}، وواحدة في أعالي

البحار، الثلاثة ارتكبها عرب يخضعون لسيادة الأتراك أو الفرس.

في الـ ١٣ من فبراير، سفينة فارسية يمتلكها «كُلْ محمد بن عبدالحسن» من بوشهر تعرضت إلى عملية قرصنة بين قصبة النصار والسد (bar)، قيل إن القراصنة هم من رعايا البخاخ الذي يعيش على ضفاف بهمنشير. إلا أنه لم يتم الكشف عن هوية هؤلاء {القراصنة}.

عملية القرصنة الثانية حدثت في الـ ٧ من مارس في الموقع ذاته، وكان الضحية مركب يعود إلى سيد حسن ابن سيد حسين من بندر ريق.

نقود ومقتنيات بقيمة نحو ١٠,٠٠٠ قِران تعرضت إلى النهب، تم تحطيم قارب السفينة وكانوا أيضا بصدد إغراق السفينة الا أن بعض القراصنة احتجوا على ذلك. جرى إبلاغ حجي سلطان بالموضوع وبعد إجراء التحريات ضُبِطَ مركب يعود إلى «جابر ابن إمعله» وهو شيخ سابق لـ «قصبة النصار».

شيخ خزعل طلب من شيخ مبارك تسليمه ثلاثة أشخاص يشتبه بضلوعهم في عملية القرصنة من بينهم جابر بن إمعله. تمت تلبية هذا الطلب، الا أن شيخ مبارك لاحقا طلب الإفراج عن اثنين منهما على خلفية معلومات مؤكدة تفيد بأنهما أبرياء؛ وبناء على ذلك تم الافراج عنهما. حجي سلطان حصل على قائمة بأسماء القراصنة، وإتضح أنهم جميعا كانوا من سكان {قرية} المعامر في {منطقة} الدوره الواقعة على الجانب التركي من النهر {شط العرب}.

عملية القرصنة الثالثة تعرض لها مركب كويتي في أعالي البحار {البحار المفتوحة} بالقرب من رأس الجليعة (قليعة) وذلك في الـ ٢٨ من يونيو. نُهبت نقود وبضائع تتراوح قيمتها من الـ ٦,٠٠٠ حتى الـ ٧,٠٠٠ روبية، وقُتل كل من كان على متنها وتم إغراق المركب. شيخ مبارك تأكد من أن كافة القراصنة كانوا من رعايا الشيخ خزعل، ويقطنون على الجانب التركي لشط العرب في منطقة الدواسر. أحدهم يُدعى صالح أُعتُقل لاحقا في قصبة النصار وزُج في السجن على يد الشيخ. تم الكشف عن هوية البقية الا أنهم مازالوا طُلقاء. وَجَّهَ الشيخ خزعل طلبا لاعتقالهم الا أنه رُفض من قبل الوالي سليمان نظيف بيك، وشيخ مبارك نفسه شعر أنه لايستطيع أن يطلب من الوالي تسليم هولاء نظرا إلى المناقشات السياسية التي حتما سيتضمنها هكذا طلب.

حتى نهاية سنة ١٩١٠ هذه القضية لم تشهد أي تقدم.

الفصل الثامن

قضية الحدود التركية – الفارسية بقدر ما لها صلة بعربستان، بدءا من سنة ١٨٤٢ حتى ١٩١٠، إضافة إلى مذكرة حول الحدود التركية - الفارسية في إقليم بشتكوه {محافظة عيلام الحالية الواقعة غرب ايران}.

علاقات قبيلة كعب مع الحكومة التركية والادعاءات العثمانية بالسيادة على جزيرة عبادان ونهر بهمنشير {السليك} وحتى على منطقة القبان تم التطرق لها في الفصل الأول من هذا الكتاب (بدءا من سنة ١٦٣٥ حتى سنة ١٨٠٠). هنا سَرْدُ الأحداث سيُستأنف بدءا من سنة ١٨٤٢ حيث قضية الحدود التركية - الفارسية برزت للمرة الأولى على أنها قضية دولية تثير اهتمام كل من روسيا وبريطانيا العظمى.[١] نتيجة لسلسلة من الحوادث الحدودية ونزاعات أخرى امتدت لأكثر من ١٠ سنوات اضطربت العلاقة بين تركية وبلاد فارس بشكل متزايد؛ ما أدى أخيراً بالسلطات التركية في السليمانية في صيف ١٨٤٢ بشن هجوم مفاجئ على المخيم الصيفي لوالي أردلان وأُجريت الاستعدادات لشن حرب، والاشتباك بدى وشيكا.

عندما انتشر نبأ الهجوم على أردلان، أرسلت الحكومة الفارسية برقيات الى كل من الـ «سير ستراتفورد كانينغ» وإلى السفير الروسي في القسطنطينية، تسترعي انتباههما بشأن هذا الحدث وتطلب منهما القيام بتدخل ودي لدى الباب العالي.

الممثلَيْنْ البريطاني والروسي في القسطنطينية نَصحا {طرفي الصراع} بالاعتدال لأنهم كانوا قد توقعوا طبيعة التعليمات التي سترد من حكومتيهما ولكن لفترة طويلة وتباشير السلام ماكانت تلوح في الأفق وتحشيد الجنود استمر على طرفي الحدود.

الحكومة العثمانية في بادئ الأمر لم ترغب بالوساطة الأجنبية، لكنها أخيراً قبلت بالانسحاب المتزامن للجنود، ولتسريع هذا الإجراء تم إيفاد وكلاء بريطانيين وروس لكل مُخَيَّم.

بعد الكثير من المباحثات تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تضم مفوضين من كلتا الدولتين الاسلاميتين تعقد اجتماعها – بالاشتراك مع مندوبي بريطانيا وروسيا - في أرضروم لبحث مطالبات كلا الطرفين وإن أمكن لتحقيق تسوية بشأن مزاعمهما التنافسية.

---

١ في إعداد هذا الفصل، أُستُخدِمَت بشكل واسع كل من مذكرة السيد آلوين باركر المؤرخة في ٨ ديسمبر ١٩٠٦ والمَعنية بقضية الحدود التركية – الفارسية إضافة إلى مذكرته اللآحقة بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩١٠.

رغم أن ذلك لم يُدرج بشكل رسمي في اتفاق مكتوب الا أنه تم الاتفاق على ضرورة إبقاء الوضع الراهن حاليا في المنطقة الحدودية على ما هو عليه. غالبا ما يُشار إلى هذا الأمر في المراسلات باستخدام عبارة «الوضع الراهن» لسنة ١٨٤٣.

قاعدة «الوضع الراهن» أُقرت رسميا وتم تدوينها بشكل رسمي في اتفاق مؤقت أُبرم في ١٨٦٩ وهذا الاتفاق مازال نظريا ساري المفعول حتى الآن.[١]

المؤتمر الأول للَّجنة عُقد في ١٨٤٣. المُفَوَّض البريطاني كان الكولونيل ويليامز والذي فيما بعد عُرِفَ بحامي مدينة قارص[٢]. {مدينة قارص تقع شرق الأناضول من تركيا}

من بين أكثر المعوقات أهمية والتي تحول دون التوصل إلى تسوية، هي ادعاءات الباب العالي بشأن مدينة المحمرة، الا أن الفرس - بدعم روسي - قاوموا هذه الادعاءات بشدة.

لاحاجة للرجوع إلى تفاصيل المحادثات التي خاضتها اللجنة المشتركة. بعد أربع سنوات من المفاوضات تُوِّجَت جهودهم بتوقيع معاهدة أرضروم التمهيدية[٣] لسنة ١٨٤٧. ولكن حتى قبل الموافقة على عقد المعاهدة التمهيدية، فقد جرت التسوية وفقا لما أراده الباب العالي تماما، وهي أن تكون التطمينات {التي تُعطى} من جانب بلاد فارس مطابقة لمفهوم بعض البنود وأن تتوافق مع رؤيته؛ وهو ما اعتبره {الباب العالي} ضروري لقبوله الاتفاق المُقترح.

بعد مفاوضات مُطولة، جرى الاتفاق على أن يقدم ممثلي كلتا الحكومتين الوسيطتين في القسطنطينية التطمينات المطلوبة بصورة مكتوبة، رغم ذلك؛ أصر الباب العالي على أن التطمينات يجب أن تحظى بموافقة الحكومة الفارسية (إذ انها لم تكن قد أُبلِغَت بها)؛ وبهذا الشرط وُقِّعت المعاهدة.

على أي حال، التطمينات المذكورة لم تحظى لاحقا بموافقة الحكومة الفارسية التي خشيتها من ثمة اعتراض مُبطَّن جعلها تصر على امتناعها عن الموافقة الا ان المفوَّض الفارسي الذي كان مازال يسعى لأخذ تصريح من حكومته لم يرضخ لمطالبات الأتراك إلا بعد ضغوط هائلة جدا من جانب السفيرين الوسيطين.

لم يعرب الباب العالي عن رضاه تجاه هذه المسألة الا بشق الأنفس وعلى مايبدو من باب الُلطف

١ راجع معاهدات أشيسون، المجلد الـ ١٢، الطبعة الـ ٤، الملحق الـ ١٩.
٢ فيما بعد، اللواء السير ويليام فنويك ويليامز لـ «قارص»A.R. صاحب لقب القائد الفارس K.C.B.
٣ راجع معاهدات أشيسون، المجلد الـ ١٢، الطبعة الـ ٤، الملحق الـ ١٨.

للحكومة البريطانية؛ ولم يقبل حينها بالمصادقة على المعاهدة دون أن يطالب ممثلَيْ الحكومتين الوسيطتين وأن يحصل منهما على مذكرة أيضاحية تحتوي بشكل أكثر رسمي على التطمينات التي سبق وأن أعطياها.

هذه كانت المعاهدة التي جرت المصادقة عليها في القسطنطينية في مارس ١٨٤٨.[1]

ان تبعات هذه المداولات هي أنها جعلت من عملية رسم الحدود أمرا مستحيلا وبعد مدة زمنية تجاوزت السنتين الاثنتين أُهدرت في محادثات عقيمة، أُعيقت أعمال لجنة الحدود (المُكَوَّنة من وفود تركية، فارسية، بريطانية وروسية) التي أصبحت مهمتها فقط تلقي معلومات احصائية وطبوغرافية.

لفهم مدى تأثير المذكرة الأيضاحية على شروط المعاهدة وتضارب ادعاءات {كلا الطرفين} الذي نتج عنها، من الضروري مقارنة بنود كل وثيقة بقدر ما تتعلق هذه البنود بالمطالبات الحدودية خاصة تلك المتعلقة بالحدود في إقليم عربستان.

معاهدة ١٨٤٨ (موجز) (ترجمة)

المادة ٢ - الحكومة العثمانية تتعهد رسميا باحترام السيادة الكاملة للحكومة الفارسية على مدينة وميناء(اسكله) المحمرة وجزيرة الخضر ومرسى السفن وأيضا المنطقة الواقعة على الضفة الشرقية - أي على الجانب الأيسر- لشط العرب، والتي تمتلكها قبائل يُعرف عنها أنها تدين بالولاء إلى بلاد فارس.[2] إضافة إلى ذلك، سوف تتمتع السفن التابعة لبلاد فارس بكامل حق الملاحة في شط العرب بدءا من مصب هذا النهر في البحر وصولا إلى نقطة تماس حدود كلا الطرفين.

المادة الـ ٨ - كلتا القوتين المسلمتين الكبيرتين تتعهدان باتخاذ وتنفيذ الإجراءات التي تُعد ضرورية لمنع ورَدع أعمال اللصوصية وقطع الطرق التي تقوم بها قبائل وأناس آخرين يقطنون الحدود كما أنه يجب على كل دولة أن تنشر الجنود في نقاط حدودية محددة. كما تتعهدان بأداء واجباتهم في التصدي للأعمال العدائية بكافة اشكالها، على سبيل المثال أعمال السلب، النهب وجرائم القتل التي قد تحدث في مناطقهما. القوتين الكبيرتين الاثنتين ستتركان للقبائل حرية تقرير المصير، مرة واحدة وبشكل نهائي، والقبائل التي تعتبر تابعيتها غير معروفة وهناك

١ راجع «معاهدات أتشيسون»، الطبعة الـ ٤، الملحق الـ ١٨، هي ترجمة تقريبية وغير مكتملة. النسخة الفرنسية الأصلية يمكن مشاهدتها في «Treaties Persian» لـ «Hertslet» لسنة ١٨٩١م الصفحة ١٦٩، ومايليها من صفحات.
٢ الترجمة الانجليزية لهذه العبارة في مذكرة السيد باركر غير صحيحة.

خلاف حول تابعيتها، فلهذه القبائل الحق في أن تختار وتقرر بشأن المناطق التي من الآن فصاعدا ستستقر فيها هي بشكل دائم؛ الا أنه تم الاتفاق على أن القبائل التي تعتبر تابعيتها معروفة فإنها ستُرغم على العودة إلى الدولة التي هي تدين لها بالولاء.

مذكرة ايضاحية (موجز) (ترجمة)

النقاط التي يرى الباب العالي أنها بحاجة إلى توضيح، هي كما يلي:

(١) يرى الباب العالي أنه وفقا لإحدى عبارات المادة الثانية للمعاهدة فإنه عبر التخلي لصالح بلاد فارس عن مدينة المحمرة وميناءها ومَرسى سفنها إضافة إلى جزيرة الخضر، فإن هذا الإجراء لايشمل النواحي التابعة للباب العالي والتي تقع خارج هذه المدينة {المحمرة}، كما أن ذلك لايشمل مرافئ أخرى تابعة للباب العالي قد تقع في تلك المناطق.

(٢) حول إعداد(صياغة) جزء آخر من المادة ذاتها والمتعلقة بالقبائل التي هي في الواقع تابعة إلى بلاد فارس لكنها قد تكون مُقَسمة، حيث نصف القبيلة يسكن أراض عثمانية والنصف الآخر يستقر في أجزاء من بلاد فارس، لذا يستفسر الباب العالي ما إذا كان سكان القبائل المستقرين في الأراضي التركية ممن ينتمون إلى بلاد فارس قد تصبح المناطق التي يمتلكها هؤلاء {رعايا فارس} من نصيب بلاد فارس أو قد يتسنى لبلاد فارس متى ما شاءت أن تخوض نزاعا مع الباب العالي على ملكية {انتزاع} هكذا مناطق.

ردا على هذه الاسئلة، صرح ممثلو القوى الوسيطة بما يلي:

أن مَرْسى المحمرة هو المكان الذي يقع قبالة المدينة التي تحمل هذه التسمية عند قناة الحفار وأن هذا التعريف ليس له أي تفسير آخر.

إضافة إلى ذلك هم يلتزمون برأي الوزير العثماني القائل إن التخلي لصالح بلاد فارس عن المواقع التي تُعرف بمدينة وميناء ومرسى المحمرة إضافة إلى جزيرة الخضر لايعني تنازل الباب العالي عن قطع أراضي أو مرآفئ أُخرى قد تقع هناك.

ردا على الاستفسار الثاني:

أنه تحت أي ذريعة مهما كانت، لايمكن لبلاد فارس أن تطالب فيما بعد بالمناطق الواقعة على الضفة اليمنى للنهر كما لايسعها أن تطالب بالمناطق الواقعة على الضفة اليسرى والتي تعود إلى تركية، حتى إذا كانت قبائل تابعة إلى بلاد فارس جزئيا أو كليا تستقر على الضفة التي أُشير اليها أو في المناطق المذكورة.

تيتو {دي تيتو المبعوث السامي والوزير المفوض من قبل جلالة امبراطور دولة روسيا قاطبة}

كولي {سعادة اللورد كولي الوزير المفوض من قبل جلالة ملك بريطانيا}

ان المذكرة الأيضاحية بالتأكيد لاعلاقة لها بكل من المعاهدات القديمة وبالمطالبات الإقليمية للباب العالي إلا فيما يخص المحمرة والمنطقة المحاذية لها. رغم ذلك فإن الباب العالي من خلال فَرض ثمة أيضاحات وهمية اعتباطية على هذه الوثيقة عمل باستمرار كي يجعل من المذكرة الأيضاحية؛ قاعدةً لمحاولاته للعودة إلى المعاهدات القديمة ولترسيم الحدود وفقا للعُرف المحلي وذلك ليس بشأن المحمرة فحسب وانما على ما يبدو في أماكن أخرى أيضا.

بعد الكثير من التأجيل، اجتمع أخيرا المفوضين في المحمرة للبدء بأعمالهم في يناير ١٨٥٠،[١] تم تعيين الكولونيل ويليامز مرة أخرى مفوضا بريطانيا، كما تم تعيين الملازم «غلازكوت» من البحرية المَلكية، وهو مسّاح بريطاني.

المفوض العثماني منذ البداية تذرع بأدلة تستند إلى السيادة التاريخية للعثمانيين على القبائل التي تمتلك مناطق محاذية للمحمرة[٢] وعمَّم مطالباته على عموم المنطقة التي تقع ضمن الخط الأصفر مستثنيا فقط مدينة المحمرة المُسورة وجزيرة الخضر ماعدى جزيرة المحلة.

في تصديه لهذه المطالبات المُفرطة، أوضح المفوض الفارسي في دعاويه أن المنطقة المُشار اليها – والتي

١ هناك شرح حول تلك الفترة في الفصل الـ ٢٢ من كتاب «susiana and Chaldea»، لـ «ويليام كنيث لوفتوس»، سنة ١٨٥٧.

٢ بما في ذلك الفيلية وعموم الحويزة.

أُظهرت بخط أخضر على الخارطة[١] - أُدمجت بالفعل وقد سكنتها قبائل تابعة إلى بلاد فارس منذ سنوات كثيرة. وقال إنه سيقدم أدلة مضادة لأقوال الطرف العثماني من شأنها أن تبين السيادة التاريخية لبلاد فارس {في هذه المنطقة}؛ أدلة بشكل عام من حيث الثُقل والنوعية تتفوق على تلك التي قدمها المفوّضون المنافسون، لكنه أكد أن هكذا محاججات كان قد تم الانتهاء منها في أرضروم. وهو اعتمد فقط على النص الصريح للمعاهدة بُغية تبرير مطالبته وناشد المفوّضَيْنْ الوسيطينْ وأصر على أن الحيازة الفعلية للأرض هي القاعدة التي بشكل عام يجب أن تسود تقسيم الأراضي المتآخمة على حدود الطرفين.

قرار المفوّضَيْن الوسيطين بشأن هذه المطالبات المتضاربة جاء بالشكل التالي:

الترجمة:

لتسوية هذه القضية لابد أن نأخذ بعين الاعتبار الغاية الحقيقية التي أُبرمت من اجلها هذه المعاهدة وهي تحويل المحمرة إلى مكان لممارسة التجارة وضمان مرور السفن القادمة من داخل البلد {بلاد فارس} والتي تُبحر في نهر كارون. كيف يمكننا تحقيق هذه الغاية؟

{لذا} في حال بقاء أي موقع أو ممتلكات شرق المحمرة تحت حيازة الحكومة التركية فإن ذلك سيجعل من المدينة كأنها مستعمرة أو جزيرة داخل بلاد فارس، الأمر الذي يتناقض مع المغزى الحقيقي للمعاهدة {أي يحول دون تحقيق الغاية التي ترمي اليها المعاهدة}. لذا نحن نرى، الصواب هو أن الأراضي الواقعة شرق المحمرة يجب أن تتبع بلاد فارس بهدف تشكيل مساحة تتناسق مع {جغرافية} الامبراطورية الفارسية ذاتها، وبهدف حماية فوهة نهر كارون لابد أن تُترك إلى بلاد فارس مسافة تبلغ ساعة واحدة تقريبا من إمتداد الشاطئ الشرقي لشط العرب وبعبارة أخرى أن يتم التخلي إلى بلاد فارس عن منطقة تمتد حتى القناة التي تقع جنوب حصن الفيلية.

بما أن الميناء الذي يستقر فيه هذا الحصن يتحكم في الملاحة باتجاه البصرة[٢]،

---

١ {الخط الأخضر} يمتد {على الخارطة} من مكان يقع بالقرب من القرنة وصولا إلى موقع في غرب الحويزة.

٢ كانت هناك قضية قصر الفيلية الذي تعرض إلى الهدم، ولكن يبدو أن التحصينات فقط تعرضت إلى الهدم، {تهديم قصر الفيلية} إجراء يعتقد المفوضَينْ الوسيطَيْنْ بأنه لابد منه.

لذا نحن نرى من الصواب أن هذا المكان بالإضافة إلى المناطق التي تتمدد شمال القناة المذكورة {القناة التي تقع جنوب حصن الفيلية} يجب أن تبقى ضمن حدود تركية، لأنه كما يتم ضمان ملكية كل من المحمرة وفوهة كارون إلى بلاد فارس، فالارجح هو ضمان الملاحة في شط العرب باتجاه البصرة إلى تركية.

مع إتخاذ فوهة القناة {القناة التي تقع جنوب حصن الفيلية} حيث تتصل بشط العرب على أنها خط المغادرة للمنطقة الحدودية فإننا سنؤجل الدخول في التفاصيل المتعلقة بتضاريس هذا الخط ومساره باتجاه الحويزة حتى يقوم مهندسونا بإجراء دراساتهم حول هذا الخط في المواقع المذكورة أعلاه.

عند إرسال الرسم التخطيطي اليدوي (ملحق B من مذكرة السيد آلوين باركر) الذي أُضيف إلى هذا الكتاب عند إرساله إلى سفير صاحب الجلالة في القسطنطنية الـ «سير ستارتفورد كانينغ»، في رسالة (despatch) تحمل رقم ٣ مؤرخة ٤ فبراير سنة ١٨٥٠ كَتَبَ الكولونيل ويليامز:

بدءا من مصبات شط العرب يمتد الخط المُفترض على طول الضفة الغربية لجزيرة الخضر ويَعبر من فوهة قناة الحفار ومن ثَمَّ يتجه إلى الأعلى نحو شط العرب حتى فوهة نهر أبوجذيع {Abu Jidiyeh}، على بُعد مسافة جيوغرافيكال ليج واحدة {ميلين اثنين ونصف الميل} من الحفار ومن هناك يتجه الخط – بشكل مستقيم طالما تسمح الظروف بذلك – وصولا إلى مدينة وإقليم الحويزة ومن ثَمَّ يمر بمدينة حدد تسميتها درويش باشا. لذا نمنح بلاد فارس حرية الدخول في ميناء المحمرة حيث سنوفر لهم الأمن وفي الوقت ذاته نحتفظ لتركية بحق الملاحة في شط العرب من خلال ازالة الحصن الذي كان قد شَيده الشيخ جابر خلال مؤتمر أرضروم.

حكومة صاحب الجلالة نطقت لصالح الخط الذي حدده المفوضَينْ الوسيطَيْنْ. وبموجب هذا القرار تم تقسيم الأراضي المتنازع عليها بالتساوي بين طرفي النزاع وجرى ضمان أمن كل من البصرة والمحمرة على الصعيدين السياسي والتجاري لدولتيهما.

في هذه الأثناء بينما كانت الحكومة الفارسية تتحضر للتخلي عن مزاعمها، أعلنت أن الخط الذي اقترحه

المفوضَيْن الوسيطَيْن ينبغي أن يمر من نقطة تقع غرب الفيلية بمسافة تتراوح من ٤ حتى ٦ أميال بالقرب من مكان يدعى تمار،[١] وذلك بذريعة أن جزء من قبيلة كعب يعتبر المالك الفعلي للأرض وصولا إلى الموقع المُشار إليه أعلاه، لو لم يكن أبعد من ذلك.

الكولونيل شيل (وزير صاحب الجلالة في طهران) رأى أن الحُجج التي تأتي بها الحكومة الفارسية بشكل عام تُعد معقولة، لكنه في الوقت نفسه اعتبر قرار المفوضَيْنْ الوسيطَيْنْ بأنه على درجة كبيرة من الجدوى والانصاف بحيث هو لم يتردد في فرض موافقتهما {موافقة المفوضَيْن الوسيطَيْنْ} على الحكومة الفارسية التي وافقت أخيرا على ترسيم الحدود بموجب آراء المفوضَيْن الوسيطَيْنْ.

لذا لا شك أنه أيٍ كان الموقع الجغرافي للخط الحدودي الذي تم ترسيمه من قِبَل المفوضَيْنْ الوسيطَيْنْ، في حال حظي بتأييد الحكومتين البريطانية والروسية وقبلت به الحكومة الفارسية ونال قبول الحكومة التركية؛ على الأرجح أن يجري العمل به. الا انه لم يحدث ذلك.

ان المفوض العثماني لم يرفض قرار المفوضَيْنْ فحسب وانما رفض التخلي حتى عن جزء ضئيل من مزاعمه وما زاد القضية تعقيدا هو مطالباته المُفرطة المتمثلة في كل من الحصول على تعويضات عاجلة وتغيير «الوضع الراهن» كما أنه عمل على إثارة الفتن بين القبائل؛ الأمر الذي أدى آنذاك إلى اضطرابات خطيرة.

في القسطنطينية، الجهود التي بذلها السفراء لحث الباب العالي على قبول المسار الذي اقترحه المفوضَيْن الوسيطَيْنْ لم تأتي بنتيجة.

أصر الباب العالي على تفسيره هو للمذكرة الأيضاحية بشأن تعديل الخط الحدودي الذي رسمه مفوضه.

ان الوضع الراهن الذي يسود فعليا في المحمرة حظي أخيرا بصورة مؤقتة بقبول المُفَوَّضَيْنْ العثماني والفارسي، وذلك بموجب تطمينات مكتوبة سلمها كل طرف إلى المفوضَيْنْ الوسيطَين، والتي تنص على التخلي عن شكاويهم السابقة، وعدم إجراء أي تغيير أو تجديد في كل من القوات العسكرية أو الموظفين أو في ظروف السكان في المناطق المتنازع عليها.[٢]

عندما تم التوصل إلى هذا التفاهم في نوفمبر ١٨٥١ اتفق الطرفان على أن المفوضين يجب أن يستأنفوا عملهم

---

١ هذا المكان لايمكن التعرف عليه الآن.

٢ الحكومة العثمانية التي لم تقبل أبدا بالخط الذي رسمه المفوضَيْنْ الوسيطَينْ، ترى إن الخط الحدودي الذي يجري اعتماده حاليا هو ربما الذي تحدده هذه الاتفاقية.

من موقع في شمال إقليم ذهاب وأن يُجريا الابحاث وعمليات المسح الضرورية بدءا من تلك النقطة وصولا إلى الحويزة.

ان تنفيذ هذا التفاهم تسبب فقط بإنتقال المشاهد التي كانت قد جرت في المحمرة إلى {إقليم} ذهاب وأدى هناك إلى مشاكل رافقتها حوادث ومؤامرات مماثلة تسبب بها المفوض العثماني.

ان الكولونيل ويليامز وزميله بعد إجراء عمليات مسح معقدة في هذا الإقليم قاما بإعداد خارطة تظهر خَطّا – يعتقدون هم أنه - لابد من تعقبه في ترسيم الحدود. وأُرسلت هذه الخارطة إلى كلا المُفوَّضين المُسلمين مُرفقة بمذكرة تشرح الاعتبارات المنطقية التي بموجبها اتخذا قراراتهما.

في مطلع سنة ١٨٥٢، رفض المفوض العثماني المُضي قدما حتى تقوم الحكومة الفارسية بإعادة هيكلة الوضع الراهن في كل من المحمرة وذهاب بالشكل الذي تم التفاهم عليه مع الباب العالي. لذا فإن المفوضين الثلاثة المُتبقين قرروا إجراء مسح للمنطقة بما في ذلك الخط الحدودي الذي يمتد من مندلي وصولا إلى الحويزة باعتباره الخيار البديل الوحيد لإنهاء التأجيل اللامحدود الذي تعرضت له أعمالهم.

الأمر الوحيد الذي تلى الأزمة التي طرأت هو – حسب رأي كلا السفيرين الوسيطين في القسطنطينية – اعتماد التحكيم بدلا من الوساطة كوسيلة لتحقيق التسوية، الا أن الباب العالي أصر على رفض ذلك بشكل قاطع.

الوسيلة الوحيدة التي بقيت آنذاك كي يتم تطبيقها هو اختصار أعمال اللجنة في خارطة يجري إعدادها لتضم شريطا من هذا البلد يتراوح عرضه من الـ ٢٠ حتى الـ ٥٠ ميلا، وهذه الخارطة تضم نقاطا حدودية {داخل هذا الشريط} يجري الاعتماد عليها فيما بعد لترسيم الخط الحدودي المشترك. جرى اتخاذ هذه الطريقة عبر توافق ثنائي.

سنة ١٨٥٢، الكولونيل ويليامز بعث بتقرير إلى حكومة صاحب الجلالة يعلن فيه ختام عمليات المسح للحدود التركية – الفارسية بدءا من الخليج الفارسي حتى جبل آرارات الا أن إعداد الخرائط استغرق حتى سنة ١٨٦٥! إضافة إلى ذلك بعد المعاينة والتدقيق، ثَبُتَ أن الخرائط الروسية والبريطانية على درجة من عدم الدقة بحيث رفض السفيرين المعنيين في القسطنطينية التوقيع عليها. عملية المراجعة والتعديل إمتدت حتى سنة ١٨٦٩. ملاحظات ومذكرات الكولونيل ويليامز حول كافة أجزاء الحدود فُقدت أثناء إبحارهم باتجاه أعلى النهر نحو «وولويتش **Woolwich**».

تسليط الضوء على تبعات هذه الخسارة أمر مهم. في رسالة تعود إلى سنة ١٨٥٠، الـ «لورد بالمرستون» كان قد ذكر أن استرجاع المناطق لابد أن يجري حصريا في إطار كل من المحمرة وذهاب والسليمانية وذلك وفقا لمعاهدة ١٨٤٧، الا أنه من جانب آخر لابد من الإبقاء على الوضع الراهن على ما هو عليه. على أي حال، يرى المفوضَيْنْ الوسيطَينْ أنه في ظل هذه الخسارة يستحيل معرفة كيف كانت معالم «الوضع الراهن» لسنة ١٨٤٣. الأجزاء الوحيدة من الحدود التي بالفعل تم ترسيمها هي تلك التي تمتد من المحمرة حتى الحويزة وتلك التي تقع في إقليم ذهاب.

عندما اكتملت خريطة الحدود المطابقة {لعمليات المسح} (identic map) في سنة ١٨٦٩ وكانت مُعَدة للإرسال إلى الحكومتين التركية والفارسية، تم عرض نُسخ منها على كل طرف وهذه النُسخ أُرفقت مع تطلعات الدولتين الوسيطتين في أن يتوسط الخط الحدودي النقاط الحدودية الظاهرة على الخارطة وأن تقوم كلتا الحكومتين العثمانية والفارسية بنفسيهما بترسيم هذا الخط، ولكن في حال برزت أي مشكلة بينهما حول ناحية محددة في المناطق المتنازع عليها عندئذ لابد من الرجوع إلى بريطانيا العظمى وروسيا.[١]

بدءا من ١٨٦٩ حتى ١٨٧٣ المشاكل الناجمة عن الحوادث الحدودية اشتدت وتيرتها ولم تنخفض، ونجم عنصر خلافي جديد من معاهدة[٢] أُبرمت في أغسطس ١٨٦٩ والتي بموجبها - إلى حين تسوية قضية الحدود المتنازع عليها - تقرر أن تلتزم كل من تركية وبلاد فارس بإبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه ولايجب أن تقوما بتشييد أي مباني حديثة في المنطقة المتنازع عليها. بما أن كل طرف من طرفي النزاع استوعب الوضع الراهن (status quo) الذي فُرِض هناك بشكل مختلف، ما أدى بكل طرف للسعي لاستقطاع الجزء الأكبر {من المناطق الحدودية المتنازع عليها}.

على أي حال لايبدو أن هذه الخلافات أثَّرت في الجزء الحدودي من عربستان، والذي بشأنه {الخط الحدودي} عُقِدَ اتفاق (راجع أعلاه) بين المُفوضَيْن التركي والفارسي لإبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه وقد حظي الاتفاق بالاحترام.

---

١ على أي حال، حكومة صاحب الجلالة ترى أن هذا الاعلان لم يلغي الخط الحدودي الذي يمتد من الخليج الفارسي وصولا إلى الحويزة والذي حدده المفوضَيْنْ الوسيطَيْنْ في ١٨٥٠ ويتضح من هكذا دليل متوفر أن هذا الخط الحدودي أكدته اللجنة التالية التي عقدت اجتماعها في ١٨٧٦.

٢ معاهدات أشيسون الجزء الـ ١٢، الطبعة الـ ٤، الملحق الـ ١٩. الترجمة الانجليزية غير صحيحة ولابد من تجاهلها.

هنا لاجدوى من شرح تفاصيل المفاوضات الـمُطولة وغير المثمرة حول الخط الحدودي والتي إمتدت من ١٨٧٠ حتى يومنا هذا، يكفي القول إنه لم يتم ترسيم أية حدود حتى الآن من قبل الحكومتين الفارسية والتركية، رغم أنه في ١٨٧٥ أقر الباب العالي رسميا أن الشريط الذي أُشير اليه أعلاه تضمن نقاطا حدودية لابد من تسجيلها في الخرائط؛ أُضيفت هذه الملاحظة؛ وهي أن هذه الموافقة تزول تلقائيا في حال اللجنة المُنعقدة آنذاك لم تتوصل إلى تسوية محددة بشأن قضية الحدود.

صَرَّح السيد «مكدول» – نقلا عن ميرزا حمزة الوكيل المعتمد للشيخ خزعل - أنه نحو سنة ١٨٨٠ نشب خلاف حول مِلكية جبس (gypsum) تم اكتشافه بدءا من منطقة «الدعيجي» حتى المِندوان وأن الحدود الحالية تم ترسيمها آنذاك من قبل ممثلي سلطات البصرة والمحمرة الذين اعتبروا الجبس بأنه يعود إلى بلاد فارس.

لم تُثار مجددا قضية حدود عربستان حتى سنة ١٨٩٣[١]، الا أنه في نوفمبر من ذلك العام اشتكت الحكومة الفارسية من أن السلطات العثمانية خلافا لما تنص عليه المادة الثانية لمعاهدة أرضروم فقد قامت بفرض جمارك في شط العرب على البضائع التي تصدرها أو تستوردها المحمرة، وأن حاكم البصرة كان قد تلقى تعليمات يعتبر بموجبها المحمرة والضفة اليسرى لشط العرب على أنها أرضا تركية.

حكومة صاحب الجلالة وجّهت احتجاجا شديد اللهجة إلى الباب العالي بشأن الإجراء الذي اتخذته السلطات العثمانية والذي أُعْتُبر أنه قد يؤثر بشكل خطير على التجارة البريطانية في كارون.

السفير الروسي في القسطنطينية رأى الإدعاءات التركية بشأن الضفة اليسرى لشط العرب بأنها أمر سخيف.

في الـ ١٨ من نوفمبر سنة ١٨٩٥، سفير صاحب الجلالة بعث بتقرير يقول فيه أنه يرى قضية المحمرة أنها قد سُوِّيَت، وقد أبلغه وزير الشؤون الخارجية أن الحكومة التركية ليست لديها أية إدعاءات بأي شكل من الأشكال بخصوص هذا المكان {أي المحمرة}.

في نوفمبر ١٨٩٣، الحكومة التركية أبلغت السفير الفارسي «أنها كانت قد كتبت إلى وكيل الجمارك في البصرة كي تخبره أن المحمرة هي مِلكية تعود إلى بلاد فارس والواردات اليها لم يكن من المُقرر أن تخضع للضرائب.»

---

١ في وقت مبكر من سنة ١٨٩٢ السلطات التركية في البصرة كانت قد اقترحت إنشاء محطة حجر صحي في الفاو، لمنع تَهَرُّب المسافرين القادمين إلى البصرة من دفع رسوم الحجر الصحي عند نزولهم في المحمرة ومواصلة سفرهم برًا أو عبر النهر. البعثتين البريطانية والروسية اعترضتا على هذا الاقتراح لدى اللجنة الصحية في القسطنطينية حتى أُلغي أخيراً.

في عامي ١٨٩٦ - ١٨٩٧ أعلنت الحكومة التركية أن من حقها فرض قيود الحجر الصحّي على كافة السفن في الفاو وتفتيش السفن قبل دخولها شط العرب، وأن الحجر الصحّي وعمليات التفتيش الضرورية يجب أن تجري في البصرة. أُجيز ضمنيا للسفن البريطانية بالتوجه مباشرة نحو المحمرة {دون أن تخضع لقيود الحجر الصحي ودون تفتيش}.

نظرا للامتياز الذي منحه الأتراك لنا، قمنا بسحب طلبنا لتعيين وكيل قنصلي في الفاو.

مذكرة شفوية، رقم ١٤٨، مؤرخة ٢ ديسمبر ١٨٩٦ (هكذا ورد في الأصل)

«سفارة صاحب الجلالة يشرفها أن تقر بإستلامها مذكرة الباب العالي الشفهية المرقمة ١٠٤ والمؤرخة في ٢٠ ديسمبر (هكذا ورد) والتي تفيد أن (راجع أعلاه) ***** سفارة صاحب الجلالة تأخذ بعين الاعتبار هذه البرقية، الا أنه بات متفقا عليه بشكل جيد أن السفن البريطانية لها مطلق الحرية في التوجه مباشرة نحو المحمرة أو أي جزء آخر من بلاد فارس أو نحو البصرة، وتحت أي ذريعة لايمكن ارغامها على التوقف في الفاو أثناء إبحارها إلى هناك {المحمرة} أو إلى البصرة الا إذا هي ذاتها رغبت بذلك.»**

لم يأتي أي رد بشأن المذكرة الأخيرة {المذكرة رقم ١٤٨} لذا يمكن الاستنتاج أن المطالبة التي وُجِّهَت في هذا الشأن حظيت بالموافقة.

في أبريل ١٨٩٩، أقامت السلطات في البصرة حاجزا على حدود منطقة «الدعيجي» التي توسعت متجاوزة الخط الحدودي، لكنها انسحبت إثر احتجاج شخصي توجه به نائب شيخ المحمرة ومنذ ذلك الحين لم تنشب أي نزاعات حول الحدود. جزيرتي أغوات وبوارين {هكذا جزر محليا تسمى شَلْهَة} سبق وأن قيل إنهما متنازع عليهما ولكن تم الاعتراف بهما في الوقت الحاضر من قبل الشيخ على أنهما ضمن الأراضي التركية.

في خريف ١٩٠٧ كان هناك ثمة احتمال أن يحدث اجتياح تركي للمنطقة التي تجاور المحمرة، والـ «سير إن أوكونور» حينها كان سفير صاحب الجلالة في القسطنطينية وقد أُبلغ في الـ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٠٨ أنه فيما يتعلق

بالمنطقة المجاورة للمحمرة، فان حكومة صاحب الجلالة ليست مستعدة للاعتراف بأي حدود ماعدى تلك التي قام بترسيمها المفوَّضَيْن الوسيطَين سنة ١٨٥٠، وأن أي خلل في الوضع الراهن في المحمرة من شأنه أن يَمَس المصالح البريطانية وليس مستبعدا أن يؤدي إلى تدخل فاعل من جانب حكومة صاحب الجلالة التي أعطت الشيخ تطمينات محددة بشأن إقليمه. على أي حال، هذا التصريح لم تُبَلَّغ به الحكومة التركية، كما لم يُبَلَّغ به الشيخ، الا اننا، كل ما في الأمر، أبلغنا الأخير{الشيخ} اننا متيقظين للموقف، ولا نتوقع أي اعتداء تركي على المنطقة المجاورة للمحمرة. على أي حال، مخاوف الشيخ لم تُؤخذ بعين الاعتبار، ولكن الحكومة الفارسية بعدم تحركها تكون قد تركت الشيخ في متاهة حول مايجري، وعدم تزويدها له بأية تعليمات حول أي مسار يجب عليه أن يتخذ في حال اندلاع أعمال عدوانية، إضافة إلى اخفاقها {الحكومة الفارسية} في تزويده بالمدافع والعتاد الحربي؛ اعتبره المقيم السياسي في الخليج الفارسي بأنه زوَّدنا بحجة مفيدة تُتيح لنا المجال لدعم الشيخ مستقبلا للحفاظ على استقلاله الصوري وتعزيز مكانته لدى القبائل.

في السنة التالية، حضر ضابط وخبراء مسح اثنين، لذا المقيم {السياسي} اغتنم فرصة حضورهما لإجراء عمليات مسح لكل من شط العرب ونهر بهمنشير{السليك} على مقياس ميل واحد = إينج (1m=١``). خلال عملية المسح هذه جرى التحقق من الموقع الفعلي للخط الحدودي المُعترف به محليا والذي يقع وراء الفيلية وقد رُسِمَ بدقة. حينها اتضح أن الموقع الفعلي للخط الحدودي يختلف على نطاق واسع عن الخط الذي كان قد حَدَّدَه المفوضَيْن الوسيطَين سنة ١٨٥٠، وفي حال أصر الأتراك على إمتلاك المنطقة التي خصصها لهم المفوضَيْن الوسيطَين سنة ١٨٥٠، حينئذ ستخسر بلاد فارس شريطا من الأرض بعرض ٦ أميال وذلك بدءا من منطقة «الدعيجي» وصولا إلى الفيلية، والشيخ كان سيكتشف ليس قصره فحسب (الذي كان قد اكتمل بناءه سنة ١٩٠٧) وانما مبانيه الأخرى ايضا مثل دار سكنية ومكاتب، اضافة إلى السجن التابع له في الفيلية والمنطقة الواقعة بين الدعيجي وخيين، كلها ستكون ضمن الأراضي التركية. تُبين الأدلة المتوفرة أن المصالح البريطانية غالبا ما تعرضت إلى أضرار هائلة جراء هكذا تغيير في الوضع الراهن الذي ساد منذ سنة ١٨٤٣، والاخفاق في دعم الشيخ ضد ذلك {ضد تغيير الوضع الراهن المتفق عليه} قد يخلق سوء فهم لديه. ارتكز نطاق العمليات لسنوات كثيرة مضت على كامل القناة التي تُعطى إلى الباب العالي بما في ذلك جزيرتي المحلة والدواسر بموجب الخط {الحدودي} الذي رسمه المفوَضَيْنْ{الوسيطَيْنْ}.

على أي حال، قيل ان الحكومة التركية بحوزتها نسخة من خارطة[1] المفوضَيْنْ الوسطين لسنة ١٨٥٠ - ردا على هذا الموضوع الذي طرحه المقيم على {الوزير المفوَّض} وزير صاحب الجلالة - فقد أكدت حكومة صاحب الجلالة على ضرورة الالتزام بالخط الحدودي الذي رسمه المفوضَيْنْ الوسطين والذي يمكن التخلي عنه فقط بعد التشاور مع الحكومة الروسية وبعد عقد اتفاق مع الحكومة التركية. على أي حال كما تم شرحه في رسالة رقم ١ «سياسي» مؤرخة ٢٧ يونيو ١٩١٠، والتي بعثت بها وزارة الخارجية{البريطانية} إلى المقيم، فإن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب أبدا بحدوث خلل في «الوضع الراهن» المُعترف به محليا، وفي حال نجمت مخاطر من القضية التي أُثيرت، فهي ستكرس جهودها لمنع حدوث هكذا ظرف طارئ.

ان قائم بأعمال صاحب الجلالة في طهران أشار لاحقا إلى هذا الموضوع مستبعدا أن يروق للأتراك اقتراح المفوضَيْنْ الوسطين الذين لطالما تجاهلوا {الأتراك} النتائج التي توصلا لها {المفوضَيْنْ}، ردا على ذلك؛ صرَّح الـ«سير إي غراي» في الـ ٣٠ من أغسطس سنة ١٩١٠، «أن حكومة صاحب الجلالة بالتاكيد ستبذل قصارى جهدها كي تحول دون إثارة القضية بأي شكل من الاشكال من قبل الحكومة التركية، وفي حال أصرت على أن تثير القضية فهي {حكومة صاحب الجلالة} ستعمل على إقناعهم {إقناع الأتراك} بالكف عن ذلك، بما اننا نُصر عليهم لإتباع قرار المفوضَيْنْ الوسيطين بشأن الجزء الشمالي من الخط الحدودي ، لذا سيكون من الصعب حثهم في الوقت نفسه على تجاهل القرار ذاته حول الجزء الجنوبي من الخط الحدودي، حتى وان افترضنا انهم هم تحديدا بنفس المستوى بصدد اتخاذ توجه غير منطقي في هذا الشأن. في حال فُرضت القضية على حكومة صاحب الجلالة، في الوقت الذي يتم إبقاء تلك {الحدود} التي أقرتها لجنة التفاوض الوسيطة على أنها أساس المحادثات، هم {الحكومة البريطانية} لايطيقون الاعتراف بأي شيء ما عدى {قاعدة} الوضع الراهن، وبشأن الجزء الجنوبي من الخط الحدودي، بما ان الحكومة التركية تقبل بالخط الذي رسمه المفوضَيْنْ الوسطَيْنْ في الشمال؛ فبالطبع سيكون المجال مفتوحا لهم للتفاوض بُغية التوصل إلى إعتراف بالحدود المقبولة محليا.»

هذا التصريح الأخير الذي أدلت به حكومة صاحب الجلالة حول الموضوع ربما يُعتبر مُرضيا من وجهة نظر الفرس، ولايمكن التفاؤل كثيرا أنه وفقا للقواعد المُتبعة في هذا الشأن يمكن التوصل إلى تسوية مُرضية للشيخ

---

١ اتضح أنهم لايمتلكون الخارطة ولكن كان فقط بحوزتهم تصميم تقريبي ذات مقياس صغير أُشير اليه أعلاه. مترجم قنصل صاحب الجلالة في البصرة رأى هكذا خارطة بحوزة العميد البحري، حيث تظهر فيها الفيلية ضمن الأراضي التركية.

وللحكومة الفارسية في حال أُثيرت قضية حدود عربستان من قبل الأتراك، إذ أن هناك سببا يدعو إلى الاعتقاد أن الحدود الحالية تشمل بالفعل الوضع الراهن لسنة ١٨٤٣ وهو الأمر الذي يولي اليه الأتراك أهمية بالغة.

ملاحظة حول الحدود التركية الفارسية لإقليم بُشتكوه[1]

هذه الملاحظة - والتي يجب أن تُقرأ إلى جانب تلك {الملاحظة} التي تخص عربستان – ترمي إلى شرح قضية الخط الحدودي في إقليم بُشتكوه بشكل خاص.

الفارق الرئيسي بين القضية الحدودية لكل من عربستان وبُشتكوه هي أنه في الحالة الأولى {فيما يتعلق بعربستان} تمت تسوية موضوع الحدود بدءا من الخليج وصولا إلى الحويزة وذلك بموجب الخط الذي رسمه المفوضَيْنْ الوسيطَينْ سنة ١٨٥٠، بينما فيما يتعلق بـ «بُشتكوه» فقد تم ترسيم الخط الحدودي حسب بروتوكول ١٨٦٩ الذي أُبرم بين تركية وبلاد فارس.[2]

موجز- ترجمة - ٢. ان قاعدة الوضع الراهن فيما يتعلق بالأراضي المتنازع عليها – وفقا للتعريف الذي قدمه المفوضَيْنْ - تبقى سارية المفعول حتى تسوية موضوع الخط الحدودي.

٣. المناطق التي تُعتبر متنازع عليها خلال الفترة التي اتفقت فيها جميع الأطراف على قاعدة إبقاء «الوضع الراهن» على ما هو عليه، فهكذا مناطق {متنازع عليها} ستخضع لسيادة الدولة التي كانت تحكم ذلك المكان في تلك الفترة الا ان تتم تسوية موضوع الحدود. لكن عملية الإشراف هذه {وهي السيادة على هكذا أراضي} سوف لن تمنح حقوق المِلكية المطلقة.

٤. على هذه الأراضي المتنازع عليها من الآن فصاعدا لايجب تشييد أية مباني مهما كانت مواصفاتها.

٧. هذا الاتفاق المؤقت سيتم الالتزام به جيدا حتى تسوية موضوع الخط الحدودي.

---

١ هذه الملاحظة أُقتبست بشكل رئيسي من كل من مذكرة السيد «آلوين باركر» المؤرخة في ٨ ديسمبر ١٩٠٦ ومن كتاب القبطان لوريمر تحت عنوان «تقرير حول بُشتكوه» لسنة ١٩٠٩.

٢ راجع « معاهدات أشيسون »، المجلد الـ ١٢، الطبعة الـ ٤، الملحق الـ ١٩.

سنة ١٨٥٢ أجرى المفوض البريطاني والمفوض الروسي والمفوض الفارسي عمليات المسح للخط الحدودي بدءا من مندلي حتى الحويزة. المفوض التركي الذي سبق وأن تجول حتى الآن مرتين اثنتين على الخط {الحدودي} رفض أن يُبدي مزيداً من التعاون. انتهت عمليات المسح في السنة ذاتها، الا أن الخارطة المطابقة لعمليات المسح (identic map) لم يتم تسليمها للحكومتين الفارسية والروسية إلا في سنة ١٨٦٩؛ حيث تُظهر الخارطة شريطا يتراوح عُرضه من الـ ٢٠ حتى الـ ٥٠ ميلا يتمدد داخله الخط الحدودي. أعقبت ذلك محادثات مُطولة لبحث آلية يمكن من خلالها ترسيم الخط الحدودي من قبل القوتين المتآخمتين. في هذه الأثناء لم يكن هناك أي تراجع في عدد الحوادث الحدودية خاصة في إقليم بُـشتكوه فحسب، بل على العكس من ذلك، إذ أنه بفضل برتوكول سنة ١٨٦٩ - الذي سبق وأن أشرت له – فقد إشتدت وتيرة هذه الخلافات بدءا من سنة ١٨٦٩ حتى ١٨٧٣ حتى أن كلا الطرفين استوعب موضوع «الوضع الراهن» بشكل مختلف، هذا وملاحظات المفوضَيْنْ الوسطَيْنْ كانت قد ضاعت - كما شرحت سابقا - ولاتوجد أية وسيلة للتَحَقُق من أنه كيف كانت طبيعة «الوضع الراهن» الذي جرى الاتفاق بشأنه.

حول الأراضي الواقعة على حدود بُـشتكوه والتي يعرفها الأتراك بإسم سيد حسن{امامزاده} ويُطلق الفرس عليها تسمية بكسايه وغريبة - والتي تضم جزءا من أراضي «سيفي ملختاوي» - تم تجديد اتفاق سنة ١٨٧٣ وبموجبه اتفقت كل من بلاد فارس وتركية على أن الأراضي المذكورة لايجب التصرف بها وعلى كلا الطرفين أن لا يتدخلا في شؤونها، ولا يحق لأي طرف أن يدّعي ملكيتها أو أن يعمل على إمتلاكها من خلال زراعتها أو بأية وسيلة أخرى؛ حتى تقوم اللجنة المُكَلَّفة بالاعلان عن رأيها في هذا الشأن.[١]

هذا الاتفاق حقق الغاية التي يرمي إليها بحيادية فحسب. نشبت نزاعات كثيرة في بدره حول حدود والي بشتكوه. وفي صيف سنة ١٩٠٧ أُرسلت قوات مسلحة من بغداد عبر مندلي لتأكيد الادعاءات التركية بشأن أراضي «سيف ملختاوي» حتى شرق وشمال شرق بدره التي شَغَلها والي إقليم بُـشتكوه.[٢]

١ «معاهدات بلاد فارس» لـ «هرتسلت» ١٨٩٦، ص ٢١٨. مذكرة التفاهم للسيد آلوين باركر لاتتطرق أبدا إلى هذا الاتفاق.

٢ {المترجم: المؤرخ الكوردي من محافظة عيلام الإيرانية «آب بخش نوري» أوضح لي عبر اتصال هاتفي: «ان بُشتكوه كان يُقال لها محليا «بُشتكوه والي» وهي تحديدا المحافظة التي تُدعى «إيلام» في الوقت الحاضر، وأن بكساية هي «باغ ساعي» و«سيف مالختاي» التي جاءت باللغة الإنجليزية هي «ملختاوي» والموقع الحدودي الذي يُشار إلية باسم «سيد حسن» هو عبارة عن ضريح يقصده الزوار ويُدعى محليا إمام زاده سيد حسن.»}

أثناء ذلك، كان الأخير {والي إقليم بشتكوه} في طريق العودة إلى بلاده من بغداد ولَحق بالقوات في مندلي متجاوزا إياها. تبعته {القوات} وتقدمت إلى الأعلى نحو مدخل وادي «كنجان چم» وبدأت بإحراق الحقول. فجأة إتجه الوالي لمواجهتهم وحدث اشتباك قصير، لكنه حاسم بحيث أدى إلى هزيمة وتشتُّت القوات التركية غير المنسجمة. تم إطلاق سراح الأسرى بعد ذلك بوقت قصير. كما أن مُؤَن الأتراك كلها وَقَعَتْ بيد الوالي.

الأتراك ماعادوا يثيرون قضية الخط الحدودي مجددا في هذه الناحية، والوالي لضمان ملكيته للأرض أصبح ينفذ مشاريعه الزراعية بمزيد من القوة والثبات دون أي رادع. الوالي يَشغَل الأرض وعندما التقى به قنصل صاحب الجلالة لمدينة الأهواز القبطان لوريمر في سنة ١٩٠٨ {الوالي} فعليا كان يُخَيِّم في المنطقة المتنازع عليها؛ إما بسبب قيمتها الحقيقية أو بالأحرى لإظهار مدى فاعلية إشغاله هو للأرض. شَرَعَ الوالي لفترة من الزمن بتنفيذ مشروع كبير يتمثل في حفر قناة (qanat) مُصَمَمة لايصال مياه «كنجان چم» الى المنطقة المتنازع عليها. لإنجاز هذا المشروع قيل له {للوريمر} أنه تم إنفاق نحو٦,٠٠٠ تومان سنة ١٩٠٧. حتى سنة ١٩٠٨، كان لايزال المشروع قيد الإنجاز وكانت لاتزال هناك الكثير من الأعمال التي لابد من إنجازها. يقال ان الأتراك زعموا أن الوالي يسعى لحرف كامل مجرى النهر الذي تعتمد عليه كل من زرباطية وبدره، وعدم صحة هذا الزعم يتضح على الفور لأي مراقب لأن هكذا مشروع {الذي يزعمه الأتراك} يعتبر أوسع نطاقا من المخطط الذي يجري العمل عليه، وربما هو أوسع نطاقا من أي مشروع يمكن للوالي القيام به.

بشأن الدعاوي التنافسية لكلا الطرفين تركية وبلاد فارس حول الخط الحدودي في بُشتكوه، يبدو أن مطالبة الأتراك هي أن يتم تحديد الخط الحدودي خارج محيط التلال في الموقع الذي مياه «كونجيان چم» تشق فيه هذه التلال، وأن يمتد السهل بدءا من سفوح هذه التلال باتجاه الشرق وصولا إلى - على أقل تقدير - {نهر} گاوي، وأن يمتد باتجاه الجنوب وصولا إلى سلسلة تلال منخفضة تحده {تحد السهل} من جهة الجنوب؛ ما يجعل هذه المساحة أرضا تركية. رفض الوالي هذه المطالبات ويبدو أنه من غير المعقول أن يضم العراق العربي أية منطقة تقع داخل الخط التلال العام.

الفصل التاسع
علاقات شيخ المحمرة مع الأتراك

بناء على السرد السابق حول الحدود التركية – الفارسية يتضح أنه في الأجزاء الأخرى من الخط الحدودي، كما جاء حرفيا في مذكرة التفاهم الخاصة بالسيد باركر: «أن الأعراف بكل ثقلها والأدلة الموثقة تُبين أن بلاد فارس - وليست تركية - هي الطرف المتضرر.» إلا أنه في عربستان لم يتوفر للحكومة الفارسية على الاطلاق أي سبب خطير يتطلب أن تشتكي من عدوان قد تشنه الدولة العثمانية وعلى مدى الـ ٥٠ سنة الماضية حظيت بخط حدودي مُعترف به محليا ويُعد مألوفا أكثر من الذي قام المفوضَينْ الوسيطَينْ بتعريفه، ومن الناحية العملية يُعتبر مطابقا لما يطالب به المفوضون الفرس. فضلا عن ذلك فإن الحويزة التي كانت دائمًا ضمن بلاد فارس؛ بقيت كذلك[1] هي والمنطقة التي تجاورها من ناحية الغرب، رغم أنّ الخط الذي رسمه المفوضَينْ الوسيطَيْنْ يشطر المدينة الى نصفين.

طبيعة الوضع الجاري ينتج إلى حد ما عن الضعف العسكري والإداري التركي على طول الحدود كما أنها نتجت إلى حد ما عن حقيقة أن القبائل على كلا طرفي الحدود تعتنق المذهب ذاته رغم أن الأتراك أنفسهم من السُنَّة، والأوضاع إلى حد ما تتأثر بالسياسة الحكيمة التي ينتهجها شيوخ {حكام} المحمرة المتعاقبين تجاه الأتراك، وهذا السبب الأخير هو موضوع بحث هذا الفصل.

ان علاقات ممثلي الحكومتين الفارسية والتركية هنا، كما هو الحال في الأجزاء الأخرى من الحدود، تخضع اسميا إلى بنود كل من معاهدة أرضروم لسنة ١٨٤٨ وبروتوكول ١٨٦٩ وإتفاقية ١٨٧٥.[2]

بموجب معاهدة[3] ١٧٤٦ بين تركية وبلاد فارس تلتزم كلا الدولتين بتسليم الفارّين.

موجز - ترجمة. بدءا من تاريخ المعاهدة الحالية، في حال أيٍ من رعايا الدولتين لجأ الى الدولة الأخرى، عندئذ سوف لن يحظى هكذا لاجئين بأية حماية فحسب وانما سيتم تسليمهم عند الطلب إلى قائم بأعمال حكومتهم.

---

١ راجع المادة رقم ١ من معاهدة السلام التي أُبرمت بين تركيه وبلاد فارس سنة ١٧٢٧ (Treaties Persian لـ «هرتسلت» سنة ١٨٩١، ص ١٥٤) () (على أي حال هي {الحويزة} لم تكن أبدا بيد الأتراك)

٢ راجع معاهدات أيتشيسون، المجلد الـ ١٢، الطبعة الـ ٤، الملحق الـ ١٧ حتى الـ ٢٠

٣ راجع Treaties Persian لـ «هرتسلت»، ١٨٩١، ص ١٥٩

بموجب معاهدة ١٨٢٣م تلتزم كل من تركية وبلاد فارس (أُقِرت في ١٨٤٧م) بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض. وفي حال القبائل التي تسكن المناطق الحدودية لأي من الطرفين اجتازت الخط الحدودي، عندئذ لابد من سداد الرسوم المعتادة.

موجز- ترجمة ١- كلتا القوتين العُظمتين لن تسمحا لبعضهما البعض بالتدخل في شؤونهما الداخلية. بدءا من هذه الفترة لن يحدث أي تدخل في الجانب الذي تقع فيه بغداد وكردستان * * * وعلى الحدود (التي تقع في كردستان) يمكن لقبائل أيٍ من الطرفين أن تعبر الحدود للاقامة الشتوية والصيفية، ووكلاء صاحب الجلالة الهمايونية ولي العهد مع باشا بغداد سوف يتخذون الترتيبات اللآزمة لسداد كل من الضرائب المعتادة، إيجار المراعي والمطالبات الأخرى لمنع حدوث أي سوء فهم بين كلتا الحكومتين.

* * * * * * *

٤. على غرار المعاهدات القديمة، الفارّين من أي من هذين البلدين سوف لن يكونوا موضع ترحيب، وعلى نحو مماثل، بدءا من هذه الفترة؛ القبائل الرُحَّل وأُناس آخرين عند مغادرتهم بلاد فارس إلى تركية أو من تركية إلى بلاد فارس، سوف لن يحظوا بحماية أي من الطرفين.

بموجب معاهدة أرضروم لسنة ١٨٤٧ يجب تخصيص امتيازات إلى الزوار القادمين من بلاد فارس {القادمين في إطار زيارات دينية} وجميع رعايا بلاد فارس {عموم المسافرين القادمين من بلاد فارس}، كما يجب توفير الحماية لهم. فيما يتعلق بالقضاء على عمليات التسليب في الحدود (المادة ٨):

موجز- ترجمة - القوتين الاسلاميتين الكبيرتين تلتزمان بتطبيق وتنفيذ الإجراءات الضرورية بهدف منع حدوث عمليات السطو والتسليب التي تمارسها القبائل وأُناس آخرين يسكنون الحدود ولتحقيق هذه الغاية ستقوم الدولتان بنشر الجنود في نقاط مناسبة من الخط الحدودي. وهما تتعهدان بتنفيذ التزاماتهما المتعلقة بمكافحة الجريمة بكل اشكالها بما في ذلك عمليات النهب والسلب، أو القتل، وبشأن القبائل التي تابعيتها غير واضحة وهناك خلاف حول تابعيتها فإن {هاتين} القوتين العُظمتين ستعطيان القبائل

حرية الاختيار مرة واحدة وبشكل نهائي كي تقرر بشأن تابعيتها، فتُعطى {هذه القبائل} الحق في اختيار وتحديد الاماكن التي سوف تسكنها من الآن فصاعدا؛ وبشأن القبائل التي تابعيتها واضحة، فقد تم الاتفاق على ان هكذا قبائل سوف تُرغم على العودة الى الدولة التي تدين بالولاء لها.

ان الاتفاقية الحدودية المؤقتة لسنة ١٨٦٩ - والتي تم بحثها بالتفصيل في الفصل السابق - تنص على أن النزاعات الخاصة بالمناطق المتنازع عليها على طول الخط الحدودي أولا يجب أن تُناقش بين سلطات الأقاليم الحدودية، وفي حال عجزت هذه السلطات عن التوصل إلى اتفاق؛ عندئذ تُحال القضية من خلالهما إلى حكومتيهما المركزيتين.

هذا البند يقدم ردا مناسبا للاحتجاج الذي تقدم به والي البصرة في ١٩١٠ الذي ادعى أن النزاعات الحدودية يجب أن تُناقش بينه هو والقنصل العام لبلاد فارس في البصرة، بدلا من أن تجري بينه هو وشيخ المحمرة.

غَيْرَ أن معاهدة[١] ١٨٧٥ هي الأكثر أهمية من بين الاتفاقيات التي تنظّم حقوق وواجبات أي من الحكومتين تجاه رعايا الحكومة الأخرى. ربما تُعتبر بأنها سارية المفعول تماما في الوقت الحاضر، وكما هو معروف لم يجري تغييرها لاحقا من خلال إصدار تشريع ما، إلا أن أيضاحات في هذا الشأن جاءت في رسالة وزارية (Wazirial letter) تركية مؤرخة في ٤ يناير سنة ١٨٧٦. هذه الرسالة لاتأتي ضمن معاهدات ايتشيسون..، وغيرها، ولمدى أهميتها فقد أُدرجت نسخة منها كمُلحق رقم ١ لهذا الكتاب.

المادة رقم ١ من المعاهدة تنص على محاكمة ومعاقبة رعايا الحكومة الفارسية ممن يرتكبون الجرائم، من قبل المحاكم العثمانية ولكن بالتنسيق مع وكلاء من بلاد فارس؛ إلا إذا أُرتكبت هذه الانتهاكات في العلن وعلى الملأ.[٢]

لتنفيذ احكام العقوبات التي تصدر في القضايا الحقوقية والتجارية، والتي قد يُدان بموجبها رعايا بلاد

١ لقراءة النص الفرنسي، راجع معاهدات أتشيسون، المجلد ١٢، الطبعة الـ ٤، الملحق رقم ٢٠. لمراجعة ترجمتها للإنجليزية إقرأ «معاهدات فارس» لـ «هرتسلت» لسنة ١٨٩١، ص ١٧٩. يبدو أن النص في الأصل كان باللغة الفارسية.

٢ سفير صاحب الجلالة في القسطنطينية أرسل برقية في الـ ٣ من مايو ١٩١٠ إلى قنصل صاحب الجلالة في البصرة تفيد أن الحكومة الفارسية بموجب هذه المادة تطالب بحقها في طريقة التعامل القانونية ذاتها فيما يتعلق بالقضايا الجنائية كما هو الحال بالنسبة لباقي القوى. الا أن الأتراك لم يقبلوا بهذا الحق. بكل تأكيد لم تكن هناك عملية استرداد إلى تركية في قضية أحد رعايا بلاد فارس بعد أن لجأ الى منطقة تقع داخل حدود بلاد فارس ولم يتم تسليمه إلى تركية. أن معاهدة ١٨٧٥ لايبدو أنها تمنح رعايا بلاد فارس الحقوق القانونية الواسعة ذاتها في الشؤون القضائية، أو في مجال القضاء المدني أو الجنائي الذي تحظى به القوى الأخرى في إطار نظام الامتيازات الأجنبية (capitulations) الخاص بها.

فارس، يتم اللجوء إلى تدخل وكلاء من بلاد فارس ولكن في حال عدم تنفيذ المراسيم المذكورة خلال الفترة المُقررة عندئذ سيقوم المسئولون العثمانيون بتنفيذ الأحكام مباشرة.

رعايا بلاد فارس يمكنهم دخول النقابات التجارية، لكنهم سوف يخضعون لكافة الضوابط والجمارك والقوانين كما هو الحال بالنسبة للتجار العثمانيين، وفيما يتعلق بالشؤون التجارية فإنهم سَيَمثُلون أمام كل من المحاكم والمسئولين العثمانيين بشكل فردي.

يُعفى رعايا بلاد فارس من الخدمة العسكرية.

الدعاوي القضائية بكل اشكالها بين رعايا بلاد فارس سيتم فَضِّها من قبل محاكم القنصلية الفارسية[١]، رغم أن المذنبين {من رعايا بلاد فارس} قد يُعتقلون من قبل الشرطة العثمانية ويُحتجزون ريثما يتم إبلاغ وكالات بلاد فارس {بذلك}، وسوف يتم تسليمهم اليها فور تقديمها طلبٍ في هذا الشأن.

تجنيس أتباع بلاد فارس ومنحهم الجنسية العثمانية لابد أن يجري وفقا للقاعدة المتبعة مع سائر الرعايا الأجانب وفي إطار الضوابط المُتَّبعة في هذا الشأن والتي أُبلغت بها كافة السفارات في ١٨٦٨. في حال عدم توافق هذه الإجراءات الرسمية مع أي أحد، حينئذ الرعية من بلاد فارس يتم التعامل معه على أنه رعية عثماني. هذه المادة مثل سائر المواد تُعتبر مشروطة إذ أنها تخضع لمبدأ المعاملة بالمِثل من قبل بلاد فارس.

يقوم رعايا بلاد فارس بحيازة الممتلكات وفقا للقاعدة التي كانت مُتبعة قبل وقف المفاوضات التي أُجريت للتوصل الى معاهدة منفصلة حول هذا الموضوع.[٢]

فيما يتعلق بالشؤون التي لم تَحْسِم أمرها هذه المعاهدة بشكل خاص، فإن كل من رعايا بلاد فارس في تركية ورعايا تركية في بلاد فارس، تَقَرَّرَ أن يتمتعوا بمعاملة الدولة الأكثر رعاية.

عدم التزام الحكومة الفارسية بأي عبارة من نص المعاهدة سيقابله موقف مماثل من جانب الحكومة العثمانية.

بكل بساطة قد تكون هناك مبالغة حول أهمية البنود المذكورة كونها بطبيعة الحال تشكّل الحجر الأساس لأي مباحثات دبلوماسية حول علاقات شيخ المحمرة مع الأتراك، إذ ان كلا الطرفين غالبا ما حرصا على انتهاك

١ {المترجم: محكمة قنصلية: محكمة تُعقد في بلد أجنبي بإشراف القنصل، وذلك للنظر في مشاكل رعايا بلاده}.
٢ كما هو معروف، لم يتم إعداد هكذا معاهدة.

هذه البنود، وقِلما التزما بها والممثلين المحليين لكلا الدولتين من المُستبعد أن يكونوا قد احتكموا إلى مرجعية هذه البنود.

النقاط الأكثر أهمية التي تم تناولها كانت تلك التي تتعلق بسلطة المحاكم القضائية للدولة العثمانية على رعايا بلاد فارس ومنحهم الجنسية العثمانية. ما لايقل عن ٧٥,٠٠٠ عربي يسكنون عند الشاطئ التركي لشط العرب وهم من قبيلتي كعب أو المحيسن وأُصولهم تنحدر من بلاد فارس، وكثير منهم وافدون جُدُدْ من الطرف الذي يخضع لبلاد فارس. وهؤلاء إجماليا يشكّلون نحو نصف سكان النهر، وهم لم يكونوا إطلاقا مصدر قلق كبير للحكومة التركية، كما أن شيوخ المحمرة {الحكام المتعاقبين} لم يسعوا إبدا لإثارة القبائل التي تخضع لهم ضد الحكومة التركية، ولكن رغم ذلك إلا أن الأتراك، خاصة في السنوات الأخيرة، بدؤوا يستاؤون من النفوذ الواسع الذي يمارسه شيخ المحمرة داخل حدودهم؛ لذا سعوا بشكل متواصل لحث جميع العرب الذين يعيشون داخل الأراضي التركية لإصدار شهادات جنسية تركية {عثمانية} كشرط مسبق للاعتراف بحقوقهم في المحاكم الشرعية التركية. حتى بلغ بهم الأمر أن قالوا للعرب أنه في حال عدم اصدار الشهادة الجنسية التركية {العثمانية} سوف لن يحصلوا على أية تعويضات عن الأضرار {التي قد تلحق بهم} كما أنهم سَيُرغمون على مغادرة بساتين نخيلهم، لكنهم {الأتراك} حتى الآن لم يتخذوا خطوات جادة لتنفيذ تهديداتهم.

بالتأكيد يمكن الطعن في مشروعية هذا النهج بموجب النصف الثاني للمادة الـ ٨ من معاهدة أرضروم، والتي ذُكرت سابقا، ولكن حقيقة الأمر هي أنه فيما يتعلق بالخط الحدودي لشط العرب فأن بقائها حبرا على ورق حتى يومنا هذا هو بحد ذاته يُعد دليلا كافيا على إلغاء هكذا نزاع.

إضافة إلى ذلك ربما الاستفسار[١] رقم إثنين الذي طرحه الأتراك قبل عقد معاهدة أرضروم والذي تضمنته «المذكرة الأيضاحية[٢]» (راجع الفصل السابق) يُبين أن الحكومة التركية رأسا فكرت في القبائل التي هي بالفعل

١ استفسار الحكومة العثمانية: «بشأن مسودة (صياغة) الجزء الآخر للمادة ذاتها (٢) المتعلقة بالقبائل التابعة الى بلاد فارس، التي انقسمت؛ حيث أن نصف القبيلة وجدوا أنفسهم في الأراضي العثمانية والنصف الآخر في بلاد فارس، الباب العالي يريد أن يعرف ما إذا كان الجزء الذي أصبح داخل الأراضي التركية هل مازال يُعتبر من رعايا بلاد فارس، وبالتالي، المناطق التي بحوزتهم ستُترك الى بلاد فارس أو ما إذا كان بوسع بلاد فارس في أي وقت أن تنازع الباب العالي لامتلاك هكذا أراضي.»

رَدْ ممثلو القوى الوسيطة بالقول: «أنه تحت أي ذريعة سوف لن تكون بلاد فارس قادرة على رفع دعوى للمطالبة بالمناطق الواقعة على الضفة اليُمنى للنهر أو أن تزعم أنها لاتخص تركية؛ وذلك حتى في حال كانت هناك قبائل تابعة إلى بلاد فارس تسكن كلها أو جزءا منها عند الشاطئ المذكور أو في المناطق المشار إليها.»

٢(راجع مذكرة تفاهم السيد باركر المؤرخة ٦ ديسمبر ١٩٠٦ حول قضية الحدود التركية - الفارسية.)

تابعة لبلاد فارس إلا أن جزءا منها قد يجد نفسه إلى حد ما قد استقر في الأراضي العثمانية، أن المفوضَيْنْ الوسيطَيْنْ لم يقدما أي رد على سؤال الباب العالي حول ما اذا كان ذلك الجزء الذي يستقر في الدولة العثمانية لايزال يُعتبر فعليا من رعايا بلاد فارس؛ وتجدر الاشارة انهما تعاملا فقط مع مسألة الأرض كونها هي القضية المطروحة.

مكانة الشيخ إزاء القبائل العربية تعتمد على بلاد فارس، إلا أن الاقامة {اقامة افراد قبائل الشيخ} داخل الحدود التركية تأتي بالكثير من المفارقات لكنها مصحوبة مع أعراف وتقاليد قديمة. افراد هكذا قبائل يؤدون الخدمة العسكرية {لدى الحكومة العثمانية} والشيخ كثيرا ما يستدعيهم للانخراط في عمليات عسكرية ضد بني طرف والقبائل المتمردة الأخرى؛ بالتاكيد رجال القبائل يبغضون هكذا التزام، إلا أن الشيخ يحق له مطالبتهم الوفاء بذلك، وهو أمر لم يعارضه هؤلاء اطلاقا، ولكن الإقطاعيين المهمين من أتباع الحكومة التركية مثل عائلة النقيب، احمد أفندي، سيد طالب، وآخرين، بناء على التزامات تعود إلى زمن الشيخ الحاج جابر شخصيا تحملوا مسؤولية جمع الضرائب وإرسالها {يجمعون الضرائب من افراد قبائل الشيخ ويرسلونها له}، وهو إجراء بطبيعة الحال يبغضه الأتراك بشدة.[1]

على الصعيد القبلي، فإن سيادة الشيخ أمر لانقاش فيه بالنسبة لرجال القبائل هؤلاء وفي حال حدوث أعمال ثأر كما في القضايا الأخرى والتي يسود فيها القانون القَبَلي، فإن تدخله هو يُعد ضروريا لتحقيق تسوية. ان إحالة هكذا قضايا إلى محكمة شرعية تركية يعتبر أمرا غير مألوف تماما لدى العرب. هذا الأمر أيضا يزعج الأتراك.

في المقابل، الشيخ يسمح لرجال القبائل هؤلاء بالعيش في أراضيه داخل الحدود التركية - وهكذا رجال هم كثيرون جدا - ويمنحهم الإعفاءات المعتادة المُخصصة للقبائل ويعفيهم من سداد ضرائب المراعي في إطار نظام ضريبي يدعى «ورگي» أو «ميري»، ومن رسوم أخرى قليلة لكنها في المجموع تعتبر ذات أهمية. كثير منهم أيضا في الواقع بحوزتهم شهادات جنسية تركية (وهي مستمسكات يعتبرها العرب مجرد مستندات إدارية ليس لها أي صلة بالشأن القبلي) يحق لهم – حق توارثوه أب عن جد - زراعة حقول القمح في ولاية الأهواز؛ وبذلك

---

١ في ١٩٠٨ وأيضا في ١٩١٠ أصدر والي البصرة تعليمات إلى كافة المسؤولين الأتراك على طول النهر لمنع جميع العرب من التوجه الى المحمرة للمشاركة في تحصيل ضرائب الشيخ في حال تم استدعائهم للقيام بذلك. في المرة الأولى، المنع لم يكن مؤثرا، ولم يتم العمل به، وفي الاستدعاء الثاني، الشيخ لم يكن بحاجة الى هذه الرسوم ولم يرسل في طلبهم. إلا أن والي البصرة حذر العرب الراغبين بالانضمام الى قواته {قوات الشيخ} في هذه المناسبة من أنه في حال تلبيتهم لهكذا استدعاء فإنهم سيُسجنون وسيتم تجريدهم من ممتلكاتهم وحقوقهم على أراضيهم كما سيتم ترحيلهم من الأراضي التركية.

عرب من قبيلتي كعب والمحيسن يعيشون في كل من أبي الخصيب وكوت الزين يأتون خلال شهري ديسمبر ويناير كي يحرثوا أراضيهم التي تتمدد باتجاه الشمال وصولا إلى «ويس».

بالتالي هناك مفارقة غريبة بشأن رجال قبائل عربية بحوزتهم شهادات جنسية تركية وهؤلاء مُلزمون بأداء الخدمة العسكرية التركية، وربما بالفعل خاضوا التدريب لديها، وفي الوقت نفسه يُقِرّون بواجبهم في الخدمة تحت العلم الفارسي ويسلكون سنويا مسافة ١٠٠ ميل أو أكثر من ذلك بعيدا عن بيوتهم الواقعة داخل الحدود التركية كي يحرثوا أراض في بلاد فارس، حَرَثَها أسلافهم جيلا بعد جيل.

في جميع الأحوال مبدأ المعاملة بالمثل نادرا ما يُثار بين بلاد فارس وتركية بشأن الخط الحدودي هنا {في عربستان}، لأنه فيما يتعلق بالتعامل مع القبائل العربية ليست هناك أية قبيلة عربية في بلاد فارس تابعة للحكومة التركية، كما سبق وبَيّنّا؛ وأن عكس ذلك هو مانشهده على نطاق واسع جدا {أي أن هناك قبائل عربية داخل حدود تركية تابعة إلى بلاد فارس إلا أنه لا وجود لقبيلة عربية في بلاد فارس تابعة إلى تركية؛ لهذا السبب فإن مبدأ المعاملة بالمثل بشأن قبائل الخط الحدودي نادرا ما يثار بين بلاد فارس وتركية}.

الشيخ باعتباره ملّاك أراضي

شيخ المحمرة هو صاحب نفوذ داخل الحدود التركية وبطبيعة الحال بما أنه في الواقع يعتبر الملّاك الأكبر للأراضي الزراعية بفارق كبير {عن الملاكين الآخرين} في ولاية البصرة فهو لابد أن يتمتع بالنفوذ.

لايمكن إجراء تقدير مؤكد لقيمة الأراضي التي يمتلكها هو، لكن قيمتها ارتفعت بشكل هائل خلال السنوات الأخيرة إثر النمو الذي شهدته أسعار الأراضي بشكل عام، ونصف مليون جنيه إسترليني ربما ليس رقما كبيرا جدا {لهذه الأراضي}. رغم ذلك لو عُرِضَتْ أراضيه للبيع في السوق ربما لن تجد من لديه القدرة على دفع هكذا سعر. الكثير من الأراضي التي يمتلكها أُبتيعت من قِبل الشيخ الحاج جابر في الستينات والسبعينات {من القرن الـ ١٩} وآنذاك كانت الأراضي رخيصة والسلطات التركية في البصرة حتى أكثر من الوقت الحاضر كانت مضطرة أن تُعَوِّل على النوايا الحسنة لشيخ المحمرة لتحقيق الأمن والسلام في الولاية {البصرة}.[١]

السير خزعل خان صاحب وسام فارس قائد الامبراطورية الهندية **K.C.I.E.** خلال العشر سنوات الماضية إستثمر أيضا بشكل كبير في قطاع العقار في ولاية البصرة.

الدوافع الرئيسية التي أدت به وبأسلافه إلى إستثمار أموالهم داخل الحدود التركية بدلا من بلاد فارس ماعادت بالقوة ذاتها كما في السابق وهذا الإستثمار ربما جرى من باب العادة أكثر من أن يكون بدافع الضرورة؛ وهو استثمار بموجبه اشترى الشيخ أراض خلال السنوات القليلة الماضية داخل الحدود التركية.

حتى نحو سنة ١٩٠٣ شيخ المحمرة وقبائله لم يكسبوا أية وثيقة ملكية من الحكومة الفارسية بشأن بساتين النخيل والأراضي الأخرى التي يسكنونها. لذا كانوا غير راغبين باستثمار الأموال وإنجاز المشاريع فيها، إذ أن فكرة تجريدهم من ممتلكاتهم لم تفارقهم دوما. الأتراك كانوا ضعفاء، ولم يكونوا اقل ودا في تعاملهم مقارنة بالحكومة

١ مقابل الدعم الذي قدمه الحاج جابر لصد الهجوم الذي تعرضت له سفينة «إس إس كشمير» التابعة لشركة الملاحة البخارية الهندية البريطانية «Co .S.I.B» في ١٨٧٢ فقد منحته تلك الشركة تحية مدفعية ذات طلقة أُحادية؛ الحادث وقع في البصرة والنقود التي سُرقت تمت استعادتها بفضل جهوده هو، بينما السلطات التركية كانت عاجزة في هذا الشأن.

الفارسية؛ لذا كان هؤلاء {شيوخ المحمرة} يرغبون بإمتلاك أراض داخل الحدود التركية حتى يتمكنوا من الاستقرار فيها إذا دعت الحاجة.

عندما كان يعاتبه الحكام الفرس القائمين على «عربستان» لإتخاذه هكذا سياسة، سبق وأن رد شيخ المحمرة بالقول انه قام بذلك بدوافع وطنية ولغايات استراتيجية تتمثل في الوقاية من حدوث أعمال عدوانية في مناطق داخل الأراضي التركية المحاذية لمناطق داخل بلاد فارس.

إمتلاك أراضي أم الرصاص وأم الخصاصيف اللتين تقعان بالتوالي قبالة المحمرة والفيلية إضافة إلى إمتلاك أراضي منطقة «الدعيجي» الواقعة عند الحدود التركية - الفارسية لطالما جاء في إطار هذه الرؤية التي لاقت القبول السريع، وشراء جزر الشمشمية من قِبل الشيخ في ١٩٠٩ يعتبر خطوة أُخرى في إطار هذه السياسة رغم أن الشيخ قد لايقوم بذلك من هذا المنظور. على أي حال، مما لا شك فيه فإن الغياب الشبه التام للنزاعات الحدودية الحادة في عربستان وشط العرب، بنسبة كبيرة؛ نابع من حقيقة أن شيخ المحمرة هو المالك الفعلي لكافة الأراضي المجاورة للحدود التركية - الفارسية فضلا عن جميع الجزر الواقعة في شط العرب، التي من الممكن أن تصبح موضِع نزاع.

بالتالي بعد عرض موجز حول العلاقات القانونية وتلك المتعلقة بالتمليك القائمة بين الشيخ والسلطات التركية، يجب تقديم وصف موجز لأكثر المراحل أهمية للمشكلة التي بالتأكيد تنجم عن المصالح المعقدة والمُقَررة على الصعيدين الشخصي والقَبَلي والتي سبق وأن تم شرحها.

اكتبست المحمرة أهميتها باعتبارها موقعا تجاريا على يد الشيخ ثامر إبن غضبان إبن سلمان الذي قام بافتتاحها كميناء حر، وبذلك كَبَّدَ إيرادات دائرة الجمارك التركية في البصرة خسائر جسيمة؛ الأمر الذي أثار النزاع حول الموقع الذي يقع بين الأتراك والفرس.[1] علي - باشا بغداد - أدرك أن مَردوده المالي أخذ يتقلص بشكل كبير؛ لذا قرر مهاجمة ثامر، والمدينة التي أُخذت بطريقة غادرة ودُمرت سنة ١٨٣١.

١ راجع كتاب «رحلات وبحوث في البلاد الكلدانية والسومرية»، ١٨٥٧، دبليو كي لوفتوس، الفصل ٢٢.

بما أن الفرس ملزَمون بدعم الشيخ والدفاع عن (عما يرونه هم) تراب بلاد فارس احتجوا بشدة ضد هذا الإجراء، ولكن لايبدو أنهم قد لجؤوا لعمليات قتالية بالفعل. عندئذ الشيخ ثامر الذي كان يقع مقر قيادته في الفلاحية، إتخذ موقفا مستقلا تماما، رغم أنه اسميا يخضع لحكم الأتراك.

مسؤولية المحمرة أُعهدت إلى الحاج جابر إبن مرداو {شيخ} المحيسن وهي قبيلة كانت تتبع كعب[1] في تلك الحِقبة. الشيخ الحاج جابر كان عربيا يتمتع بالدهاء والتخطيط ومن حيث الذكاء والتَحَضُّر يتفوق على أبناء جلدته كثيرا، مازال معاصريه يتحدثون عنه كشخص فائق الذكاء مقارنة بكل من خَلَفَه. امتلك عدة سفن وأدار تجارة واسعة النطاق مع مسقط وبومباي. عَبْر هذه الطريقة ومن خلال إجراء إستثمارات ذكية في مجال الأراضي، خاصة داخل الحدود التركية، جنى هو تدريجيا ثروة كبيرة وحظي بالنفوذ لما يمتلك من أموال.

خَلَفَ شيخ ثامر ابنه فارس في ١٨٣٤، ولكن بدءا من هذه الفترة، عمليا أصبح الحاج جابر مستقلا {عن كعب}، وفي ١٨٥٧ عندما إنسحب البريطانيون من المحمرة، إذ كانوا قد استولوا عليها، أعادوا تسليمها إلى الحاج جابر الذي استقل عن كعب منذ ذلك الحين فصاعدا، رغم أنه هو لم يسكن المحمرة حتى السنة التالية وحتى هذه الفترة كان يعيش في منطقة «الدعيجي». لذا منذ ذلك الحين {فصاعدا} اضطر الأتراك للتعامل مع شيخ ذكي مدعوما بقوى عربية متحدة من المحمرة والفلاحية.

منذ ذلك الوقت فصاعدا توقفت المشاكل التركية - الفارسية، ضَعُفَ الأتراك منعهم من تنفيذ عمل هجومي رغم أنهم كانوا يرغبون بالقيام بذلك ضد المحمرة التي ملكيتها بشكل قاطع أُعطيت إلى بلاد فارس من قبل المفوضَيْنْ الوسيطَيْنْ في ١٨٥٠,[2] من جانب آخر لم يلجأ قط الشيخ الحاج جابر إلى خطط عدوانية ضد الحكومة التركية، لأن هكذا إجراءات كانت تتناقض مع سياسته المعتدلة والهادئة. توفي في ١٨٨١ وخلفه ابنه مزعل الذي غالبا ما سار على خطى والده. في هذه الحقبة صار الأتراك أقل رضى وأكثر عدوانية الا أن مستوى التكافوء الذي بلغته قوات الشيخ حال دون وقوع أي حادث غير ملائم.

---

١ الشيخ خزعل وبعض كعب المحيسن مازالوا يرتدون الموضة القديمة للعمامة الكعبية؛ التي الى حد ما تشبه تلك التي يرتديها سكان تستر ودسبول.

٢ في مطلع سنة ١٨٤٨، إذا لم يكن قبل ذلك، الوكيل السياسي البريطاني في بغداد اعترف به على أنه من رعايا بلاد فارس واشتكى من تصرفاته لدى الشاه.

في ١٨٧٧، أثار الأتراك موضوع ملكية جزيرة (شلهة) كانت قد تكونت خلال السنوات الأخيرة في الجزء الأيسر عند الشاطئ الفارسي لشط العرب قبالة الدواسر وهو الطرف الذي يعتبر تابعا لبلاد فارس. زعموا {الأتراك} أنها منطقة تركية. تَحَقَقَ اتفاق لاتتوفر في الوقت الحاضر تفاصيله؛ بموجبه اتفقت الحكومتين التركية والفارسية أن لاتسمحا بزراعتها واستيطانها. بالرغم من ذلك يبدو أنه تم تجاهل هذا الاتفاق وفي ١٨٨٣ عندما ناصر باشا والي البصرة أثار القضية مجددا كان يزرعها عرب الشيخ مزعل وهذا الأخير {الشيخ مزعل} تَذَرَّعَ أنها منطقة تتبع بلاد فارس.

الأخير {الشيخ مزعل} سعى إلى عدم مناقشة القضية مُدعيا أن التواصل معه لابد أن يجري عبر القنصلية الفارسية في البصرة وأن لايجري معه هو مباشرة، لكن الوالي أصر على إثارة القضية مُعلنا عن نيته بالاستيلاء على الجزيرة عُنوة، الشيخ مزعل قَبِلَ التحدي وحَشَدَ بِضْعَة آلاف من عَرَبِهِ على الجانب الخاضع لبلاد فارس وذلك قبالة الجزيرة المتنازع عليها، وتَرَقَّبَ وصول الأتراك.

السفينة الحربية للطرف الآخر، وصلت في الوقت المناسب وهي مكتظة بالجنود ولكن عندما رأى الوالي أعداد العرب المحتشدين على الشاطئ متأهبين لصد أي محاولة للاستيلاء على قطعة الأرض المتنازع عليها، غَيَّر رأيه وانحدر مع مجرى النهر نحو الفاو. في اليوم التالي عادت السفينة الحربية ووجدت أن العرب مازالوا في حالة استعداد وكما في اليوم السابق يؤدون الدبكات الحربية الصاخبة، لذا واصل طريقه نحو الفيلية حيث نزل وقابَلَ الشيخ مزعل سائلا إياه أنه ماذا يعني احتشاد العرب التابعين له قُبالة الجزيرة. الشيخ سعى إلى تحاشي الموضوع بالقول انه تم ايفادهم للإيقاع بطيور الحجل حيةً كي يتم تسليمها إلى «ظل السلطان» ولكن عندما أصر الوالي للحصول على إجابة في هذا الشأن؛ أعلن مزعل صراحة أن الجزيرة تتبع بلاد فارس وسيحرص على بقائها كذلك طالما هو حي، كما أنه أكد أن الهيئة الأنجلو - روسية أقرت ذلك. طبعا لايتوفر أي دليل في هذا الخصوص. يبدو أن الوالي شعر أنه ليس من الحكمة أن يتخذ مزيدا من الإجراءات، لذا تراجع ومنذ ذلك الحين فصاعدا بقيت الجزيرة بيد رعايا بلاد فارس.

حالما اُغتيل الشيخ مزعل في ١٨٩٧، خلفه أخوه الشيخ خزعل الذي كرّس جل اهتمامه لتنمية العلاقات السياسية مع بريطانية وبذل قصارى جهده لتعزيز كل من قوته العسكرية وعلاقاته السياسية في آن واحد. قام

بشراء مزيد من الأراضي داخل الحدود التركية وزاد من نفوذه في مدينة البصرة حتى ان وكيله ميرزا حمزة (من رعايا تركية) اكتسب شهرة كونه مستشارا لِفَض النزاعات بكافة اشكالها التي أحيانا كانت تلقي بظلالها تماما على المحاكم الشرعية التركية والتي آنذاك اشتهرت بسوء سمعتها حتى بين الأتراك بسبب الإرْتِشاء وعدم الكفاءة.

أهمية الأتراك {من جانب}، و{من جانب آخر} غرائب الإستبدال المتواصل للولاة، جعل من الصعب على الشيخ التعامل معهم بجدية بالغة، والاتهام الموجه ضده من قبل الأتراك بأنه يحقق أهدافه من خلال دفع الرشوة واستغلال المسئولين الفاسدين ربما هو على قدر كبير من الصحة؛ إذ أن هذا الأسلوب يُعَدْ ضروريا لإنجاز أي شيء داخل تركية حتى يومنا هذا.

الإتهام الآخر والأكثر خطورة هو أنه منح اللجوء إلى أشرار مشجعا إياهم على نهب البصرة وأنه هو شخصيا يتقاسم معهم الغنائم. هذا الإتهام أيضا بالرغم من أنه بشكل عام غير صحيح، الا ان فيه شيئاً من الصحة. العجز الكامل للأتراك في التصدي للصوص والقراصنة العرب كثيرا ما كان يؤدي بهم أن يلتمسوا الحاج جابر كي يتصرف مع رعاياهم {العرب الذين يمارسون اللصوصية والقرصنة} وكثيرا ما اُتخذت التدابير كي يُسكنهم الحاج جابر في أراضي المحمرة كي يتسنى له مراقبة تحركاتهم عن كثب.

بما أن الشيخ مزعل يرى السلطات التركية بأنها غير قادرة أو غير راغبة بالتعاون معه في اعتقال المجرمين وسَجْنِهِمْ، لذا إتخذ الأسلوب الشرقي الشهير والذي يتمثل بتوظيفم لديه كي يكونوا خَدَما وبذلك سيكونون تحت ناظره ويستلمون راتبا ثابتا كي يتحررون من الدوافع الأساسية للسرقة، هذا النهج والذي استمر به الشيخ خزعل، من المؤكد أنه كان مجدياً في المحمرة. لأن هكذا رجال في حال خروجهم على القانون؛ عمليا يستحيل اعتقالهم على يد الشرطة التركية غير الكفوءة، لذا هذا النهج كان الوحيد الذي يمكن أن ينجح، لكنه كان ومازال يتضمن اشكالية كونه يجعل الشيخ عُرضة الى الإتهام بإيواء مجرمين معروفين حتى إذا كانت جرائم هؤلاء قد لا تتجاوز عمليات السرقة، وبالرغم من أن أفعالهم لم تكن بعلمه أو انها لم تحظى بتأييده، الا أن هذا اتهام يصعب مواجهته.

هكذا اتهامات وُجهت ضد الشيخ خزعل في ١٩٠٦ عندما أُغتيل السيد «غلانوايل» في المَعْقَلْ بالقرب من البصرة في ١٩٠٦، الا أن المراسلات حول الموضوع تُبَين أن القصور يكمن في فساد السلطات التركية وعدم

كفائتها ولم يكن إثر إهمال الشيخ إذ أن تردده في إتخاذ إجراءات فاعلة للقبض على الرجال الذين تتهمهم السلطات التركية بالضلوع في القضية؛ نَجَمَ عن اعتقاد راسخ {لدى الشيخ} أن الرجال المتهمين هم مطلوبون من قبل الأتراك لأسباب غير تلك التي أُعلن عنها.[١]

أُتُهِم هو واسلافه باستغلال عمليات السطو في البصرة للضغط على السلطات التركية عندما تتصرف بطريقة عدوانية تجاه مصالحه ومصالح الحكومة التي يتبعها، ان السيد «مك دوآل»[٢] يبرر ذلك آملا ألا تدعو الحاجة مجددا لاتخاذ هكذا حل قاس ومؤثر، رغم أنه لايمكن القول ان الولاة مؤخرا قاموا باتخاذ موقف تصالحي في علاقاتهم مع الشيخ، الا انه تناسبا مع مواقف حكومة صاحب الجلالة {البريطانية}، أو حكومة الشاه، هم قادرون على ممارسة ضغوط مؤثرة على القسطنطينية لمنع الأتراك من العمل بطريقة معادية لمصالح الشيخ، عندئذ سيكون بوسعه ضبط أموره في كل من النهر والحدود بطريقة ودية ودون اللجوء إلى مزيد من الأساليب البدائية المذكورة أعلاه.

قضية «كوت الزين» في أبريل ١٩١٠ التي تتمحور بالفعل حول موضوع حقوق قبائل الشيخ وجنسية رجال قبائلة في الأراضي التركية تعتبر ذات أهمية بالغة. نفاذ الوقت واستئناف العلاقات الودية بين الشيخ والوالي آنذاك سليمان نظيف بيك؛ حال دون حسم الأمر في نهاية المطاف، والموافقة التي دونتها حكومة صاحب الجلالة تأييدا لسياسة ضبط النفس التي يتبعها الشيخ في ذلك الحدث لايجب أن تؤدي إلى حجب حقيقة أن القضايا التي أثارها الأتراك لم تتم تسويتها. وهي شملت:

(١) يحق لرجال قبائل الشيخ بجنسيتهم الفارسية البقاء داخل الحدود التركية.

(٢) يحق للسلطات التركية المطالبة بإسترداد رعايا الحكومة الفارسية ممن أُتهموا بارتكاب جرائم داخل الأراضي التركية.

---

١ المراسلات حول هذا الموضوع وجهها المقيم السياسي في الخليج الفارسي إلى مفوّضية صاحب الجلالة وحكومة الهند برقمه هو ٥-١٩١٤ في الـ ١٦ من يوليو ١٩١٠ ويمكن العثور عليها مطبوعة في محاضر جلسات حكومة الهند قسم الإدارة الخارجية.

٢ راجع المراسلات التي وجهها المقيم السياسي في الخليج الفارسي الى الحكومة الهندية برقمه ١١٩٤ مؤرخة ١٥ مايو ١٩٠٩ وأُعدت نُسخ منها في محاضر جلسات الوزارة الخارجية للحكومة الهندية.

من الناحية الإدارية والقانونية، على أي حال، هما قضيتان مهمتان ذات صلة بالخلاف من المؤكد أنه تمت تسويتهما.

(١) قنصل صاحب الجلالة في البصرة، في الـ ٥ من شهر مايو أكد على القائم بأعمال الوالي أنه يحق لحكومة صاحب الجلالة التدخل لحماية الشيخ.[١]

(٢) إثر هذا الحدث أو، ربما إثر هذا التأكيد على حقنا بالتدخل، أعلن مجلس الدولة أنه، في المستقبل سوف لن يتم تسجيل مزيد من الأراضي في ولاية البصرة بإسم الشيخ خزعل أو وكيله ميرزا حمزة أو وكيل الأخير مله مصطفى.[٢]

حتى نهاية سنة ١٩١٠، حكومة صاحب الجلالة لم تتوصل بعد إلى قرار[٣] حول فحوى البرقية التي يجب أن تبعث بها إلى الباب العالي بشأن حقنا في، أو بالأحرى بشأن تَعَهُدنا بحماية شيخ المحمرة. على أي حال لايمكن أن تَخْفى عنهم هذه الحقيقة نظرا الى بيان السيد «كرو» (Mr Crow) الذي ذُكر سابقا ونظرا الى حادثة الفداغية في أكتوبر ١٩١٠، عندما بدى مُتَوقعا أن يتخذ الأتراك إجراءات عدائية ضد المحمرة، لذا تم إرسال مركب حربي بريطاني على الفور إلى هناك.

حادثة «الفداغية» والتي تمخضت عن حادثة «كوت الزين»، ربما يمكن شرحها بإيجاز كما يلي؛ مزارعون من رعايا الحكومة الفارسية، يعيشون داخل الحدود التركية في الفداغية، خاضوا نزاعا مع مُلّاك الأرض الذين هم من رعايا تركية وهم أفراد من أسرة مشري (Mishri) الذين استغلوا نفوذهم كي يتم طرد المزارعين المذكورين على يد السلطات التركية، رغم أن الحق هو مع هؤلاء المزارعين؛ وهؤلاء {المزارعون} تُطلق عليهم تسمية الـ «تابع» أي أنهم يمتلكون ربع الأرض ولهم نسبة من المحاصيل. (المناصرة الانفعالية لقضيتهم من قبل محمد الكنعان أخ زوجة

١ راجع الرسالة despatch المرقمة ٢٦ مؤرخة ١٤ مايو، أُرسلت الى سفير صاحب الجلالة في القسطنطنية وأُستنسخت في محاضر جلسات الإدارة الخارجية بحكومة الهند في مايو ١٩١٠.

٢ نتيجة لهذا القرار فإن أرض الشمشمية أُبتيعت من قِبل الشيخ في ١٩٠٩ (في المقابل) ولم تتحقق الموافقة بتسجيلها.

٣ وفي نهاية المطاف تقرر عدم إرسال أية برقية.

الشيخ والذي يُعد زعيما قَبَلِيًّا، أدى مباشرة إلى قصف بيته في كوت الزين من قبل مركب حربي تركي، والمشاكل حدثت لاحقا بين الشيخ والوالي). قبل رحيله، سليمان نظيف بيك، الذي خلال فترة حكمه تم طرد المزارعين، تفهم الأمر وأجرى الترتيبات لإعادتهم الى أعمالهم، الا أن خَلَفه جلال بيك، لم يتخذ أي خطوة في هذا الشأن. لذا الفلاحين الذين تم طردهم أخذوا حقهم بأيديهم ورافقهم عرب آخرين دون أدنى شك من رعايا بلاد فارس ممن يعيشون على ضفة النهر الخاضعة لبلاد فارس، وبالقوة استولوا على التمور المكبوسة في الحلانات والتي تم تكديسها وإعدادها للتصدير، إضافة إلى اشياء أخرى وقاموا بتوزيعها كلها على دورهم السكنية في كلتا ضفتي النهر.

الوالي، عندما أُبلغ بهذا الحدث، أرسل برقية إلى الباب العالي قال فيها أن الهجوم على أراضي الفداغية جرى بتحريض من جانب الشيخ خزعل وشيخ مبارك حاكم الكويت، وحدث ذلك في اليوم التالي بعد أن قَلَّدَ الانجليز الأول {الشيخ خزعل} وساما. و{الوالي} إستأذن {الباب العالي} كي يقوم بقصف كل من قصر الشيخ في الفيلية ومدينة المحمرة وذلك بعد أن رفض المجلس الإداري في البصرة هذا الاقتراح عندما تقدم به هو {تقدم به الوالي}. حالما تلقى أوامر من الباب العالي تقضي بعدم اتخاذ أي إجراء على الصعيد المحلي؛ إذ تَقَرر توجيه احتجاج إلى طهران في هذا الشأن، قدم {الوالي} استقالته وهو في حالة غضب، إلا أنه لم تتم الموافقة على الاستقالة.

ملحق للفصل التاسع

قائمة ولاة البصرة بدءا من ١٨٩١ حتى نحو سنة ١٩٠٠

١٨٩١- هدايت باشا
١٨٩٢- // // //
١٨٩٣- حافظ محمد باشا.
١٨٩٤- حمدي باشا
١٨٩٥- // // //
١٨٩٦- // // //
١٨٩٧- أنيس باشا
١٨٩٨- حمدي باشا
١٨٩٩- عارف باشا
١٩٠٠- محسن باشا
١٩٠١- // // //
١٩٠٢- مصطفى نوري باشا
١٩٠٣- // // // //
١٩٠٤- فخري باشا (بالوكالة)
١٩٠٥- مخلص باشا
١٩٠٦- حسن بيك
١٩٠٧- مُحَرَّمْ بيك
١٩٠٨- عارف بيك
١٩٠٩- سليمان نظيف بيك
١٩١٠- جلال بيك (أُعفي من منصبه سنة ١٩١١)

مشاريـع الرَيْ في عربستان
الفصل العاشر
الجزء الأول
١- مشروع كارون لِلْرَيْ

مشروع كارون لِلْرَيْ دخل بداية حيز السياسة العملية في يوليو ١٩٠٤، وذلك خلال مناقشة موضوع تقديم قرض قيمته ٣٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني إلى الحكومة الفارسية، حيث إقترح «إم نآووس» المدير العام لدائرة الجمارك في طهران على {إي. هاردينغ الوزير البريطاني المفوَّض} وزير صاحب الجلالة أنه من إجمالي المبلغ يجب تخصيص ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني لمشاريع الرَيْ التي ترغب الحكومة الفارسية بتنفيذها في وادي كارون. العائدات الناتجة عن هذه المشاريع، والحقول التي تُزْرع من خلالها يمكن اتخاذها كضمان ثانوي لتقديم سُلفة إضافية مُرفقة مع تعهد ينص على رفع الحظر المفروض على الحبوب {التي تُنتج} في وادي كارون من الآن فصاعدا.

السير «إي. هاردينغ» أراد دفع الحكومة الفارسية إلى الاعتقاد أن الحكومة البريطانية ستقدم دعما ماليا، وبالتالي ستضمن لنفسها موطئ قدم في مشاريع الري {المطروحة} حاليا في منطقة كارون والتي حظيت حينها بتأييد عين الدولة، ولهذا الغرض المهندس الهولندي «فآن روجين» - الذي عُيِّنَ في ١٩٠٣ بمنصب مستشار فني لوزير الاشغال العامة، وعَقِبَ تقرير أعدَّه حول مشروع كارون للرَيْ وكان قد حظي باهتمام بالغ من جانب صاحب الجلالة الهمايونية الشاه - تم تقديمه {تقديم فآن روجين ربما إلى وزير بلاد فارس} في لاهاي من قبل الـ «سير إي هاردينغ»{الوزير البريطاني المفوَّض}.

فور أن طُرح المشروع للنقاش، دَوَّنَ اللورد كورزون رأيه في تقرير تفصيلي بتاريخ الأول من أغسطس ١٩٠٤ موضحا أن أي مشروع من هذا القبيل في حال أُنجز بنجاح، فانه عمليا سيدمّر كارون كونه نهرا قابلا للملاحة ويجري ذلك على حساب مصالح الإخوان لينتش،[1] وبأي شكل من الأشكال لا يجب أن نحقق مكسبا من خلال مشروع يؤدي الى إزاحة «السادة الإخوان لينتش» واستبدالهما بمسئولين بلجيكيين ومهندسين هولنديين.

على أي حال لو كنا نحظى بالنفوذ الغالب في إدارة المشروع لربما اتخذنا بديلا يتمثل في شكل من أشكال النشاط التجاري وفتحنا قناة أخرى للملاحة في سهول عربستان من خلال خور موسى. هو شدد على الأهمية

١ وجهة النظر ذاتها تَقَدَّم بها السادة إخوان لينتش في نوفمبر ١٩٠٤.

الفائقة التي تحظى بها كل من المشاركة البريطانية والإدارة المشتركة في أي مشروع ري على نهر كارون في حال تقرر البدأ به {بهكذا مشروع}، ومن جهة أخرى هناك خطر داهم يهدد مصالح بريطانيا في حال تُرِكنا نحن خارج نطاق أي مشروع من هذا القبيل.

مرور الوقت كان كفيلا بإثبات صحة وجهة النظر هذه، حيث الموقف الرافض للمشروع يتلخص في كلمات موجزة.

في يناير ١٩٠٦، المشروع أصبح حديث العامة. «فان روجين» ومساعديه زاروا الأهواز وبدؤوا دراساتهم. الشيخ إنتابه القلق إثر الإشاعات التي سمعها في هذا الخصوص؛ كانت لديه مخاوف تجاه بساتين التمور المنتشرة على أنهر بهمنشير{السليك}، وهي مخاوف؛ أثبتت التحريات الدقيقة انها ليست في محلها. هو {الشيخ} أشار الى أن الأرض التي من المفترض أن تخضع لمشروع الرَي، كانت تُزرع من قبل عشائر الباوية منذ ١٥٠ عاما، واستفسر ما إذا ننصحه أن يتوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع مع الحكومة الفارسية أم لا. ان مشروع «فان روجين» شَمل رَي ١٤٤ ميلا مربعا بتكلفة ٢،٠٠٠،٠٠٠ جنيه وكان مبنيا على أكثر التقديرات تفاؤلا بشأن انتاج المحاصيل إلخ.، تقديرات يرى الشيخ أنها سخيفة. هو شكك في أن يكون المشروع مربحا. مسؤول في دائرة الأشغال العامة (الخاصة بالرَيْ) التابعة لحكومة الهند، الـ «رائد دبليو. آر. مورتون» وهو مهندس تنفيذي تم ايفاده من الهند في شهر يناير لإعداد تقرير حول إمكانية إنجاز المشروع.

تجدر الإشارة أنه على ما يبدو أن الشيخ في هذه الفترة لم يكن يعي أنه وفقا للفرمان[1] الخاص به فإن الأرض مُلْكا له هو وقبائله، لأنه قال للسيد «مك دول» في فبراير ١٩٠٥ أنه يَوَد شرائها من الحكومة بثمن بَخْسْ كونها في الوقت الحاضر في حيازة القبائل إلا أن هذه الحيازة ليست بموجب وثائق ملكية. في أبريل ١٩٠٥ مرة أخرى غَفَلَ {الشيخ} عن ذكر أي شيء حول الفرمان خلال مناقشته لموضوع حقوقه في هذا الشأن مع الملازم «لوريمر». هذا الأمر لم تنتبه له حكومة صاحب الجلالة أيضا، على أي حال نسخة من قائمة طلبات صاحب السمو معز السلطنة إضافة إلى ردود الحكومة الفارسية لهذه الطلبات، كان قد تم توجيهها من قبل مفوضية صاحب الجلالة إلى وزارة الخارجية في رسالة despatch مُرقمة ١٣٧ ومؤرخة ٨ أكتوبر ١٩٠٢,[2]

١ راجع الملحق رقم ٩.

٢ قائمة طلبات معز السلطنة، يوليو ١٩٠٢:

موجز- (٤) أن أراضي كارون التي تمتد شرقا وتُعتبر ضمن منطقة المحمرة وهي التي تزرعها قبيلة وعشائر هذا الخادم

لابد من تسليط الضوء على تأثير هكذا أمر على مسار المحادثات. إذ لو كانت الحكومة البريطانية على دراية بالمستوى الدقيق للحقوق التي يحظى بها الشيخ في هذا الشأن لربما اتخذت موقفا أقوى بكثير في هذا الشأن ولتدخلت اعتمادا على حقيقة أن الفرمان الذي يمنح أراضي شرق كارون {إلى الشيخ} يشكل جزءا هاما من التسوية بين الشيخ والحكومة الفارسية وهي التسوية التي بموجبها تمكنت الحكومة الفارسية من إنشاء دوائر للجمارك في المناطق التابعة للشيخ، وهو ماكانت الحكومة البريطانية طرفا فيه.[1]

مع حلول فبراير ١٩٠٥، «الرائد مورتون» استنتج «أن استمرارية الملاحة في أسفل كارون من المحتمل أن تتعارض بشكل خطير مع إنجاح مشروع كارون للرَي في مدينة الأهواز، وأنه يمكن الإحتفاظ بالأول أو التالي فقط {أي استمرار الملاحة أو مشروع الري}.» أضاف أن نهر كارون تنخفض مياهه الى أدنى مستوى لها في الفترة التي تصبح الحاجة للمياه أكثر إلحاحا وذلك لإنتاج المحاصيل الصيفية مثل القطن، قصب السكر ونبات النيل.

كما استنتج أنه «في حال تَقَرَّرَ تشغيل أي مشروع رَي في مدينة الأهواز، لا يكفي التأكد من أن الخدمات الحالية للمراكب البخارية قادرة على إنجاز كل عمليات النقل المطلوبة، بل يجب التأكد أيضا من أن خدمة الملاحة لاتتعرقل في الفترة التي تكون هناك حاجة ماسة للمياه لإنتاج المحاصيل الزراعية.»

{لكنه} في تقريره النهائي في أغسطس ١٩٠٧، هو قام بتغيير وجهة نظره حتى بلغ به الأمر أن أكد على جدوى المشروع، موضحا؛ أن كمية المياه المتبقية في النهر تكفي للأغراض الملاحية، ولكن بشكل عام آرائه الأولى المذكورة سابقا، والتي في ١٩٠٩ صادق عليها تماما السير دبليو ويلكوكس؛ ربما تعتبر هي الأكثر دقة في إظهار الأمور على حقيقتها.

مشروع «فان روجين»، الذي دُعِيَ «الرائد مورتون» لنقده، يمكن تلخيصه كالتالي: إجمالي التكلفة هي (٢¼) مليونين وربع المليون جنيه إسترليني لِرَيْ ٨٥,٠٠٠ فدان تُقَسَّم إلى ٢٤ قطعة ذات الـ ٣,٥٠٠ فدان، في كل سنة

المتواضع يجب أن تُمنح له {الشيخ} كملكية حالها حال أراضي كارون التي تتمدد بإتجاه الغرب والتي تقع قبالة تلك التي مُنحت إلى نظام السلطنة، وهو (الشيخ) من تلقاء نفسه سيقدم هدية إزاء هذه الأراضي. ضرائب الأرض سَتُدفع كما في السابق.

رد الحكومة الفارسية على الطلب أعلاه-(ألف) * * * * في هذا الشأن تم إصدار فرمان منفصل من قبل صاحب الجلالة الهمايونية (راجع الملحق رقم ١٠)

١ راجع التطمينات التي قدمها الـ «سير إي هاردينغ» الى الشيخ في ديسمبر ١٩٠٢ (الملحق الـ ٦) وفي يوليو ١٩٠٣.

تضاف قطعة وبذلك المشروع سيغطي كل القطع: من كل قطعة يتم إعداد ٢,٥٠٠ فدانا للزراعة. المياه يتم توجيهها من سد يُقام على التضاريس الصخرية المُسننة {السنون} التي تمتد في عُرض النهر في مدينة الأهواز. كل من القنوات الرئيسية والفرعية إضافة إلى قنوات التوزيع تُستخدم كأحواض لتخزين المياه في موسم إنخفاض منسوب مياه النهر. من المقرر إنتاج ثلاثة محاصيل سنويا. لاتؤخذ أية كمية من مياه النهر بشكل عام بدءا من يونيو حتى أكتوبر، والمياه الضرورية يتم التزود بها من الأحواض المذكورة أعلاه. لذا القنوات التي تُستخدم في هذا المشروع لا انحدار في قاعها، فهي بكل بساطة مجرد أحواض مياه، وبما أنه تم تصميمها على الأرض بصورة متناسقة دون الإكتراث لسطح الأرض، فهي لابد أن تكون أعلى من المستوى العام للأرض بينما واقع الحال هي انها ليست كذلك.

النقد الرئيسي الذي وجهه الـ «رائد مورتون» حول هذا المشروع يمكن تلخيصه بالشكل التالي:

اقتراح «فان روجين» كان يتمثل في زيادة مستوى المياه باستخدام سدٍ ما، كي يتجاوز المستوى الأقصى للفيضان (high flood level) بنسبة «٤´»، على أي حال هو لم يتخذ أية خطوات لتصميم هكذا سد ولم يجري الأبحاث اللازمة للتأكد ما إذا كان ذلك ممكنا أم لا.

«فان روجين» عمليا لم يقم بتسوية الأرض {تعديل سطح الأرض} ومشروعه كان مبنيا على دراسة غير كافية تماما؛ وبالتالي البعض من قنواته الرئيسية تتمدد باتجاه المرتفعات، والمشروع بأكمله تم الاعداد له دون أن تُؤخذ مستويات الأرض بعين الاعتبار. بما أنه يُعْتَزَم استخدام القنوات الرئيسية كأحواض، لذا سيتم وضع المحابس (locks) من قِبَلْ «فان روجين» أينما دعت الحاجة.

تقديراته لانتاج المحاصيل كانت أعلى بكثير حتى من قنوات المياه الهندية، ويستحيل أن يتحقق ذلك في عربستان حيث لايوجود مزارعين مؤهلين وهدر المياه لايمكن تجنبه.

أن «فان روجين» في تقديراته يتوقع أن نسبة قليلة جدا من المياه ستتعرض إلى التبخير وبالغ كثيرا في حجم الأمطار التي يتوقع هطولها وتجاهل دور الترسبات في انسداد القنوات والأحواض.

وبشأن حجم الأعمال، يرى الـ «رائد مورتون» أن حجم العمل المتوفر في عربستان بأنه ضئيل جدا مقارنة بمستوى الأعمال الترابية {الحفر والردم} المقرر تنفيذها في إطار مشروع «فان روجين» (٢,٨٠٠ مليوم قدم

مكعب). هو يعتقد أن اقتراحات «فان روجين» لإستيراد المكائن لهذا الغرض بأنها أمورا غير عملية؛ إذ هي فضلا عن التكلفة الأولية للتشغيل (مع احتساب الفحم من ٢ حتى ٥ جنيه إسترليني للطن الواحد) فهي لاتتناسب اطلاقا مع معظم الأعمال المطلوب إنجازها.

مشروع «فان روجين» لا يتضمن أية تعويضات عن الأراضي {التي سيغطيها المشروع}، إذ من المتوقع أن يتم تسجيل دعاوي هائلة جدا {من قِبل السكان} للحصول على تعويضات، وذلك نظرا لإتساع المِساحات التي من المقرر أن يستولي عليها المشروع؛ هكذا تعويضات لايمكن تقديرها بأقل من ٤ جنيهات إسترليني إزاء كل فدان {الفدان يساوي ٤٠٠٠ متر مربع}.

بشأن العائد على رأس المال الذي سينفقه «فان روجين» (مليونين وربع المليون) هناك ملاحظة وهي أنه في حال الحكومة الفارسية - أو أي مُمَوِّل آخر- يحصل على ٢٥ بالمائة من المحاصيل الزراعية، عندئذ قيمة ذلك في الواقع لن تتجاوز الواحد والنصف بالمئة (1½) من العائد على رأس المال الذي يجري استثماره؛ هذا حتى في حال اقتنعنا بصحة التقديرات المتفائلة لـ «فان روجين».

لَخَّص استنتاجاته عبر توضيحه أن مشروع «فان روجين» لايمكنه أن يَدُر المال في هكذا منطقة صغيرة يمكن رَيّها باستخدام القناة. حتى إذا افترضنا أن الإيرادات المحتملة جرى الاستخفاف بها بشدة، فإنه ما من رقم معقول {بشأن الإيرادات} يمكنه أن يجعل المشروع ناجحا. حتى إذا ضاعفنا الإيرادات ثلاث مرات فإن العائد سيكون أقل من ٥٪ من المصاريف الرأس مالية. وأضاف أنه بناء على أكثر التقديرات تفاؤلا حول أجور العمال إلخ؛ فإن مشروع «فان روجين» من حيث التكلفة يَتَفَوَّق على أغلى مشروع في الهند بخمسة أضعاف. هو يرى أن إنجاح أي مشروع رَيْ على نهر كارون لابد من تنفيذه في أبسط صورة ممكنة، ومن الناحية المالية لايجب التلاعب بالأرقام (figures) كما يجب العمل عليه حسب مصالح شيخ المحمرة بدلا من مصالح الحكومة الفارسية.[١]

حكومة الهند، في سبتمبر ١٩٠٥، وافقت على إلغاء مشروع «فان روجين» وطلبت من «الرائد مورتون» أن يقوم بدراسة مشروع بديل على أسس معقولة. بناء على هذه التعليمات بدأ الرائد مورتون بأبحاث تفصيلية حول كلتا الضفتين، شملت كامل المساحة التي قد يغطيها المشروع.

١ ليس واضحا ما إذا أرسلت حكومة الهند الى مفوض صاحب الجلالة نُسخ من الانتقادات التفصيلية لـ«الرائد مورتون» التي وجهها بشأن مشروع «فان روجين».

في هذه الأثناء انتشرت إشاعات حول إمكانية مشاركة آلمانية في المشروع، رغم أنه على ما يبدو فإن الآلمان أو وكلائهم لم يُجروا أية أبحاث في هذا الشأن، شيخ المحمرة سمع من مصدر خاص في طهران أن شركة آلمانية تم تقديمها للحكومة الفارسية، وكانت جاهزة لتقديم قرض بقيمة ٣,٠٠٠,٠٠٠ تومان بمعدل فائدة ٤٪ لتنفيذ مشاريع كارون؛ وهو اقتراح كان مشير الدولة بصدد قبوله. رغم أنه لايوجد دليل يؤكد صحة هذه الاشاعات ولكن يُشتبه أن الحكومة الفارسية تسعى لإقتراض المال من آلمانيا. جرت إحدى المحاولات خلال السنة التي طُرح فيها موضوع اقامة شركة دولية بإشراف مدراء هولنديين ورأس مال قدره ٣٠،٠٠٠،٠٠٠ فرنك بهدف إنجاز مشروع كارون للرَيْ.

حكومة الهند، في سبتمبر ١٩٠٦، في إشارة إلى هذه الإشاعات؛ أعربت عن اعتقادها أن أي امتياز رَيْ في كارون يجب أن يكون من نصيب شركة بريطانية إن أمكن، وذلك إلى حد ما لأسباب سياسية حتى يتسنى لها الحصول على موانئ في خورموسى، وإلى حد ما بهدف تعويض تجارتها التي ستخسرها بسبب إغلاق كارون. كانوا جاهزين لإقراض المال للحكومة الفارسية في حال يضمنون حصولهم على هكذا امتياز كما أنهم سيدعمون تنفيذ المشروع في حال اتضح أنه مشروع عملي ومربح. توسع النفوذ الألماني في منطقة كارون وقناة خورموسى هو الأكثر ضررا للمصالح البريطانية. في حال سُمِحَ لآلمانيا أن تُبرم هكذا قرضا فإنها ستحظى بالنفوذ في كامل المحمرة والضفة الشرقية لشط العرب. روسية من المفترض أن تدعمنا لإبعاد المانيا. إحتفاظ البريطانيين بمنطقة كارون له ميزة إضافية {لهم} وهي ضمان دعم الإمتيازين الموجودين فعليا والتين تتمثلان في طريقي {إقليم} البختياريين و{إقليم} اللور، حيث أن كلاهما ينتهيان في مدينة الأهواز.

على أي حال لم تتوفر مزيد من المعلومات حول تدخل المانيا[1] رغم أن الوزير الهولندي فعل كل ما في وسعه لاستغلال هكذا احتمال لحث الوزير البريطاني على التعاون في المشروع الهولندي لتكوين نقابة دولية (**international syndicate**).

في ديسمبر ١٩٠٦، معين التجار – مُقدما نفسه على أنه يتحدث نيابة عن شيخ المحمرة - أعلن للـ «سير سي سيل سبرينغ رايس»{الوزير البريطاني المفوض في بلاد فارس ١٩٠٦- ١٩٠٨} أن الشيخ يعارض أي امتياز أجنبي أو

١ في نوفمبر ١٩٠٧، الوزير الألماني قال إلى وزير هولندا أنه ليست هناك أي نية للمطالبة بإمتياز كارون للرَيْ إلى شركة ألمانية.

مساعدة مالية أجنبية، إلا أنه يَوَد تشكيل شركة فارسية صِرْفْ وتوظيف خبير أجنبي فيها بصفة مستشار. مما لا شك فيه أن «معين التجار» كانت في باله «شركة ناصري» التي يمثلها هو وتَدُرْ عليه الكثير من الأرباح. ولكن عندما سُئِلَ شيخ المحمرة حول الموضوع الذي طرحه «معين» فقد أكد إلى قنصل صاحب الجلالة أن «معين» لم يكن مخولا بالتحدث نيابة عنه وأنه لن يتقبل الرأي الذي تقدم به «معين».

المشروع الهولندي لتشكيل نقابة دولية يمكن تلخيصه على النحو التالي: أن يتم تسجيل الشركة في هولندا وأن تخضع الشركة لسلطة هولندية وأن يكون مسئوليها الرئيسيين من الجنسية الهولندية.

يدوم الإمتياز لـ ٨٠ سنة.

يَتَكَوَّن طاقم العمل في الأهواز من عدة دول.

يبلغ رأس المال ٣٥ مليون فرنك؛ ٤٠ في المائة منه هولنديا و٢٠ في المائة يدفعها «الصدر الأعظم»، التي منها ٥ ملايين تُدفع مُقَدَما إلى الحكومة الفارسية، ٤،٠٠٠،٠٠٠ هي تكاليف تأسيس الشركة **floating company**، و١،٠٠٠،٠٠٠ تُعد أموالا احتياطية - وهذا إلى حدٍ ما يُعد تخصيصا غير متناسق.

الـ «رائد مورتون» لم يُقدم تقريره النهائي الا في شهر أغسطس ١٩٠٧. وفقا للخطط والتقديرات التي أعدها؛ فإن تكلفة انجاز المشروع تبلغ الـ ٤٥٠،٠٠٠ جنيه إسترليني: السد الذي تقرر أن يكون من نوع هدار إبري (**needle type**) يغذي ٢٥٠،٠٠٠ فدّانا، منها ١٥٠،٠٠٠ يمكن رَيّها سنويا. سيبلغ العائد السنوي ٨ بالمائة، ومنه يتم سداد نفقات صندوق الطوارئ والفوائد على رأس المال.

الحشود المطلوبة لزراعة القنوات تبلغ نحو ١٥،٠٠٠ أُسرة - يمكن القول ٧٥،٠٠٠ شخصا - وهي زيادة بنسبة ٥٠ بالمائة على سكان عربستان الذين يخضعون لإدارة الشيخ {يخضعون لادارته في مجال الزراعة}.

في أكتوبر ١٩٠٦، وزير صاحب الجلالة أرسل الخطاب التالي الى الحكومة الفارسية:

بَلَغَ حكومة صاحب الجلالة أن هناك مشروعا قيد الدراسة، يهدف الى منح حقوق واسعة إلى شركة أجنبية بالقرب من مدينة الأهواز وذلك بغرض إنجاز وتشغيل مشاريع رَيْ في منطقة كارون.

ان الحكومة الفارسية مطلعة جيدا على المصالح التي يمتلكها رعايا بريطانيين في تلك المنطقة والتي بشأنها كانت هناك فعليا أوامر خاصة وتشجيع مباشر من جانب صاحب الجلالة الشاه الراحل، وأُجريت مراسلات مطولة بين الحكومتين.

ان مشروعا بالشكل المذكور أعلاه يُدْرَس بوضوح لتحقيق تطور كبير في الوضع الحالي لمنطقة كارون على الصعيدين التجاري والسياسي، ومن هذا المنطلق في الوقت الذي تعبر {المفوضية} عن خالص دعمها لكافة المشاريع التي بطبيعتها تؤدي إلى تطوير موارد بلاد فارس فإني أُحيطكم علما أن هذه المفوضية تلقت تعليمات تصرح بموجبها أنه نظرا الى أواصر الصداقة الحميمة بين حكومتَي الملك والشاه، فإن الـ «سير إدوارد غرِي» على ثقة أنه ما من خطوة مُحددة سيتم إتخاذها في المجال المذكور أعلاه دون الرجوع مسبقا إلى حكومة صاحب الجلالة.

وزير الشؤون الخارجية علاء السلطنة لم يقدم أي رد مكتوب لكنه أبلغ الـ «سير سي سبرينغ رايس» {الوزير البريطاني المفوض في بلاد فارس ١٩٠٦-١٩٠٨} شفويا أن الحكومة الفارسية لاتنوي تقديم إمتياز لشركة أجنبية، حيث كان يُعتقد أن هكذا إمتياز سيمنح حق التدخل الأجنبي في وادي كارون.

ان الوزير الروسي أُبلغ شفويا عن فحوى هذا الخطاب.

بعد ذلك بوقت قصير قيل إلى الوزير الهولندي في لندن بما أن الوضع السياسي في بلاد فارس مضطرب للغاية وأن الوقت غير ملائم تماما للموافقة على فكرة تقديم إمتيازات إلى جهات أجنبية، لذا مشروع كارون للرَيْ لايمكنه أن يحضى بالترحيب في الوقت الراهن، ولكن على مايبدو فإنه لا في تلك الفترة ولا بعد ذلك لن ولم يُبَلَّغ بالموقف الرافض جدا الذي أجمعت عليه حكومة الهند وذلك بالتأكيد بعد التشاور مع خبراء الرَيْ في الهند. الوزير الهولندي كان آنذاك، وحتى الآن، يرى أن المشروع مربح جدا باعتباره مضاربة تجارية، وعلى الصعيد الرسمي هو لم يتلقى تلميحا بأن الأمر عكس ذلك.

في فبراير ١٩٠٧، الحكومة الهولندية دعت الحكومة البريطانية إلى ضرورة اتخاذ موقف محايد تجاه المساعي الرامية إلى حصول شركة هولندية على إمتياز كارون للْرَيْ من الحكومة الفارسية، ويتلقى وزير صاحب الجلالة تعليمات بموجبها يبلغ الحكومة الفارسية أن حكومة صاحب الجلالة ليس لديها أي اعتراض على هكذا امتياز، الوزارة الخارجية أيدت الاقتراح، الا أن مكتب الهند (Indian Office) رأى أنه لايمكن تجاهل وجهات نظر شيخ المحمرة، وأن تطمينات ديسمبر ١٩٠٢ ويونيو ١٩٠٣ هي ذات صلة بهذه القضية. لذا من الصواب أن تُوصى الحكومة الفارسية بإحترام مكانة الشيخ وأن تأخذ آرائه بعين الاعتبار. هُم قد يُبَلّغون في الوقت ذاته أنه في حال مُنح أخيرا إمتيازا إلى نقابة دولية (international synicate) فإن حكومة صاحب الجلالة سترغب بالاطلاع على تفاصيل المشروع، وفي حال عدم وجود أي اعتراض على تلك التفاصيل وعدم اعتراض الشيخ بشكل حاد وغياب أي إعتراض بصورة عامة، فإنهم سيتخذون موقفا محايدا في هذا الشأن.

أن يكون مشروع كارون للْرَيْ ذات أرباح كثيرة؛ هو معتقد لم تبدده اطلاقا التقارير الأولى لل «رائد مورتون» رغم أنها لم تكن تقارير ملائمة. في فبراير ١٩٠٧، وزير حكومة صاحب الجلالة وصف مشروع كارون للْرَيْ على أنه أحد الإمتيازات الأكثر إغراءا والذي هو بحوزة البنك الوطني، وإقترح تشكيل نقابة دولية (international syndicate) تحصل من البنك الوطني على حقوق المشاركة في إمتياز رَيْ وادي كارون بهدف التنافس مع عَرْض ألماني محتمل.

في يونيو ١٩٠٧، الـ «سير إي غري» كتب إلى وزير حكومة صاحب الجلالة {الوزير المفوَّض} الذي مازال يرى أن المسار الصحيح الذي من المفترض أن تتخذه حكومة صاحب الجلالة هو الاستمرار بالسياسة المتبعة فعليا، {كتب له الـ «سير إي غري»} أن أي مشروع رَيْ يرغبون به لابد أن يحظى بدعم الشيخ، وأنهم يجب أن يتواصلوا مع الشيخ بالطريقة التي تريحه.

الـ «سير سيسيل سبرنج رايس» {الوزير البريطاني المفوض في بلاد فارس ١٩٠٦-١٩٠٨} في الشهر ذاته وافق مبدئيا على اقتراح قدمه الشيخ خزعل إلى عين الدولة من خلال وكالة معين التجار للحصول على الامتياز لنفسه وأن من حقه الحصول على رأس مال أجنبي يبلغ ثلث أو نصف إجمالي المبلغ المطلوب.

لاضرورة أن اشير إلى أن الشيخ لايمكنه إعداد مبلغ كنصف اجمالي المبلغ المطلوب لإنجاز المشاريع، وفي الحقيقة من المستبعد أن يوافق على إستثمار فلسا واحدا من أمواله في مشروع هو لديه مبرراته لقناعته في أنه

لايمكن أن يكون مشروعا مُربحا.

في يناير ١٩٠٩، وزير صاحب الجلالة {في بلاد فارس} تلقى معلومات تفيد أن الوزير الهولندي كان قد أُعْطِيَ خيار سنتين اثنتين للامتياز، والتفاصيل ستُطرح في المفاوضات اللاحقة. أثناء تلقي المعلومات، وزير حكومة صاحب الجلالة أبلغ الحكومة الفارسية بما أنها تجاهلت الانذار المُوجه اليها في ١٩٠٦ (مقابل ذلك) احتفظت حكومة صاحب الجلالة بحقها في الاعتراض على المشروع. ردا على هذا الخطاب؛ أعلنت الحكومة الفارسية أنه في حال تشكيل شركة ما وفي حال مُنح امتيازا بموجب هذا الخيار، عندئذ يحق لنا نحن أن نعترض على أي شيء يتضارب مع مصالحنا وأنهم سيتخذون الخطوات الكفيلة بتلبية اعتراضاتنا.

و{في سياق متصل} أُبلغت الحكومة الهولندية أنه لايسعنا دعم أي مشروع يتعارض مع مصالحنا أو مع رؤى الشيخ. أجابوا أنهم في الوقت المناسب سيوجهون تحذيرا إلى النقابة (syndicate) التي من المفترض أن تتشكل لمنع تنفيذ أية مشاريع محتملة {تُقام} دون التعاون مع شيخ المحمرة ودون التأكد من موافقة الحكومة البريطانية.

احتج الشيخ بشدة على الخَيار الذي قُدِم، وأكد على أنه هو، هو وحده فقط لديه الحق لتنفيذ المشروع، ودون رضاه هو، لايمكن لذلك أن يُكتب له النجاح. محاولة واحدة فقط من جانبه هو، لتحريض العرب يمكنها أن تكون كارثية. رَغِبَ بإرسال برقية إلى الحكومة الفارسية فحواها أن العرب انزعجوا إثر إشاعات حول تقديم إمتياز رَيْ لطرف أجنبي، {وأن العرب} لن يقبلوا بذلك، ومَنْحُ هكذا إمتياز يشكل خطرا على الحكومة الفارسية.

على أي حال، رأى وزير صاحب الجلالة أنه في الوقت الحاضر لاضرورة لإرسال هكذا برقية إذ أن الإمتياز الذي مُنِح من المستبعد تنفيذه. بعد بضعة أيام الشيخ التمس للحصول على قرض بهدف تمويل مشروع رَيْ ليس كبيرا جدا يقوم هو بتشغيله.

في مارس ١٩٠٩، بَلَغَ وزير صاحب الجلالة أن الشاه كان قد أصدر فرمانا إلى الشيخ يؤكد فيه على حقوق الشيخ بشأن جزيرة عبادان والأرض الواقعة على ضفاف كارون. هو قال ان هذه المعلومات غامضة جدا، لكنه لايستطيع الحصول على المزيد: هو طلب مزيدا من التفاصيل حول الفرمان. جرى التدقيق في رسالة

(despatch) وزير صاحب الجلالة المرقمة ١٣٧ المؤرخة في ٨ أكتوبر ١٩٠٢ والتي تضمنت قائمة طلبات «معز السلطنة» إضافة إلى ردود الحكومة الفارسية بشأنها، لابد من الإشارة إلى أن الشيخ نفسه لم يُشِر لصدور هكذا فرمان لأي شخص وفي الواقع حتى ذلك الحين بدى غير مطلع على وجوده.

الـ «سير ويليام ويل كوكس» {مهندس بناء بريطاني عمل في مصر والعراق وتركيا في إنشاء قطاع الري} زار الأهواز في ١٩٠٩ لإعداد تقرير حول إمكانيات الري التي تتوفر من خلال بناء سد على كارون. أمضى يوما واحدا في الأهواز ومن ثَم عاد إلى المحمرة. أوضح في تقريره أن كل من نهر الكرخة (الذي لم يراه هو) ونهر كارون كلاهما يمكن الاستفاده منهما بسهولة بالغة مُعبّرا عن إعتقاده أن كلا المشروعين مربحان جدا وإقترح تقديم دُفْعة مقدما تبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه على الفور لمشروع كارون. لكنه إعتبر إقامة مشروع رَيْ كبير على كارون بأنه سيضر بساتين النخيل الواقعة على شط العرب لأنها تعتمد على طمي نهر كارون لأنه يُعد مفيدا لها، ولابد من تأجيل أي مشروع حتى يتوفر للعثمانيين الوقت الكافي للتخلص من إعتماد بساتين نخيلهم على نهر كارون. هو فيما بعد قام بتعديل وجهة نظره؛ فهي قد تُعد حقيقة مؤكدة أن يكون تأثير مشروع كارون للْرَيْ أقل بكثير ما توقعه هو في البداية، هذا إن كان لذلك أي تأثير أصلا.

آنذاك، الشيخ ليس بهدف تطوير أراضيه وإنما لحث الحكومة البريطانية على زيادة حصتها في منطقته، طرح موضوع تأجير أراض في كارون بالقرب من المحمرة في إطار عقد إيجار طويل الأمد إلى شركات بريطانية أو هندية. مبدئيا بحث الأمر مع العديد من التجار المحليين في البصرة، لكنه لم يتوصل إلى اتفاق معهم، وذلك لأن شروطه أصعب من أن يقبلوا بها.

المشروع لم يتضمن أي فرصة مناسبة لاستثمار رأس مال بريطاني وربما لم يُطرح هذا الموضوع أصلا بصورة جدية. لم يتم التأكيد على الاقتراح بصورة مؤثرة لكنه كان مفيدا كونه أتاح للمقيم السياسي فرصة كي يطلب من الشيخ أن يعطيه نُسَخا طبق الأصل من الفرمانات التي بموجبها هو ورجال قبائله يمتلكون الأراضي، تم توجيه الطلب للحصول على هذه الوثائق في أبريل ١٩٠٩ الا أن تسليم النُسَخ لم يصبح وشيكا حتى سبتمبر ١٩١٠.

في مايو ١٩٠٩ المقيم السياسي زار الشيخ وحصل منه على بيانات تخص موضوع مشاريع الرَّيْ في عربستان وهي بالشكل التالي:

الترجمة: أنا خزعل بموجب هذه الوثيقة اتعهد والتزم أنه متى ما حصلت من الحكومة الفارسية على إمتياز لبناء سد الأهواز، في حال الحكومة البريطانية تتعاون معي وتقدم لي الدعم في كل من الحصول على الامتياز وفي تزويدي بالأموال والمهندسين لبناء سد الأهواز ولِرَيْ الأراضي الزراعية، وفي كافة المجالات الضرورية، عندئذ لايحق لي تقديم أية حصة لأي من أتباع القوى الأجنبية أو إشراكهم معي في هذا الشأن ماعدى الحكومة البريطانية والرعايا البريطانيين، وبالنسبة للغرباء والأجانب فإنه يُستثنى {في هذا الشأن} رعايا الحكومة البريطانية. انا سوف لن أسمح لأي شخص أن يساهم أو يشارك، شرط أن يكون إمتياز بناء سد الأهواز لي أنا، وأن يخضع لإدارتي أنا، وأن لاتسمح الحكومة البريطانية بإعطاء أي امتياز يخص بناء سد الأهواز من قِبَل الحكومة الفارسية إلى نقابات تعود إلى رعايا بريطانيين أو إلى أي من رعايا القوى الأجنبية أو الحكومة الفارسية.[١]

خزعل إبن جابر

(ختم وتوقيع) خزعل

الـ ٢٤ من ربيع الثاني ١٣٢٧

ترجمة: أنا، خزعل، بموجب هذه الوثيقة أتعهد وألتزم بشأن الأنهر التي تجري في مناطقي، مثل الكرخة وشاوور والجراحي وهنديان و(بشأن) أعمال الرَيْ الصغيرة من نهر كارون ماعدى مشروع سد الأهواز، في أي وقت شئت، أن أمضي قُدُما لإنشاء سدود عليها بُغية رَيْ التُرْبَة ونظرا إلى أن ذلك يُعد إجراء محليا ويتطلب توافقا قَبَلِيًا، لذا لاضرورة

١ ذلك أن الإمتياز لايجب أن يكون بإسم أي من رعايا بلاد فارس أو بريطانيا أو أي طرف أجنبي وإنما لابد أن يكون بإسم الشيخ تحديدا.

للحصول على ترخيص من الحكومة الفارسية.[1]

لتوسيع هذه المشاريع، لابد أن اعتبر الحصول على كل من الدعم والرأسمال الخارجي بأنه ضروري ومقبول لتنمية هكذا مشاريع. حول إكمال المشاريع ومساعدتي في الاستمرار بها، أنا اتعهد بإعطاء حق الأفضلية إلى نقابات (syndicates) بريطانية معتبرة، إذ يمكن للحكومة البريطانية بنفسها أن تقدم لي الشركة التي تراها تتناسب مع المشروع وسوف لن اطلب من أي حكومة أخرى ومن أي رعايا أجانب، المال والدعم دون أن أُعطي أولا حق الأفضلية في ذلك الى بريطانيا وأنا أتقدم بهذا الالتزام إعتمادا على أن الحكومة البهية المذكورة أعلاه تنوي وترغب في أن ترى مصالحي الفُضلى قد حظيت بالحماية التامة.

خزعل إبن جابر،

(ختم وتوقيع) خزعل

الـ ٢٤ من ربيع الثاني ١٣٢٧

بالتزامن مع ذلك تم الحصول على تعهد بشأن بتقديم أرض تحتاجها شركة النفط.

ردا على برقية الرائد كوكس التي توضح ما صرح به الشيخ، فقد بعث وزير حكومة صاحب الجلالة بتلغراف للموافقة على التصريحات معتبرا شروط الشيخ بأنها في مستوى يمكن القبول به. وبشأن المشروع الرئيسي فقد قَبِلَ أن ضمان تخصيص امتياز إلى ثمة شركة بريطانية هو أكثر صعوبة من تخصيصه إلى الشيخ، لكنه بذلك لن يستطيع تفادي كافة المشاكل مع المجلس (البرلمان). كان يُعتقد أن مشروع كارون لِلْرَيْ مربح جدا كما أنه {المشروع} مكشوفا تماما للجمهور بحيث عندما تقدم الشيخ بالطلب نتوقع أن نواياه لإنجاز المشروع ستجلب الانظار وستواجه معارضة شديدة. لكنه أضاف أنه إذا كنا بصدد الحفاظ على موقعنا وتعزيز مكانتنا في الخليج الفارسي يجب علينا رسم سياستنا تجاه قضايا كثيرة، غير آبهين بالمعارضة التي سوف يبديها المجلس(البرلمان) لاحقا.

١ تجدر الإشارة أن الاتفاق الاضافي بين نظام السلطنة وعباس آغا تاريوردیف يَنُص على ضرورة الحصول على رخصة من الحكومة الفارسية والمجلس (البرلمان) لبناء سدود على نهري الكرخة وشاوور.

هو يرى أن أي طلب للمشاركة يتقدم به صاحب الامتياز الهولندي قد يقضي على أي دور له في هذا الشأن، لذا قد يكون ضروريا تسوية الأمر معه.

في شهر يوليو، الوزير الهولندي في طهران سأل قائم بأعمال صاحب الجلالة ما إذا كانت حكومة صاحب الجلالة ستتقدم بأي اعتراض ضد النقابة (syndicate) الهولندية التي تريد الحصول على امتياز مشاريع الرَيْ في الأهواز بموجب الخَيار الذي حصل عليه «إم دي استورلر» (الوزير الهولندي).

هو قال انه يَعي أن حكومة صاحب الجلالة كانت فقط متشوقة للتأكد من عدم وقوف قوة ثالثة خلف المجموعة الهولندية، وهو {الوزير الهولندي} يمكنه أن يُطمئِننا {يُطمئن الحكومة البريطانية} أن الأمر لم يكن كذلك. أَمِلَت النقابة الهولندية في أن يكون على الأقل نصف رأس المال من بريطانيا والباقي من هولندا، وفي الظروف التي إفترضها هو؛ لن يكون هناك أي إعتراض. هو قال ان المشروع لم يقم هو بمناقشته وإنما قام بذلك عضو من المجلس (البرلمان)، وأشار هو إلى أن الحصول على الامتياز سَيَسْهُل في حال تضمنت الصفقة مصلحة حكومة صاحب الجلالة. تحريات مماثلة أُجريت في لندن من قبل الوزير الهولندي هناك، وطَمْأَنَ حكومة صاحب الجلالة أن الحكومة الهولندية لن تمضي قدما في مشروع كارون للرَيْ دون التوافق مع شيخ المحمرة. وَرَدّا على ذلك فقد أُبلغَ أن حكومة صاحب الجلالة لن تعترض مبدئيا على إشراك رأس مال هولندي في حال كان التوقيت ملائما وإذا كانت الشركة بريطانية.

الوزير الهولندي في طهران إثر ذلك بدأ بالتحري عن الشروط التي بموجبها يمكن الحصول على موافقة الشيخ، وفي سبتمبر ١٩١٠ أبلغ وزير حكومة صاحب الجلالة في طهران انه علم من أحد أقارب الشيخ في طهران (هكذا ورد) أن الشيخ بناء على شروط خاصة فقط سوف لن يعارض حصول الطرف الهولندي على امتياز رَيْ في كارون. ربما «سعيد السلطنة» هو من أخبره بذلك، إذ كان قد كتب له الوزير الهولندي في الـ ٣ من يونيو كي يطلب منه معرفة وجهة نظر الشيخ حول طبيعة الشروط التي سيضعها إزاء تعاونه. الرسالة وُجِّهَت إلى الشيخ، الذي بدوره لم يقدم أي رد. من خلال التدقيق - الذي أُجرِي أثناء المراجعة السابقة للمراسلات التي تم تنفيذها بشأن مشروع كارون لِلْرَيْ منذ بداية المشوار في ١٩٠٤ - يَتَّضِح أن القيمة الكامنة في مشروع كارون لِلْرَي مازالت تثير إعجاب الحكومة الهولندية والحكومة الفارسية: ان الحكومة الهولندية خاصة تبدو أنها تأثرت كَونه يُعد إستثمارا مربحا للرأسمال الهولندي الذي يبلغ مليون جنيه إسترليني أو نحو ذلك. ولكن في التقرير الذي أعده الـ «رائد

مورتون» بعناية، لايوجد أي شيء يدعو إلى تعديل هكذا رؤية. هو لم يجروء على التكهن بأكثر من ٨ بالمئة من العائد على رأس المال الذي تم إستثماره - عائد لايكفي لتغطية تكاليف الإستهلاك والفائدة على الأموال المُقترضة. من غير المحتمل أن يتم جمع رأس مال دون الـ ٨ بالمئة لهكذا مشروع في ظل المخاطر الكامنة له وذلك نظرا لعدم وجود أي تضمين على أن المشروع سيحظى بدعم صادق من جانب السلطات المحلية والمركزية في بلاد فارس: لذا المشروع لايحتوي على أي إغراءات مالية ومن المستبعد أن يتمكن من سداد تكاليفه.

من المؤكد أن ينظر الشيخ بإستياء إلى أي مشروع من هذا القبيل. هو مقتنع تماما أن المشروع ليس مربحاً او بالتأكيد لن يستثمر أيٍ من أمواله فيه. هو ينظر بمنتهى الإستياء إلى إمكانية التدفق الكبير للفرس في إقليمه في إطار هذا المشروع، وهو صائب تماما في تقييمه لهكذا حدث حيث أن هذا التدفق لايمكن تجنبه في حال تمكن هذا المشروع من جني الأرباح. هو لايرى أي حاجة للمشروع، لأنه في الوقت الحاضر لا وجود لكثافة سكانية تدعو لحث العرب لزراعة مساحات شاسعة. في المقابل هناك الآلاف من الفدانات من الأراضي التي تقع بالقرب من المحمرة والتي يمكن رَيّها خلال المد إلا أنها لم تُزرع خلال العقود القليلة الماضية بسبب غياب المزارعين وهناك مئات الآلاف من الفدانات من الأراضي المماثلة جاهزة للاستيطان الفوري.

في يناير ١٩١١، وزير الدولة للشؤون الخارجية التابع لصاحب الجلالة ردا على رسالة **despatch** بعث بها وزير حكومة صاحب الجلالة، فقد أرسل {وزير الدولة} برقية المقيم السياسي في الخليج الفارسي الذي قدم فيها ملاحظاته التي تبين أن مشروع كارون لِلْرَيْ ليس عمليا، وأعلن ضرورة أن تُعيد الحكومة الهولندية فتح القضية التي اقترح هو شرحها لهم بشفافية لِيُبَيّن وجهة نظر الخبراء حول الأسباب التي تعيق إنجاز المشروع وأن يُبلغهم أن حكومة صاحب الجلالة لايمكنها أن تضغط على الشيخ كي يلتزم بمشروع، على ما يبدو، هو لايتوقع أن تتحقق منه أية مكاسب مالية.

ختم الشاة	ختم اتابك اعظم

الجزء الثاني

٢. مشروع كرخة لِلْرَيْ

هذا المشروع، حاله حال مشروع كارون يشمل إعادة بناء المشاريع القديمة و رَيْ المساحات التي كانت تُروى في الأزمنة الماضية عبر القنوات،[1] ولطالما الشيخ اعتبر ذلك بأنه إستثمار أكثر جدوى لرأس المال مقارنة بمشروع بناء سد في الأهواز.

مع حلول سنة ١٩٠٥، نائب قنصل صاحب الجلالة في عربستان أيد بقوة مشروع الكرخة لِلْرَيْ وقدم الوصف التالي للطريقة التي بموجبها حصل «نظام السلطنة» الراحل على مُنحة شملت كل من أراضي كوت نهر هاشم التي ترتوي بمياه الكرخة والأراضي التي تقع على الجانب الأيمن من نهر الكرخة.

قال انه خلال السنوات الماضية «المولى عبد الله» حاكم الحويزة سعى للحصول على ميناء في الضفة اليُمنى لنهر كارون من الحاج جابر سلف الشيخ خزعل، الشيخ جابر منحه موقعا يعرف بـ «ام اتمير»، فيما بعد اختلفا والمولى عبد الله ادعى بكامل الضفة اليُمنى لنهر كارون. تم الاتفاق على قبول رأي الشيخ فارس حاكم الفلاحية لإنهاء القضية.

الشيخ مزعل حلّ محل الشيخ جابر الا أنه خلال هذا الحدث كان متخاصما مع شيخ الفلاحية، وبذلك خسر دعمه في إظهار الحقيقة. نظام السلطنة تدخل في هذا الشأن ودعم مصالح الشيخ مزعل وساعده في إعادة شراء الأرض له من الحكومة المركزية (؟). قال الشيخ أن لديه رسالة من «نظام»

---

١ خانلر ميرزا، حاكم عربستان في ١٨٥١، شيَّد السد العُلْوي في كوت نهر هاشم بغرض إعادة مياه الكرخة الى مجراها القديم حيث كانت تمضي من الحويزة وكانت قد انحرفت عنه {عن المجرى القديم} بفعل السيل سنة ١٨٣٢. المشروع كان فشلا ذريعا والارتفاع المفاجئ لمياه النهر جرف جزءا كبيرا من السد. قيل ان تكلفة المشروع بلغت سبعة الآف تومان. مع الإرتفاع الهائل لمنسوب المياه شقّت المياه ممرا جديدا يدعى «المكرية» {المجرية} ولكن لسبب ما؛ تراجعت المياه مُندَفعة من جديد وبذلك دُمِّر المشروع بكامله. (لوفتوس، كلدة وسوسيان، ١٨٥٧، ص ٣٦١ وص ٤٣١)

تثبت الدور الحقيقي الذي قام به في هذه الصفقة. بعد إنجازه لهذه الخدمة استدار نظام السلطنة مُعلنا شراكته مع الشيخ مزعل في ملكية للأرض. هناك أسباب منطقية حالت دون رفض الشيخ مزعل لهذا الادعاء. والشيخ خزعل بعد استلامه السلطة رأى أنه ليس من الصواب أن يُعرِّض الملكية المتنازع عليها الى إختبار مفتوح.

على أي حال، مشروع الكرخة في تلك الفترة لم يُلفت الانتباه ولم يُسمع عنه مجددا حتى سنة ١٩٠٩ حيث قام الـ «سير ويلكوكس» بلفت الأنظار الى إمكانيات الرَّي من نهر الكرخة ونصح بالعمل على ذلك النهر، الذي يُمكن للشيخ أن يُشيد سدا بموارده هو دون تدخل الحكومة الفارسية، ودون إثارة الحساسية على الصعيد الدولي. أوضح أنه خلافا لمشروع كارون للرَي الذي يجعل من الملاحة أمرا مستحيلا، فإن مشروع الكرخة ليس له أي تأثير سلبي {على الحركة الملاحية} وإنجازه بالمقاييس ذاتها يحظى بفرصة أفضل بكثير للنجاح.

الملازم ويلسون بدعم من «مستر جي دبليو ستورس»، مدير دائرة الأشغال العامة أجرى طوال السنة أبحاثا وعمليات مسح دقيقة في كل من نهر الكرخة والأراضي التي تتغذى من نهر الكرخة، وفي يناير ١٩١٠ السير ويلكوكس بالفعل زار «كوت نهر هاشم» وأمضى عدة أيام هناك لدارسة {تضاريس} الأرض والموقع المقترح لبناء سد. بعد أبحاث دقيقة إستنتج أن أفضل موقع لتشييد سد لأغراض الرَي في نهر الكرخة هو «سِن العباس» الذي يقع أعلى من كوت نهر هاشم بمسافة تبلغ خمسة أميال. في هذا الموقع تتمدد طبقة من صخور الحجر الرملي بسماكة ٨ أقدام مباشرة في عُرض النهر يمكن استخدامها كأساسات للسد. ان التقديرات التفصيلية التي أعدها الـ «سير ستور» تحت إشراف السير ويل كوكس تُظهر أن تكلفة إنشاء السد بحد ذاتها تبلغ الـ ٣٨،٠٠٠ جنيه إسترليني؛ زائد ٣٣ بالمئة تُخَصَّصْ للنفقات الطارئة وللإنشاءات والمباني، وبذلك سيبلغ إجمالي التكلفة نحو ٥٠،٠٠٠ جنيه إسترليني. تكلفة نقطة الإمداد **head regulator** (وهي زيادة بنسبة ٣٣ بالمئة) قُدِّرَت بـ ٣،٧٠٠ جنيه إسترليني والأعمال الترابية في القناة الكفيلة بشق التل الواقع في كوت نهر هاشم تبلغ الـ ١٧،٠٠٠ جنيه إسترليني.

مع احتساب الإمداد السخي للنفقات الطارئة، يبلغ اجمالي التكلفة ٧٥،٠٠٠ جنيه إسترليني. يمكن رَيُّ ١٠٠،٠٠٠ فدان على مدار السنة من خلال القناة؛ والشيخ يمكنه أن يتوقع إيرادات بقيمة ٢٠،٠٠٠ جنيه إسترليني.

يتضح مما ذكر أعلاه أنه من الناحية الفنية، المشروع يعتبر رائعا ويمكن التكهن أنه يدر أرباحا كبيرة، ولكن هناك نوعية أخرى من الإعتراضات على هذا المشروع؛ في الحقيقة، الأرض هي ليست مُلكا للشيخ وحده، لأنه على أي حال جزءا منها يعود الى ورثة نظام السلطنة الذي أقر الشيخ بدعواه من خلال دَفْعه سنويا ٣،٠٠٠ جنيه إسترليني أو أقل من ذلك، إضافة إلى ذلك، هناك قضية «بني طرف» التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار. هذه القبيلة التي تسكن الحويزة وأهوار الكرخة[1] قد تتضرر من أي مشروع يقلص كمية المياه أسفل نهر هاشم، وفي حال عدم تعويضها أو ترويعها، أو في حال هم اعترضوا بالفعل؛ فإن ذلك سيجعل من الصعب إنجاز المشروع. ولكن لاداعي أن نظن أنه لايمكن تعويض القبيلة عبر منحها أراض على القنوات الحديثة {التي ستُنشئ في إطار المشروع} ولا داعي أن نظن أنهم سيرفضون هكذا شروط في حال أظهر الشيخ عزمه لتنفيذ قراره في هذا الشأن.

الإضطرابات السياسية في ١٩٠٩ و١٩١٠ وإنهماك الشيخ في مجالات أخرى آنذاك حال دون مواصلته العمل بجدية كما في السابق لتطبيق تقرير الـ «سير دبليو ويل كوكس» الخاص بهذا المشروع. في أكتوبر ١٩١٠ المقيم السياسي ذَكَّر الشيخ بالتقارير الايجابية التي كان قد قدمها الـ «سير دبليو ويل كوكس» {مهندس بناء بريطاني عمل في مصر والعراق وتركيا في إنشاء قطاع الري} حول هذا المشروع ونصحه باتخاذ خطوات فاعلة في هذا الشأن. هو أوضح أنه من الناحية الاستراتيجية يُعد كوت نهر هاشم موقعاً جيداً وأن تشييده لمسكن له في ذلك المكان؛ من شأنه أن يعزز سلطته هناك. في طهران خاصة، هذا المشروع لم يُذكر إطلاقا، والاعتبارات السياسية ربما لن تُثار لمنع تنفيذه، كما أنه ليس بالمشروع الذي يتطلب تنفيذه تشاورا حول مصالح دولية. في حال هو شخصيا أراد العمل على أي مشروع محلي من هذا القبيل فإن لديه كل المبررات التي تدعوه إلى الإصرار على ذلك ويحق للحكومة

---

١ قبل سنة ١٨٨٢ نهر الكرخة كان يمر من مدينة الحويزة العربية الكبيرة. بُغية زراعة المنطقة التي تقع شمال شرق هذا المكان {الحويزة} قام شخص يُدعى هاشم بحفر قناة على بُعد ١٥ ميلا في أعالي النهر. إتضح أن الأرض هناك منخفضة ورخوة ومثمرة وسرعان ما كانت هناك حاجة لبناء سد لمنع مياه الكرخة من أن تُغرق هذه القناة، إلا أنه حدث ذلك الأمر الذي جعل الحويزة بلا مياه. (لوفتس، ص. ٤٣٠) لايارد حدد تاريخ هذا الحدث في ١٨٣٧.

البريطانية أن تدعمه عبر المطالبة بعدم عرقلة تنفيذه هو للمشروع. لذا دفاعا عن نفسه ومنعا لانتهاك حقوقه، سيرى من الحكمة؛ أن يستأنف العمل على هذا المشروع دون تأخير. حكومة صاحب الجلالة دون أدنى شك ستسعى لتقديم مُمَوِّلين موثوقين يقرضونه كل أو جزءاً من المال وستأتي بمهندس لتنفيذ عمليات الحفر الأولية على نفقته الخاصة {على نفقة الشيخ}. ولكن بدى أن الخطوة الضرورية الأولى هي أن أيَ موقفٍ عليه أن يتخذ، في ظل الظروف التي يمر بها أو الموقف الأكثر عقلانية الذي عليه أن يتخذه تجاه «نظام السلطنة» الحالي الذي - كما هو يعلم - يطالب بحقوقه في هذه الأراضي التي يتوق لتوسيعها {توسيع حقوقه} حتى بدعم خارجي إن تطلب الأمر.

في يناير ١٩١١، التقى نظام السلطنة بالشيخ في الأهواز والمحمرة في طريقه الى بوشهر لاستلام منصب حاكم عام لإقليم فارس. تمت مراجعة موضوع كل ممتلكات نظام السلطنة في عربستان وحسب الاتفاق الأولي فقد آلت الأمور إلى شراء الشيخ نصف ممتلكات نظام السلطنة بإسم الشيخ كاسب {ابن خزعل} والذي يجب أن يكون الوكيل الحصري لنظام السلطنة بشأن النصف الآخر من حصته في هذه الأراضي. حتى نهايات سنة ١٩١١، لم يحدث أي تقدم في هذا الشأن.

الجزء الثالث

٣. تقديم إمتياز خاص بأراضٍ بالقُرب من دسبول إلى أحد الرعايا الروس

المشروع الأخير والذي يُطرح تحت عنوان الري هو الذي بموجبه حصل أحد الرعايا الروس، ويُدعى «عباس آغا تاريورديف»، على امتياز من رضا قلي نظام السلطنة في ١٩٠٩. قطعة الأرض المذكورة هي بالقرب من شوش نحو ١٥ ميلا جنوب دسبول وتتمدد بين قرية الزوية من جهة الشمال والسوس من جهة الجنوب، ومن جهة الشرق والغرب يحدها كل من نهري الدز والكرخة بالتوالي. مدة عقد الإيجار هي ٢٥ سنة، في المقابل على المستأجر أن يدفع مبلغ إجمالي قدره ١٣٦,٠٠٠ تومان، بأقساط سنوي يبدأ من ٤,١٠٠ تومان في السنة ويرتفع ليصل الى الـ ٧,٣٠٠ تومان في السنة. من جانب آخر، الاخفاق في دفع قسط واحد بعد مرور شهر واحد على تاريخ الاستحقاق يؤدي إلى فسخ عقد الإيجار - وهذا البند يتيح المجال الى نظام السلطنة لإبطال العقد في أي وقت بدءا من الآن إذا اتضح أن المؤجر لم يدفع أي قسط. يحق للمستأجر نقل عقد الإيجار، لكنه يبقى هو المسئول عن التزام المستاجر الثاني ببنود العقد. المالك يحصل على الإيجار مُقدماً وتدني مستوى الأرباح ليس مذكورا. المالك يعد ملزما بتقديم كامل الدعم لمنع حدوث اضطرابات من شأنها التأثير في عقد الإيجار. في حال اتضح للمؤجر ضرورة إنشاء سد على نهر الكرخة أو شوش فإن مالك الأرض يقدم له كل اشكال الدعم للحصول على ترخيص من الحكومة الفارسية ومن البرلمان الوطني {مجلس شوراي ملي} لبناء السد.

كما ذُكر أيضا؛ أنه في حال تطلب الأمر أن يشيد المستاجر طريقا الى المحمرة أو إلى بندقير أو إلى دسبول فإن المالك مُلزم بدعمه بكل شكل ممكن لحصوله على الامتياز الضروري المتعلق بذلك. هذا بالتاكيد يتناقض مع امتياز السادة الاخوان لينتش والذي يشمل طريق أهواز- دسبول.

الأراضي المذكورة يسكنها عرب آل كثير بقيادة الشيخ حيدر ابن {علي ابن} غافل ولبضعة سنوات خضعت لحكم شيخ المحمرة الذي يستأجر الأراضي من نظام السلطنة ويُعَوِّض ذلك بحصوله على أي شي من العرب. الإيجار الرمزي هو ٤,٥٠٠ تومان لأراضي حسين آباد زائداً الرسوم الحكومية ليصل المبلغ لـ ١,٠٠٠ تومان.

يبدو أنها مُنحت الى نظام السلطنة مقابل أراض في كردستان قام بتسليمها الى الحكومة الفارسية. الشيخ فور اطلاعه على أن الامتياز فقط يشمل الأراضي القريبة من مدينة شوش والتي تقع مباشرة خارج نطاق سيادته، أعلن أنه هو شخصيا ليس معنيا بالقضية ويمكنه أن يترك الأمر إلى القبائل العربية التي قد تجعل الأوضاع مثيرة للمستأجر {أي أن تذيقه المُر}.

السيد مارلينغ – عند إبلاغه وزارة الخارجية بموقف الشيخ - قال ان عدم رغبة الشيخ شخصيا بتلك الأراضي حال دون اعتراضنا على المشروع نيابة عنه، إلا إذا اقترحنا عليه حث القبائل المحلية للاصرار على حقوقها. هكذا نهج يجعلنا ضالعين في اضطرابات محلية وهو إجراء غير لائق. بما أن آفاق المشروع بدت غير واضحة والاشاعات حول توظيف رأسمال آلماني مازالت بحاجة الى إثبات، يجب أن نتصرف ببراعة كي نحقق مزيداً من التطورات. هو أضاف، بما أن أعمال الري لم تكن ضمن تلك المشاريع التي أبلغنا الحكومة الفارسية أنها تؤثر على مصالحنا، لذا ليس سهلا أن نعترض علنا ضد المشروع.

المسافة من المحمرة حتى الأراضي التي تقع ضمن الامتياز، تكاليف النقل الهائلة جدا إلى هناك، الأوضاع غير المستقرة للمنطقة {التي يقع فيها المشروع}، كل من الحدود التركية - الفارسية وحدود لورستان اللتين لاتبعدان سوى بضعة أميال عن بعضهما البعض، كلها أسباب تقف ضد نجاح المشروع. في نهاية ١٩١٠ صاحب الامتياز لم يتخذ أية خطوات علنية لامتلاك الأراضي، ولكن في مارس ١٩١١، وزير صاحب الجلالة أرسل تلغرافا يقول فيه قد بلغه أن «عباس آغا» وصل إلى طهران وينوي التوجه مباشرة نحو الجنوب. من المتوقع حدوث تطورات، نظام السلطنة وعد الشيخ أن يقوم بكل ما في وسعه لإبطال عقد الإيجار الخاص بـ «عباس آغا»، ونظرا لمعارضة الشيخ يبدو أنه من المُستبعد أن يتمكن المؤجر من أن ينعم بعقد إيجاره.

الفصل الحادي عشر
حيازة وإمتلاك الأجانب للأراضي في عربستان

لطالما نظرت الحكومة الفارسية باستياء لحصول الأجانب على حق ملكية الأراضي على تراب بلاد فارس، رغم أن الحكومة البريطانية بموجب المادة الـ ١٢ من معاهدة باريس لسنة ١٨٥٧ تتمتع بهكذا امتيازات في هذا الشأن؛ كما هو الحال بالنسبة للرعايا الروس حيث تنص على ذلك الفقرة الـ ٥ من الاتفاق الذي تشير له المادة الـ ١٠ من معاهدة تركمنشاي[1] لسنة ١٨٢٨.

في عربستان، الرعايا البريطانيون استقروا حتى الآن في اماكن معدودة فقط. شركة السادة الاخوان لينتش استأجرت دورا سكنية في دسبول، تستر ورامز وفي الأهواز (استأجرت من نظام السلطنة) وفي المحمرة (من الشيخ). اُستؤجرت نيابة قنصلية صاحب الجلالة في مدينة الأهواز من تاجر ينتمي لبلاد فارس: مبنى قنصلية صاحب الجلالة في المحمرة اُستؤجر من الشيخ. ان شركة النفط الأنجلو - فارسية حصلت على أراض في إطار عقود إيجار طويلة الأمد في منطقة «بريم» في جزيرة عبادان، وفي الأهواز في أعالي المنحدر الصخري المُسَنن {الذي يتمدد فى عُرض النهر}، وأقاموا على قطعة أرض في أعالي كارون، حتى ذلك الحين لم يتحقق أي اتفاق بشأنها. شركة السادة الإخوان لينتش تستأجر مستودعا في شليلي – جنوب تستر على بعد ٥ أميال - من شيخ مرتضى وهو شخص تستري، وفي المحمرة تستأجر مستودعا ورصيف سفن (wharf) من الحكومة الفارسية.

البنك الشاهنشاهي لبلاد فارس استأجر من الشيخ أرضاً ومنزلاً سكنيا على نهر كارون في أعالي المحمرة، كما استأجر من الحاج رئيس مكتبا في المدينة يُطل على النهر. استأجروا مكتبا في ناصري من تاجر ينتمي لبلاد فارس، ومسكناً خارج المدينة من الشيخ عبد الحسين وهو من رعايا بلاد فارس ومُنح الجنسية البريطانية في الهند البريطانية.

لذا بالفعل لا وجود لأراض في عربستان يمتلكها رعايا بريطانيون رغم أن امتياز شركة النفط يُمَكِّنُهم من شراء الأراضي كما هو الحال بالنسبة إلى بنك فارس الشاهنشاهي.

---

١ في الوقت الذي وفقا للتقليد السائد في بلاد فارس فإنه من الصعب للرعايا الأجانب أن يستأجروا دورا سكنية ومستودعات أو أماكن مناسبة لتخزين بضائعهم، إلا أن الروس في بلاد فارس علاوة على الإستئجار، فَهُم يحظون بكامل الحقوق الملكية في إمتلاك دورا سكنية للعيش فيها، ذلك فضلا عن المستودعات والأماكن التي يستخدمونها لإيداع بضائعهم.

السبب الكامن وراء ذلك هو أولاً الحظر المفروض على تشييد أية مباني أو مستودعات على ضفاف نهر كارون بموجب الفقرة الـ ٦ من الضوابط المتعلقة بنهر كارون (الملحق رقم ٢) وثانيا الشيخ نفسه يرفض بقاطعية أن يشاركه أحد في ملكيته للأراضي. إن الشرط الذي كان أساسيا في جميع فرماناته التي بموجبها يحصل على أراضيه من الحكومة الفارسية هو أنه لايجب أن ينقل ملكية أي جزء منها إلى الأجانب وهو كان يلتزم بشدة بهذا الشرط. المقبرتين في المحمرة والأهواز هما المكانين الوحيدين اللذين يمكن للأجانب أن يَتَمَلَّكا فيهما.

في سنة ١٩٠٣ شيخ المحمرة جعل الدفن في مقبرة المحمرة مجانا ودون مقابل وذلك بناء على طلب الحكومة الفارسية التي كان قد دعاها وزير صاحب الجلالة لإصدار التعليمات اللازمة إلى الشيخ في هذا الشأن. «مشير الدولة» كتب إلى الـ «سير إي هاردينغ» في الـ ٣ من يناير ١٩٠٣ كي يخبره أنه بعث برسالة إلى السردار أرفع يطلب منه فيها أن يسمح بشراء قطعة أرض لهذا الغرض. فحوى رسالة «مشير الدولة» الى الشيخ هو كما يلي:

خادمي الشريف (My honourable servant)

استلمت رسالة من المفوضية البريطانية بشأن قطعة الأرض المطلوبة لإنشاء مقبرة مسيحية في المحمرة. صاحب الجلالة الهمايونية الشاه رأى الرسالة. أنا الآن عازم على إرسال نسخة من فرمان الشاه ورسالة الوزير البريطاني. بعد إجراء التحريات اللازمة سيكون من الجيد أن تسمح بشراء قطعة أرض بمساحة ٥٠ ياردة مربعة لهذا الغرض من مُلاكها. بالطبع في حال مواجهتك لأي معارضة أثناء تنفيذ هذه الخطوة، عليك أن تُبلغني كي أعمل على اصدار مزيد من التعليمات في هذا الشأن.

الشيخ أولى أهمية بالغة لهذه الرسالة رغم أنه في الواقع لايثبت من خلالها شيئا سوى أن الحكومة الفارسية في هذا التاريخ ربما تكون قد إعترفت بأراضي المحمرة على أنها ممتلكات لأشخاص عاديين.

في ١٩٠٩ خصص الشيخ مقبرة في الناصري، وذلك بناء على طلب قنصل صاحب الجلالة في عربستان ودون تدخل الحكومة المركزية.

إضافة الى الشيخ فإن ورثة نظام السلطنة وورثة مشير الدولة الراحل ومعين التجار (شركة ناصري) هم

الـمُلاك ذات الأهمية الوحيدين للأراضي في جنوب عربستان.

ان ورثة نظام السلطنة الراحل هم قاصرون في الوقت الحاضر ومصالحهم تحظى بحماية نظام السلطنة الحالي رضا قلي خان، الذي عمليا يمتلك المناطق التالية:

حسين آباد

كوت نهر هاشم (يقع على نهر الكرخة)

الضفة الغربية لنهر كارون

الشعيبية (بين الدز وإشطيط)

منطقة الجراحي التي يمتلكها كل من مشير الدولة ونظام السلطنة.

كافة المناطق المذكورة أعلاه يزرعها الشيخ ويدفع لهم إيجارا متغيرا بموجب النسبة التي يحصل عليها من العرب الساكنين في كل منطقة.

معين التجار يمتلك أراض في تستر وفي الناصري (راجع امتياز شركة ناصري، الملحق رقم ٣) وهو يطالب برصيف سفن (landing place) في {ميناء} شليلي خاصة في الموقع الذي يقع فيه مستودع شركة «السادة الإخوان لينتش» الذي بناه لهم الشيخ مرتضى. هو تخلى عن جزء من أرضه في الناصري عَبْر بيعها، وبشأن دعواه حول الأجزاء الأخرى من أرضه فإن الشيخ ينازعه عليها.

تمتلك الحكومة الفارسية مساحات قليلة من الأراضي في المحمرة وهي عبارة عن؛ مبنى ممثلية الوزارة الخارجية (الكارغزاري)، محطة الحجر الصحي، السكن الخاص بالجمارك المجاور للحجر الصحي، ومبنى الجمارك ورصيف السفن (wharf) الخاص بالسادة الاخوان لينتش. المُوقِعَيْن الأخيرين المجاورين لبعضهما البعض هما «أملاك وقف» وقد تم استئجارهما إضافة الى الأرض الواقعة خلفهما من أصحابهما وهم «السادة»[١] {هنا السادة هم شريحة من المجتمع يعتبرون أنفسهم من ذرية رسول الله} وذلك نحو سنة ١٨٩٠.

الشركة الآلمانية «وونك هاوس أند كو» استأجرت في ١٩٠٧ لمدة ٨ سنوات رصيف سفن وقطعة أرض

١ من أُسرَتَيْ عبد الله قهار والشيخ حبيب.

لاستخدامها كمستودع، لكنهم رغم ذلك يدفعون ١٠٠ تومان سنويا إزاء منطقة تتجاوز مساحتها الفدان بشي قليل، الا أنه ليست لديهم أي حقوق ملكية على كل من الشاطئ والشريط الذي يبلغ عُرضه الـ ٣٠ ياردة {الياردة تساوي ٩١,٤٤ سم} والذي يقع بين النهر وقطعة الأرض الخاصة بهم.[١]

النظام المعمول به تجاه حيازة العرب للأراضي في عربستان يستحق الذكر. المراتع تُستخدم دون دفع أي رسوم حسب التقليد الدارج، وإعادة تخصيص هكذا أراضي تقرره التطورات القبلية إذ يتحقق ذلك عبر توافق ثنائي بوساطة الشيخ.

ان الأراضي الزراعية التي تُروى بمياه الأمطار هي وحدها التي تجري حيازتها بنفس الشكل، وأغلب عرب المحيسن والقبائل الأخرى ممن يعيشون في مناطق النخيل لديهم بضع فدانات خُصصت لهم في منطقة كارون حيث يزرعون القمح أو الشعير ويدفعون الضرائب العينية من المحاصيل المُنتجة.

بساتين النخيل وحقول الأرز في الفلاحية تنتقل حيازتها من الآباء الى الأبناء بناء على عقود الملكية القديمة التي منحها شيوخ كعب، ولكن في حال هذه العقود قد تُلغى لعدم وجود ورثة من صلب المالك أو لأسباب أخرى، فإن الأرض يُعاد تخصيصها ويتم إصدار وثيقة ملكية من قبل شيخ المحمرة ويُمنح للفلاح حق امتلاك وبيع ربع (¼) الأرض كما تُخصص له حصة تبلغ نصف (½) أو ثُلُث (⅓) أو حتى ربع(¼) محاصيل التمور من كامل المساحة، والباقي يعتبر مُلكا للشيخ. كافة المحاصيل الثانوية التي تنتج في بساتين النخيل من المفترض أن تكون من نصيب الفلاحين (المزارعين). قطعة الأرض الوحيدة التي هي بحوزة الأجانب هي تلك التي في حيازة حسين ابن جمادار يوسف البلوشي وهو من رعايا هند البريطانية ولديه قطعة أرض صغيرة بالقرب من المحمرة ووَرِثَها من أبيه الذي كان يعمل مرتزقة لدى الحاج جابر.

---

١ في الـ ٢٧ من أبريل ١٩٠٨ قائم بأعمال صاحب الجلالة أُبلغ من قبل وزير الدولة للشؤون الخارجية أن إجراءات شركة «السادة الاخوان لينتش» وشركة «وونك هاوس اند كو» والوكالات الأجنبية الأخرى يجب أن تُراقب من قبل القنصل في المحمرة بغية منع الشيخ من تأجير مزيد من الأراضي لهم.

ملحق للفصل الحادي عشر
نُسخ من ترجمة عقود الإيجار

١- قنصلية صاحب الجلالة في المحمرة ..(a.b.c.d.)

٢- البنك الشاهنشاهي لبلاد فارس في المحمرة {دار سكنية (a) مكتب (b)

٣- شركة الاخوان لينتش في المحمرة {مكتب (a) رصيف سفن (b) wharf رصيف سفن (c) wharf

٤- شركة الاخوان لينتش في الأهواز

٥- شركة «سترايك، سكات وكامبني ليميتد» في المحمرة

٦- مستودع شليلي (التابع إلى شركة الاخوان لينتش)

٧- مستودع دار خزينه (APOC)

٨- دائرة الجمارك الملكية في المحمرة

٩- شركة «وونك هاوس اند كامبني» في المحمرة{ a, b

الملحق الأول (A)
عقد إيجار نيابة القنصلية التابعة إلى صاحب الجلالة في المحمرة المؤرخ ١٨٩١
(الترجمة)

يوافق السيد «مك دول» على استئجار مبنى – هو قدم المخطط الخاص به - ويعمل خُدّام صاحب السمو معتمد السلطان معز السلطنة على بنائه.

بدءا من تاريخ إكتمال المبنى، السيد «مك دول» سيدفع ٩ بالمئة سنويا من كامل المبلغ الذي أُنفق لإعداد الأرض وتشييد البناء.

وافق صاحب السمو وأعطى الأوامر لبناء دار سكنية إلى نائب قنصل صاحب الجلالة حيث سيتم تسليمها له بعد الإنتهاء من أعمال البناء.

كما تقرر أعلاه فإن نائب قنصل صاحب الجلالة سيدفع إيجارا سنويا ثابتا.

تخفيض الإيجار يجري تكريما لنيابة قنصلية صاحب الجلالة؛ عِلما أن الوكالات والشركات التجارية مثل شركة «الاخوان لينتش» والتجار الأجانب الآخرين لايحق لهم أن يطالبوا بهكذا تخفيض. هذا اللطف مخصص للقنصلية فحسب ولايُمنح إلى التجار.

في حال رغب نائب القنصل بإجراء أية تغييرات أو إضافات إلى مبنى القنصلية، لابد أن يقوم بذلك على حسابه الخاص ولاعلاقة للمالك بذلك ولايحق له {لنائب القنصل} المطالبة بتعويضات إزاء هكذا اضافات إذا كان راغبا بإستئجار مبنى القنصلية.

قنصل صاحب الجلالة وافق على إجراء أعمال الصيانة التالية على نفقته الخاصة وهي عبارة عن؛ ملط الأسطح، تصليح الأبواب والشبابيك، تنظيف وطلاء الغرف والجدران.

في حال إنهيار غرفة أو جدار أو انجراف الساتر {ساتر ترابي يقع على ضفة النهر ومحليا يُسمى الروفه} الذي يقع أمام المبنى بفعل المياه فإن صاحب السمو سيقوم بأعمال الترميم اللازمة. الى جانب الرجل الذي يمثل صاحب السمو، سيتم تعيين رجل من القنصلية كي ينظر في كافة الشؤون المتعلقة بالمبنى.

ختم وتوقيع السيد «مك دول» (ختم وتوقيع)

(ختم وتوقيع) الشيخ مزعل و(ختم وتوقيع) الكاركزار {ممثل الوزارة الخارجية}

ملاحظة: هذه ترجمة النسخة الأصلية وهي بالفارسية - ووُقِّعت كما هو أعلاه - وهي بحوزة الحاج رئيس وكان قد عرضها على الملازم ويلسون في سنة ١٩٠٠. هذا الإتفاق أُبرم لإنشاء مبنى للقنصلية أكثر من كونه عقد إيجار، إلا أنها الوثيقة الوحيدة التي يقبل بها الشيخ، راجع الملاحظة المدرجة في الملحق الأول (B)

الملحق الأول (B)

عقد إيجار القنصلية البريطانية في المحمرة

(ترجمة)

أنا الشيخ مزعل خان قمت بتأجير مبنيين إثنين وهما مُلكا لي ويقعان على صدر شط المحمرة إلى نائب قنصل صاحب الجلالة البريطانية السيد «مك دول» لـ ١٠ سنوات مقابل ٣٧٨ تومان سنويا حسب الأشهر القمرية، نصف الإيجار(½) يُدفع كل ستة أشهر مقابل وصل استلام. وفقا للإتفاق المُبرم مع السيد المُشار إليه أعلاه فإن الإيجار يُدفع مع احتساب نسبة ٩ بالمئة مصروفات {٩٪ من مبلغ الايجار هو تكلفة صيانة كِلا} المبنيين المذكورين أعلاه.

كافة عمليات الترميم الضرورية للمبنَيَين الإثنين بما في ذلك الجص الأبيض وأعمال التصليح الخاصة بالحاجز الواقع أمام البيت، التزم بها أنا. في حال أضاف نائب القنصل أي شي إلى المبنى الفعلي فهو يتحمل تكاليف ذلك؛ كما أني لست مَعْنِيا بِكل من مَلط الأسطح بالطين وأعمال الطلاء.

كُتب عقد الإيجار هذا في الأول من محرم سنة ١٣١٩ الموافق الـ ٢٦ من يوليو ١٨٩٢

مزعل (ختم وتوقيع)

ملاحظة رقم ١: هذا هو عقد الإيجار الرسمي للقنصلية حيث تم تحديد مبلغ الإيجار وفي الواقع هو العقد القانوني الوحيد، النسخة الفارسية الأصلية توجد في القنصلية؛ النسخة التي بحوزة الشيخ قد ضاعت، وهو لاعلم له بها، وفي الواقع ينفي وجود هكذا وثيقة، مؤكدا أن عقد إيجار المبنى هو الوثيقة القانونية الحصرية التي يجري اعتمادها بشأن حيازة القنصلية. إذ أن الوثيقة الأخيرة، لاتتضمن اطلاقا مدة الـ ١٠ سنوات وتتيح المجال لبناء المزيد من الإنشاءات المطلوبة، سُمِحَ كي تبقى الأمور على هذه الشاكلة.

ملاحظة رقم ٢- الإيجار يُدفع الآن سنويا بشكل متأخر في الأول من محرم.

الملحق الأول (C)

(ختم وتوقيع)

عيسى إبن حسن الشبير الخاقاني} ترجمة عقد إيجار قطعة أرض تقع خلف القنصلية

أنا سيد محمد ابن عبدالقاهر إلى جانب شيخ عبدالحسين وشيخ علي نَجْلَيْ شيخ حبيب الراحل قمنا بتأجير قطعة أرض في الجابرية عند فوهة النهر بطول ٣٧ مترا {امتداد النهر} وعرض الـ ٥٠ مترا إلى قنصل صاحب الجلالة بدءا من هذا التاريخ لمدة ١٠ سنوات بمبلغ إيجار قدره ٦ ليرات سنويا قابلة للدفع في بداية السنة، وعلى هذه الأرض هم قد يبنون دورا سكنية وأكواخ وأكواخ كبيرة وغرف، وبعد انقضاء العشر سنوات، فإن كافة الإنشاءات التي أُقيمت على قطعة الأرض هذه تُترك لي أنا وسوف لن يحق لهم المطالبة بتعويضات، وبعد انقضاء العشر سنوات سوف لن يحق لهم إتلافها {إتلاف الإنشاءات} وبعد هذه المدة المذكورة في حال رغبوا بتأجيرها مجددا مني أنا، عندئذ يجب عليهم دفع الإيجار حسب العُرف السائد. كما يحق لهم أن يمتنعوا عن الاستئجار.

{عِلما} أنهم لن يحصلوا على أي حصة من ثمار النخيل {نخيل الأرض التي استأجروها}.

مؤرخة في الأول من رجب ١٣٢٨(الـ ٨ من يوليو ١٩١٠).

(ختم وتوقيع)

علي ابن شيخ حبيب الخاقاني

(ختم وتوقيع)

سيد محمود ابن سيد ناصري

(ختم وتوقيع)

صالح ابن محمد علي البحريني

(ختم وتوقيع)

عبد الحسين ابن شيخ حبيب

(ختم وتوقيع)

سيد محمد ابن سيد عبدالقاهر

(النسخة الأصلية تُحفظ في ملف باعتبارها وثيقة مسجلة.)

(نسخة من العقد وقعها الملازم ويلسون وسُلِّمت إلى سيد محمد)

الملحق الأول (D)

عقد إيجار بين قنصل صاحب الجلالة في عربستان وشركة السادة ليويد سكات أند كو المحدودة، في المحمرة.

١. قنصل صاحب الجلالة سَيُعيد تأجير {تأجير من الباطن} قطعة أرض الى الشركة وتقع هذه القطعة خلف القنصلية وتشكل جزءا من الأرض التي كان قد استأجرها قنصل صاحب الجلالة لعشر سنوات قمرية بدءا من الأول من رجب سنة ١٣٢٨(الـ ٨ من يوليو ١٩١٠).

٢. عقد الإيجار سينتهي سريانه في الأول من رجب ١٣٣٨ وبعد ذلك، المباني التي قد تشيدها شركة النفط ستكون مُلكا لصاحب الأرض، وسوف لن يحق للشركة أن تطالب بتعويضات إزائها.

٣. الشركة تتعهد بملء الفجوات التي تُحدثها في قطعة الأرض وأن لاتُحدث أي ثقوب أُخرى وأن تُبقي الأرض في وضع سليم. الجدران المحيطة بالأرض يجب أن تحظى بالصيانة وأن يبقى متوسط ارتفاعها ٦ اقدام و٦ بوصات. وأن يبقى مدخل قطعة الأرض في مكانه الذي يقع عند طريق المشاة العام.

٤. بما أن الشركة تدفع سبعة جنيه استرليني وثماني شيلينغ وأربعة بنسات، لذا فهي ستتمتع بحق بلا منازع في استئجار الأرض حتى الأول من شهر رجب ١٣٣٨ وذلك دون أن تدفع أي مبلغ آخر بأي شكل من الأشكال.

٥. تتعهد الشركة أن لاتُعيد تأجير {التأجير من الباطن} قطعة الأرض أو البناء الواقع عليها دون موافقة قنصل صاحب الجلالة.

الملازم آرنولد تالبوت ويلسون، الجيش الهندي

قنصل صاحب الجلالة البريطاني في عربستان

المحمرة؛

الـ ١٥ من نوفمبر ١٩١٠

تم استلام مبلغ قدره سبعة باوند وثماني شيلينغ وأربعة بنسات إسترليني.

الملازم آرنولد تالبوت ويلسون، الجيش الهندي

القنصل بالوكالة لصاحب الجلالة في عربستان

الملحق الثاني (A)

أُبرم عقد الإيجار هذا بين صاحب السمو سردار أرفع شيخ خزعل خان أمير نويان – أصالة عن نفسه ونيابة عن ابنه - والبنك الشاهنشاهي لبلاد فارس، فيما يلي نشير له باستخدام عنوان الشيخ أو البنك بالتوالي.

(١) يوافق الشيخ على تأجير قطعة أرض من أراضي نهر السياب تكون خالية من أشجار النخيل وذلك لبناء أحياء سكنية. يبلغ طول قطعة الأرض ٧٥ ياردة فارسية على إمتداد ضفة النهر وعرضها الـ ٥٠ ياردة فارسية باتجاه الصحراء.

(٢) الشيخ يوافق على اعطاء البنك مبلغا يتراوح من ٢,٠٠٠ تومان (T£) حتى ٢,٥٠٠ تومان(T£) لإنشاء هذه المنازل السكنية ولإعداد ملاعب وحدائق على الأرض المذكورة أعلاه.

سوف يقوم بالعمليات الإنشائية ممثلو البنك وفقا للمخطط الذي هم يرسمونه.

يقوم البنك بتحضير فواتير لمواد البناء التي تُستخدم في بناء الدار السكنية، ما إذا كان قد تم شرائها محليا أو مستوردة من الخارج وإذا رَغِبَ الشيخ؛ يحق له تعيين رجلا واحداً لرصد ومراقبة أعمال البناء.

(٣) البنك يوافق على دفع ١٠ بالمئة سنويا من المبلغ المذكور أعلاه والذي تَسَلَّمه من الشيخ لبناء الدار السكنية، يبدأ السداد بعد مرور ستة أشهر من موعد كل من دفع المال للأغراض الإنشائية وتسليم قطعة الأرض. قطعة الأرض بحد ذاتها لايُخصص لها أي إيجار.

(٤) إذا تطلب الأمر، يمكن للبنك أن يباشر مرة أخرى بأعمال البناء على الأرض بدءا من هذا التاريخ لمدة ٨ سنوات، عندئذ سيقدم لهم الشيخ مبلغا آخر يتراوح من ١٠٠ تومان (T£) حتى ٣٠٠٠ تومان (T£) بالشروط ذاتها. بداء من الموعد الذي يقوم الشيخ فيه بتسليم المال، سوف يدفع البنك فائدة بنسبة ١٠ بالمئة سنويا.

(٥) خلال فترة سريان العقد يحق للبنك متى ما أراد أن يُنفق أمواله على المباني ولكن مع انتهاء مدة عقد الإيجار سوف لن يحق لهم المطالبة باسترداد أي من النفقات التي صُرفت في هذا الشأن. على أي حال يمكن للبنك في نهاية عقد الإيجار أن يأخذ كل الأثاث والمعدات التي قام بشرائها بماله الخاص شرط أن لايتضرر بالمبنى إثر ذلك.

(٦) مدة سريان عقد الإيجار هي ١٥ سنة وفي نهاية هذه المدة في حال أي شركة أجنبية أو فارسية عَرَضَت مبلغا أعلى من مبلغ الإيجار الحالي وفي الوقت نفسه يكون البنك بحاجة الى المبنى، عندئذ على الشيخ أن يؤجره للبنك بموجب أعلى مبلغ عُرض عليه من بين تلك الأطراف. البنك له الأولوية {في هذا الشأن}. في حال ما من شركة أخرى تريد استئجار الدار السكنية منه وفي الوقت ذاته رَغِبَ البنك باستئجار الدار؛ عندئذ يقبل الشيخ بتجديد عقد الإيجار ذاته لـ ١٥ سنة أخرى.

(٧) {بشأن الأرض المحيطة بالمكان المُخصص للبنك فإن} الشيخ يوافق على إعلام البنك في حال رغب بالتأجير أو البيع لأي شركة أخرى أو البناء على الأرض المُحيطة بالموقع الذي خُصص للبنك بمسافة ٢٠٠ ياردة شرقا وغربا على امتداد ضفة النهر، وحتى مسافة ٨٠٠ ياردة باتجاه الصحراء الواقعة خلف الموقع.

على البنك أن يوافق على نفس المبلغ الذي يقبل بدفعه الآخرين مقابل الشراء أو الإستئجار عندئذ تكون له الأولوية. وفي حال عدم رغبته، حينئذ يحق للشيخ أن يعطيها لآخرين أو أن يبني عليها.

(٨) البنك يلتزم بالتخلي عن الطريق العام الذي يمتد على حافة النهر. كذلك يوافق الشيخ على عدم اقامة أي حواجز بين كل من مباني البنك المقرر انشائها وحافة النهر ومجرى المياه.

(٩) لايحق للبنك بناء إضافات أو القيام بأي تجاوزات على النهر ولكن إذا رغبوا يحق لهم بناء رصيف سفن يمتد عند خط أدنى الجزر وذلك على نفقتهم الخاصة، ولكن مع انقضاء مدة عقد الإيجار سيعود الرصيف إلى الشيخ وسوف لن يحق لهم المطالبة بأي مبلغ إزاء ذلك.

(١٠) يوافق الشيخ أنه في أي وقت من الأوقات خلال هذه الـ ١٥ سنة، في حال أي جزء من المباني التي شُيدت على حسابه تحتاج إلى أعمال ترميم أو ملط بالطين؛ عندئذ هو سوف يتكفل بأعمال الترميم.

(١١) يبدأ سريان العقد بِدءا من تاريخ تعيين حدود قطعة الأرض وتسليمها والتوقيع على العقد من قبل كلا الطرفين. سوف يبدأ تاريخ استحقاق الإيجار إزاء الدار السكنية بِدءا من اليوم الذي يقوم الشيخ بدفع المال لإنجاز أعمال البناء.

حُرر {العقد} في نسختين اثنتين في هذا اليوم المؤرخ ٢٩ أغسطس ١٩١٠ الموافق الـ ٢٣ من شعبان المعظم ١٣٢٨ هجري.

الملحق الثالث (B)

ترجمة عقد إيجار كل من مستودع ورصيف السفن في المحمرة الخاص بشركة «السادة إخوان لينتش»

سبب تحرير عقد الإيجار هذا (والذي وقعه الكارغزار {وكيل وزارة الخارجية الفارسية}) والذي هو خاص بكل من مستودع ورصيف السفن (wharf) في «بندر صاحبقرانية» والذي من المقرر أن يكون تحت حيازة شركة إخوان لينتش الانجليزية، {سبب تحرير عقد الإيجار} هو أنه:

بغية تسهيل وتشجيع التجارة، رغم أن رصيف السفن المذكور أعلاه يقع عند حدود المحمرة وهو مُلكا للامبراطورية الفارسية الشاهنشاهية، فقد وافق كارغزار عربستان على تأجير المستودع والرصيف ذاتهما إلى الشركة الموقرة والجديرة بالثقة التابعة للامبراطورية البريطانية الملكية وقبل انتهاء مدة عقد الإيجار لابد أن يتم تجديد العقد وعلى الشركة المذكورة أن تدفع نحو ١٥٠ قِران شهريا وهذا المبلغ لابد أن يُدفع مقدما في بداية سريان عقد الإيجار. السادة الاخوان لينتش يطلبون الآن إطالة مدة الإيجار وتجديد عقد الإيجار الذي يبدأ في الأول من مارس ١٩٠٧ - أي مع نهاية تأريخ عقد الإيجار السابق - وذلك لمدة ٧٢ شهرا عبر دفع المبلغ المذكور أعلاه، بناء على طلبهم اتفق الكارغزار {وكيل الوزارة الخارجية} و«السادة إخوان لينتش» على الشروط التالية:

(١) مبلغ عقد الإيجار هو ١١,٠٠٠ قِران والشركة ملزمة بدفعه نقدا إلى الكارغزار {وكيل الوزارة الخارجية} مقابل ايصالات يقدمها إزاء المبلغ.

(٢) مع بدء سريان العقد لغاية أربعة أشهر - بدءا من الأول من ذي العقدة ١٣٢٣ – يمكن لأي طرف {يمكن لكلا الطرفين} إلغاء عقد الايجار، وذلك بهدف تعديل أيٍ من الشروط التي يتضمنها هذا العقد ولكن مع انتهاء هذه المهلة المُشار إليها لا يحق لأي طرف أن يتخلى عن أيٍ من الشروط المذكورة أعلاه فحسب بل يجب عليهما القبول بالشروط ذاتها.

(٣) خلال فترة الأربعة أشهر، في حال أيٍ من الطرفين رغب بإلغاء عقد الإيجار، عندئذ يجب إعادة المبلغ الذي قدره ١١,٠٠٠ قِران إلى الشركة المذكورة، وفي حال عدم إلغاء العقد، سيُتَّخذ المبلغ المذكور مقابل عقد إيجار المستودع ورصيف السفن (wharf) اللتين هما في حيازة الشركة المذكورة لـ ٧٢ شهرا، وذلك بدءا من الأول

من مارس ١٩٠٧.

(٤) كافة أعمال الصيانة لكل من المستودع ورصيف السفن مثل عمليات الترميم للمبنى والملط وإعادة بناء الجدران المُنهارة إلى آخره، لابد أن تقوم بها الشركة المُشار إليها خلال الفترة المذكورة والكارغزار {وكيل الوزارة الخارجية} ليس ملزما بدفع أي شيء.

(٥) خلال الفترة المذكورة «السادة اخوان لينتش» ليسوا مخولين إطلاقا بتغيير شكل كل من المستودع والرصيف ولابد أن يبقى البناء في نفس الموقع الذي يقع عليه.

(٦) مع إنتهاء مدة عقد الإيجار هذا، في حال عدم رغبة أيٍ من الطرفين بتجديد مدة الإيجار أو تمديدها، عندئذ الشركة المذكورة يجب أن تسلم المستودع ورصيف السفن والممتلكات إلخ، وهي على وضعها الفعلي إلى الكارغزار {وكيل الوزارة الخارجية} الذي سبق ذكره والتابع للحكومة الشاهنشاهية الفارسية ولايحق للشركة أن تطالب بممتلكات أو نقود أو أي تعويضات.

(٧) وبما أن كل من المستودع والرصيف المُشار اليهما كان قد بناهما ناصر الدين شاه الشهيد وصاحبقران عند فوهة نهر كارون باعتبارهما يشكلان ميناء تجاريا لملاحة البواخر التابعة للقوى العظمى التي تربطه بهم علاقة ودية، لذا فقد أطلق تسميه صاحبقرانيه على كل من المستودع ورصيف السفن المذكورين، ومن باب الاحترام للشاه الراحل إلخ، فقد تقرر أن تستخدم الشركة المذكورة التسمية ذاتها لرصيف السفن.

وفقا للشروط المذكورة أعلاه، قام كل طرف بتوقيع نسختين من هذا العقد، وتبقى بحوزة كل طرف نسخة واحدة {من هذا العقد}.

حسين،

الكارغزار (اعتلاء الدولة)

الأول من ذي العقدة ١٣٢٣

الملحق الثالث (C)

الترجمة، مؤرخة ٦ صفر ١٣٢٧ الموافق ٢٧ فبراير ١٩٠٩

بشأن الرصيف (Wharf) الذي يقع عند النهر قبالة دارَين سَكَنيين لي أنا بالقرب من القنصلية ويقع {تحديدا} عند زاوية (بوزه) رصيف صاحبقرانيه في المحمرة، اقتطعتها من النهر، انا أُقر بموافقتي وأعلن أن قطعة الأرض المُستصلحة المذكورة هي بعُرض ١٥ قدما وطول ٥٧ قدم، وملاصقة للأرض التي تخص السادة إخوان لينتش والتي استأجروها من الحكومة الفارسية ويمكن أن تبقى {الأرض المُستصلحة} في حيازتهم طالما هم يستأجرون المستودع ورصيف السفن (Wharf) اللذين يعودان إلى الحكومة الفارسية. رُسمت حدود قطعة الأرض المذكورة أعلاه من خلال غرس أوتاد خشبية وانا أوافق بذلك {هو يُقر بهذه الحدود}.

(توقيع وختم) خزعل

تم التسجيل في الـ ٣ من مارس ١٩٠٩، في القنصلية البريطانية، المحمرة

ملاحظة: هذا العقد التكميلي يعود إلى شريط من الأرض استصلحها الشيخ ويقع أمام دارسكنية هو بناها وبالتالي هو يرى أنه مُلك له. ان الدار السكنية المذكورة تتخطى حدود الواجهة الرئيسية لأرض السادة الإخوان لينتش بمسافة تبلغ نحو الـ ١٦ قدما، وتحقق من ذلك الملازم ويلسون حيث شاهد أن الجدار الحجري القديم يمر بارتفاع دون المستوى الحالي للأرض وصولا إلى الحدود الشرقية لشريط الأرض المُشار إليه. بناء على ذلك، الشيخ يسمح إلى «السادة الإخوان لينتش» استخدام شريط الأرض طالما بقي في حيازتهم رصيف السفن والمستودع اللذين استأجروهما من الحكومة الفارسية.

الملحق الرابع

ترجمة عقد إيجار مباني السادة إخوان لينتش في الأهواز

في حال احتاجت شركة السادة لينتش دارا سكنية أو مستودعا لتجارتها في بندر ناصري في الأهواز، فإن صاحب السمو نظام السلطنة بعد أن يستأذن الحكومة الفارسية، لابد أن يجعل المباني الضرورية المقرر بنائها مطابقة للمُخططات التي أعدَّتها ووقعت عليها شركة السادة إخوان لينتش كما يلتزم بتأجير المباني المذكورة إلى السادة اخوان لينتش زائداً ١٥ بالمئة {١٥٪ من اجمالي تكلفة البناء مع كل دُفعة ايجار} وفقا للبنود التالية:

(١) تكلفة تشييد المباني تُدفع نقدا إلى السادة لينتش، وَهُم أنفسهم سيلتزمون بعملية البناء.

(٢) السادة إخوان لينتش يوافقون على إنفاق أقل قَدر ممكن من المال على المباني، إلا أن خفض التكاليف لايعني أن يُنجز العمل بكفاءة متدنية.

(٣) عشرون ألف قِران ستدفع مُقدما إلى السادة لينتش، باقي المبلغ سيُدفع حسب التكاليف التي يتم الإعلان عنها عند إكتمال المباني.

(٤) «السادة لينتش» يلتزمون بدفع الفائدة على الأموال التي تُقدم لهم لإنجاز عمليات البناء بِدءا من تاريخ تسليم المال حتى موعد بدء سريان عقد الإيجار. الفوائد ستُدفَع حسب مبلغ الفائدة الذي يدفعه البنك الشاهنشاهي في بلاد فارس. يبدأ سريان عقد الإيجار من الموعد الذي تكتمل فيه المباني وتُشغَّل.

(٥) الإيجار الذي سيدفعه السادة لينتش بشكل سنوي سيشمل نسبة ١٥ بالمئة من رأس المال الذي يُنفق على عمليات البناء. الإيجار سَيُدفع بعُملة القِران المتداولة في الأهواز أو، في حال رغب نظام السلطنة في طهران فإن الدفع يتم وفقا للقِران المتداول هناك {متداول في طهران}.

(٦) لايجب إجراء أي أعمال ترميم دون الحصول على إذن خاص من نظام السلطنة. أعمال الترميم الضرورية يُبَلَّغ بها نظام السلطنة وهذه الأعمال تبدأ بعد الحصول على موافقته.

(٧) هكذا أعمال ترميم يجب ألا تجري في أية مباني أخرى (قد تُبنى لاحقا) ماعدى المباني المُشيَّدة بموجب هذا العقد.

(٨) في حال كانت هناك رغبة بايجاد اضافات إلى المباني فان الإيجار السابق سيزداد بنسبة ١٥ بالمئة.

(٩) مدة سريان عقد الإيجار ستحددها كل من المفوضية البريطانية والصدر الأعظم في طهران.

(١٠) بما أن هكذا مباني من الناحية القانونية أو العُرفية ربما تُخل بالإيجار أو تُقلصه؛ لذا فإن السادة لينتش أو شخص ما أو أشخاص آخرين لايجب أن يقوموا ببناء هكذا مباني بالقرب من المباني المُشار إليها أعلاه {المباني التي ليست ضمن هذا العقد}.

(١١) لإنشاء هكذا مباني قد تحتاجها الشركة فيما بعد لتنمية تجارتها أو لتخزين بضائعها، لابد أن تقترح أولا على نظام السلطنة كي يباشر بتشييد هكذا مباني، وفي حال عَجِزَ هو عن تلبية متطلبات الشركة أو في حال واجه عائقا يحول دون تشييده لمزيد من المباني، عندئذ بعد موافقته هو؛ سيكون من حق الشركة أن تقترح ذلك على أشخاص آخرين.

(١٢) قبل إنقضاء مدة الإيجار بثلاثة أشهر على الشركة أن تنسق مع نظام السلطنة كي يقوم بإيفاد وكيله إلى الموقع لاستلام المباني التي لابد أن تكون في وضع جيد.

(١٣) هذا العقد سوف يدخل حيز التنفيذ في اليوم الذي يتم توقيعه وتبادل نسختين منه من قبل السادة لينتش ونظام السلطنة أو وكلاء الطرفين المتعاقدين.

(١٤) سوف تُصادق على هذه الوثائق كل من الحكومة الفارسية نيابة عن نظام السلطنة والمفوضية البريطانية في طهران نيابة عن السادة لينتش.

هذا العقد جرى تبادل نسختيه الاثنتين بين ميرزا أبوالحسن خان نائب حاكم بوشهر وهو وكيل نظام السلطنة والسيد تايلور وكيل السادة لينتش وتم تسجيله في القنصلية العامة لصاحب الجلالة في بوشهر.

مؤرخة في يوم الاثنين الـ ١٩ من شعبان ١٣١١ الموافق الـ ٢ من فبراير ١٨٩٤

هو صحيح.

أبوالحسن

وكيل صاحب السمو نظام السلطنة

الحاكم العام لإقليم فارس

وقعها وختمها كل من ميرزا أبوالحسن خان نائب حاكم بوشهر والسيد تايلور في بوشهر في هذا اليوم بتاريخ

٢٦ فبراير ١٨٩٤ بحضوري أنا، جون كالكوت جاسكين نائب القنصل البريطاني في بوشهر.

رقم ١٢٦ سنة ٩٤ - ١٨٩٣

تم التسجيل في القنصلية العامة البريطانية في بوشهر في هذا اليوم بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٩٤

جون كالكوت جاسكين

نائب القنصل البريطاني في بوشهر

ملاحظات هامشية أُضيفت إلى العقد الذي أُبرم بين صاحب السمو نظام السلطنة والسادة الإخوان لينتش

الملاحظة الأولى- اشتراط متعلق بتجديد مدة العقد

فيما بعد تم الاتفاق على أنه بعد إكتمال المباني ستكون مدة عقد الإيجار (١٠) عشر سنوات وتبدأ هذه المدة من الموعد الذي تَشغَل فيه شركة لينتش هذه المباني، وبعد إنقضاء العشر سنوات لأي فترة ترغب شركة لينتش بتجديد عقد الإيجار وإشغال المباني يحق لها التأجير بنفس المبلغ الذي ينص عليه عقد الإيجار هذا، ويُعد ذلك حقا لهم وهو خيار مُتاح لهم.

مؤرخة ٢٢ ذي العقدة ١٣١١(الـ ٢٨ من مايو ١٨٩٤)

ختم نظام السلطنة

الملاحظة الثانية - أسفل العقد

أن يكون معلوماً ومُدوَّننا أن الأرض التي تبدأ من المباني وصولا إلى حافة النهر هي الآن خالية وفارغة ولايهم ما إذا كانت هذه الأرض مُلكا لنظام السلطنة أو للإخوان لينتش أو لأشخاص آخرين، إذ لايحق لأي شخص أن يُشَيِّد مبانٍ أو دوراً سكنية على هذه الأرض. من الضروري أن المساحة الأمامية التي تبدأ من المباني وصولاً إلى النهر تبقى فارغة والغاية من ذلك هي أنه في حال شركة لينتش تحتاج إلى مبانٍ أو إنشاءات بديلة ويتم إبلاغ نظام السلطنة بذلك فهو سيتخذ الإجراءات اللآزمة بناء على طلباتهم.

مؤرخة٢٢ ذي العقدة سنة ١٣١١ (٢٨ مايو ١٨٩٤).

ختم نظام السلطنة

الملحق الخامس

عقد الإيجار هذا، أُبرم بين طرفين؛ الطرف الأول هو صاحب السمو سردار أرفع شيخ خزعل خان أمير نويان أصالة عن نفسه ونيابة عن ورثته، والطرف الثاني هو شركة «السادة ليويد سكات اند كو»، هنا يُشار إلى هذين الطرفين بالتوالي بـ «الشيخ» و«الشركة».

١. الشيخ سيؤجر إلى «شركة السادة ليويد سكات» - بإيجار سنوي يبلغ ١٣٣ تومان (T£) {وهو ثلث المبلغ الذي سيُدفع} وسيقوم بقطع أشجار النخيل في بستان نخيل في {منطقة} حيزان من مُلكه الخاص البالغة مساحته - إثنين جريب {الجريب: ١٠,٠٠٠ متر مربع أي هكتار} و١٠٠ ياردة فارسية على إمتداد ضفة النهر.

٢. الشيخ يوافق على تقديم ٢,٠٠٠ تومان (T£) إلى «شركة السادة ليويد اسكات أند كو» حتى تبني الشركة أحياء سكنية، مكاتب، مستودعات، رصيف سفن، حدائق وملاعب تحتاجها، والشركة وافقت على دفع ١٠ بالمئة {من المبلغ} إلى الشيخ، كما أنهم سيقومون بتحضير فواتير للمعدات التي يقومون بإستيرادها من الخارج لبناء الدور السكنية وفي حال توفرت الرغبة لدى الشيخ يمكنه أن يقوم بتعيين رجلا واحدا للتَحَقُّق من أعمال البناء.

الشركة يحق لها في أي وقت تشاء خلال الفترة المذكورة والتي تستمر ١٥ سنة أن تنفق الأموال من حسابها الخاص على المباني والآليات إلخ، ماعدى الأسلحة الحربية والتحصينات، ولكن مع نهاية الـ ١٥ سنة لايحق لها المطالبة بإسترداد أي من الأموال التي أُنفقت في هذا الشأن، إلا أن الشركة في نهاية الـ ١٥ سنة يحق لها أخذ كافة الإنشاءات الحديدية والآليات والأثاث والمعدات التي قاموا بنصبها على نفقتهم الخاصة شريطة أن لاتتضرر المباني إثر ذلك.

٣. وافقت الشركة أن تدفع للشيخ سنويا إيجار قطعة الأرض المذكورة بالكامل زائد عشرة بالمئة من مبلغ الـ ٢,٠٠٠ تومان الذي أُنفق على المباني؛ كي يصبح المبلغ ٣٣٣ تومان (الإيجار زائد ١٠٪ من تكلفة البناء) وذلك بعد مرور ستة أشهر على كل من قَطْع النخيل ودفع المال لعملية البناء.

٤. هذا التأجير وعقد الإيجار هو لمدة ١٥ سنة؛ مع نهاية الـ ١٥ سنة في حال أي من الشركات الأجنبية أو الفارسية في حال أرادت الاستئجار بمبلغ يزيد على هذا المبلغ، عندئذ على الشركة {السادة ليويد سكات اند كو} أن تستأجر حسب أعلى مبلغ وافقت على دفعه الشركات الأخرى؛ ويحق للشركة أن ترفض.

في حال أي من الشركات الأخرى لم تطلب استئجار هذا المكان، عندئذ في حال رغبت «شركة ليويد سكات اند كو» بذلك فإنه على الشيخ أن يجدد عقد الإيجار لـ ١٥ سنة أخرى بمبلغ الإيجار ذاته.

٥. بدءا من هذا التاريخ حتى ثمان سنوات، في حال إحتاجت الشركة مرة أخرى أن تقوم بالبناء على الأرض فإن الشيخ سيعطيهم مبلغا يتراوح من ألـ ١٠٠ حتى الـ ٥,٠٠٠ تومان (T£) بالشروط ذاتها. وبدءا من الموعد الذي يقوم فيه هو بتسليم المال، ستقوم الشركة بسداد المبلغ في دفعات ذات الـ ١٠ بالمئة إلى الشيخ.

٦. يوافق الشيخ على أن يُبلغ «شركة ليويد سكات اند كو» في حال رغب بتأجير أو بيع أو تشييد مبان في محيط الأرض التي اعطاها إلى الشركة وصولا إلى ٢٠٠ ياردة باتجاه الشرق على امتداد شاطئ النهر و٢٠٠ ياردة باتجاه الصحراء الواقعة خلف ذلك الموقع. والشركة عليها أن تقبل بسعر البيع والشراء ذاته الذي يقبل به الآخرين، ولها هي الأولوية في ذلك. في حال عدم رغبتها بالشراء؛ عندئذ يحق للشيخ أن يعطيها إلى آخرين أو أن يبني عليها.

٧. الشيخ يعطي الشركة وموظفيها وخيولها حق المرور للتوجه نحو الصحراء إلخ، على طول الطرق العامة.

٨. الشيخ يوافق على أنه لايحق للآخرين أن يربطوا سفنهم أو قوارب المهَيْلَة {قوارب شراعية} الخاصة بهم برصيفهم أو أن يقوموا بإرسائها على إمتداد الرصيف. لا يحق للشركة منع السفن من أن ترسوا وسط مجرى النهر قبالة رصيف السفن.

٩. «شركة ليويد سكات» تلتزم بعدم التدخل بشأن حق مرور عامة الناس على طول حافة النهر؛ لا يحق لهم إعاقة مرور العموم. كذلك يقبل الشيخ بعدم اقامة حاجز من شأنه أن يعزل مياه النهر عن المباني ورصيف السفن اللذين قام بـتأجيرهما على الشركة؛ بما معناه أنه سوف لن يقيم أي حاجز بين المباني التي تم تشييدها وحافة

النهر وحافة مجرى النهر.

لايحق للشركة وضع أية إنشاءات داخل النهر أو التجاوز عليه، ولكن في حال توفرت الرغبة لديهم يحق لهم بناء رصيف سفن يمتد حتى خط أدنى مستوى الجزر وذلك على نفقتهم الخاصة وفي نهاية الـ ١٥ سنة يعود الرصيف إلى الشيخ، والشركة لايمكنها المطالبة بتعويضات مقابل إنفاقها في هذا الشأن.

١٠. الشيخ يوافق على أنه في أي وقت خلال مدة الـ ١٥ سنة أي جزء من المباني التي شُيدت على حسابه احتاجت إلى أعمال ترميم أو تطلب الأمر مَلْطِها بالطين، فإنه سيتخذ الإجراءات اللازمة لإنجاز أعمال الترميم وإقامة حاجز طيني بارتفاع ياردة فارسية واحدة كي يحيط بالموقع لحمايته من مياه النهر إلخ.

١١. هذا العقد يدخل حيز التنفيذ بدءا من التاريخ الذي يتم فيه رسم حدود قطعة الأرض وبعد أن يقوم كلا الطرفين بتوقيعه.

سَرَيان إيجار الأرض يبدأ من اليوم الذي تُقطع فيه أشجار النخيل وسَرَيان إيجار الدار السكنية يبدأ من اليوم الذي يقوم الشيخ بتسليم المال لتنفيد أعمال البناء. النخيل التي تُقطع سوف تُستخدم جذوعها لتشييد رصيف السفن والإنشاءات الأخرى في هذا المكان.

حُرر هذا العقد في نسختين إثنتين في هذا اليوم بتاريخ الـ ٨ من صفر الموافق ١٩ فبراير ١٩١٠.

الملحق السابع

نسخة من ترجمة العقد المُبرم في الـ ٢٣ من أكتوبر ١٩٠٩، بين الحاج رئيس التجار و«شركة السادة ليويد سكات اند كو» الخاص بالرصيف (landing place) شركة النفط الأنجلو- فارسية في دار خزينة.

حول قطعة الأرض الواقعة بالقرب من «دار الخزينه» والتي أصر «معين التجار» أن تكون جزءا من أرض»غوندزلو» التي في الوقت الحاضر أصبحت مساحة مكتملة تكفي لإنشاء رصيف سفن ومكان لتخزين البضائع، نحن الموقعون أدناه «شركة ليويد سكات اند كو» نيابة عن شركة النفط الأنجلو- فارسية مع حاج رئيس التجار بصفته وكيلا للحاج معين التجار، وافقنا واتفقنا على أننا نستطيع أن نستخدم أي مساحة من الأرض قد نحتاجها لإنشاء مخازن ومستودعات بضائع قد نرى أنها ضرورية.

ومتى ما جاء الحاج معين التجار بفرمان في إطار نسخة أصلية أو نسخة مُصَدَّقة من قبل المفوضية البريطانية في طهران يثبت من خلالها أن الأرض له هو، عندئذ سندفع مبلغ الإيجار المستحق والعادل إزاء قطعة الأرض تلك.

بعد انقضاء مدة الامتياز أو فترة التمديد أو التجديد لهذا الامتياز، عندئذ شركة النفط الأنجلو- فارسية تتخلى عن أي إنشاءات أو مبانٍ تكون قد شيدتها على تلك الأرض، وذلك دون المطالبة بتكاليف البناء إلخ. ولكن بما أننا حصلنا على الاميتاز من الحكومة الفارسية وبما أن الأرض تعود إلى الحكومة؛ لذا يحق لنا استخدام أية مساحة قد نحتاجها لتنفيذ مشاريعنا.

من الآن فصاعدا {بِدءا من توقيع العقد}، في حال أي شخص آخر ماعدى معين التجار، إدعى ملكية الأرض فإن الحاج معين التجار شخصياً هو المعني بإبطال ادعاءاتهم، وفي هكذا حالات نحن لانتحمل أي مسؤولية.

بتاريخ الـ ٢٣ من أكتوبر ١٩٠٩ في مدينة المحمرة.

رئيس التجار محمد علي بهبهاني (ختم وتوقيع)

شركة ليويد اسكات اند كو

الملازم آرنولد تالبوت ويلسون، الجيش الهندي (IA)

قنصل صاحب الجلالة البريطاني

الملحق التاسع (a)

العقود المبرمة بين الشيخ من جانب و «شركة السادة، ونك هاوس اند كو» من جانب آخر حول رصيف سفن (wharf) ومكتب.

(أُستنسخت من قبل الملازم آرنولد تالبوت ويلسون، الجيش الهندي (I.A.) في الـ ٢١ من أغسطس ١٩٠٩، من الوثائق الأصلية التي استعارها الحاج رئيس. دُوّنت حسب النسخة الأصلية. النسخة الأصلية للعقد كُتبت باللغة العربية وترجمها إلى الانجليزية وكيل شركة «السادة، ونك هاوس» من النسخة الأصلية للعقد.)

العقد خاص برصيف سفن (wharf) على ضفة نهر كارون في مكان يُدعى حيزان يُعد مُلكا لصاحب السمو الشيخ خزعل خان معز السلطنة سردار أرفع.

تم الاتفاق على أن النخيل يجب أن تُقطَّع وأن تُبنى المباني من الطين.

ان يتم تأجير رصيف السفن المذكور على المُوَقِعين أدناه لقاء إيجار سنوي قدره ١،٠٠٠ تومان. مبلغ الإيجار الذي يبدأ من تاريخ إكتمال بناء الرصيف قابل للدفع بصورة سنوية.

أن يبلغ طول الرصيف ٨٠ مترا على أرض حيزان وعرضه ٥٠ مترا على امتداد النهر. في كل زاوية لهذا الرصيف يجب إنشاء مستودعات يبلغ طول الواحد منها ١٨ مترا وعرض ٣/٥ مترا، وأن يبلغ عدد المستودعات أربعة فقط.

يجب ان تبقى مساحة تبلغ الـ ٣٠ مترا بمحاذاة رصيف السفن، يُستقطع منها شريطا بعُرض المترين الاثنين يُستخدم على أنه طريق عام، والمُوَقِّعون أدناه لايحق لهم منع الأهالي من المرور عبر هذا الطريق. كما تم الإتفاق على أن أي مبنى يتم تشييده بالصخور من قبل المُوَقّعين أدناه سيبقى مُلكا لصاحب السمو وأنه لايحق لنا تحطيم هذا المبنى.

الإنشاءات الجديدة التي تتكون من الحديد والأخشاب إضافة إلى مكائن التنظيف والمعدات الأخرى مثل مضخات المياه ووسائل الإنارة إلخ، كلها تبقى مُلكا للمُوَقِّعين أدناه ويُمكنهم أن يأخذوها معهم بعد انقضاء مدة العقد.

المَوَقِّعون أدناه دفعوا مُقدَّما {مبلغاً} قدره ٣،٠٠٠ تومان إلى صاحب السمو بموجب العقد الخاص به، وإرجاع هذا المبلغ {الـ ٣,٠٠٠ تومان} يجري عبر قيام الطرف الآخر بخصم ٥٠٠ تومان من الإيجار السنوي {الذي يدفعه إلى صاحب السمو} البالغ ١،٠٠٠ تومان، وذلك طالما مبلغ المقدَّم باقٍ.

بعد انقضاء مدة العقد والتي تبلغ ٨ سنوات سيعود رصيف السفن (**wharf**) إلى صاحب السمو من جديد.

لوحظ وسُجِّل على متن سفينة «نربودا» (**Nerbudda**) في شط العرب في الـ ١٣ من نوفمبر ١٩٠٧.

(توقيع نائب القنصل الآلماني في بوشهر)

المحمرة؛

الـ ١٣ من نوفمبر ١٩٠٧

الملحق التاسع (b)

أُبرم الاتفاق بين صاحب السمو شيخ خزعل خان معز السلطنة سردار أرفع حاكم المحمرة والآلماني السيد روبرت وونكهاوس، حول بناء شُيِّد فوق أحد المستودعات عند رصيف السفن ليكون مكتبا، حسب المواصفات التالية.

١. السيد ونكهاوس يوافق على بناء فقط غُرفتين وشُرفتين مسقوفتين واحدة فوق الأخرى على أحد مستودعات رصيف السفن الذي ياتي ضمن العقد الخاص به.

٢. السيد وونكهاوس سوف يبني غرفتين اثنتين وشُرفة مسقوفة على نفقته الخاصة.

٣. المباني المذكورة سوف تُعطى إلى صاحب السمو بعد إنقضاء مدة العقد والسيد وونكهاوس لايمكنه المطالبة بتعويضات بشأن الأموال التي أُنفقت على المبنى.

٤. السيد وونكهاوس يوافق على دفع مبلغ إيجار إزاء الشُرفتين المسقوفتين الإثنتين إضافة إلى إيجار رصيف السفن الذي يبلغ عشرون ليرة تركية في السنة، وذلك بدءا من الأول من أغسطس ١٩٠٩.

٥. (البند الخامس حذف من النسخة الأصلية للعقد)

٦. السيد وونكهاوس لايحق له تشييد أية مباني أُخرى مهما كان شكلها؛ ما إذا كانت مكتبا أو دارا لأغراض سكنية.

٧. هذا العقد سوف ينتهي في الموعد ذاته الذي ينقضي فيه تاريخ عقد رصيف السفن.

رابرت وونكهاوس

P.P.H. CARSTENS

المحمرة؛

الـ ٣ من يوليو ١٩٠٩ (الـ ١٤ من جمادي الثاني، ١٣٢٧)

فهرس الملاحق

الملحق رقم ١

الرسالة الوزارية الايضاحية التركية المؤرخة ٤ يناير ١٨٧٦، والتي تضم أيضاحات بشأن المعاهدة المُنعقدة مع بلاد فارس المؤرخة ٢٠ ديسمبر ١٨٧٥

(أُستنسخت من«Persian Treaties» لـ «هرتسلت» ١٨٩١)

الترجمة.

إيضاحات بشأن المعاهدة المذكورة أعلاه قُدمت في الـ ٨ من ذي الحجة الحرام سنة ١٢٩٢ بعد الهجرة (الـ ٤ من يناير ١٨٧٦) من جانب الباب العالي في فرمان أُبلغ به جميع القضاة في الممالك العثمانية، نسخة منه أُرسلت بشكل رسمي إلى المفوضية السامية الفارسية التي تُقيم في القسطنطينية.

رغم أنه ١٢ من أصل الـ ١٤ مادة التي جاءت في المعاهدة المذكورة (مقاوله نامه)[١] هي على مستوى جيد من الوضوح والشفافية إلا أنه للحيلولة دون حدوث أي تناقض لاحقا؛ فقد تم شرح المادتين الأولى والسابعة - كما جاء أدناه - لتقديم ايضاحات محددة لهذا الغرض:

محاكمة ومعاقبة الأشرار ومرتكبى الجرائم ومُسببي الأضرار الشخصية

رغم أنه وفقا للمادة الأولى فإن رعايا الحكومة الفارسية الموقرة الذين يقيمون داخل الحدود العثمانية، فيما يتعلق بكافة الشؤون المرتبطة بالجرائم والأضرار الشخصية والأفعال الشريرة فهم يخضعون تحديدا إلى ضوابط وقوانين الامبراطورية العثمانية والجهة التي تتعامل معهم بصورة مباشرة هي الشرطة والمحاكم الشرعية التابعة لهذه الامبراطورية؛ وبُغية إصدار الأحكام بحق الأشخاص الذين ثبت إرتكابهم للجرائم والاعتداءات والجُنَح، فإن الحكم القضائي الصادر سوف يُرسل إلى السلطات الفارسية على شكل نسخة مُصَدقة مُرفقة مع التحريات الأولية التي أجريت في هذا الشأن والتي تُثبت إدانتهم أو برائتهم، حضور وكلاء من بلاد فارس أو مساعدي أو ممثلي الوكلاء لابد أن يكون أمرا مسموحا به؛ بما أن هذه المادة تشمل هكذا أفعال قد يرتكبها كل من رعايا الحكومة التركية الموقرة ورعايا الحكومة الفارسية الموقرة، لذا من الضروري في هذه الحالة - أي أنه في حال أحد رعايا الحكومة الفارسية انتهك القانون أو تسبب بأذى جسدي – لابد من حضور الخصم العثماني، وبذلك؛ الصحة والأهلية

---

١ من المفترض حدوث خطأ أثناء كتابة «المقاوله نامه».

الناتجة عن ذلك تؤدي بالمسؤول التابع للحكومة الفارسية كي يتحقق من الأحكام الجزائية الصادرة بحق الفرد العثماني. يجب تزويدهم بأية معلومات من هذا النوع قد يطلبونها.

تسوية الدعاوي والنزاعات، اعتقال رعايا بلاد فارس على يد الشرطة العثمانية

ننوه من جديد، بما أنه، وفقا لما تنص عليه المادة السابعة فإن «الدعاوي والنزاعات بكل أشكالها» ما إذا كانت قضايا حقوقية أو اعتداءات أو جرائم أو أضرارا شخصية قد تنشب بين إثنين من رعايا بلاد فارس فإن تسويتها لابد أن تجري على يد وكلاء أو نواب لوكلاء من بلاد فارس، واتخاذ القرار وإصدار الأحكام بشأن هكذا دعاوي بصورة عامة والأفعال الأخرى لكلا الطرفين لابد أن يُحال إلى الوكلاء أو نواب الوكلاء، لذا، للسبب ذاته، سيكون ضروريا في حال أُعتقل الجناة على يد الشرطة المحلية أثناء ارتكابهم عملا اجراميا، و في حال ثبت أنهم حقا من رعايا بلاد فارس فهؤلاء فور اعتقالهم لابد من تسليمهم إلى الوكلاء أو ممثلي الوكلاء. وعملية الاعتقال هذه لابد أن تُنفذ فقط في حال وقعت الجريمة في الملأ العام. ما عدى ذلك، في حال وقعت الجريمة في السكن الذي يقيم فيه الشخص الذي ينتمي إلى بلاد فارس فإن هذا التصرف أو الفعل بطبيعة الحال سيتم النظر فيه وفقا لما تنص عليه المادة ١٤ إذ ستجري الأمور حسب النُظُم المعمول بها في حالات مماثلة تجاه الرعايا الأجانب الآخرين.

(لايوجد أي توقيع)

الملحق رقم ٢

ضوابط نهر كارون لسنة ١٨٨٩

ان الحكومة الفارسية بهدف تسهيل التجارة وزيادة دخل البلاد وكي تجعل أراضيها مُربحة؛ افتتحت نهر كارون في إطار الضوابط التالية، كما سمحت للأساطيل التجارية من كافة الدول بالملاحة بدءا من المحمرة وصولا إلى الأهواز. ان السفن التي تجوب نهر كارون تخضع للضوابط التي وضعتها الحكومة، وهي الضوابط التي سيتم الإلتزام بها جيدا لـ ١٠ سنوات دون انتهاك أي منها، وبعد مضي هذه الفترة سوف يتم تعديل الضوابط وفقا لمتطلبات الظروف.[١]

(١) البواخر التجارية للدول الصديقة لايجب أن تبقى في الأرصفة أو في النهر أطول من الفترة اللآزمة لغرض تحميل أو تفريغ الحمولة والتزود بالمؤن للإبحار.

(٢) الأشخاص الذين يُخِلون بالانضباط وتواجدهم يؤدي إلى مشاكل، لايجب أن تُقِلُهُم السفن، ومن يأتي على متن إحدى السفن يجب أن يحمل جواز سفر من حكومته هو، وفي حال أي شخص يأتي دون جواز سفر فإنه من غير الممكن معرفة طبيعة العمل الذي قد يمارسه.

(٣) بأية ذريعة مهما كانت سوف لن يحق اطلاقا لأي سفينة أن تكون ملاذا لأي من رعايا بلاد فارس.

(٤) يُمنع منعا باتا نقل الاسلحة، ومع تجاهل هذا القانون عندئذ سيتم ضبط الاسلحة.

(٥) لايجب نقل السلع المتفجرة بكل اشكالها.

(٦) أصحاب السفن سوف لن يبنون على ضفاف النهر أية إنشاءات مهما كان نوعها، على سبيل المثال؛ مستودعات فحم حجري، مخازن، حوانيت {دكاكين}، نُزُل أو معامل إلخ.

(٧) الحكومة الفارسية أو رعاياها من التجار سيقومون ببناء عدد كاف من أرصفة السفن **landing places** ومخازن البضائع والمستودعات لتخزين البضائع والفحم الحجري.

(٨) من المقرر أن يدفع أصحاب السفن مبالغ معقولة سيتم تحديدها لاستئجار المستودعات والمخازن.

(٩) أمناء مستودعات الفحم الحجري سيكونون من رعايا بلاد فارس.

---

١ حتى الآن لم تصدر أية تعديلات من هذا القبيل. - آرنولد تالبوت ويلسون

(١٠) ان السفن سوف لن تتجاوز مدينة الأهواز.

(١١) بالنسبة لمستودعات البضائع سيتم تعيين رجل جدير بالثقة من رعايا بلاد فارس، كما سيتم تعيين رجل آخر ينوب عن جميع أصحاب السفن كي يتولى كلاهما شؤون المستودعات.

(١٢) مراقبو المستودعات؛ على سبيل المثال الحراس وغيرهم، سيتم تعيينهم من قبل الحكومة الفارسية.

(١٣) لايحق لأي فرد من طواقم السفن أن يعقد صفقة مهما كان شكلها مثل بيع أو شراء أو رهن أي شيء مع أي من رعايا بلاد فارس.

(١٤) بالنسبة للسفن التي تُبحر من كارون بإتجاه مدينة الأهواز، ذهابا وإيابا؛ في حال كانت سفينة بخارية يجب أن تدفع قِرانا واحدا إزاء الطن الواحد وبالنسبة للسفن الشراعية فإنها تدفع مبلغ عشرة شاهي بعنوان ضريبة وحق المرور. السفن الفارغة ستدفع نصف الضريبة. السفن الشراعية التي يملكها رعايا بلاد فارس في حال كانت ذات سعة دون الـ ٣٠ طنا فانها تُعد معفية من هذه الرسوم.[١]

(١٥) الحكومة الفارسية هي التي ستأتي بالعمال الذين ينقلون الحمولة من الأرصفة (**landing places**) إلى السفن ومن السفن إلى الأرصفة (**loading places**) كما ستقوم الحكومة بإعداد سجل لهم وتُزَودهم بِشارات {باج} تُميزهم.

(١٦) ان رعايا بلاد فارس الذين يتم توظيفهم في قطاع الخدمات للسفن عليهم أن يمتثلوا لسيادة القانون، كما سيتولى مُمَثل عن الحكومة الفارسية محاكمة ومعاقبة أي منهم دون حدوث أي تدخلات في مجال عمله.

(١٧) حول أَعلام السفن، فإنها ستخضع لقوانين الملاحة العامة في هذا الشأن.

(١٨) باستثناء قطاع التجارة فإن الطواقم العاملة على السفن بشكل عام تُمنع من إقراض مبالغ مالية لرعايا بلاد فارس تتجاوز تومانين إثنين.

(١٩) لايحق لأية دولة صديقة أن تتدخل بأي شكل من الأشكال في عمق أو مجرى أو قاع النهر.

(٢٠) عدد وأسماء ومِهَن الأشخاص الذين بتصريح من الحكومة يجري توظيفهم على سفن الدول الصديقة سيتم تدوينها في سجلات الحكومة، كما لابد أن يكون بحوزة هؤلاء، جوازات سفر فارسية وإلا فسوف لن يُسمح بتوظيفهم.

---

١ لاحقا قُدِّمَت ايضاحات أُخرى حول هذه الفقرة وطُرحت في الجلسات العامة الرسمية. - آرنولد تالبوت ويلسون

(٢١) بما أن السماح للاساطيل التجارية التابعة لدول صديقة بالملاحة في كارون هو حصريا لتسهيل وتحفيز التجارة وليست لغاية أخرى، فذلك لايجب أن يُتخذ كذريعة لخوض مناقشات سياسية مهما كانت طبيعتها.

(٢٢) القضايا المتعلقة بحُطام السفن على الشواطئ بشكل عام يجب أن تخضع إلى الضوابط ذات الصلة وأجور الإنقاذ {إنقاذ السفينة أو ركابها أو حمولتها من الغرق} يجب أن تُدفع إلى سكان الشاطئ.

(٢٣) البضائع الخطيرة مثل الأسلحة إلخ، سوف لن تُباع من قبل طواقم السفن إلى كل من رعايا بلاد فارس والسكان المحليين أو القبائل، وفي حال حدث ذلك فإنه سيتم ضبطها واسترجاع المبالغ المدفوعة.

(٢٤) في حال انتهاك هذه الضوابط من قبل أي من السفن التابعة لدولة صديقة؛ إذا كانت باخرة، فهي ستدفع غرامة مالية قدرها ٦٠٠ تومان وفي حال كانت سفينة شراعية حينئذ ستكون الغرامة ٣٠٠ تومان وسوف تُمنع السفينة من الملاحة لسنتين اثنتين.

ذيل الملحق - في حال حدوث خلاف؛ عندئذ يُعتمد النص الفارسي.

ملاحظة رقم ١- الترجمة المُدرجة أعلاه إستَلَمَتْها نيابة قنصلية صاحبة الجلالة في المحمرة في ٢٧ أكتوبر ١٨٩٠ من المقيمية في بوشهر.

الملاحظة رقم ٢ - بما أن عبارة «الأسطول التجاري» وَرَدَ ذكرها، لذا فإن الكارغزار {ممثل الوزارة الخارجية} قدم احتجاجه متى ما دخلت السفينة «R.I.M.S لورنس» في نهر كارون وفي حال هي أو أية سفينة حربية أخرى ألقت بمرساتها في نهر كارون قبالة أو أعلى من قنصلية صاحبة الجلالة. الأمر لم يتجاوز مستوى الاحتجاجات، ويبدو أن الوزارة الخارجية الفارسية في طهران لم تكترث قط لهذه القضية. ولكن بما إنه ليس من مصلحتنا القبول بإرساء السفن الحربية الأجنبية في كارون أسفل المحمرة، لذا لم تُتَخذ أية خطوات في السنوات الأخيرة كي نُصِر على هكذا حق.

الملاحظة رقم ٣- (الفقرة ١٤) تم تعديل ذلك في ١٨٩٠ من قِبل «امين السلطان» الذي فَرَضَ قِرانا واحدا على الطن الواحد من الحمولة المُسجلة وذلك بشأن السفن المتجهة نحو أعلى النهر إذا كانت معبئة بالحمولة، ونصف قِران في حال كانت فارغة من

الحمولة. بالنسبة للسفن العائدة فهي تدفع قِرانا واحدا إزاء الطن الواحد من الحمولة التي هي بالفعل على متنها، ولاتدفع شيئا في حال كانت خالية من الحمولة.

بالنسبة للزورق البخاري «Asp» تَقَرَرَ في ١٨٩٣ أنه لايجب تحصيل أية رسوم منه، بينما الرسوم الجمركية ذاتها حتى الآن تم تحصيلها من الزورقين البخاريين «بابل» و«عشتار».

الملحق رقم ٣

امتياز شركة ناصري لسنة ١٨٩١

فرمان يتكون من ٥ فقرات بشأن امتياز شركة ناصري صَدُر بإسم «معتمد السلطان» حاج محمد مهدي ملك التجار وحاج «أغا محمد معين التجار» بخصوص إبحار السفن بِدءا من أعلى {السنون} المنحدرات الصخرية المُسَننة لنهر الأهواز وصولا إلى تستر. وَقَّعَه الشاه في شهر شعبان ١٣٠٦ وهو طريقه إلى آذربيجان أثناء سفره إلى أوروبا.

(ترجمة نسخة من الامتياز التي استلمها نائب قنصل صاحبة الجلالة في المحمرة من المقيمية في بوشهر سنة ١٨٩١)

في عهد الشاه الحالي، في سبيل تقدم البلاد، وإثر الحرص الشديد للشاه، في سنة أودئيل (سنة البقرة تَقَرَرَ أن تكون لجميع الناس حرية الاستفادة من الطرف السفلي لنهر كارون الذي هو يقع أدنى {السنون} المنحدر الصخري المسنن للأهواز وأن يكون مكانا تُبحر فيه السفن التجارية.

إجلالاً لبلاد فارس ودعما لتجارة بلاد فارس فقد اعطينا حق الملاحة في أعلى الأهواز حصريا لرعايا بلاد فارس.[١]

لذا الفقرات الخمس التالية تتضمن الامتيازات التالية التى مُنحت إلى شركة يمتلكها رعايا بلاد فارس وذلك بتوجيه من «ملك التجار» و«معين التجار».

المادة رقم ١- أولا، مساحة ١٠،٠٠٠ ذراع من الأرض المجاورة لمبنى الجمارك الحديث - الذي من المقرر بنائه في المحمرة - تُمنح مجانا إلى شركة ناصري كي تقوم بإنشاء مبنى حسب المخططات التي قدمتها شركة «السادة لينتش» على هذه المساحة وأن يقوموا بتأجير المبنى ذاته إلى شركة «لينتش» بدءا من الآن لغاية عشر سنوات بإيجار يتضمن في كل دُفعة ١٥ بالمئة من المبلغ الذي أُنفق على البناء. بعد انقضاء العشر سنوات سيكون من حق كلا الطرفين تجديد عقد الإيجار أو التخلي عنه. وعلى باقي الأرض سوف يجوز لشركة ناصري أن تبني إنشاءات إمّا لنفسها أو بغرض تأجيرها إلى الغير. الرصيف (landing place) في المحمرة ستقوم ببنائه الحكومة، أو صاحب

١ بناء على ذلك، إحتج معين التجار على الرخصة التي مُنحت إلى شركة النفط سنة ١٩١٠ بحيث يتسنى لها اطلاق زورق بخاري في أعالي كارون، إلا أن هذا الاحتجاج لم يحظى بإهتمام.

السمو نظام السلطنة قد يقوم ببنائه على نفقته الخاصة وبذلك يكون مُلكا خاصا له. ان الحكومة ستبني السراي الحكومي {دار الحكومة}.

البند الثاني- بشأن بندر ناصري:

اولا، شركة ناصري ستقوم ببناء (quay) رصيف إرساء {للسفن} وتزويده بِنَزل {الخان} وعددٍ كافٍ من الحوانيت {الدكاكين} في بندر ناصري بحيث تتمكن السفن من الإرساء على امتداد رصيف السفن (quay) كي يتسنى لها إنزال الركاب بسهولة وطمأنينة وكتعويض لإنشائها الرصيف(quay)؛ إزاء كل حزمة من البضائع بصرف النظر عن محل انتاجها سقوم بتحصيل مئة دينار، وبالنسبة للحمولات الأخرى؛ شاهي واحد إزاء نصف الحمولة (الشُحنة)؛ يُعفى الحجاج من دفع الضرائب.

ثانيا، يجب تشييد طريقا (صخريا) مُعبداً يبدءا من رصيف السفن (quay) الذي يقع أدنى الحاجز وصولا إلى الرصيف الذي يتمدد أعلى الحاجز وهي مسافة تبلغ نحو نصف فرسخ وأن تكون بحوزتهم مجموعة عربات يجري اعدادها لنقل الحمولات الجاهزة لتجنب أي تأخير في نقل البضاعة المحلية والأجنبية، وبغية تعويض الشركة لتشييدها هذا الطريق فهي ستقوم بتحصيل إثنين شاهي لقاء كل صندوق يتراوح وزنه من العشرة حتى العشرين مَنْ تبريزي وستأخذ ٢٠٠ دينار لقاء كل حُزمة في إطار نفقات النقل وإزاء زيادة في الوزن بنسبة عشرون مَنًّا لابد من تحصيل ٤٠٠ دينار على الحُزَم وعلى الحُزَم ذات الحمولة النصفية يجب فرض ٢٠٠ دينار؛ لايحق للشركة فرض رسوم تتجاوز ذلك.[١]

ثالثا، إذا كان استخدام العربات لايفي بالغرض لإنجاز العمل بسهولة، عندئذ تلتزم شركة ناصري بمد سكك حديد لإستخدام الـ «تراموای» لمنع حدوث تأخير في ايصال أغراض التجار المحليين والأجانب.

رابعا، على الطرف الشرقي لطريق العربات ١٠٠ ذراع من الأرض الواقعة على إمتداد كامل هذا الطريق ونصف الأرض الواقعة على الطرف الغربي لضفة النهر بدءا من الرصيف السفلي، ما عدى ما يُعرف الآن بممتلكات الرعية، يجري تخصيصهما إلى شركة ناصري مجاناً كي تبني انشاءاتها عليها.

المادة ٣- بدءا من بندر ناصري حتى بندر شليلي:

اولا، تُعطى شركة ناصري امتياز الملاحة من بندر ناصري وصولا إلى تستر ودسبول لنقل البضائع المحلية

١ معين التجار وفقا لهذه المادة إدعى أن من حقه هو حصريا استلام قطاع خدمات النقل بين ناصري والأهواز.

والأجنبية. في الوقت الحاضر في أول فرصة يجب وضع سفينتين إثنتين في حالة استعداد للحيلولة دون حدوث تأخير في نقل أغراض التجار.[١]

ثانيا، مع ازدياد المواصلات وعدم قدرة السفينتين الاثنتين على تغطية عمليات النقل، عندئذ على شركة ناصري أن تزيد من عدد السفن لمستوى كاف بحيث عملية نقل بضائع التجار المحليين والأجانب لن تواجه أي تأخير في بندر ناصري.

ثالثا، النقل العسكري يُنجز بنفصف الأجور.

رابعا، يحق لشركة ناصري أن تمارس الملاحة أنطلاقا من بندر ناصري وأن يجري العمل معها كما هو الحال بالنسبة للشركات الأخرى التي تمارس الملاحة في نهر كارون.

المادة ٤ - حول بندر شليلي:

هو بندر ترسوا فيه السفن، ويبعد عن تستر نحو فرسخين إثنين، وبسبب الشواطئ الرملية لشط العرب (هكذا ورد) {هذا النهر حاليا يُدعى إكويرين ولكن في النص الإنجليزي جاء بعنوان شط العرب - Shatt - al - Arab} فإن السفن لايسعها الإبحار بإتجاه أعلى النهر حتى مدينة تستر.

أولا، امتياز تشييد طريق مُعبَّد حجري بِدءا من بندر شليلي حتى تستر مُنِح إلى شركة ناصري، وبغرض تسهيل نقل البضائع وهو ما سيتم تعويض الشركة إزاءه بتحصيلها {الشركة} قِرانيين إثنين لقاء الخروار {٣٠٠ كيلوغرام} الواحد من أصحاب البضائع، فهي إذا أمكن؛ ستعمل على تنظيف جزء من نهر كارون كي يتسنى للسفن بلوغ تستر ذاتها وإلا سوف تُنقل حمولتها في قوارب شراعية إلى تستر وإزاء ذلك على أصحاب البضائع دفع قِرانين إثنين إلى الشركة.

ثانيا، ١٠,٠٠٠ ذراع من الأرض الواقعة عند سفح قلعة السلاسل تُمنح إلى شركة ناصري مجانا لغرض إنشاء مبنى إلى شركة «السادة لينتش» بموجب مخططات تقدمها هذه الشركة {لينتش} التي ستستأجر المبنى بناء على الاتفاق الذي عُقد في المحمرة.

ثالثا، بعد انقضاء سنتين اثنتين على إنشاء أرصفة سفن(quays) للميناء، وبعد خصم النفقات التي

---

١ المركب الأول الذي سَيَّرَته شركة ناصري واجه نهاية مبكرة ولم يُؤتى بـ «ماوين» (Mawin .S.P) كي يحل محله إلا في سنة ١٩٠٨.

صُرفت، ستستلم الحكومة دُفعة قدرها ٥ بالمئة من {اجمالي} الرسوم التي تُفرض على البضائع حسب عدد أرصفة السفن.

المادة الـ ٥ - بشأن مناجم كل من عربستان و{إقليم} البختياريين، فإن امتياز مناجم الفحم الحجري في عربستان وإقليم البختياريين يُعطى إلى شركة ناصري وبموجبه عليهم تسهيل عملية الاستخراج من تلك المناجم إضافة إلى نقل المواد المُستخرجة إلى الموانئ المحلية والأجنبية وتُخصم كافة نفقات الشركة المذكورة التي صُرفت في عملية الاستخراج من منجم الفحم الحجري، بعد ذلك ٢٠ بالمئة من الأرباح الناتجة تُقدم إلى الحكومة.

ملاحظة حول المادة الـ ٥ - هذه المادة بالكامل، حصريا تخص منجم فحم حجري واحد قام باكتشافه قبل بضعة سنوات الايلخان الراحل حسين قلي خان ايلخاني حاكم إقليم البختياريين، حيث نقل الخوانين ملكيته إلى الشركة ولايحق لهم بأي شكل من الأشكال التدخل في شؤون المناجم الأخرى في كل من عربستان وإقليم البختياريين بحيث يمكن للشركة أن تنفذ هذه المشاريع بقوة ودون تأخير.

يحق للحكومة أن تُسيِّر سفينة واحدة من سفنها في أعلى نهر كارون [هي سفينة شوشان P.S. Shushan].

تُمنع الشركة من بيع هذا الامتياز أو نقله إلى الأجانب.

ملاحظة من قبل الملازم ويلسون - الأمر المثير للتساؤل هو أن هذا الامتياز هل يجيز تَسيير البواخر في أنهر أخرى غير نَهرَيْ كارون وجرجر؟ لأن مُعين قام بذلك في نهري إشطيط والدز دون أن يواجه أي إعتراض.

المحلق رقم ٤

امتياز إنشاء وصيانة طريق أهواز- أصفهان وطريق تستر- أصفهان، إضافة إلى الاتفاق المبرم بين «السادة الاخوان لينتش» والخوانين المَعْنيين.

المادة الأولى - الحكومة الملكية الفارسية تمنح كل من «اسفنديار خان سردار أسعد» و «محمد حسين خان سبهدار» و»حاج علي قلي خان»، تمنحهم حق تشييد وصيانة طريق من الأهواز إلى أصفهان ومن تستر إلى أصفهان، إضافة إلى حق بناء وصيانة النُزُل الضرورية على كلا الطريقين، وبعد وفاتهم ينتقل ذلك {الامتياز} إلى ورثتهم حتى تنقضي مدة الامتياز.

المادة الثانية – الحكومة الملكية الفارسية تمنح الامتياز لمدة ستون عاما بدأ من تاريخ توقيع الامتياز.

المادة الثالثة - سيكون من حق أصحاب الامتياز فرض الرسوم على الماشية التي تقطع كامل المسافة من الأهواز إلى أصفهان، ومن أصفهان إلى الأهواز، ومن تستر إلى أصفهان، ومن أصفهان إلى تستر، بعبارة أخرى مرة واحدة خلال إيابها ومرة واحدة خلال ذهابها. الرسوم هي بالشكل التالي وماعدى ذلك بأي شكل من الأشكال لاتُفرض أية رسوم أخرى:

بالنسبة للحيوانات المُحمَّلة: الجمال، ١٥ قِرانا؛ البغال، ١٢ قِرانا؛ الحمير ٦ قِران.

بالنسبة للحيوانات غير المُحمَّلة: الجمال، قِرانين اثنين؛ البغال، قِرانين اثنين؛ الحمير، قِرانا واحدا.

تم الاتفاق على عدم فرض أية رسوم على الحيوانات التي يمتلكها أفراد القبائل البختيارية الا في حال أُستخدمت هذه الحيوانات لجر عربات نقل البضائع. كما لاتُفرض أية رسوم على ابقار، معز وأغنام السكان المحليين وعلى ما يمتلكه أفراد هذه القبائل.

المادة الرابعة – يلتزم أصحاب الامتياز بإكمال الطريق والنُزُل الضرورية في غضون سنتين اثنتين ونصف السنة بدءا من تاريخ توقيع هذا الامتياز.

في حال عدم إكتمال عمليات إنشاء الطريق خلال الفترة المُتفق عليها، عندئذ يعتبر الامتياز لاغ وكأن لم يكن.

المادة الخامسة – أصحاب الامتياز بُغية إكمال العمليات الانشائية سوف يحق لهم طلب الدعم من رأسماليين قد يُقرضونهم المال الذي يحتاجون اليه وفقا لشروط يتفقون عليها هم مع الرأسماليين.

المادة السادسة - الحكومة الملكية الفارسية تمنح أصحاب الامتياز الحق في تحقيق الأمن على طول الطريق وفي كافة النُزُل، كما يتقبل أصحاب الامتياز مسؤولية توفير الأمن لجميع القوافل ولكل ما له صلة بذلك، بما في ذلك النقود، الماشية، البضائع أو الأشخاص في كل اجزاء الطريق.

متى ما وقعت وأينما وقعت أعمال لصوصية وفي أي جزء من الطريق، عندئذ يحق لأصحاب الامتياز ملاحقة اللصوص واستعادة البضائع أو الماشية التي قد ينهبها هؤلاء اللصوص.

المادة السابعة - إدارة وصيانة الطريق وتحصيل الرسوم طيل مدة الامتياز ستظل بيد أصحاب الامتياز دون أي تدخل من قبل أطراف أخرى، وأصحاب الامتياز يتعهدون من جانبهم بصيانة الطريق والجسور والنُزُل بالمستوى المطلوب.

المادة الثامنة - سيكون من حق أصحاب الامتياز أن يستوردوا إلى بلاد فارس كافة المواد المطلوبة لتشييد الطريق والجسور والنُزُل دون دفع أية رسوم جمركية أو ضرائب طرق أو أية رسوم أو ضرائب مهما كان شكلها.

(ختم) (توقيع) سردار أسعد

اسفنديار خان

حاجي علي قلي خان

(ختم) (توقيع) مشير الدولة

وزير الشؤون الخارجية

تُرجم من النص الفارسي

(توقيع) المقدم إتش. بيكات

طهران الـ ٢٣ من أبريل، ١٨٩٧

مذكرة تفاهم أُبرمت في هذا اليوم الـ ٣ من مارس ١٨٩٨، بين الطرف الأول وهو شركة السادة الاخوان لينتش، والطرف الآخر وهو كل من اسفنديار خان سردار أسعد، محمد حيسن خان سبهدار وحاجي علي قلي خان.

المادة الأولى - اسفنديار خان سردار أسعد، محمد حسين خان سبهدار وحاجي علي قلي خان بصورة مشتركة حصلوا على امتياز من الحكومة الملكية الفارسية بتاريخ الـ٢٣ من أبريل ١٨٩٧ لتشييد وصيانة طريق إضافة إلى النُزُل التابعة له من الأهواز إلى أصفهان ومن تستر إلى أصفهان وبموجب المادة الخامسة يحق لهم الاستعانة برأسماليين، حيث وافق «السادة الإخوان لينتش» على تقديم هكذا قروض لتنفيذ المشاريع كما هو مُبين أدناه.

المادة الثانية – أصحاب الامتياز يوافقون على دفع فائدة قدرها ٦ بالمئة سنويا إزاء القرض إلى «السادة الاخوان لينتش» وأن يقوموا بسداد مبلغ رأس المال خلال خمسة وعشرون سنة بقسط سنوي قدره ١,١٠٠ تومان، شريطة أنه خلال السنة الأولى والثانية بِدءا من تاريخ توقيع هذا العقد سوف لن يتم دفع أي مبالغ من الفوائد أو الأقساط المتعلق برأس المال. الدُفعة الأولى من الفوائد اضافة إلى القسط الأول يجب أن يُدفعان في نهاية السنة الثالثة من التاريخ المذكور أعلاه.

وبالتالي، يستمر دفع الفوائد وأقساط رأس المال في نهاية كل سنة، ويجري حساب الفوائد حسب الجزء المتبقي من رأس المال وذلك بعد خصم اقساط رأس المال التي دُفعت.

أن يجري دفع فوائد واقساط رأس المال إلى «السادة الإخوان لينتش» في الأهواز.

المادة الثالثة – أصحاب الامتياز يُسلمون مسؤولية تحسين كافة الدروب والمسارات الحالية الخاصة بالقوافل و{مسؤولية} وضع {مسارات} التحويلات للطرق البديلة، وعمليات البناء؛ ما إذا كانت جسورا أو نُزُلا أو مشاريع بأي شكل من الأشكال ذات صلة بالطرق {يسلمونها كلها} إلى شركة السادة الإخوان لينتش التي من جانبها وافقت على مواصلة المشاريع التالية حالما يتسنى تنفيذها بعد توقيع هذا العقد؛ وهي عبارة عن إنشاء جسر حديدي على نهر كارون في گدار بلوطک وتشييد جسر في «پل عمارت» وازالة الكُتل الصخرية الحالية أينما رأت شركة السادة الاخوان لينتش ذلك ضروريا أو مناسبا، وأن تبني نُزُلا أو مساكن مؤقته أو من نوع آخر للمهندسين وللعمال في هكذا أماكن حيث يرون هم (السادة الاخوان لينتش) ضرورة لهكذا مباني. السادة الاخوان لينتش يتعهدون

بتنفيذ المشاريع المُشار إليها بمبلغ لايتجاوز الـ ٥,٥٠٠ جنيه إسترليني وجرى الاتفاق على أن شروط الامتياز الذي منحته الحكومة الفارسية إلى أصحاب الامتياز يجري الالتزام بها أثناء تنفيذ المشروع.

متى ما رأى أصحاب الامتياز و«السادة الاخوان لينتش» ضرورة لإنفاق مزيد من المال لتحويل أي طريق مخصص للقوافل إلى طريق عربات، وزيادة عدد النُزُل أو تنفيذ أي مشروع آخر؛ عندئذ يحق للـ «سادة الاخوان لينتش» تقديم قَرض ومواصلة العمليات الانشائية نوعا ما حسب الشروط التي جرى الاتفاق عليها سابقا. كافة تفاصيل عمليات بناء الجسور والنُزُل والأعمال ذات الصلة بالطريق ستقررها شركة «السادة الاخوان لينتش». كما سيُترك الخيار لهم تماما بشأن عدد ومقاسات النُزُل والنواحي التي ستُبنى فيها {النُزُل}.

المادة الرابعة - أصحاب الامتياز يُلزمون أنفسهم دائما بالحفاظ على سلامة الطرق والجسور إلخ، وعليهم إجراء عمليات الصيانة الضرورية متى ما تطلب الأمر. متى ما كانت هناك حاجة إلى مهندسين أو إلى عمليات ترميم أو أعمال أخرى يعجز عن تنفيذها أصحاب الامتياز؛ عندئذ لابد من توظيف مهندسي شركة السادة الإخوان لينتش، وفي هذه الحالة أصحاب الامتياز سيقومون بدفع جميع التكاليف التي يتحملها السادة الإخوان لينتش.

المادة الخامسة – يوافق أصحاب الامتياز على أن يزودوا شركة السادة الإخوان لينتش بالأيادي العاملة والمواد الانشائية المحلية وذلك بمبالغ منصفة ومعقولة، كما يجب عليهم تقديم قطع أراضي بشكل مجاني لبناء النُزُل.

المادة السادسة – يوافق أصحاب الامتياز على توفير الحماية اللازمة دون مقابل للمهندسين والعمال والطواقم الأخرى التي توظفها شركة «السادة الإخوان لينتش».

المادة السابعة - يضمن أصحاب الامتياز مرور جميع الماشية والمواد الانشائية والسلع التي تستوردها شركة «السادة الإخوان لينتش» لغرض بناء كافة مشاريعها أو أي من هذه المشاريع وأن تُعفى الشركة من كافة الرسوم مثل الضرائب، ورسوم الطرق إلخ؛ ما إذا كانت محلية أو مَلكية.

المادة الثامنة – أن يقوم مندوبي الرسوم الذين يُعينهم أصحاب الامتياز بتحصيل الرسوم من حين إلى آخر. الرسوم المفروضة على الماشية التي تقطع كامل الرحلة يتم تحصيلها دُفعة واحدة فقط، وذلك في الأهواز أو تستر أو أصفهان أو أي مكان آخر من الممكن أن يُعتبر مناسبا.

المادة التاسعة – أصحاب الامتياز يوافقون على خفض الرسوم وفرض النِسَبْ التالية فقط طوال السنة الأولى والثانية بعد افتتاح الطريق للمواصلات:

بالنسبة للحيوانات المُحَمَّلة: الجمال ٥ قِرانات والبغال ٥ قِرانات والحمير ٣ قِرانات.

بعد انقضاء هاتين السنتين، على أصحاب الامتياز، بالتشاور مع مفوضية صاحبة الجلالة، البت في ضرورة استمرار هذه التعريفات المُخَفضة لفترة أطول وذلك لصالح الطريق. الا أن أصحاب الامتياز يتعهدون بعدم زيادة التعرفة لأكثر من ٨ قِرانات للجمال والبغال و٥ قِرانات لأناث الحمير دون أن يكسبوا موافقة مفوضية صاحبة الجلالة وتم الاتفاق على أن الرسوم المُشار إليها تُبين بشكل كامل المبلغ الذي يجوز لأصحاب الامتياز أن يقوموا بتحصيله.

بالنسبة للحيوانات المُحَمَّلة أو الحيوانات التي تُستخدم في مجال النقل التجاري وتسلك فقط جزءاً أو أجزاء من الطريق أو الدرب، سوف يتم تحديد تعريفات تتناسب مع المسافة التي تسلكها.

هذه التعريفات سيتم تحديدها بالتشاور مع مفوضية صاحبة الجلالة {البريطانية}.

المادة العاشرة - بما أن «السادة الإخوان لينتش» تعهدوا بتشييد الطريق وقاموا بتوفير الوسائل الضرورية لهذا المشروع دون الحصول على أي ضمان مادي من جانب الزعماء البختياريين لدفع الفوائد المستحقة وسداد القرض، لذا في حال حدث تأخير في دفع الفوائد أو سداد رأس المال حينها في إطار ضمان إضافي سوف يحق للسادة الاخوان لينتش الانضمام إلى الخوانين البختياريين في الاشراف على عملية تحصيل الرسوم. كما سيكون من حقهم ايفاد خبراء للتحقق من أوضاع الطريق كي يتمكنوا من تقديم الارشادات لأصحاب الامتياز بشأن عمليات الترميم أو الجوانب الأخرى للمشروع. بما أن شركة السادة لينتش تعهدت بإنجاز هذا العمل بغرض زيادة مواردها الناتجة عن التجارة النهرية، فقد اتفق أصحاب الامتياز على أنه طيل مدة الامتياز سيحظى «السادة اخوان لينتش» بشروط ملائمة على غِرار تلك التي تُمنح إلى أي طرف أو أطراف أخرى بخصوص معدلات الرسوم أو بشأن أية تسهيلات أخرى.

الاتفاق المؤرخ في ٢١ جمادي ١٣١٥ (الـ ١٩ من أكتوبر ١٨٩٧)

الحكومة الفارسية نظرا إلى اطلاعها على الاتفاق الذي أُبرم بين الزعماء البختياريين و«السادة لينتش» لإنشاء طريق يمتد من الأهواز حتى أصفهان ومن تستر إلى أصفهان، فقد أعطت {الحكومة الفارسية} تطمينا ينص على أن الزعماء البختياريين المُشار إليهم أو هكذا زعماء قد تُعينهم الحكومة الفارسية مستقبلا كي يحلوا

محلهم {يحلوا محل الزعماء البختياريين الحاليين} على رأس القبيلة؛ يقضي التطمين بالتزام هؤلاء {زعماء الحاضر والمستقبل للبختياريين} بالشروط المُدرجة في الاتفاق المذكور وأن تكون إحدى شروط زعامة البختياريين هو الالتزام بسريان شروط هذا الاتفاق.

(ختم الصدر الأعظم)

(ختم مشير الدولة)

مؤرخة ٢٤ من شهر رجب، ١٣١٥ (١٩ ديسمبر ١٨٩٧)

الحكومة الفارسية تتعهد أنه في حال الزعماء والأمراء البختياريين امتنعوا عن دفع الأقساط السنوي والفوائد في المواعيد المحددة وفقا للإتفاق الذي عقدوه والضمان الذي قدموه لشركة «السادة لينتش»، فإن مسؤولي الحكومة الفارسية سوف تقع على عاتقهم مسئولية تحصيل ودفع هذه الأموال.

(ختم سردار أعظم)

(ختم مشير الدولة)

ملاحظة – بموجب هذا التعهد قامت لاحقا «شركة النقل الفارسية» بتحصيل أرباح وأموال شركة «السادة الإخوان لينتش». – آرنولد تالبوت ويلسون

الملحق رقم ٥

النص الفرنسي لامتياز دارسي المؤرخ في ٢٨ مايو ١٩٠١ الذي منحه صاحب الجلالة الهمايونية الشاه.

APPENDIX V.

Entre le Gouvernement de Sa Majesté Impériale le Shah de Perse d'une part et William D'Arcy, rentier demeurant à Londres, No. 42 Grosvenor

Square (ci après désigné par l'expression " le Concessionnaire ") d'autre part.

Il est par ces présentes convenu et arrêté ce qui suit savoir :—

Article 1.—Le Gouvernement de Sa Majesté Impériale le Shah octroie au Concessionnaire par ces présentes le privilége spécial et exclusif de rechercher, obtenir, exploiter, developper, rendre propice pour le commerce et exporter et vendre le gaz naturel, le pétrôle, l'azphalte et l'ozokerit dans toute l'étendue de l'Empire Persan pour une durée de soixante années à découler de la date des présentes.

Article 2.—Le privilège comprendra le droit exclusif d'installer les " pipe lines " nécessaires des gisements ou il serait trouvé l'un ou plusieurs des dits produits, jusq'au Golfe Persique ainsi que les embranchements de distribution nécessaires. Il comprendra aussi le droit de construire et entretenir tous puits, reservoirs, stations, et services de pompes d'accumulation et de distribution, usines et autres travaux et agencement qui seraient jugés nécessaires.

Article 3.—Le Gouvernement Impérial Persan concède gratuitement au Concessionnaire tous les terrains non-cultivés appartenant à l'Etat que les ingénieurs du Concessionnaire jugeront nécessaires pour la construction de tout ou partie des travaux ci-dessus mentionnés, quant aux terrains cultivés appartenant à l'Etat, le Concessionnaire devra les acheter au prix équitable et courant de la Province.

Le Gouvernement accorde également au Concessionnaire le droit de faire acquisition de tous autres terrains ou bâtiments nécessaires pour le même objet, du consentement du propriétaire aux conditions qui pourrent être arrêtées entre lui et eux sans qu'il leur soit permis d'élever des prétentions de nature à surcharger les prix ordinairement en usage pour les terrains situés dans leurs localités respectives.

Les lieux saints et toutes leurs dependences dans un rayon de deux cents Archines Persans sont formellement exclus.

الملحق رقم ٦

موجز من رسالة «السير آرثر هاردينغ» إلى خزعل شيخ المحمرة مؤرخة ٧ ديسمبر ١٩٠٢ - طهران

الترجمة.

** غمرتني سعادة بالغة حين سمعت من الحاج رئيس التجار أن توافقا مُرضيا تحقق بينكم أنتم من جهة ودائرة الجمارك من جهة أخرى. وفقا للسياسة العامة، فإن الأمر المرغوب به بشدة هو تجنب الخلافات إلى أبعد حد ممكن بين السلطات الفارسية والقبائل العربية التي تخضع لسيادتكم. أن العلاقات بين الحكومتين البريطانية والفارسية تتسم بطابع ودي والحفاظ على وحدة أراضي واستقلال النظام المَلَكي الفارسي منذ سنوات كثيرة يعتبر أحد الأهداف العظيمة في السياسة البريطانية في هذا الجزء من العالم. الاضطرابات التي من شأنها أن تهدد تلك الاهداف تعتبر شرا خطيرا وأنت بإزاحتك لسيادة الشاه قد تحقق القليل من المكاسب بينما ستجلب الكثير من المخاطر. أنا مقتنع أنه في ظل التطورات الحالية، العرب وأنت شخصيا، باعتبارك حاكمهم، تكمن مصالحكم بالكامل في إقامة علاقات حسنة وصادقة مع حكومة طهران وهذه الحكومة لاترغب أبدا في أن تضغط عليك أو أن تزيح سلطتك. لهذا السبب أعتقد أنك تصرفت بحكمة عبر تخليك عن فكرة التصدي بقوة لمشروع دائرة الجمارك وبدلا من ذلك عملتم حسب تشجيعي لكم في بادئ الأمر على التوصل إلى اتفاق ودي في هذا الشأن مع دارة الجمارك.

ان الحاج رئيس التجار سألني نيابة عنكم أنه إلى أي مدى يمكنكم أن تعولوا على حماية الحكومة البريطانية وأنا قلت له أنه طالما أنتم تتعاملون معنا بطريقة ودية فإننا سنستخدم نفوذنا كي تتمتع أنت وقبائلك بكل من حقوقكم الموروثية وامتيازاتكم الجمركية وسنعمل على ثني حكومة طهران من السعي لتقليصها أو إعاقتها. ثم قال الحاج رئيس التجار أن خشيتكم هي ليست من الحكومة الفارسية ذاتها أو من التعرض إلى هجوم قد تشنه القبائل المجاورة التي حقا تمتثل أو تدعي أنها تمتثل لأوامرها، ولكن أنت ترغب بالاطلاع على ما إذا كنا سنوفر لكم الحماية في حال تعرضتم إلى اعتداء من قبل قوة أجنبية ما لعزلك أو لحرمان شعبك من الحقوق التي يمتلكها في الوقت الحاضر. هذا ربما يحدث بطريقتين اثنتين؛ إما أن تكون هكذا قوة في حالة حرب مع بلاد فارس وباعتبارها معادية للشاه فانها قد ترسل سفنا لمهاجمة إقليمكم أو أن تكون هكذا قوة تزعم أنها صديقة للحكومة الفارسية أو

أنها تتصرف من تلقاء نفسها وتسعى أيضا لاستخدام سفنها لغزوك أنت والعرب. أنا أجبت أن كِلا الاحتمالين من المستبعد حدوثهما تماما الا أنه في حال حدوث أي مِن الإحتمالين، أعتقد أنه يتوجب علينا التدخل شريطة أن تكونوا قد عملتم وفقا لارشاداتنا، وأسطولنا الذي هو الأقوى من أي طرف آخر في الخليج الفارسي سيُستخدم لمنع حدوث أي إجراء قهري ضدكم. على أي حال أنا أضفت بالقول انني سَأُحيل الموضوع إلى وزير خارجية الحكومة البريطانية وهو خولني كي أقول لكم أننا سنحمي المحمرة من هجوم بحري قد تشنه قوة أجنبية، مهما كانت الذريعة التي قد تُتخذ في هكذا هجوم وطالما أنت تبقى مخلصا للشاه وتتصرف حسب إرشاداتنا فإنك ستحظى بدعمنا ووساطتنا الودية.

على أي حال كما ذكرت لكم، في الوقت الراهن أنا لا أرى هذا الخطر بأي شكل من الأشكال أن يكون خطرا واقعيا. أنا على ثقة أن الحكومة الفارسية بنفس جديتنا ترغب بحفظ السلام في عربستان وكما أكدت لكم السنة الماضية فإن إنشاء دائرة الجمارك في المحمرة هو إجراء ضريبي وليس سياسيا. هي سبق وأن ابلغتني بكل ود بالشروط التي بموجبها عُقد الاتفاق الجديد والحكومة البريطانية طلبت مني أن المح إلى موافقتها على هذه الشروط.

اننا طبعا نحتفظ بحقنا في الاعتراض على أي تغيير آخر قد يُخل بالسلام والتجارة في كارون، لأن ذلك قد يضر بمصالحنا.

انا أأمل أن يتم تطبيق الاتفاق الجديد بأفضل شكل. من المحتمل جدا نشوب ثمة مشاكل صغيرة وإحتكاك في بادئ الأمر الا أنني أثق بحكمتكم وحكمكم في التعامل معها بصبر وعقلانية. قنصلنا لديه تعليمات مني؛ بموجبها يقدم لكم المشورة وكل أشكال الدعم وأنتم يمكنكم أن تضعوا كامل ثقتكم في صداقتنا. في حال رغبتم يمكنكم أن تكتبوا بِحرية لي أنا أو إلى المقيم في بوشهر.

صديقكم المخلص

آرثر هاردينغ

{الوزير البريطاني المفوَّض في طهران ١٩٠٥ - ١٩٠٠}

الملحق رقم ٧

ترجمة الفرمان الذي يمنح ولاية الفلاحية إلى شيخ خزعل خان سردار أرفع

(ختم وتوقيع) ختم مظفر الدين شاه

بما أن الفلاحية منذ قديم الزمان حتى الآن هي موطن لعشائر كعب وهي جزء من سيادة صاحب السمو شيخ خزعل خان معز السلطنة سردار أرفع، وبما أنه دوما ابهج العقلية الملكية والحميدة عبر خدماته الجيدة وجهده المتواصل حيث حقق الازدهار في المنطقة المذكورة. لذا من باب الألطاف الملوكية في عام «بارس ئيل» الميمون هذا {سنة الفهد} فقد تخلينا له عن منطقة الفلاحية ومنحناه إياها على أنها مِلْكية دائمة له وسيدفع سنويا الإيرادات السنوية المُعتادة إلى الحكومة العلية، و{زيادة على ذلك فإن} حكام عربستان في الحال والمستقبل لايحق لهم المطالبة بقرش إضافي واحد، والسردار أرفع وعشائر كعب أيضا سوف لن يحق لهم بيع أو نقل ملكية الممتلكات المذكورة إلى الأجانب.

يُسمح إلى سردار أرفع، وهو مُخَوَّل بأن يمارس كل اشكال الحقوق الملكية في تلك الأراضي. الحكومة لا يحق لها امتلاك تلك الممتلكات أو التدخل فيها والسردار أرفع بكل حماس وتفاؤل يشغل نفسه {بها} كي يجعل منها مناطق ازدهار ورفاهية إلى كعب، وأكثر من أي وقت مضى عبر تقديم الخدمات الجيدة عليه أن يضفي البهجة على الساحة الملكية النابضة بالرأفة.

يؤمَر بموجبه المستوفين المحترمين (أمناء سر الحكومة) بتدوين وتسجيل نسخة من هذا الفرمان المبجل وأن يروا من واجبهم القيام بذلك.

مؤرخة في شوال بارس ئيل {سنة الفهد} ١٣٢٠ (يناير ١٩٠٣)

الأختام على الطرف الآخر من الورقة:

(ختم وتوقيع) أتابك أعظم

(ختم وتوقيع) مشير الدولة

(ختم وتوقيع) وزير الدفتر

ترجمة رسالة مرفقة مع فرمان الفلاحية

(توقيع) ختم مظفر الدين شاه

سالار الدولة

نظرا إلى السمو والخدمة الجيدة والأدب والإنجازات البهية التي إتسم بها الشيخ خزعل خان معز السلطنة سردار أرفع في عام بارس ئيل الميمون هذا {عام الفهد} فقد تخلينا له عن الفلاحية ومنحناها إياه على أن تكون مِلْكية دائمة له وهي التي منذ القِدم حتى الآن تُعد موطنا لعشائر كعب، وباتت جزءا من سيادته بموجب فرمان منفصل وقعه الشاه. على حكام عربستان أن لا يطالبوه {يطالبوا الشيخ خزعل} بقرش إضافي واحد زيادة على الإيراد السنوي المعتاد.

أنت إبني المحترم وكل حكام عربستان المستقبليين عليهم أن يُقِروا أن الفلاحية هي مُلكا شخصيا له بموجب الفرمان المنفصل ووفقا لهذا التأييد (autograph) المبجل، وعليهم أن يقدموا كل اشكال الدعم والمساعدة في تنفيذ أوامره بحيث يبقى مطمئن البال وأن ينجز دوما شؤون الدولة باستقلال وحماس عظيمين.

مؤرخة في شهر شوال ١٣٢٠ (يناير ١٩٠٣).

(توقيع) الختم الملكي

الختم على الطرف الآخر للورقة:

(توقيع وختم) أتابك أعظم

الملحق رقم ٨

ترجمة الفرمان الذي بموجبه مُنِحت ولايات المحمرة وجزيرة الخضر وبهمنشير وكارون إلى الشيخ خزعل

ختم مظفر الدين شاه

أنه فيما يخص أراضي الحكومة في كل من المحمرة وجزيرة الخضر وبهمنشير وكارون حيث العرب والقبائل ورجال قبائل صاحب السمو الشيخ خزعل خان معز السلطنة سردار أرفع منذ زمن الأسلاف والأجداد حتى الآن، زرعوا النخيل والأشجار وشيدوا المباني كما أنهم بذلوا جهودا مؤثرة وانجزوا أعمالا كبيرة لإحياء الأراضي والنواحي المذكورة وحققوا الازدهار فيها، ولم يتركوا أية وسيلة إلا واستخدموها لتقديم الخدمات للحكومة - التي ندعوا ان تدوم للأبد - لذا لمنح المكرمات والألطاف الملكية، في سنة بارس ئيل المباركة هذه فقد تخلينا عن جميع النواحي والأراضي المذكورة ومنحناها على أنها ممتلكات شخصية إلى السردار أرفع والعرب والقبائل التابعة له بحيث يدفعون للحكومة العلية في كل سنة الإيراد السنوي المعتاد وحكام عربستان في الحاضر والمستقبل لايحق لهم المطالبة بقرش واحد زيادة على الإيرادات السنوية المعتادة. ونحن أيضا نتخلى لـ «سردار أرفع» شخصيا ونمنحه كافة الأراضي المَوات والتي لغاية الآن تخلوا من النخيل والأشجار معتبرين إياها ممتلكات دائمة له، بحيث يعطيها إلى قبائله ورجال القبائل الذين عليهم أن يزرعوا لاحقا النخيل والأشجار (بناء على ذلك) وأن يقوموا بكل ما يلزم كي يجعلوا المنطقة آهلة بالسكان وأن الحكومة العلية سوف لن يحق لها أن تتملك تلك الممتلكات أو أن تتدخل في شؤونها. متى ما احتاجت الحكومة إلى أي قطعة من تلك الأراضي يتحتم عليها دفع سعر معقول إلى السردار أرفع، عندئذ يمكنها أن تمتلكها. وبالطريقة ذاتها فإن سردار أرفع وقبائله العربية ورجال قبائله لايحق لهم بيع أو نقل ملكية ممتلكاتهم وأشجارهم ونخيلهم وأراضيهم إلى الرعايا الأجانب. يجب أن ينشغلوا بكل حماس لتحقيق الازدهار في هذه المناطق وهم مُخولون ومُصَرح لهم لممارسة كافة حقوق حيازة ملكية الأراضي والممتلكات.

يُؤمَر بموجبه المستوفين المحترمين (أمناء سر الحكومة) بتدوين وتسجيل نسخة من هذا الفرمان المبجل وأن يروا أنه من واجبهم تنفيذ هذا الإجراء والعمل به.

مورخة في شهر شوال بارس ئيل {سنة الفهد} ١٣٢٠ (يناير ١٩٠٣)

الأختام على الطرف الأخر للورقة:

أتابيك أعظم

مشير الدولة

وزير الدفتر

نسخة من الوثيقة المرفقة

ختم مظفر الدين شاه

سالار الدولة

وفقا للفرمان الملكي الذي ستحظى بشرف الإمعان به، فإن أراضي الحكومة في كل من المحمرة، جزيرة الخضر، بهمنشير وكارون حيث العرب وقبيلة ورجال قبائل شيخ خزعل خان معز السلطنة سردار أرفع منذ القدم حتى الآن كانوا ومازالوا يزرعون النخيل والأشجار ويشيدون المباني وهم منذ البداية حققوا الازدهار فيها، نحن قمنا بالتخلي عنها ومنحناه إياها على أنها ممتلكات دائمة في عام بارس ئيل الميمون هذا {عام الفهد}، وبذلك يمكنه أن يدفع كل سنة الإيرادات السنوية الدارجة لتلك المناطق إلى حكام عربستان دون دفع أي قرش زيادة على ذلك، وهو مُجاز ومُخَوَّل أن يتصرف بكل حقوق حيازة المِلكيه لتلك الأراضي والنواحي.

أنت، إبني الموقر، يجب أن تنفذ فحوى ومغزى كل من هذا الفرمان المَلكي وهذا التأييد (autograph) المبجل.

ان سردار أرفع يجب أن يبقى مطمئن البال وأن يشغل نفسه بتقديم الخدمات عبر إنجاز شؤون الدولة وحماية الإقليم.

مؤرخة في شهر شوال ١٣٢٠

(الختم الملكي)

الختم على الطرف الآخر للورقة: -

أتابك أعظم

الملحق رقم ٩

نسخة من الفرمان الذي ينص على منح ولايات هنديجان، ده مله وأراضي شرق كارون إلى الشيخ خزعل

ختم مظفر الدين شاه

بما أن الرأفة والاهتمام الملكي يرتكزان دائما على كل من استتباب أمن المدن ورفاهية السكان وتعزيز التنمية والزراعة، لذا، نظرا إلى الخدمات الجيدة التي قدمها صاحب السمو شيخ خزعل خان معز السلطنة سردار أرفع وأسلافه وأجداده الذين لطالما حظوا بالإلتِفاتة الملكية و(ذلك نابع من حقيقة) أنهم لطالما نالوا استحسان العقلية الملكية من خلال خدماتهم الجيدة ووضوحهم التام (و) بهدف تقديم المكرمة الملكية والألطاف الملكية في سنة بارس ئيل المباركة { سنة الفهد} فقد تخلينا عن كامل هنديجان وده مله اللذين هما جزءا من سيادته ومنحناهما له على أن تكونان ممتلكات دائمة له، إضافة إلى أراضي شرق كارون التي هو يزرعها، بحيث هو بمنتهى التفاؤل والحماس يعمل على تحقيق مزيد من الازدهار في هاتين المنطقتين وعليه أن يدفع فقط الإيراد السنوي المُعتاد إلى الحكومة العلية. وحكام عربستان في الحاضر والمستقبل سوف لن يحق لهم المطالبة بقرش واحد زيادة على الإيرادات السنوية الاعتيادية، كما أن السردار أرفع سوف لن يحق له بيع أو نقل الأملاك المذكورة إلى رعايا أجانب. هو عبر جهود هائلة ومؤثرة ومساع كثيرة يجب أن يتخذ التدابير بشأن تنمية الزراعة وتحقيق الرفاهية للرعايا أكثر من السابق؛ وهو مُخول ومسموح له في المناطق المذكورة كي يحظى بكل أشكال حقوق حيازة الملكية. سوف لن يحق للحكومة أن تتملكها.

يُؤمَر بموجبه المستوفين المحترمين (أمناء سر الحكومة) بتدوين وتسجيل نسخة من الفرمان المُبجل ويجب أن يعتبروا أنه واجب عليهم تنفيذه.

مُؤرخ شهر شوال من سنة بارس ئيل {سنة الفهد} ١٣٢٠

الأختام على ظهر الورقة:

أتابك أعظم

وزير الدفتر

مشير الدولة

نسخة من الوثيقة المرفقة

(ختم مظفر الدين شاه)

سالار الدولة

أن هنديجان و ده مله اللتين هما مُلكا للحكومة وجزءا من سيادة الشيخ خزعل خان معز السلطنة سردار أرفع، ونحن قمنا بالتخلي عنهما ومنحناهما إليه على أن يصبحا ملكا دائما له في سنة بارس ئيل السعيدة هذه {سنة الفهد} وذلك في إطار فرمان منفصل وبموجب هذا التأييد (autograph) الملكي المُبجل، بحيث هو يمكنه أن يدفع في كل سنة الإيرادات السنوية المعتادة التي تم تحصيلها من هاتين المنطقتين إلى المسؤولين المعنيين بشؤون الحكومة؛ وان حكام الحاضر والمستقبل لايحق لهم أن يطالبوه بقرش واحد زيادة على الإيرادات المعتادة ويجب اعتبار هاتين المنطقتين على أنهما ملكية قانونية، وأن يعملوا ويتصرفوا وفقا لمغزى (هذا) التأييد (autograph) المُبجل، وأن يروا أنه واجب عليهم القيام بذلك.

مؤرخة في شهر شوال من سنة بارس ئيل {سنة الفهد} ١٣٢٠

(الختم الملكي)

الختم على ظهر الورقة:

أتابك أعظم

الملحق رقم ١٠

قائمة طلبات صاحب السمو معز السلطنة (شيخ المحمرة) المتعلقة بجمارك عربستان وردود الحكومة الفارسية عليها سنة ١٩٠٣

(١) فيما يتعلق بتلبية أوامر الحكومة الفارسية بخصوص الجمارك فهو يتَّبع الأوامر التي تقضي بتطبيق تعريفة جديدة، ولكن في بادئ الأمر للحيلولة دون إثارة الفزع لدى العشائر والقبائل العربية؛ هو دَعى أن تُوكَل إليه مهمة تطبيق التعريفة الجديدة لفترة من الزمن حتى يتمكن من اقناعهم أنه سوف لن يقع على عاتقهم عبئا ثقيلا. هو سيتّبع التعليمات التي ستصدر من دائرة الجمارك وسيقوم بتسليم إيرادات الجمارك بصورة شهرية إلى أي جهة تقررها وزارة الجمارك، حيث أن المحاسب البلجيكي سيأتي مرة واحدة في الشهر للتدقيق في الدفاتر والحسابات ومسار العمل هناك؛ وفي حال أظهر التدقيق أي خلل في الحسابات عندئذ معز السلطنة سوف يُعفي نفسه من المسؤولية.

(٢) في حال الاقتراح والطلب الصادق الذي تقدم به هذا الخادم المتواضع أُعتبر بأنه أمر غير صائب، و{هذا الاقتراح والطلب} يقضي بتعيين مسؤول من رعايا بلاد فارس من دائرة الجمارك وأن يكون {هذا المسؤول} مُطلعا على تقاليد القبائل العربية وهو من سيقوم بتطبيق التعرفة الجديدة؛ {في حال عدم القيام بالأمر على هذا النحو} فأنا أخشى من إمكانية نشوب اضطرابات في حال جرى تعيين مسؤول أجنبي منذ البداية أو فُرضت تعريفة جمركية عالية.

(٣) ان إيرادات الجمارك التي حسب العُرف السائد في كل سنة تأتي ضمن الضرائب (ماليات) وتُدفع إلى حكومة عربستان سنة بسنة، هذه الإيرادات هي التي يجب أن تأمر {الحكومة} باستقطاعها من الضرائب {ماليات}.

(٤) دائرة الجمارك لايحق لها التدخل في شؤون كل من العرب وحكومة الإقليم، كما لايحق لها التدخل في

أية قضية مهما كان شكلها قد تكون خارج نطاق العمل الجمركي.

(٥) هُم لابد أن يطلبوا من هذا الخادم المتواضع شخصيا أن يقوم بتعيين طاقم العمل والخدم الذين تحتاجهم دائرة الجمارك وبذلك في حال حدوث خطأ أو نقص في التعليمات المتلعقة بالجمارك، عندئذ المسئولية تقع على عاتق هذا الخادم الأمين، إذا كانوا هم أنفسهم يرغبون بتعيين الخدم، عندئذ لاسمح الله في حال حدوث أي مخالفة للقواعد أو خطأ أو سرقة؛ عندئذ لايجب تحميل هذا الخادم المتواضع مسؤولية الأمن والانضباط.

(٦) وفقا للتعريفة الجديدة التي هي في الحُسبان، فإن التمور والتوت وغيرها، لابد أن تُعفى من الرسوم الجمركية خلال التصدير، وفي عملية الإستيراد سيتم دفع رسوم بنسبة ٥ بالمئة، في حال فُرضت مزيد من الرسوم في نقاط حدودية أخرى، عندئذ يمكن زيادة نسبة الرسوم في المحمرة أيضا، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أنه بعد ذلك سوف لن تُفرض مزيد من الرسوم على تلك المنتجات التي تمر عبر الحدود؛ وبذلك من هذه الناحية ستتحقق الثقة على صعيد تجارة المحمرة و{عموم} عربستان كما أن هذه التجارة ستكون حرة وواعدة.

(٧) أن تُعطى تطمينات للعرب والقبائل والعشائر بموجبها مستقبلا سوف لن تُنتزع منهم ملكية بساتين ومزارع النخيل في المحمرة وتوابعها التي هم أنفسهم وأسلافهم قاموا بزراعتها، وأن يَطمئنوا أن ممتلكاتهم تبقى في حيازتهم وأن الحكومة سوف لن تطمح اطلاقا إلى بيعها تحت عنوان أراضي التاج، وأن ضرائب الأراضي تُدفع وفقا للعُرف السائد في السنوات الماضية، وأن يَصدُر فرمانا بخصوص حقوق الملكية لتحقيق التفاؤل والإطمئنان لديهم.

(٨) نظرا إلى خروج الجمارك من يد هذا الخادم المتواضع، ونظرا إلى الفارق الذي على مدى سنوات كان يَرِدُني وكان يُخصص لتسديد تكاليف الحدود، فقد تبخَّر هذا الفارق، لذا السيد «إم سيمايس» بعد أن توصل إلى اتفاق في هذا الشأن قدم لي رسالة خطية تقضي بتخصيص راتبا شهريا لي قدره ألف تومان يُستقطع من إيرادات الجمارك كي استخدمه أنا لتمويل {عملية} حماية الحدود و{سلك} الشرطة. أنا أرجو أن يَصدُر ايضا فرمانا في

هذا الشأن.

(٩) أن أراضي شرق كارون والتي تعد ضمن منطقة المحمرة وهي أرض زراعية وهي موطن لقبائل وعشائر تتبع هذا الخادم المطيع يجب أن تُمنح له بشكل تمليك بنفس الطريقة التي مُنحت من خلالها الأراضي الواقعة قبالة هذه الأراضي التي تتمدد غرب كارون إلى صاحب السمو نظام السلطنة، وهو (أي معز السلطنة) بمحض إرادته سوف يقدم هدية إزاء ذلك. ضريبة الأرض (ماليات) سوف تُدفع كما في السابق.

(١٠) كما هو الحال بالنسبة إلى «ده مله» و«هنديجان» اللتين تُعتبران من أراضي التاج ومُلكا يتولى مسؤوليتهما هذا الخادم المتواضع، هو يوافق على دفع الضرائب الديوانية (ماليات ديواني) إزاء تلك المنطقتين؛ هو يرجو أن تُمنح له المنطقتين بشكل تمليك؛ والهدية السائدة في مجال أراضي التاج تتحقق من خلال تقديم الطاعة، أن غاية هذا الخادم المتواضع هي أنه لايجب أن يشتري هذه الأراضي أشخاصا آخرين بأساليب ماكرة؛ الأمر الذي من شأنه إثارة اضطراب ونزاع، وبدلا من ذلك يجب أن تكون هاتين المنطقتين مبعث أمل وأن يبقى الناس منشغلين في الزراعة وأن ينعموا بالسلام والهدوء.

ردود على طلبات صاحب السمو معز السلطنة

(١) في إشارة إلى البند رقم ١ و٢ و٥، فقد ارتقى صاحب السمو معز السلطنة إلى منصب رئيس دائرة جمارك موانئ المحمرة وعربستان[١]، وعليه أن يتعامل بكل إهتمام وحرص (إمعان) في كافة الشؤون وأن ينفذ التعليمات التي تصدر بين الحين والآخر من وزارة الجمارك، ولكن بما أنه في موانئ المحمرة لا وجود لمسؤول كفوء ولائق لديه القدرة على تطبيق آليات العمل هذه وأن يتمكن من تحصيل ودفع الرسوم الجمركية حسب التعريفات الجديدة التي بالفعل سيجري تحصيلها (أو يتم تحصيلها حاليا) في منافذ حدودية أخرى؛ لذا فان المحترم «إم وافيلا إرت» وهو مسئول بلجيكي يعمل في خدمة الحكومة الملكية لبلاد فارس وسوف يتم إيفاده برفقة «ميرزا يانس» - وهو مواطن

١ راجع الملحق رقم ٢.

بالولادة من بلاد فارس - ومهمته هي مساعدة المدعو «إم وافيلا إرت» الذي يشغل منصب رئيس دائرة ويخضع للتوجيهات العامة، كما أن صاحب السمو «معز السلطنة» {بدوره} أيضا يجب أن يتبع تعليمات وزارة الجمارك. يبدو واضحا أن «إم وافيلا إرت» يجب أن يتصرف بمنتهى الاذعان والإحترام تجاه معز السلطنة وفيما يتعلق بكافة الشؤون الجمركية ذات الصلة بالعرب والسكان ويجب عليه في المناسبات الضرورية أن يتقبل توجيهات وتعليمات معز السلطنة وأن يتجاوب معها؛ وبنفس الشكل صاحب السعادة معز السلطنة عليه أن يتعامل بمنتهى الود مع المسؤولين وأن يقدم لهم كل الدعم والمساعدة، كما عليه أن يضع سفنه البخارية الصغيرة تحت تصرفهم (مسؤولي الجمارك) لإستخدامها متى ما ارتأت دائرة الجمارك أن تجري تحريات أو عمليات تفتيش للسفن التي تحمل البضائع كي يتمكنوا من تحصيل رسوم جمركية بنسبة ٥٪ إزاء كافة البضائع المستوردة والمُصَدرة. نحن نشهد أنه في هذه الحالة لايجب فرض دينار واحد داخل البلاد تحت أي عنوان أو مسمى على البضائع التي دُفعت رسومها. تعيين واختيار خدم ومسئولي دائرة الجمارك بكل تأكيد يجب أن يتم بتأييد صاحب السمو معز السلطنة.

(٢) هذا يتم القبول به فور أن يَرِد طلبا في هذا الشأن.

(٣) كما تم أيضاحه مسبقا؛ فإن دائرة الجمارك سوف لن تتدخل بأي شكل من الاشكال في شؤون الحكومة الإقليمية.

(٤) جاء الرد في المادتين الأولى والثانية.

(٥) التمور والمنتوجات الأخرى، من كلتا الفئتين الطازجة والجافة التي تُنتج في المحمرة وإقليمها ستكون معفية بشكل كامل ودائم من رسوم الجمارك الخاصة بالتصدير. لابد من توضيح أمر وهو أنه يُمنع تصدير الحبوب ولكن في حال علمت الحكومة الملكية أن انتاج الحبوب يتجاوز مستوى المتطلبات الغذائية لأهالي وسكان الإقليم، عندئذ سيتم إصدار ترخيص محدد بشأن تصدير الحبوب، وسوف تُطبق أيضا رسوم الجمارك في ذلك الإقليم وفقا لما عليه الرسوم من وضع في الموانئ الأخرى.

(٦) في هذا الشأن أُدرج توقيع منفصل من قبل صاحب الفخامة والقداسة والجلالة الهمايونية.[١]

(مصادقة الشاه)

(٧) بالتأكيد الراتب لابد أن يُعطى إلى صاحب السمو معز السلطنة إزاء خدماته. أن يُعطى صاحب السمو راتبا من الجمارك قدره ألف تومان شهريا أي ١٢ الف تومان سنويا.

(مصادقة الشاه)

بشأن الطلب رقم ٨ ورقم ٩ اللذين تقدم بهما صاحب السمو معز السلطنة فقد أُدرج تأييد منفصل من قِبل صاحب الجلالة الهمايونية.[٢]

(مصادقة الشاه)

ان طلبات ومخاوف معز السلطنة، شيخ خزعل خان هي في محلها وقد استجابت لها وزارة الجمارك وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية كتبت ردا في هذا الشأن.

في شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٢٠ (يوليو ١٩٠٢).

(النص هنا هو تأييد الشاه)

ملاحظة: نسخة من هذه الوثيقة تم توجيهها إلى وزارة الخارجية في لندن في رسالة المفوضية رقم ١٣٧ مؤرخة ٨ أكتوبر ١٩٠٢.

---

١ راجع الملحق السابع والملحق الثامن.

٢ راجع الملحق التاسع.

الملحق رقم ١١

ترجمة الفرمان الخاص بالجمارك الذي صَدُرَ إلى شيخ المحمرة في ربيع الثاني سنة ١٣٢٠ الموافق (يونيو ١٩٠٢)

ختم مظفر الدين شاه

بنعمة الله،

نظرا إلى أن بصيرتنا الملكية البهية المقدسة مالت بشدة إلى تحقيق اصلاح شامل في دائرة جمارك الحكومة (الفارسية) العلية، ونظرا إلى أن القوانين والترتيبات الخاصة بها {بالجمارك} وُضعت بحيث تحقق الرفاهية لعموم الناس، لذا قمنا بإنتقاء أشخاص مختصين وكفوئين وقمنا بتعيينهم كمدراء للجمارك في المحافظات والنواحي والأقاليم والموانئ. بما أنه بات جليا وواضحا لنا مدى أهلية وكفاءة صاحب السمو شيخ خزعل خان معز السلطنة، أمير تومان، لذا قمنا بتكريمه بمنصب مدير عام الجمارك لموانئ المحمرة وعربستان وعليه أن يمارس المراقبة التامة والإشراف على كافة الشؤون وإدارتها وتنفيذ تعليمات وزارة الجمارك. ولكن لعدم وجود مسئول كفوء ومؤهل في ميناء المحمرة لديه القدرة على تقديم هذه الخدمات فضلا عن تحصيل الرسوم الجمركية وفقا للتعريفة الجديدة - التي يجري تحصيلها في الأقاليم الأخرى - لذا سيتم ايفاد «موسيو وافيلا إرت» وهو مسئول بلجيكي قامت بتوظيفه الحكومة العلية ويرافقه ميرزا يانس وهو من رعايا بلاد فارس وسيتم إيفاده للتعاون معه {يتعاون مع وافيلا إرت} وتتطلب آليه العمل أن يكون الـ «موسيو» تابعا لأوامر المدير العام {شيخ خزعل}، ومن جانب آخر، معز السلطنة {شيخ خزعل} بدوره يجب أن يَتَّبع تعليمات وزارة الجمارك، من البديهي أن يتعامل «موسيو وافلا إرت» مع صاحب السمو بفائق الإجلال والإحترام ويجب أن يقبل ارشاداته وتعليماته في الظروف الحساسة وفي كافة شؤون الجمارك المتعلقة بالعرب والأهالي. معز السلطنة من جانبه يتعهد بالتعامل مع المسئولين بمنتهى الود وأن يتعاون معهم ويقدم لهم الدعم الكامل. كما يتعهد أيضا بوضع قواربه البخارية الصغيرة تحت تصرفهم وذلك متى ما أرادت دائرة الجمارك القيام بعمليات تحري وتفتيش للسفن المحملة بالبضائع، وبذلك يمكن تحصيل ٥ بالمئة من

الرسوم المفروضة على البضائع المُستورَدَة والمُصدَرَة. جرى التأكيد على أنه في ظل هذه الظروف لايجب أبدا فرض قرشا إضافيا واحدا داخل البلاد تحت أي مسمى أو ذريعة على هذه البضائع التي بالفعل دُفعت رسومها الجمركية. ان اختيار وتعيين الموظفين والطواقم التي تحتاجها دائرة الجمارك المحلية لابد أن يتم بتأييد معز السلطنة. نظرا إلى هذه الخدمة القيمة التي يقوم بها؛ فقد منحناه مخصصات من إيرادات الجمارك على شكل راتب شهري قدره ١,٠٠٠ تومان أي ١٢,٠٠٠ تومان سنويا تُستقطع من دخل الجمارك وذلك بناء على اقتراح صاحب السمو والسعادة أتابك أعظم بحيث في كل سنة يستلم {الشيخ خزعل} هذا المبلغ ويعمل على تقديم الخدمات بكل ثقة.

صدرت أوامر بموجبها يتوجب على السكرتارية الملكيين الموقرين تسجيل هذا الفرمان المبارك ويروا أن من واجبهم تنفيذ ذلك.

مؤرخ هذا الشهر ربيع الثاني، بارس ئيل {سنة الفهد} ١٣٢٠ (يونيو ١٩٠٢).

ترجمة الكتابات الموجودة على ظهر الوثيقة

(هذا) الفرمان منحه ووقعه صاحب الجلالة، ويجب على كل من المستوفين (المحاسبون الملكيون) ودائرة الجمارك، تنفيذ الفرمان بدقة وأن يستقطعوا من إيرادات الجمارك مبلغ قدره ١٢،٠٠٠ تومان وهو راتب صاحب السمو معز السلطنة. الفرمان الملكي قد صَدُرَ الآن.

(توقيع وختم) مشير الدولة

لوحِظت وسُجِّلت

توقيع اعتماد الدفتر

لوحِظت

(توقيع وختم) معز السلطنة

لوحِظت

لوحِظت

لوحِظت

(توقيع وختم) يمين المُلك

لوحِظت

(توقيع وختم) محمد نوري

وفقا لهذا الفرمان الإلزامي تم تحديد مبلغ قدره ١٢,٠٠٠ تومان يُمنح على أنه راتبا لصاحب السمو معز السلطنة أمير تومان سردار أرفع ويُستقطع المبلغ من أصل إيرادات الجمارك.

بدءا من هذه السنة؛ سنة الفهد (بارس ئيل) سيتم إصدار حوالة بشكل سنوي من قبل مأمور الجمارك بشأن المبلغ المذكور أعلاه.

ربيع الثاني ١٣٢٠

لوحِظت

(توقيع وختم) أعظم الملك

لاحظها وسجلها صاحب السعادة وزير الدفتر

(توقيع وختم) وزير الدفتر

لوحِظت

لوحِظت

لوحِظت

تم تسجيل هذا الفرمان.

لوحِظت

(توقيع وختم) غلام حسين إبن محمد

الملحق رقم ١٢

الاتفاق الذي أُبرم بين شيخ المحمرة وشركة النفط الأنجلو - فارسية في يوليو ١٩٠٩

عُقد الإتفاق بين «الشيخ - السادة» والشركة الأنجلو- فارسية النفطية المحدودة. «الشيخ - السادة» هو عنوان أُطلق على سردار أرفع، أمير نويان شيخ خزعل خان بن حاج جابر خان وورثته وخلفائه ورجال قبائله، وهو الطرف الأول لهذا الإتفاق والطرف الثاني هو الشركة الأنجلو- فارسية النفطية المحدودة التي تتخذ من لندن مقراً لها، وهذا الطرف الثاني فيما بعد سُمي :«الشركة»، وهذا الإتفاق عُقد بشأن الأراضي التي تحتاجها الشركة المذكورة في المناطق التابعة للطرف الأول لغرض إنجاز أعمالها وذلك في إطار مزايا حَصرية لامتياز مُنح إلى السيد «دبليو كي دارسي» من قبل صاحب الجلالة شاه بلاد فارس في الـ٢٨ من مايو ١٩٠١.

بموجبه تم الاتفاق على:

١. أن يؤجر الشيخ للشركة المذكورة في جزيرة عبادان منطقة خالية من أشجار النخيل تبلغ مساحتها ٦٥٠ جريب (الجريب الواحد هو ٤,٦٦٩ ياردة مربعة)، تقع بين قرية البريم من جهة الشمال الغربي و»أبووردة» من جهة جنوب الشرق، من هذه المساحة جزءًا يبلغ ٢,٠٠٠ ياردة يُطل على شط العرب إضافة إلى شريط من الأرض لايقل عُرضه عن الثلاثين ياردة يُستخدم للمرور وهذا الشريط يربط الأرض المذكورة أعلاه بنهر بهمنشير؛ الا أن حق عامة الناس في التردد يبقى محفوظا.

٢. في حال الشركة المذكورة اكتشفت بعد مزيد من التحريات أن الأرض التي اختارتها وفقا للمواصفات المُشار اليها أعلاه لاتتناسب مع متطلباتها، عندئذ يحق لها اختيار أماكن أخرى في نفس المنطقة وبالمواصفات التي ينص عليها العقد. في حال احتاجت الشركة إلى مزيد من الأراضي الخالية من أشجار النخيل محاذية للأراضي التي استأجرتها؛ في حال طلبت الشركة هكذا أراضي خلال سنتين إثنتين من تاريخ عقد هذا الإتفاق، يتعهد الشيخ بتقديم أرض لهم لاتتجاوز مساحتها المئة جريب في المنطقة بمتوسط الإيجار ذاته. في حال الشركة المذكورة أرادت مزيد من الأراضي بعد مرور عامين إثنين على بدء تاريخ هذا الاتفاق، حينئذ ستدفع ايجارا

حسب النسبة العادلة والدارجة لأرض مماثلة في الفترة ذاتها وفي تلك المناطق.

٣. إضافة إلى ذلك، الشيخ يقدم للشركة مجاناً شريطاً من أرض يمكن الوصول إليها لتمديد خطوط انابيب تعتبر ضرورية للمشاريع ويتم تمديد هذه الأنابيب في العراء أو تحت سطح التربة، وهذا الشريط يقع في أراضيه هو أو أن يكون ضمن الأراضي التي في الوقت الحاضر تخضع لسيادته، أو أن يكون قد استأجرها أو اشتراها هو من الآخرين ويمكن بلوغها {الوصول إليها}. إضافة إلى ذلك بشأن خط الأنابيب المذكور، عليه أن يقدم دون مقابل، أرضاً غير مزروعة قد تحتاجها {الشركة} لإنشاء محطات تلغراف أو هاتف أو محطات ضخ أو وحدات سكنية للطواقم والخبراء العاملون على الخطوط، ومن هذه الأرض يتم تخصيص مساحة ثلاثة جريب لكل محطة ضخ، وواحد ونصف جريب لأي واحدة من المحطات الأخرى.

من المؤكد أنه مع إنقضاء مدة الامتياز، أو مع نهاية أي تمديد أو تجديد لهذا الإتفاق، عندئذ سوف تتخلى الشركة عن كافة محطات الضخ وإنشاءات أخرى تكون قد شيدتها على هذه الأراضي، ولايحق لها المطالبة بإستعادة أيٍ من الأموال التي أنفقتها في هذا الشأن.

تم الاتفاق على ضرورة تعيين حراس في الأماكن التي يتمدد فيها خط الأنابيب في العراء. وعلى الشيخ أن يبذل قصارى جهده لمنع نشوب حريق مُتعمد لأنابيب النفط، في حال حدوث هكذا أمر طارئ، سيبذل الشيخ كل ما في وسعه لتعقب المذنبين ومعاقبتهم وفي حال لديهم أية ممتلكات فانها ستُستغل لتعويض الخسائر. الا أن الشيخ شخصياً لايقدم أي التزام مالي لتعويض الشركة جراء الأضرار التي قد تتراكم عليها إثر هكذا حدث وسوف لن يدفع أية تعويضات.

٤. كما يتعهد الشيخ أن يؤجر على الشركة قطعة أو قِطَع من الأراضي يبلغ مجموع مساحتها العشرة جريب وذلك في الأهواز والناصري وتُطل على الضفة (الحافة) الشرقية لنهر كارون وتُستخدم لتخزين المواد وبناء المستودعات فضلاً عن إنشاء المباني التي تُعد ضرورية لأعمال الشركة، وذلك بمبلغ جنيه إسترليني واحد إزاء الجريب الواحد سنوياً، ما يعني أن مبلغ الإيجار السنوي لها هو عشرة جنيهات إسترليني.

الشركة مُخولة باختيار موقع أو مواقع على الحافة الشرقية لنهر كارون قُبالة الجزيرة الواقعة في النهر وذلك أعلى من البستان المحاذي لرصيف السفن الذي تستخدمه المراكب البخارية التي تتردد في أعالي نهر كارون. في حال اكتشفت الشركة بعد مزيد من الدراسات أن الأرض التي اختارتها وفقا للمواصفات المذكورة أعلاه لاتتناسب مع متطلباتها؛ عندئذ سوف يحق لها اختيار مواقع أخرى في نفس المنطقة وبالمواصفات ذاتها، على الشركة أن تتخلى عن أية مباني في هذه المناطق مع إنتهاء مدة سريان العقد او إنتهاء مدة تمديد العقد أو تجديده، ولايجوز لها المطالبة باسترداد أيٍ من المصروفات في هذا الشأن.

٥. لكي تكون الشركة مقتنعة بحصولها على وثيقة ملكية جيدة وكافية لهذه الأراضي ولضمان عدم ادعاء أي شخص بملكية الأراضي مستقبلا، يتعهد الشيخ بتعزيز مشروعية سند الملكية من خلال تزويده بتواقيع وأختام شيوخ قبائله.

٦. كما يلتزم الشيخ بتعيين مراقبين كي تحظى ممتلكات الشركة بحراسة مشددة في أي منطقة تقع ضمن سيادته حيث تتمدد الأنابيب أو قد تكون ممتلكات الشركة عُرضة لأضرار مُحتملة؛ ان راتب هكذا مراقبين تدفعه الشركة ذاتها. سيقوم الشيخ بتزويد وكلاء الشركة بأسماء وكلائه؛ وبذلك فور أن يقدم وكلاء الشركة طلباً {للحصول على حراس}، عندئذ الشيخ سوف يُخبر وكلائه لتقديم رجال جديري بالثقة للعمل مع الشركة.

في حال تم استبدال أيٍ من وكلاء الشيخ؛ حينئذٍ لابد من إبلاغ وكلاء الشركة بذلك فورا.

٧. طالما أن الشيخ يضمن الحراس الذين توظفهم الشركة، فإنه يلتزم بتعويض الشركة إزاء أية ممتلكات تتعرض لعملية سرقة قد يرتكبها هؤلاء الحراس أو يكون لهم دورا فيها، عندئذ في حال عدم إسترداد الممتلكات فإنه يقوم بتقديم تعويض للشركة مقابل الضرر الذي لحق بها. في حال حدوث عملية سرقة في ظروف أُخرى أو عند وقوع أي ضرر متعمد يتعرض له خط أنابيب أو خزانات أو أية ممتلكات أخرى تعود للشركة فإن الشيخ يتعهد أن يبذل قصارى جهده لتعقب الجناة وفي حال الكشف عن هويتهم وفي حال ثبت أنهم ينتمون إلى الإقليم الخاضع لسيادته أو في حال العثور عليهم هناك، عندئذ لابد أن يُنزل بهم عقابا يجعل منهم عبرة للآخرين و{يُنزل

بهم عقابا يكون} رادعا يحول دون إرتكاب أشخاص آخرين هكذا أعمال وأيضا يكون ذلك سببا تتحقق من خلاله الهيبة لممتلكات الشركة داخل إقليمه.

بعبارة أخرى في حال ثبت أن المجرم أو السارق ليس موجوداً داخل حدود الشيخ ولاينتمي إلى إقليمه، عندئذ سوف لن تقع أية مسؤولية على عاتق الشيخ.

٨. على الشيخ أن يمنح الشركة الحقَ في ان تنتج داخل الأراضي، كل من الآجر المفخور وغير المفخور والبلاط الذي تحتاجه خلال الفترة التي هي {الأراضي} تحت تصرفها وأيضا وفقا لمواد هذا الإتفاق الذي أُبرم فإنه يمكن لهؤلاء أن يشيدوا على الأرض التي يستخدمونها كافة المباني والإنشاءات وأن يقوموا بنصب المكائن التي يحتاجونها لإنجاز أعمالهم بشكل سليم.

مع انقضاء مدة الامتياز أو انتهاء فترة التمديد أو التجديد، فإن كافة الأراضي التي حصلت عليها الشركة من الشيخ بموجب عقد إيجار أو أن تكون قد حصلت عليها مجاناً، سوف تتخلى عنها وتعيدها إلى الشيخ، والشركة المذكورة سوف لن تكون لها أي حقوق على الأراضي.

٩. عقد إيجار الأرض هذا، وكافة الشروط التي يتضمنها العقد ستكون سارية المفعول طوال كل من مدة العقد وفترة التمديد و{فترة} التجديد للإمتياز الذي مُنح إلى السيد «دبليو كي دارسي» من قبل صاحب الجلالة الهمايونية شاه بلاد فارس بتاريخ الـ ٢٨ من مايو ١٩٠١، ولكن مع انقضاء المدة الأصلية؛ في حال كان هناك تمديداً أو تجديداً {لمدة الامتياز} للإمتياز يجب تثبيت مبلغ الإيجار على الـ ١,٥٠٠ جنيه إسترليني سنويا؛ قابلة للدفع كل سنة سلفاً، سوف لن يحق للشيخ المطالبة بأية زيادة أخرى. نظرا مقتضيات أعمالهم، في حال ارتأت الشركة أن تقلص مدة عقد الإيجار الخاص بها، في تلك الحالة، لابد من إبلاغ الشيخ عن نيتهم بذلك بصورة خطية قبل انتهاء عقد الإيجار بـ ١٢ شهرا ميلادية. هكذا بَلاغ سوف يُرسل إلى الشيخ بواسطة قنصل صاحب الجلالة البريطانية في المحمرة. لذا في حال جرى تقليص مدة عقد الإيجار، سوف لن تطالب الشركة باسترجاع أيٍ من مبالغ الإيجار التي دفعتها سلفاً كما ان الشيخ سوف لن يطالب بإيجار الفترة التي لم تنقضي {بعد} من عقد الايجار.

١٠. متى ما ترغب الشركة بالحصول على أرض تُطل على كارون أو شط العرب في المحمرة أو في الأهواز أو في أي موقع آخر أينما يكون في البلاد التي تخضع لسيادة الشيخ؛ لبناء أرصفة سفن أو مستودعاتٍ لإنجاز أعمالهم، يتعهد هو أن يبذل قصارى جهده للتعاون مع الشركة المذكورة في الحصول على الأرض المطلوبة بمبلغ إيجار ملائم. علما أن مبلغ الإيجار بالتأكيد سوف تدفعه الشركة ذاتها.

١١. بموجب الفقرة رقم ١ والتي تنص على تأجير الأرض المذكورة فإن الشركة تتعهد بدفع إيجار قدره ستمائة وخمسون جنيه إسترليني سنويا؛ هكذا إيجار من المقرر أن يُدفع سلفا إزاء كل عشر سنوات، أي، المبلغ المُشار اليه من المقرر أن يُدفع إلى الشيخ بموجب حواله من قبل الشركة؛ هكذا عملية سداد يجب أن تجري على يد قنصل صاحب الجلالة البريطاني في المحمرة مقابل وصل استلام يقدمه الشيخ.

الدُفعة الأولى ستقدمها الشركة في غضون ثلاثة أيام بدءا من استلام المدراء للبلاغ الذي يُفيد ان إبرام العقد قد اكتمل.

١٢. الشركة من جانبها توافق على عدم توظيف رجال القبائل لإنجاز أعمالها دون علم الشيخ وأن لاتتدخل في شؤون القبائل بأي شكل من الاشكال.

١٣. ان الشركة بصفتها الطرف المستأجر لهذه الأراضي توافق على أن كافة الكنوز التي يتم اكتشافها في هذه الأراضي التي استأجرتها الشركة، بالاضافة إلى الأراضي الأخرى التي وُضعت تحت تصرفها بموجب هذا العقد؛ فهي تعود إلى الشيخ وحده، القصد من الكنوز هي المسكوكات والمجوهرات والقطع الأثرية.

١٤. أن تُلزم الشركة نفسها بتوظيف الحراس والمراقبين في شتى النواحي من الفئات التي يقوم الشيخ أو وكلائه بتأييدهم على أنهم أشخاص موثوق بهم. وتوافق الشركة على أنه في حال استلامها براءة ذمة خطية من الشيخ يُعرب فيها عن رغبته بفصل أيٍ من هؤلاء الحراس أو المراقبين، عندئذ على الشركة أن تتصرف حسب طلبه ولكن يجري ذلك فقط طالما الشيخ يستمر بدعمه للشركة في فرض سلطتها على طاقم العمل وطالما سيقدم الشيخ دعما حقيقيا ومؤثرا للشركة في الكشف عن اللصوص ومعاقبتهم؛ هذا طبعا إذا كانوا من الرعايا التابعين

لمناطق خاضعة لسيادته.

١٥. الحراس والمراقبين المشاة الذين يتم توظيفهم من بين رجال الشيخ، تَصْرِف لهم الشركة أجورهم بالشكل التالي: خمسون قِرانا شهريا حسب التقويم المسيحي دون إحتساب الطعام أو أي مبلغ إضافي قد ترى الشركة أن تقديمه يُعد ضروريا؛ وهذا المبلغ سوف تدفعه الشركة بعد مرور ١٥ يوما على نهاية الشهر الذي يُعد مستحق الدفع. في حال الحراس والمراقبين المُشار إليهم يرفضون العمل إزاء خمسون قِرانا شهريا وإزاء المبلغ الإضافي الذي أشير اليه أعلاه، عندئذ سيحق للشركة أن توظف حراسا ومراقبين من أماكن أخرى ولكن لايجوز للشركة أن تأتي بهم من مناطق معادية للشيخ، وسيحق للشركة القيام بذلك فقط طالما الدفع لهكذا رجال لايتجاوز المبلغ المقترح على رجال الشيخ.

١٦. في حال غادر أحد المراقبين أو أيٍ من العمال دون أن يُبَلِّغ الشركة قبل مغادرته بشهر واحد؛ عندئذ وفقا للقاعدة التي تتبعها الشركة فإنه سيُخصم ١٥ يوما من راتبه، علما أن جميع الطواقم المحلية دون استثناء تخضع لهذه الشروط.

١٧. تحتفظ الشركة المذكورة بحقها في معاقبة طواقمها من خلال خصومات تصل إلى نصف الراتب الشهري كأقصى حد، وفي حال تطلب سلوك العامل عقوبة تتجاوز هذا المستوى، عندئذ سيتم تسليمه إلى وكيل الشيخ في أقرب موقع، والأخير حسب تعليمات الشيخ سوف يبذل كل ما في وسعه لدعم سلطة الشركة على طواقمها وأن يفرض على سكان الإقليم ضرورة احترام ممتلكاتها وبذلك يتجنب كلا طرفي هذا الاتفاق مشاكل هم في غنى عنها.

١٨. هذا الاتفاق بكافة مواده حظي بقبول الشيخ ووافق أن يُلزم نفسه به هو وورثته ومن يَخْلِفونه وجميع رجال قبائله كائناً من كان.

١٩. هذا الاتفاق يعتبر ساري المفعول بدءا من تاريخ التوقيع عليه، وهو الموعد الذي بموجبه تلتزم الشركة بدفع الإيجار المذكور أعلاه.

٢٠. متى ما نشبت خلافات بين الشيخ أو وكلائه مع الشركة أو وكلائها، عندئذ يجب حل هكذا قضايا بطريقة ودية وبشكل غير رسمي بين الأطراف المعنية. في حال عدم التوصل إلى حل بهذه الطريقة، لابد من إحالة القضية إلى قنصل صاحب الجلالة البريطانية في المحمرة، والأخير بدوره سيبذل جهده لحل موضوع النزاع مع الشيخ بصورة شخصية وبطريقة غير رسمية وفي حال لم يتمكنوا من تحقيق تسوية، عندئذ بنفس الشكل سيقومون بإحالة القضية إلى المقيم {السياسي} في منطقة الخليج الفارسي الذي تُعتبر تسويته للقضية بأنها ختام الأمر. حُرر عقد الإيجار هذا في نسختين اثنتين وتم توقيعه وختمه في مدينة الأهواز، في هذا اليوم وهو الـ ١٦ من يوليو سنة ١٩٠٩ الموافق الـ ٢٧ من شهر جمادي الثاني سنة ١٣٢٧.

هو صحيح
(وقعه) خزعل ابن جابر

شهد على ذلك.
ختم محمد علي
(الحاج رئيس التجار)

لصالح ونيابة عن شركة النفط الأنجلو- فارسية المحدودة
«شركة لويد سكوت»

الوكلاء،

(وقعته) جي، بي، لويد.
شهد على توقيع « شركة لويد سكوت»
(وقعه) الملازم آرنولد تالبوت ويلسون، الجيش الهندي (I.A.)

الملحق رقم ١٣

ملخص شروط الاتفاق المُبرم بين شيخ خزعل خان والخوانين البختياريين سنة ١٩٠٨

١. كلا الطرفين سوف يعتبران نفسيهما في جميع الأوقات مُلزمان بخدمة الحكومة والدولة. في حال سعت الحكومة للتدخل في حقوقهم، مثلا فيما يتعلق بشؤون الإقطاع، فإنهم سوف يَتَّحِدان لمواجهة هكذا تدخلات.

٢. أصدقاء أي طرف، سيكونون أصدقاء للطرف الآخر، وأعداء أي طرف سيكونون أعداء للطرف الآخر.

٣. في حال حدوث أي توتر في العلاقة بين أتباع أي طرف، على الطرف الآخر أن يبذل كل ما هو ممكن ليضع حدا لهكذا مشاكل.

٤. في حال سُلِّمت إدارة حكومات كل من عربستان أو بهبهان أو إقليم كهكيلوية أو غيرها إلى أي طرف، عندئذ كلا الطرفين سيلتزمان بصورة مشتركة بتحصيل الإيرادات وبإدارة الشؤون {شؤون ذلك الإقليم} معا. لا يمكن لطرف واحد أن يقبل بذلك بمعزل عن الطرف الآخر.

٥. في حال قامت الحكومة الفارسية بتعيين حاكم إلى عربستان، على كلا الطرفين أن يتجنبا تقديم كل أشكال الدعم له؛ حتى تضطر الحكومة أن تتنازل عن ذلك {المنصب} لكلا الطرفين معا.

٦. في حال الأراضي التي تُعد مُلكا للحكومة تُعرض للبيع، كلا الطرفين معا سوف يقومان بالشراء، ولا يحق لطرف واحد أن يشتري منفردا.

٧. أن لايقوم أي طرف بزراعة أراضي النبلاء[١] التابعين إلى بلاد فارس الا إذا قَبِلَ الأخير {النبلاء} بتحمل الخسائر وجني الأرباح معا.

في حال كانت هناك رغبة لشراء هكذا أراضي؛ لابد أن يشتريها كلا الطرفين معا، إلا إذا كانت الأراضي تقع

١ من الواضح أن هذه المادة تُشير إلى نظام السلطنة ومشير الدولة حيث كما هو معروف ماعدى هؤلاء لا وجود لمَلّاكٍ {فارسي} آخر في عربستان.

في ولايات الجراحي (منطقة كعب)، هنديجان، ده مله وضفاف كارون حيث يحق للشيخ وحده أن يشتري هكذا أراضي.[١]

٨. نظرا للاتفاق برمته الذي توصل إليه الطرفين، فإنه بشأن ظروف العيش والممتلكات، سوف لن يكترث أيٍ من الطرفين للأقوال التي ترد من أفرادٍ ما وسوف لن يُخفيا أي شيء عن بعضهما البعض.

٩. متى ما نشبت خلافات بين الخوانين؛ على الشيخ أن يقوم بوساطة ودية لتحقيق تسوية.

١٠. البنود العشرة أعلاه اتفق عليها كل من الشيخ أصالة عن نفسه والخوانين أصالة عن أنفسهم ونيابة عن أسرهم. في حال أي فرد من أيٍ من الطرفين قام بخرق هذا الاتفاق، أو رَجَّح مصلحته الشخصية على مصالح الآخرين فإنه سوف يعتبر حقيراً وقحاً وغير نزيه وسيكون منبوذا من قبل أسرته.

وقع الاتفاق:

حاج خسرو خان

نجف قلي خان

غلام حسين خان

نصير خان

شيخ خزعل خان

شيخ كاسب خان

---

١ هذه الفقرة تقدم دليلا اضافيا لوحظ في مكان آخر يبين حقيقة أنه حتى الاعلان الفعلي عن الفرمانات في ١٩١٠ لم يكن الشيخ مطلعا على مستوى حقوقه في الأراضي داخل عربستان، وإلا لما رأى ضرورة أن يشترط شراء أراض لنفسه في هذه الولايات.

الملحق رقم ١٤

الاتفاق المُنعقد في قصر الفيلية بالمحمرة بين شيخ خزعل و، صولة الدولة القشقايي و، والي بُشتكوه بتاريخ الـ ٥ من ربيع الثاني ١٣٢٨ الموافق الـ ١٥ من أبريل ١٩١٠

(ترجمة الملازم ويلسون)

بالطبع أن الحكماء في جميع العصور وبشتى اللغات أظهروا نتائج الاتحاد ومزايا الانسجام، ورغم أن الجميع يعلم أن الحكومات تتشكل عبر تحقق الانسجام وأن الفوضى هي حصيلة الخلاف، إلا أنه من المؤسف حقا أن جوهرة الاتحاد الثمينة في بلادنا العزيزة مجهولة ولاقيمة لها وأغلب الناس من ذوي المستويات العُليا والدُنيا لايكترثون إلا لمصالحهم الشخصية.

ولكن حتى الآن جميع عقلاء العالم في شؤون السياسة والإدارة لم يكتشفوا علاجاً عدى الاتحاد ولم يشيروا إلى علاجٍ آخر لشفاء بلادنا العزيزة.

لذا هؤلاء خُدام البلاد {بلاد فارس} الذين منذ بداية النظام الدستوري في بلاد فارس (توأم الجنة)، بذلوا كل ما في وسعهم دون تعصب أو أنانية لإنجاز هذا الهدف المقدس كما أنهم أثبتوا جدوى الاتحاد.

لذا بدءاً من هذا التاريخ؛ الـ ٥ من ربيع الثاني، في سنة آت ئيل ١٣٢٨ {سنة الحصان} سنة الحظ والازدهار، هؤلاء خُدام البلاد قاموا بتوثيق أواصر الصداقة والأخوة من خلال عقد هذا الاتفاق الذي يبقى قائما طالما الحياة تستمر وهم يلتزمون به بكل إخلاص. جميع القبائل القشقائية والعرب يُعتبرون معا على أنهم قبيلة واحدة و(الموقعون أدناه) يأخذون على عاتقهم الالتزام بالشروط الـ ٦ التالية وبقدر المستطاع سيبذلون قصارى جهدهم، عسى أن ينقذ الرب بلادنا العزيزة من دوامة الموت ويوصلنا إلى بر الأمان.

أصحاب السعادة والمعالي (الموقعين أدناه) برهنوا لبعضهم البعض أنهم سوف لن يخفقوا في تلبية كل ما تتطلبه الأُخُوّة وكل واحد منهم يحرص على مصالح جيرانه كما لو كانت مصالحه هو. نسأل الله تعالى ديمومة هذا الاتفاق الذي من شأنه أن يعزز القوة والحرية والعدالة والحياة الكريمة والسلطة الدستورية في بلاد فارس.

المادة الـ ١. حماية بلادنا العزيزة هو الأمر الأكثر إلزاما على جميع رعايا بلاد فارس، وهؤلاء خدام البلاد اتفقوا على أن يأخذوا هذا الأمر على عاتقهم حتى آخر لحظة ممكنة بكل ما أؤتوا من قوة دون أدنى تردد.

المادة الـ ٢. تَحَقُّق وتعزيز كل من دستورية الحكومة واستقلال بلاد فارس يجب أن يتم بكل الوسائل وسوف لن نتردد في التضحية بأنفسنا لذلك {الغرض}، حتى يحين الوقت الذي يُتَّخذ فيه دستور ملائم تُرسى دعائمه في بلاد فارس {أي يتم إرساء دعائم هكذا دستور في البلاد}.

المادة الـ ٣. تحقيق الأمن في بلاد فارس هو إحدى الضرورات الأولى وأول شرط لإثبات الوطنية، لذا نحن خدام البلاد {بلاد فارس} نتعهد أن كل واحد منا لابد أن يتخذ الإجراءات اللازمة لضمان إستتباب الأمن بشكل كامل داخل حدوده {حدود اقليمه} وفي ممتلكاته بهدف حماية التجارة المحلية والخارجية والحفاظ على الإتصالات الدولية كي يعيش أبناء بلادنا العزيزة بأمان وكي يتمكن زعماء الحكومة والدولة من تكريس أنفسهم دون تردد لدعم الأهداف الدستورية وأن يبذلوا جهودهم لحماية استقلال بلاد فارس.

المادة الـ ٤. الغاية من هذا الاتفاق هي دعم الأهداف الدستورية في بلاد فارس واستقلال الدولة، لذا فإن أيٍ من الزعماء والنبلاء في بلاد فارس يحمل الرؤية ذاتها ويرغب بالاتحاد الحقيقي فإن الموقعين أدناه سيرحبون بإنضمامه برحابة صدر.

المادة الـ ٥. الموقعين أدناه يوافقون على حماية بعضهم البعض دون إخفاق.

المادة الـ ٦. الموقعين أدناه يعلنون أنهم داعمي ومساعدي البرلمان، بما معناه أن أعضاء المجلس قد يحظون مستقبلا بثبات وقوة كبيرتين بحيث يسعهم العمل لصالح البلاد كلها دون قلق وقد يتسنى لهم أن يعلنوا عن تطلعاتهم ورؤاهم لصالح البلاد بأسرها وأن لايتجاهلوا واجباتهم تجاه مبدأ الوطنية. في الواقع، في حال اكتشوا أن هناك مُغرضا أو معارضا أو حزبيا، عندئذ المجلس دون خوف أو ريبة يعلن هذه الحقيقة، وفي حال ثبتت صحة ذلك فإنهم سيأخذون على عاتقهم أصلاح الأمور.

الملحق رقم ١٥

مذكرة راولينسون بشأن الحدود التركية - الفارسية سنة ١٨٤٤(موجز)

ملخص الفقرة رقم ٤ - رغم أن معاهدة السلطان مراد تنص على أن البصرة وتوابعها هي الحد الجنوبي للامبراطورية التركية، الا انه يمكن فهم هذا التعريف على أنه فقط يُلغي أي ادعاء من جانب بلاد فارس حول المنطقة المُشار إليها؛ لأن السيادة التركية لم تتحقق في تلك المنطقة بصورة ثابتة وحقيقية حتى سنة ١٦٨٨ الميلادية، أي بعد إبرام المعاهدة بـ ٣٠ سنة.

هناك أيضا الكثير من الغموض يكتنف نطاق المنطقة التي تتبع البصرة وذلك تحديدا خلال مدة المعاهدة والتي تبدأ من عهد السلطان سليم حتى عهد السلطان مراد، لأن محيط الولاية يتوسع ويتقلص حسب قوة كل زعيم كان يحكم هناك.

على أي حال أعتقد أنه ليس هناك أدنى شك في أن حافَّتي شط العرب كانت دوما تخضعان لحكم البصرة والمدينتين الأثريتين مفيله ومادير(Mufelleh and Mader) اللتين لطالما تم تصنيفهما ضمن توابع البصرة واللتين يبدوا أنهما كانتا تقعان على الضفة اليسرى للنهر بالقرب من النواحي الشمالية للمحمرة وكردلان، وعندما «جهان نما» تمت كتابته بُعَيْدَ تشكيل دائرة باشا Pashalic البصرة لم تكن الحصون الواقعة على كلتا ضفتي الشط تخضع لتلك الحكومة فحسب وإنما كانت قد توسعت السيادة التركية بعيدا باتجاه الشرق حتى شملت أراضي القبان الواقعة عند المجرى القديم لنهر كارون.

الوصف التالي هو ما جاء في «جهان نما» حول الـ «قبان» تحت حكم البصرة:

«قلعة القبان تتمدد على طرف من خوزستان يعتبر أقصى موقع يخضع للحكومة التركية في ذلك الصوب.

هو يشمل حصن تم تشييده عند نهر ما وذلك بالقرب من مصبه في الخليج الفارسي، ولبلوغ هذا الحصن من «قلعة جديدة» (تقع على جزيرة عبادان بالقرب من فوهة الشط {شط العرب}) لابد من عبور نهر كارون (هنا لابد وأنه يقصد بهمنشير) والبقعة التي تقع في الوسط هي صحراوية تماما.

أعلى من القبان تقع ثلاثة حصون أخرى متقاربة، وتعتمد على بلاد فارس، في جوارها تقع بحيرة تتغذى من نهر كارون وتصب في الخليج الفارسي، والأرض التي تقع بين مجرى هذه البحيرة ونهر كارون[١] تشكل منطقة القبان التي تحيط بها المياه من كل الاتجاهات حتى أصبحت وكأنها جزيرة.»

ربما الدليل الأفضل الذي يجري اعتماده بشأن دعوى البصرة حول الشاطئ الأيسر للشط بدءا من كردلان حتى البحر يعود إلى زمن معاهدة السلطان مراد، وهذا الدليل يمكن العثور عليه في أرشيف المدينة، حيث يتم تسجيل إيرادات الأراضي بصورة قانونية.

١ ملاحظة الملازم آرنولد تالبوت ويلسون، الجيش الهندي - من المفترض أن المقصود هو بهمنشير.

الملحق رقم ١٦

امتياز لطريق تجاري بين الأهواز وطهران إضافة إلى طريق متفرع من بروجرد إلى أصفهان، وخدمة النقل باستخدام القاطرات والعربات، وغيرها، سنة ١٨٩٠

الحكومة الفارسية منحت الامتياز في أغسطس ١٨٩٠، والبنك الشاهنشاهي لبلاد فارس الذي يُعد الطرف الذي حصل على الامتياز قام بتحويله لاحقاً إلى شركة النقل الفارسية التي تُعتبر صاحبة الامتياز حالياً.

المادة ١ – ان الحكومة الفارسية لمدة ستون سنة - بدءا من تاريخ توقيع هذا الامتياز - تمنح صاحب الامتياز الحقوق التالية:

(a) تشييد طريق واحد بين الأهواز وطهران، وطريق آخر بين بروجرد وأصفهان:

(b) أينما رأى ضرورة لذلك أن يبني على نفقته الخاصة نُزُلا للقوافل وجسوراً ومساكن للفئة العاملة وإصطبلات ومحال للحدادين والنجارين قد تكون ضرورية لإنشاء الطريق:

(c) ايجاد خدمة نقل منتظمة لإيصال البضائع والمسافرين:

(d) في حال عدم العثور على مياه، ومتى ما رأى ضرورة لذلك، يجب عليه إنشاء سواقي على إمتداد الطريق اضافة إلى زراعة كافة الأراضي الصالحة للزراعة التي تعود إلى الدولة حتى شعاع ٤,٠٠٠ ياردة بِدءا من مركز كل محطة:

(e) بيع وتصدير محاصيل هذه الأراضي:

(f) الأراضي التي يزرعها صاحب الامتياز تُؤجَّر فقط إلى رعايا بلاد فارس:

(g) الرسوم تُفرض فقط على الجسور التي شيدها صاحب الامتياز والطريق ذاتها تُعَد معفية من الرسوم ومسبقا يجب عليه أن يتوصل إلى اتفاق مع الحكومة بشأن هذه الرسوم.

المادة ٢- الحكومة تمنح الأرض التي سيتم تشييد المباني المذكورة عليها دون مقابل، وذلك في حال ملكيتها تعود إلى الحكومة نفسها، وفي حال هي مُلك لأفراد فإن صاحب الامتياز عليه شراء أو تأجير الأرض من المُلّاك أنفسهم.

المادة ٣- الطريق والمباني والمواد الإنشائية وكافة المشاريع الجارية، إضافة إلى جميع مبانيهم ستحظى بمستوى عال من الحماية الحكومية، ولتشجيع عملية نقل السلع والمسافرين وزيادة النشاط التجاري لابد أن يحظى صاحب الامتياز بالحماية الحكومية في كافة المجالات المتعلقة بالطريق وتنفيذ شتى المشاريع إضافة إلى الأعمال ذات الصلة بخدمة النقل، وحكام الولايات والإقليم الذي يمر منها الطريق يجب أن يتلقوا أوامر رسمية تُلزمهم بتسهيل كل من تنفيذ الترتيبات التي يطبقها صاحب الامتياز، وحماية الطريق وكافة ممتلكات أصحاب الامتياز بقوة السلاح إن لزم الأمر.

المادة ٤ - صاحب الامتياز سوف يحق له أن يجذب رؤوس أموال أجنبية، كما سيحق له أن يحظى بدعم موظفين ومهندسين أجانب لإنجاز المشاريع المتعلقة بالطريق.

المادة ٥ – يقدم صاحب الامتياز تعهدا يحظى بإقرار خاص من جانب صاحب الجلالة الهمايونية الشاه، يُنفذ بموجبه أعمال تشييد الطريق وحفر القنوات والسواقي إلخ، و{يشمل هذا التعهد} المواد الإنشائية وأسهم خدمات النقل، {يقدم هذا التعهد} لأصحاب رؤوس الأموال الذين سيقرضون المال لتشييد الطريق المذكور وتأمين المواد وإنشاء المساكن إلخ، {وذلك} لضمان حماية استثماراتهم.

ان الامتياز الحالي لايمكن سحبه لمدة ستين سنة حتى يتمكن المستثمرين من تعويض كل الأموال التي استثمروها مسبقا، وأن يكون مشروع بناء الطريق قد أكتمل.

الطريق يجب أن يكتمل في غضون سنتين ونصف السنة.[1*]

١* فيما بعد مُددت حتى الـ ٢٧ من مايو ١٩١٣.

المادة ٦ - سيبدأ تنفيذ المشاريع بعد إصدار الفرمان بستة أشهر وفي حال عدم البدأ بها فإن الامتياز المذكور سيعتبر لاغٍ وباطل.

المادة ٧ - بعد مرور عام واحد على البدء بخدمة النقل، في نهاية كل عام سيدفع صاحب الامتياز إلى الحكومة مبلغا يساوي ٢٠ بالمئة من صافي أرباح العمل والحكومة سوف لن تفرض رسوما على أي أرض كما أنها سوف لن تفرض ضرائب أخرى على الأراضي الزراعية أو على منتوجات هذه الأراضي أو على المباني التي تُبنى لانجاز المشاريع، أو على الأموال المنقولة وغير المنقولة لصاحب الامتياز، كما أنها سوف لن تفرض أية رسوم على استيراد كافة المكائن والمواد الضرورية لبناء الطريق، ألا أن مأمور دائرة الجمارك يمكنه أن يتحقق من هذه المواد للتأكد من أنها حقا تخص مشروع بناء الطريق.

المادة ٨ - صاحب الامتياز سيقوم بنقل البريد الملكي بنصف الأجرة وبشأن نقل السلع والمسافرين سيضمن التعامل مع الجميع بشكل متساوٍ وعدم تفضيل شخص على آخر وعدم إلحاق الضرر بأي أحد.

المادة ٩ - أقصى عدد يمكن لصاحب الامتياز أن يوضفه هو ٣٠ أوروبيا ممن يحترمون القوانين والأعراف الدارجة في بلاد فارس.

المادة ١٠- كي تتمكن الحكومة الفارسية من تحصيل ٢٠ بالمئة من صافي الأرباح، سيكون من حقها من خلال مندوب خاص لها أن تدقق في دفاتر حسابات الشركة كل ستة أشهر.

المادة ١١- كضمان لإكمال الطريق الذي يجب الانتهاء منه في غضون ٣ سنوات بِدءا من تاريخ إصدار الفرمان، سيقوم صاحب الامتياز بإيداع مبلغ قدره ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني في البنك الشاهنشاهي لبلاد فارس وإزاء هذا المبلغ عليه أن يُسلّم وَصلا يصدره البنك المُشار إليه إلى الحكومة الفارسية.

مبلغ الضمان البالغ ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني يجب ارجاعه لصاحب الامتياز في خمسة اقساط؛ بما معناه يجري

دفع ٢,٠٠٠ جنيه إسترليني مع إكتمال كل خُمس من الطريق، وفي حال عدم إكتمال الطريق في الموعد المحدد، الباقي من مبلغ الضمان يصبح من نصيب الحكومة الفارسية.

المادة ١٢- بعد مرور ٦٠ عاما على بدء تاريخ إصدار الفرمان، في حال عدم تجديد الامتياز، فإن جميع الأموال غير المنقولة يجب أن تنتقل ملكيتها إلى الحكومة، وفي حال الحكومة احتاجت الأموال المنقولة يجب عليها شرائها من صاحب الامتياز.

(ختم وتوقيع) ختم امين السلطان

(ختم وتوقيع) ختم قوام الدولة

بخط يد الشاه: -

بحول الله، ان هذا امتياز الخاص بطريق عربستان - طهران يُعد صحيحا.

هو صحيح.

بتاريخ ١٣٠٧

بموجب هذه الوثيقة أُقر بأن النص المُدرج أعلاه هو ترجمة دقيقة تمت في هذه القنصلية العامة.

فرانسيس إي كرو

نائب القنصل البريطاني

قلهك {حديقة في طهران}

الـ ١٥ من أغسطس ١٨٩٠

ملخص علاقات الحكومة البريطانية بقبائل وشيوخ عربستان

اللازم آرنولد تالبوت ويلسون

ترجمة: توفيق فلاحية

VERY CONFIDENTIAL.

A Précis of the Relations of the British Government with the Tribes and Shaikhs of 'Arabistan

BY

LIEUTENANT A. T. WILSON, I.A.

Acting Consul for 'Arabistan.





9 786006 793818



CALCUTTA
SUPERINTENDENT GOVERNMENT PRINTING, INDIA
1912